جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

المعنى النحوي عند يحيى بن حمزة العلوي

(ت ٧٤٩هـ)

رسالة تَقَدَّم بها الطالب

محمد موسى بهلول

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة المثنى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة.

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

باسم خيري خضير الحساني

١٤٤٠هـ ٢٠١٩م



﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾

صدق الله العليُّ العظيمُ

سورة يونس : ٢٥

توصية المشرف

أشهد أنَّ إعداد رسالة الطالب **(محمد موسى بهلول)** الموسومة بـ **(المعنى النحوي عند يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ))** قد جرى بإشرافي ، في جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة.

الإمضاء :

المشرف: أ. م. د. باسم خيري خضير الحساني

التاريخ: / / ٢٠١٨

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشّح هذه الرسالةَ للمناقشة :

رئيس قسم اللغة العربية

الإمضاء :

الاسم : أ. م. د. أحمد حسين عبد السادة

التاريخ : / / ٢٠١٨

الإهداء

إلى مَنْ ينتمي إليه العلوي في النسبِ

أمير البيانِ والبلاغةِ والفصاحةِ والأدبِ . . . عليٍ (عليه السلام)

إلى المربين الأفاضل الذين غرسوا في نفسي الأخلاق الفاضلة والقيم السامية وشقوا لي طريق العلم والمعرفة . . .

(والدي ، ووالدتي ، و الشهيد الدكتور محمود بشير)

الذين باتت عيناي من أجلهم ساهدةً وأضحت تقاسي مرارة الفراق .

تغمدهم الله برحمتهِ الواسعةِ .

رداً للجميل وعرفاناً واعترافاً بالفضل . . .

أهدي لهم هذه البذرة التي سقيتها بدموع الحزن و الأسى كي تثمرَ ، فتظلهم بظلها الدائم

الباحث

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ ﴾

الأحقاف : من الآية (١٥)

عندما تمسك الأناملُ قلماً كي توثقَ الكلماتِ، فلابدَّ لها منْ أنْ تقفَ على كلمة الشكر وأيَّ شكرٍ؟ شكر اللهِ تعالى ، فهو صانعُ الشكرِ كما ينبغي فله الحمدُ على إحسانه الكثير وخيره الغزير الوفير وتكليفه اليسير و دفع العسير ، فله الحمدُ كلُّه أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ، فله الفضل بإعطائي الصحة والعافية وتذليل الصعوبات في كتابة هذهِ الرسالةِ ، فأنت اللهُ سبحانك أعطيتَ وأكرمتَ و وهبتَ وأنعمتَ وإليك تُرجع الأمور .

ثم أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى شيخي المشرف المفضال الأستاذ المساعد الدكتور (باسم خيري خضير) الذي كان رأيه قبس الضياء في عتمة البحث ، فهو فارس جواد العلم في غبار الدراسة المتصاعد ، ولعلي لا أكون مبالغاً ، ولا أُجافي الحقيقة ، إذ أقول نِعم الأخ الناصح الأمين الذي أفاض عليَّ بعلمه وغرس في نفسي قوة الشكيمة وصلابة الموقف في التعبير عن وجهة النظر ، فهو لم يدّخر جهداً في مساعدتي ، فكان يحثني على كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ تصبُّ في فائدة البحث ، ويرغبني فيه فزادني إصراراً إلى إصراري ، فقد كان العنوان بذرة إلى أنْ صارَ رسالة مونقة – إنْ شاء الله – ، فلا ينسى فضله في تقويم ما اعوجّ من هذا البحث بتقديمه الآراء السديدة والأفكار البنّاءة التي كانت بمنزلة السُرُج الموهّجة التي أبصرت لي الطريق ، فله من الله الأجر ومني كلُّ تقدير وحفظه الله بحفظه ومتَّعه بالصحة والعافية خدمة لطريق العلم .

وأُسجل جزيل شكري إلى عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة المثنى ، الأستاذ الدكتور(محمد فليح الجبوري) ولأساتيذي في قسم اللغة العربية لا أستثني منهم أحداً ، فهم في العلم لا يجارون وفي حلبة السباق لا يتبارون، فأعطونا من علمهم الباهض بِلا ثمنٍ ، فجَزاهم اللهُ خيراً . ثم إنني أتقدمُ بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأساتيذ الموقرين في لجنة المناقشة ، رئاسةً وأعضاءً ، الذين سيتكبدون عناء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها للإدلاء بدلوهم الغزير بالعلم

والمعرفة، لسد خللها وتقويم ما اعوجّ منها ، فإنَّ نصائحهم و توجيهاتهم تذيب شوائب البحث ، فهي هدايا مجانية تقدم إلى البحث والباحث فلا يصدر منهم إلّا ما يصبُّ في مصلحة العلم والمعرفة .

ولا يفوتني أنْ أشكر الأخ الدكتور جواد كاظم الحساني على آرائهِ السديدة التي زادت البحث نوراً ، وكذلك أشكر الأخ حسين إياد بإخراج الرسالة بحلتها الجميلة .

وأبعث شكري إلى أخوتي جميعاً ، و زوجي الفاضلة التي سعت جاهدةً أنْ تقوي عزيمتي لأكمل مشواري الذي بدأته، وزملائي من طلبة الدراسات العُليا في الشعبتين اللغوية والأدبية .

وكلُّ من أسدى لي معروفاً بشراء الكتب من شارع المتنبي أو بإعارتي كتاباً أو إبداء مشورة أو توجيه نصيحة أو دعاء .. فلَهم كلُّ الشكر والتقدير.

الباحث

عـتبـة

قال يحيى بن حمزة العلوي (رحمه الله) :

" منزلة المعنى من اللفظ هي منزلة الروح من الجسد ، فكلُّ لفظٍ لا معنى له فهو بمنزلةِ جسد لا روحَ فيه "

الطراز: ٣/١٣١

المُحتوَيَات

الموضوع	الصفحة
المُقدِّمة	أ - د
التمهيد : حياة العلوي ومفهوم المعنى النحوي	١-١٧
أولاً : الإمام يحيى بن حمزة العلوي	١-١٠
ثانياً : مفهوم المعنى النحوي	١٠-١٧
الفصل الأوّل: أثر المعنى في الحد النحوي	١٨-١٢٨
مدخل	١٨-٢١
المبحث الأوّل / أقسام الكلم	٢٢-٥٢
أولاً : الاسم	٢٢-٣٥
ثانياً : الفعل	٣٥-٤٥
ثالثاً : الحرف	٤٥-٥٢
المبحث الثاني : المرفوعات	٥٣-٧٠
أولاً : المبتدأ	٥٣-٥٩
ثانياً : الخبر	٦٠--٦٤
ثالثاً : الفاعل	٦٤-٧٠
المبحث الثالث: المنصوبات	٧١-١٠٥
أولاً : المفعول به	٧١-٧٤
ثانياً : المفعول فيه (المسمى ظرفاً)	٧٥-٨٣
ثالثاً : المفعول معه	٨٣-٩٢
رابعاً : الحال	٩٢-٩٨
خامساً : التمييز	٩٨-١٠٥

المبحث الرابع: التوابع	١٠٦-١٢٨
توطئة المبحث:	١٠٦-١٠٨
أولاً : النعت	١٠٨-١١٥
ثانياً : التوكيد	١١٥-١٢٣
ثالثاً : البدل	١٢٣-١٢٨
الفصل الثاني: أثر المعنى في تركيب الجملة	**١٢٩-٢١٧**
مدخل	١٢٩-١٣١
المبحث الأول: عوارض بناء الجملة	١٣٢-١٨٧
أولاً : الحذف والتقدير	١٣٣- ١٨١
١- حذف الاسم :	١٣٤-١٦٠
أ - حذف المبتدأ	١٣٥-١٤٠
١- حذف المبتدأ وجوباً:	١٣٥-١٣٧
٢- حذف المبتدأ جوازاً :	١٣٧-١٤٠
ب- حذف الخبر:	١٤٠-١٤٦
١-حذف الخبر وجوباً:	١٤٠-١٤٤
٢- حذف الخبر جوازاً:	١٤٥-١٤٦
ج- حذف المبتدأ أو الخبر:	١٤٦-١٦٢
١- المصدر المرفوع النائب مناب فعله:	١٤٧-١٤٨
٢- المخصوص مع (نِعْمَ وبِئْسَ):	١٤٩-١٥٠
٣- أن يكون نصاً في اليمين:	١٥٠-١٥٢
د- حذف الفاعل:	١٥٢-١٥٣
هـ- حذف المفعول به:	١٥٣-١٥٦
و- حذف المضاف:	١٥٦-١٥٧

ز- **حذف المضاف إليه:**	١٥٧-١٥٨
ح- **حذف الموصوف:**	١٥٨-١٥٩
ط- **حذف الصفة:**	١٥٩-١٦٠
٢- **حذف الفعل:**	١٦٠-١٦٧
أ- **حذف الفعل وجوباً :**	١٦١-١٦٥
١- حذف فعل الشرط المفسر بفعل مذكور بعده	١٦١-١٦٣
٢- حذف الفعل في باب النداء:	١٦٣-١٦٤
٣- النعت المقطوع إلى النصب:	١٦٤-١٦٥
ب- **حذف الفعل جوازاً:**	١٦٥-١٦٧
١- حذف الفعل مع المفرد في باب الإغراء والتحذير:	١٦٥-١٦٦
٢- حذف الفعل الواقع جواباً للاستفهام:	١٦٦-١٦٧
٣- **حذف الحرف:**	١٦٧-١٦٩
أ- حذف(لا) النافية	١٦٧-١٦٨
ب- حذف حرف الجر:	١٦٨
ج- حذف(ياء) النداء:	١٦٨-١٦٩
٤- **حذف الجملة:**	١٦٩-١٧١
أ- حذف جملة جواب (لولا):	١٧٠
ب- حذف جملة جواب (لو):	١٧٠-١٧١
ثانياً : التقديم والتأخير	١٧٢-١٨٩
أ- **تقديم الخبر على المبتدأ :**	١٧٣-١٧٦
تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً :	١٧٤-١٧٦
١- تقديم الخبر المفرد على المبتدأ :	١٧٤-١٧٥
٢- تقديم الخبر الجار والمجرور:	١٧٥-١٧٦
ب- **تقديم المفعول به على فاعله :**	١٧٦-١٧٩

١- تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً :	١٧٦-١٧٨
٢- تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً :	١٧٨-١٧٩
ج- تقديم المفعول على فعله:	١٧٩-١٨٧
١- تقديم المفعول على فعله وجوباً :	١٧٩-١٨٣
٢- تقديم المفعول على فعله جوازاً :	١٨٣-١٨٥
د- تقديم الحال على عامله :	١٨٥-١٨٦
هـ- تقديم الجار والمجرور على فعله :	١٨٧
المبحث الثاني : دلالة التراكيب الطلبية	١٨٨-٢١٧
أولاً: الأمر	١٨٨-١٩٤
أ - الدعاء:	١٨٩-١٩٠
ب - الإباحة:	١٩٠-١٩١
جـ - التسخير:	١٩١
د - الإهانة:	١٩١-١٩٢
هـ- التهديد:	١٩٢-١٩٣
و- التسوية:	١٩٣-١٩٤
ثانياً: النهي	١٩٤-١٩٦
ثالثاً: الاستفهام	١٩٦-٢٠٦
أ- التقرير:	١٩٨-١٩٩
ب- الانكار:	١٩٩-٢٠٠
جـ- التهكم:	٢٠١
د- التعجب:	٢٠١-٢٠٢
هـ- التعظيم:	٢٠٣
و- التحقير :	٢٠٤

ز- الاستبطاء :	٢٠٥
ح- الاستبعاد :	٢٠٦-٢٠٥
رابعاً: التمني والترجي والعرض والتحضيض	٢١٣-٢٠٧
خامسا: النداء	٢١٧-٢١٣
أ- الاستغاثة	٢١٥-٢١٤
ب- التعجب :	٢١٦-٢١٥
ج- الندبة :	٢١٦
د- الاختصاص :	٢١٧
الفصل الثالث: القرائن وأثرها في المعنى النحوي	٢٦٧-٢١٨
مدخل	٢٢١-٢١٨
المبحث الأول: القرائن اللفظية	٢٤٥-٢٢٢
أولاً/ قرينة العلامة الإعرابية :	٢٢٩-٢٢٢
ثانياً/ قرينة المطابقة :	٢٤٠-٢٢٩
ثالثاً/ قرينة الرتبة :	٢٤٠
رابعاً/ قرينة الربط	٢٤٣-٢٤٠
خامساً/ قرينة التضام:	٢٤٥-٢٤٣
المبحث الثاني: القرائن المعنوية	٢٨٣-٢٤٦
أولاً/ قرينة الإسناد:	٢٥٠-٢٤٦
ثانياً/ قرينة التخصيص:	٢٦٠-٢٥١
أ/ التعدية:	٢٥٢-٢٥١
ب/ الغائية:	٢٥٤-٢٥٢
جـ/ المعية:	٢٥٦-٢٥٥
د/ الظرفية:	٢٥٧-٢٥٦

هـ/ التأكيد والتحديد:	٢٥٧-٢٥٨
و/ الملابسة:	٢٥٨
ز/ التفسير :	٢٥٩
حـ/ الإخراج:	٢٥٩-٢٦٠
ثالثاً/ قرينة النسبة:	٢٦٠-٢٦٣
رابعاً/ قرينة التبعية:	٢٦٣-٢٨٣
أ/ النعت:	٢٦٤
ب/ العطف:	٢٦٤-٢٦٥
جـ/ التوكيد:	٢٦٦
د/ البدل:	٢٦٦-٢٦٧
الخاتمة	٢٦٨-٢٧٢
مظانُّ البحث	٢٧٣-٢٩٨
Abstract	A-B

المُقدِّمة

المُـقـدِّمَـةُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ حمداً يليقُ بجميلِ نعمائهِ ، وجزيلِ عطائهِ وإحسانهِ ، والصلاةُ والسلامُ على نبينا نبيِّ الرحمةِ محمد بن عبد الله خير البرية ، ومعلم البشريةِ المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله الأخيار ، وصحبه المنتجبين الأبرار ، ومن والاه بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعد : فهذا البحث في المعنى النحوي عند عالم من علماء العربية ألا وهو العلوي الذي أنجبته بيئة اليمن التي لا تقل شأناً عن بيئتي العراق والحجاز ، فكان العلوي جديراً بتسليط الضوء عليه فلا يمكن أن نغفل كتابيه الطراز والمنهاج اللذين رفدا المكتبة العربية بالعلم والمعرفة.

تهدف هذه الرسالة إلى الكشف عن أثر المعنى في التراكيب النحوية وبيان العلاقة بينهما وملاءمة التراكيب النحوية للمعنى ، فاللفظ والمعنى أساسان جليلان في التراكيب النحوية فمتى ما جاء اللفظ تبعه الآخر على الأثر وتعلق الثاني بحبلهِ المتين ، فلا يكاد يرفع قدمه أو يضعها إلاَّ وصاحبه يرافقه ؛ لأنَّ جمال التراكيب بهذين الجناحين – أعني اللفظ والمعنى– ومتى ما فارق اللفظ اصبح اللفظ بوادِ غيرِ ذي زرعٍ ؛ لأنَّ الأشياء من دون المعنى لا تعني شيئاً فلا يدركه السامع ولا يتذوق جمال التراكيب النحوية.

ويُلحظ أنَّ دراسة المعنى النحوي من الدراسات الشائكة والمعقدة في الدرس اللغوي ؛ لأنَّ كل بنية في الكلام لها معنى فإذا اختلفت البنى اختلفت المعاني ، فإنَّ التركيب يُعد قاعدة أساسية يسعى إليها البحث في اللغة، فهو البذرة الأولى لدراسة المعنى النحوي ، وكذا فإنَّ المعنى النحوي هو ربان سفينة القاعدة النحوية ، فتربطهما علاقةٌ وشيجةٌ داخلَ التراكيبِ ، فوجدنا المعنى النحوي عند العلوي – البلاغي النحوي – يتكئ في كتابه الطراز على المعنى إتكاءً واضحاً ، وفي المنهاج يتكئ على الاثنين معاً القاعدة والمعنى ؛ لأنَّ التراكيب النحوية لا يمكن أنْ تقومَ من دون المعنى ، فسعى الباحث لإثبات ذلك في بحث علمي يعتمد على الأدلة والبراهين.

أمّا عن سبب اختيار الموضوع ، فهناك أسباب عدة للاختيار منها التعرف على عالم من علماء اليمن برع في البلاغة والنحو والأصول وهذه العلوم تبحث عن المعنى ، وكذا تسليط الضوء على بيئة نحوية مغمورة وهي بيئة اليمن ، فلم تطلها أيدي الدارسين ومن جانب آخر البحث في جهد العلوي النحوي الذي لم نرَ من يفرده بدراسة خاصة من الجانب الذي درسناه ، فقلة التأليف في المعنى النحوي في تلك البيئة حفزني على هذه الدراسة ، فالعلوي البلاغي عندما يكتب في النحو تتجلى لديه الأدوات البلاغية في

معرفة المعنى، ونحن نعلم أنَّ المعنى الركيزة الأساس للبحث البلاغي ، فضلاً عن ذلك عند اطلاعي على كتب المعاني النحوية ولا سيّما كتاب الدكتور فاضل السامرائي (معاني النحو) قد استهواني لمثل تلك الدراسة ، وهذا مما حفز الباحث لدراسة تلك الشخصية الفذة والبحث في أقواله وآرائه.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يكون على ثلاثة فصول تسبقها مقدِّمةٌ ، فتمهيد تضمن جانبين ، الجانب الأول : أشرت فيه إلى حياة العلوي إشارةً موجزةً ، والجانب الثاني : أشرتُ فيه إلى المعنى النحوي إشارةً موجزةً كي يتسنى للقارئ معرفة الموضوع الأساس الذي يقوم عليه البحث ، واتبعتُ ذلك أيضاً بخاتمة أوجزتُ فيها أهم نتائج البحث التي تخصُّ أقوال العلوي وبيان المعنى فيها.

- ❖ فجاء الفصل الأول بعنوان (أثر المعنى في الحد النحوي) ، وقد خُصِصَ لدراسة المعنى في حدود العلوي ومن ثم مقارنتها مع حدود النحاة الذين سبقوه أو الذين جاءوا بعده ، وقد ضم أربعة مباحث يسبقها مدخل ألمحتُ فيه إلى مفهوم الحد لغةً واصطلاحاً ، وقد بينتُ الفرق بين حدود النحاة الأوائل والمتأخرين من حيث تأثرهما بالمنطق.
  - المبحث الأول – أثر المعنى في الحدود النحوية لأقسام الكلم (الاسم ، والفعل ، والحرف) وعُني هذا المبحث بالتقسيم العربي القديم ، ووصف تلك الحدود وتحليلها وتباينها بين النحاة وما تؤديه من معنى ، فأشرنا إلى أقرب الحدود وأسلمها من الطعن.
  - المبحث الثاني– اختص بالمرفوعات التي حدها العلوي (المبتدأ والخبر والفاعل)، أمّا التي لم يحدها فلم نتطرق إليها كنائب الفاعل التزاماً بعنوان البحث. وسعينا جاهدين لأظهار حد العلوي وما يؤديه من معنى، فضلاً عن ذكر الحدود النحوية الأخرى وبينا وجهات النظر في تلك الحدود.
  - المبحث الثالث – اختص بالمنصوبات (المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال ، و التمييز). أمّا غيرها من المنصوبات فلم يذكرها العلوي ، وأمّا التمييز فلم يضع له حداً ارتضى قبول حديَّ الزمخشري وابن الحاجب ؛ لذلك وضعناه ضمن المنصوبات.
  - المبحث الرابع – اختص بالتوابع (النعت ، والتوكيد ، والبدل) ، أمّا بقية التوابع فلم يضع لها حداً ، وفيها خالف تقسيم الزجاجي إذ جعلها خمسة أقسام.
- ❖ أمّا الفصل الثاني فقد حمل عنوان (أثر المعنى في تركيب الجملة) ، وضم مدخلاً في التعريف لهذا الفصل وقد اشتمل على مبحثين هما :

- المبحث الأول – عوارض بناء الجملة وقسمنا ذلك على قسمين ، اختص الأول بـ (الحذف والتقدير) وأشرنا إلى حذف التراكيب النحوية ابتداءً بالاسم و الفعل والحرف والجملة ودلالتهُ في المعنى النحوي ، وأمّا الثاني فاختص (بالتقديم والتأخير) ، وأوضحت المعنى النحوي في التراكيب النحوية بتقديمها وتأخيرها .
- المبحث الثاني – دلالة التراكيب الطلبية اختص بدراسة الأساليب الطلبية (الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني والترجي والعرض والتحضيض ، والنداء)، فوضحت تلك الأساليب الطلبية وتوسعها في المعنى وخروجها إلى معنى آخر يفيد منه في المعنى النحوي.

❖ الفصل الثالث – القرائن وأثرها في المعنى النحوي فقسمتهُ على مبحثين

- المبحث الاول – تضمن القرائن اللفظية فشملت (العلامة الإعرابية ، والمطابقة ، والرتبة ، والربط ، والتضام) وأثرها في المعنى النحوي.
- المبحث الثاني – تضمن القرائن المعنوية المتمثلة (بالإسناد ، والتخصيص وتفرعاتها ، والنسبة ، والتبعية) .

أمّا منهجُ الدراسةِ الذي اتَّبعه الباحثُ فهو المنهج الوصفي التحليلي ، إذ إنّه يصف الظاهرة برسم معالمها وبيان أبعادها ، ثم نحلل أقوال العلوي في ضوء هذا الوصف لتكون دليلاً عليه.

وقد حرص الباحث كثيراً على أنْ يزاوجَ بين الدراسات النحوية القديمة والحديثة ؛ لإظهار التشابه والاختلاف بين القديم والحديث ، ولإيمان الباحث المطلق بأنَّ الدراسة تزيد البحث قوةً وفائدةً عند الأخذ بنصيب من الدراستين كلتيهما، وقد حرصتُ كثيراً على سرد آراء العلماء وأقوالهم في مواضع البحث إيماناً بفلسفة نحوية قائمة على أنَّ عرض كم كبير من الآراء يُسهم في اتساع فضاء الرؤية التحليلية لدى الباحث في جانبي الموافقة والمعارضة شرط الالتزام بحدود البحث.

ولا أدعي الكمال في جهد إنسانٍ غير مستبعدٍ أنْ يخطئ ويزُلَّ ، فهذا جهدي المتواضع بين أيديكم وكلّي أمل أنْ يحظى بالقبول والترحاب ، فإنْ أصبت فبفضل من الله ، و إنْ كانت الأُخرى – لا سمح الله – فتلك طبيعة البشر ، إذ الكمال لله ، وحسبي أني اجتهدت ؛ وبحثت كي أتقرَّبَ به إلى الله جلَّ شأنه

طلباً للعفو والمغفرة ﴿ **يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ** ﴾[1].

وختاماً أجد نفسي مُلزماً أنْ أتقدم بوافر الشكر والأمتنان إلى شيخي المفضال الأستاذ المساعد الدكتور (باسم خيري خضير) الذي أوى البحث مُذ كان وليداً إلى أن استوى وقام على سوقه بالشكل النهائي ، فله مني كل الشكر والتقدير ، وأشكر أساتيذي في قسم اللغة العربية الذين رفدونا بعلمٍ لا ينضب. و آخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على نبيه الصادق الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

[1] الحج : (٢) .

التَّمهِيد

أولاً : يحيى بن حمزة العلوي

١/ اسمه ونسبه :

هو يحيى بن حمزة بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس الحسيني (العلوي) ، يتصل نسبه بالحسين بن علي بن أبي طالب [١] (عليهم السلام) ، وكنيته أبو إدريس [٢] ، ولقبه المؤيد بالله ، والمؤيد برب العزة [٣] .

٢/ مولده ونشأته العلمية :

ولد بصنعاء في ٢٧ صفر عام (٦٦٩ هـ) ، تسع وستين وست مئة هجرية ، حفظ القرآن الكريم ، واشتغل بالعلم وهو صبي ، فأخذ أنواع العلوم جميعها على أكابر علماء الديار اليمنية [٤] .

تبحَّر في العلوم حتى فاق أقرانه ، وصنف التصانيف الكثيرة في فنون مختلفة في العقائد وعلم الكلام والفقه والنحو والبلاغة وغيرها ، حتى صار أشهر أئمة الزيدية المجتهدين في الديار اليمنية ، إذ ذكر الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) أن مؤلفاته قد بلغت مئة مجلد ، ويرى أن مؤلفاته زادت على عدد أيام عمره [٥] .

٣/ ملامح عصره السياسية :

عاش الإمام يحيى بن حمزة العلوي في عصر دولة بني رسول في القرنين السابع والثامن الهجريين ، تلك الدولة التي تُنسب إلى محمد بن هارون المعروف برسول ، وهو من ذرية جبلة بن الأيهم

---

(١) يُنظر : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني : (٢ / ٣٣١) ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي: (٢ / ٥٢٦) ، والأعلام ، خير الدين الزركلي: (٨ / ١٤٣) ، ومعجم المؤلفين ، رضا كحالة : (٤ / ٩٣).

(٢) هُجَر العلم ومعاقله في اليمن ، إسماعيل بن علي الأكوع : (١ / ٥٠١) ، والإمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية ، أحمد محمود صبحي : (٢٢).

(٣) الأعلام : (٨ / ١٤٣) ، ومعجم المؤلفين : (٤ / ٩٣).

(٤) يُنظر : البدر الطالع : (٢ / ٣٣١) ، وتاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث ، محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة : (١٠١) ، وهدية العارفين : (٢ / ٥٢٦).

(٥) يُنظر: البدر الطالع : (٢ / ٣٣٢) ، وتاريخ الأئمة الزيدية : (١٠١).

الغساني [١] ، التي حكمت اليمن بين عامي (٦٢٦ هـ ـ ٨٥٨ هـ) ، وقد جاء بنو رسول إلى اليمن بصحبة (توران شاه) • أثناء حملته على اليمن ، وحين قدم الملك المسعود ابن الملك الكامل إلى اليمن انضم إليه بدر الدين الحسن ونور الدين عمر ابنا رسول ، وبعد وفاة المسعود الأيوبي تمكن نور الدين من أن يستقل باليمن ، وما كان للزيدية ومعقلهم في صعدة شمال اليمن أن يتقبلوا حكم بني رسول من التركمان ، فضلاً عن تبعيتهم المذهبية للدولة الأيوبية، وقد صحب يحيى بن حمزة الإمام المتوكل على المطهر بن يحيى في حربه لبني رسول عام (٦٨٩ هـ) في معركة (تنعم) ، وقد عاصر العلوي أربعة من سلاطين بني رسول هم يوسف بن عمر ، وعمر بن يوسف ، وداود بن يوسف ، وعلي بن المؤيد [٢] .

ويبدو أن المناطق الشمالية لم تخضع للسيطرة وبقيت تحت نفوذ الزيدية ، وبعد وفاة الإمام المهدي لدين الله محمد بن المطهَّر بن يحيى • (ت ٧٢٨ هـ) ، فقد دعا الإمام يحيى بن حمزة إلى نفسه بالإمامة عام (٧٢٩ هـ) ، وهو أول الدعاة الحسينيين في اليمن [٣] .

وكان سطوع نجمه في بلاد صعدة وبلاد ظاهر وبلاد شرف ، ونهض إلى صنعاء في جملة من الأعيان في عصره من أهل الحلِّ والعقد ، وتقدم لحرب همدان الإسماعيلية في وادي ظهر من شمال صنعاء ، وكان قائدهم الداعي علي بن إبراهيم الهمداني فوقعت بينهما وقعة عظيمة قُتِلَ فيها عدد من الطرفين ، واستمرت الحرب ، وأقبلت إلى الإمام التعزيزات من ظفار ومن بلاد صعدة وكثرت جيوشه ، وحرَّض الناس على الجهاد ، غير أن القتال طال كثيراً حتى ملَّ الناس وانزاح الفريقان إلى الصلح [٤] .

---

(١) يُنظر : العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية ، علي بن الحسين الخزرجي : (١ / ٣٦).

• (توران شاه) هو الأخ الأكبر لصلاح الدين الأيوبي ، يُنظر : العقود اللؤلؤية : (١ / ٣٧).

(٢) يُنظر : الإمام المجتهد : (٢١).

• أورد الشوكاني في البدر الطالع أن الإمام المهدي محمد بن المطهر بن يحيى كان من العلماء بويع بالخلافة بعد موت والده ، له مصنفات في علوم الدين ، افتتح عدن وبعض الحصون ، منها ذي مرمر وصنعاء وكان بينه وبين بني رسول وقعات كثيرة ، توفي سنة (٧٢٨ هـ) في ذي مرمر : (٢ / ٢٧١).

(٣) يُنظر : بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام ، حسين بن أحمد العرشي : (٥١).

(٤) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ، عبد الله محمد الحبشي : (٦٤٤) ، والإمام المجتهد : (٢٢).

انتقل الإمام يحيى بن حمزة العلوي بعد ذلك إلى حصن هران المطل على ذِمار ، واشتغل بالتأليف وجهد في تقارب الشقة بين المسلمين والنصح لحكامهم [١] ، وقد ذكر إسماعيل بن علي الأكوع أن الإمام يحيى بن حمزة أعفى نفسه من الإمامة ، وانصرف إلى العلم والتأليف [٢] .

ومع هذا فمن الملاحظ أنه لم يقم أحدٌ بأمر الإمامة إلاَّ بعد وفاة الإمام يحيى بن حمزة العلوي ، وهذا يعني أنه ظلَّ على إمامته إلى حين وافاه الأجل [٣] .

٤/ صور من شخصيته وأخلاقه :

عُرِفَ العلوي بسعة العلم وملازمة التقوى ، وسلامة الصدر ونقاوة اللسان ، قال عنه الشوكاني: "هو من أكابر أئمة الزيدية ، وله الميل إلى الإنصاف مع طهارة اللسان وسلامة صدر وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن ، وهو كثير الذب عن أعراض الصحابة المصونة رضي الله عنهم وعن أكابر علماء الطوايف رحمهم الله ... وكان من الأئمة العادلين الزاهدين في الدنيا المتقللين منها ، وهو مشهور بإجابة الدعوة وله كرامات عديدة ، وبالجملة فهو ممَّن جمع الله له بين العلم والعمل والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " [٤] ، فأثنى عليه الشوكاني كثيراً وأُعجبَ بشخصيته وعلمه ، ومدح ميله إلى الاجتهاد ، وبعده عن التعصب وشغفه بالتصنيف ، فقال عنه أيضاً : " اشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي وأخذ في جميع أنواعه على أكابر علماء الديار اليمنية وتبحَّر في جميع العلوم وفاق أقرانه ، صنَّف التصانيف الحافلة في جميع الفنون " [٥] ، ومدحه جمعٌ من العلماء منهم زبارة * (ت ١٣٨١ هـ) بقوله : " وكان عليه السلام أفضل الأئمة الدُعاة بزمنه وأشهرهم علماً وعملاً وكان في حفظه وورعه من الخوارق ، وقد أجمع على جلالته المخالف والموافق ، واعترف بفضله وعلمه القريب والبعيد ، ووصلته المدايح البليغة من مصر وبغداد وسائر البلاد " [٦] ، ووصفه

---

(١) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٤).

(٢) يُنظر : هُجَر العلم ومعاقله في اليمن : (١ / ٥٠١).

(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، يحيى بن حمزة العلوي : (٢٩).

(٤) البدر الطالع : (٢ / ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٥) م . ن : (٢ / ٣٣١).

* هو محمد بن محمد بن يحيى بن زبارة الحسني ، مؤرخ يماني من علماء صنعاء عني بتراجم اليمانيين ، صنَّف كتباً كثيرة ، يُنظر : الأعلام : (٧ / ٨٥) ، ومعجم المؤلفين : (٣ / ٦٩٩).

(٦) تاريخ الأئمة الزيدية في اليمن حتى العصر الحديث : (١٠١).

العرشي* (ت ١٣٢٩ هـ) في بلوغ المرام ، فقال عنه : " وأما الإمام يحيى بن حمزة فهو الذي حاز المفاخر الدينية والعلوم القرآنية والسنيَّة ، وكان أعرف الناس بالكتاب وبمذهب آبائه الكرام " [١] .

وتحدَّث عنه الدكتور أحمد محمود صبحي قائلاً : " ويحيى بن حمزة موسوعة علمية ندر أن يكون له نظيرٌ ، إنه في الزيدية يناظرُ الفخر الرازي بين الأشاعرة " [٢] .

٥/ شيوخه ومعاصروه وتلاميذه :

عاش الإمام يحيى بن حمزة إبان حكم الدولة الرسولية ، ونشأ في ظل بيئة علمية عُرِفَت بالهُجَر والمعاقل ، و" هي محلات مأهولة بالعلم " [٣] ، وممَّا لاشك فيه أن الإمام يحيى بن حمزة أفاد من هذه البيئة العلمية وجلس إلى العلماء ، واطلع على مختلف العلوم والفنون ، وعاصر عدداً من علماء المشرق والمغرب ، فتتلمذ على عدد من العلماء الذين رفدوه بالعلم ، لكن ضنت المصادر بذكر شيوخه الذين لم تصل إلينا أخبارهم إلا قليلاً منهم ، فهم : الإمام يحيى بن محمد السراجي (ت ٦٩٦ هـ) دعا لنفسه بالإمامة في اليمن [٤]، والقاضي الحسن بن نسر الأهنومي (ت ٧٥٤ هـ) كان عابداً فاضلاً [٥] ، حاتم بن منصور الحملاني (ت ٧٦٥ هـ) كان عالماً ورعاً تقياً [٦] ، والفقيه عامر بن زيد الشماخ[٧] .

وأما العلماء الذين عاصروه داخل اليمن وخارجها ، فمن داخل اليمن عاصره كثيرون ، منهم أبو العباس أحمد بن موسى بن عجيل (ت ٦٩٠ هـ) كان إماماً عالماً انتهى إليه أمر الفقه في اليمن [٨] ، وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأصبحي (ت ٦٩١ هـ) كان فقيهاً محققاً مدققاً ، وله مصنفات

---

* هو حسين بن أحمد العرشي الزيدي ، مؤرخ من سكان قفلة عذر من بلاد حاشد اليمن ، كان أديباً وخطيباً وناثراً وناظماً ، يُنظر : الأعلام : (٢ / ٢٣٣) ، ومعجم المؤلفين : (١ / ٦٠٢).

(١) بلوغ المرام في شرح مسك الختام : (٥١).

(٢) الإمام المجتهد : (١٠).

(٣) هُجَر العلم ومعاقله في اليمن : (١ / ٦).

(٤) يُنظر : بلوغ المرام في شرح مسك الختام : (٥٠) ، وهجر العلم ومعاقله في اليمن : (٣ / ١١٨٣ ـ ١١٨٤).

(٥) يُنظر : مُلحق البدر الطالع : (جمع محمد بن محمد بن يحيى زبارة : (٧٨) ، وهجر العلم ومعاقله : (٢ / ٩٠٢) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٢٠٩).

(٦) مُلحق البدر الطالع : (٦٧) ، وهجر العلم ومعاقله في اليمن : (١ / ٤٩٩).

(٧) يُنظر : الإمام المجتهد : (٢٣) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٠) ، لم أعثر على ترجمة له فيما عدت إليه من المصادر.

(٨) يُنظر : العقود اللؤلؤية : (١ / ٢١٨) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٥١).

عديدة[١]، وبهاء الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الحبذي (ت ٧٣٢ هـ) كان مؤرخاً كبيراً[٢]، وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن البريهي (ت ٧٤٨ هـ) انتهت إليه رئاسة الفقه والفتوى في عصره[٣]، والحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن علي العلوي (ت ٧٥١ هـ) كان فقيهاً محققاً انتهت إليه الرئاسة في علم الحديث [٤] .

وأما تلاميذه فقد ضنت المصادر بذكرهم ، فقد ذكر الشوكاني في الملحق من تلاميذ يحيى بن حمزة السيد العلامة محمد بن المرتضى بن المفضل الحسني (ت ٧٣٢ هـ) كان عالماً عاملاً ورعاً تقياً فاضلاً بارعاً في الخطابة والكتابة توفي في صعدة [٥] ، والعلامة المحقق المطهر بن محمد بن حسين بن محمد بن يحيى تريك الصعدي توفي في مدينة صعدة سنة (٧٤٨ هـ) ، وكان فقيهاً عالماً أصولياً نحوياً مفسراً محدثاً [٦] ، وابنه عبد الله توفي في صنعاء سنة (٧٨٨ هـ) ، تتلمذ على يد والده ، فكان رجلاً صالحاً فاضلاً نقياً ذكياً يُشار له بالإمامة [٧] .

٦/ آثاره ومؤلفاته :

ألَّف الإمام يحيى بن حمزة في علوم مختلفة ، فله مصنفاتٌ كثيرةٌ تشهد له بغزارة علمه وبراعته في علوم الشريعة واللغة ، وهو عند الزيدية يناظر الفخر الرازي عند الأشاعرة ، وكانت شهرته في علوم الفقه والكلام والبلاغة والنحو ظاهرة ، وله في كل منها كتب أشهرها كتاب الانتصار ، وهو موسوعة فقهية تصل إلى ثمانية عشر مجلداً ، يقول الدكتور أحمد محمود صبحي : " إن مؤلفه الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار يعدُّ أول موسوعة فقهية شاملة لجميع المذاهب الإسلامية ، وكل مَنْ ألَّف بعد ذلك في هذا الموضوع كانوا عيالاً عليه " [٨] ، وله كتاب الطراز في ثلاثة مجلدات ، إذ قيل عنه : " إن كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز يعدُّ من أهم المراجع في البلاغة ، والذي

---

(١) يُنظر : العقود اللؤلؤية : (١ / ٢٢٤) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٥٣).
(٢) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٤٨٤).
(٣) يُنظر : العقود اللؤلؤية : (٢ / ٧٥) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٥١ ـ ٥٢).
(٤) يُنظر : العقود اللؤلؤية : (٢ / ٨١) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٥٢).
(٥) يُنظر : ملحق البدر الطالع : (٢٠٧).
(٦) يُنظر : ملحق اللبدر الطالع : (٢١٢ ـ ٢١٣).
(٧) يُنظر : م . ن : (١٤٠).
(٨) يُنظر : الإمام المجتهد : (١٩).

يعول عليه الباحثون والدارسون في هذا المجال " [١] ، فترك العلوي مصنفات كثيرة قد طُبِعَ بعضها ، ومازال أغلبها مخطوطاً في رفوف مكتبات اليمن الخاصة والعامة يربو على مئة مصنفٍ ، ومن أهم المصنفات :

أ / في العقائد وعلم الكلام :

١/ التمهيد لأدلة مسائل التوحيد [٢] ، وسماه الشوكاني (التمهيد لعلم العدل والتوحيد) [٣] ، مخطوط .

٢/ الرائق في تنزيه الخالق [٤] ، مطبوع .

٣/ الجواب القاطع عمَّا يرد على المحكم والتنزيه [٥] ، مخطوط .

٤/ الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتياب [٦] ، مخطوط .

٥/ الجوابات الوافية بالبراهين الشافية [٧] ، مخطوط .

٦/ الشامل لحقائق الأدلة وأصول المسائل الدينية ، وذُكِرَ أنه في أربعة مجلدات [٨] ، إذ ذكر الدكتور أحمد محمود صبحي أنه يعدُّ من أهم كتبه الكلامية ، وأنه يقع في أربعة أسفار في مجلدين[٩] ، مخطوط.

٧/ المعالم الدينية في العقائد الإلهية ، مختصر كتاب الشامل [١٠] ، مطبوع .

٨/ الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين [١١] ، مطبوع .

---

(١) الإمام المجتهد : (١٩).

(٢) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٦).

(٣) يُنظر : البدر الطالع : (٢ / ٣٣١).

(٤) طُبع بتحقيق إمام حنفي عبدالله، دار الآفاق العربية، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠-٢٠٠٠م.

(٥) يُنظر : البدر الطالع : (٢ / ٣٣٢) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٧) ، والإمام المجتهد : (٢٣).

(٦) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٧) ، والإمام المجتهد : (٢٣).

(٧) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٧) ، والإمام المجتهد : (٢٣).

(٨) يُنظر : البدر الطالع : (٢ / ٣٣٢) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٧).

(٩) يُنظر : الإمام المجتهد : (٢٣).

(١٠) طُبعَ بتحقيق سيد مختار محمد حشاد ، نشر دار الحكمة اليمانية ، يُنظر : الإمام المجتهد : (٢٤).

(١١) طُبِعَ بعناية محمد بن محمد بن يحيى زبارة (ت ١٣٨١ هـ) في المطبعة المنيرية في مصر سنة (١٣٤٨ هـ) ، يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٧).

٩/ القسطاس في علم الكلام (جزءان) [١] ، مخطوط .

١٠/ كتاب الوعد والوعيد [٢] ، مخطوط .

١١/ الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام [٣] ، مطبوع .

١٢/ مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار [٤] ، مطبوع .

١٣/ عقد اللآلئ في الرد على أبي حامد الغزالي [٥]، مطبوع .

ب/ الفقه وأصوله والحديث الشريف :

١/ الاختبارات[٦]، وذكره البغدادي باسم (الاختبارات في فقه الأئمة الزيدية)[٧]، ومنهم من يسميه (الاختبارات المؤيدية)[٨] ، مخطوط .

٢/ الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار في تقرير المختار من مذاهب الأئمة وأقاويل علماء الأمة، ذُكِرَ أنه في ثمانية عشر مجلداً[٩] ، مخطوط .

٣/ نهاية الوصول إلى علم الأصول ، يقع في ثلاثة مجلدات[١٠] ، مخطوط .

٤/ الإيضاح لمعاني المفتاح ، يقع في مجلدين[١١] ، مخطوط .

---

(١) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٨) ، والإمام المجتهد : (٢٤).

(٢) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٩) ، والإمام المجتهد : (٢٤).

(٣) طُبِعَ بتحقيق الدكتور علي سامي النشار وفيصل عون ، منشأة المعارف ـ الاسكندرية ، ١٩٦٦ م .

(٤) طُبِعَ بتحقيق الدكتور محمود السيد الجلنيد ، دار الفكر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٦٢ م ، يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٩) ، وهجر العلم ومعاقله : (١ / ٥٠٦) ، والإمام المجتهد : (٢٤).

(٥) طُبِعَ بتحقيق إمام حنفي سيد عبد الله ، دار الآفاق العربية ، القاهرة / الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م.

(٦) يُنظر : البدر الطالع : (٢ / ٣٣١) .

(٧) يُنظر : هدية العارفين : (٢ / ٥٢٦) .

(٨) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٤).

(٩) يُنظر: البدر الطالع :(٢ / ٣٣١) ، وهدية العارفين :(٢ / ٥٢٦) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن :(٦٤٥) ، والإمام المجتهد : (٢٤ ـ ٢٥) .

(١٠) يُنظر: البدر الطالع : (٢ / ٣٣)، وهدية العارفين: (٢ / ٥٢٦)، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن: (٦٥٠).

(١١) يُنظر: البدر الطالع: (٢ / ٣٣٢)، وهدية العارفين: (٢ / ٥٢٦)، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن: (٦٤٥)، والإمام المجتهد : (٢٥).

٥/ الكوكب الوقاد في أحكام الوصايا و الاجتهاد[١] ، مطبوع .

٦/ العمدة في الفقه ، يقع في ستة مجلدات عرض فيها لفقه المذهب الزيدي[٢] ، مخطوط .

٧/ العدة في المدخل إلى العمدة ، وهو مختصر بالغ الأهمية في الفقه ، يقع في جزأين[٣] ، مخطوط .

٨/ الأنوار المضيئة شرح الأربعين حديث السليقية ، يقع في مجلدين[٤]، مخطوط .

جـ / في البلاغة والنحو :

١/ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز[٥]، مطبوع .
٢/ الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز وهو مختصر للطراز[٦]، مطبوع .
٣/ المنهاج في شرح جمل الزجاجي[٧]، مطبوع .

د/ في المنطق والزهد والتصوف :

١/ القانون المحقق في علم المنطق[٨]، مخطوط .
٢/ تصفية القلوب عن درن الأوزار والذنوب[٩] ، مطبوع .

---

(١) طبع بتحقيق إمام حنفي عبدالله ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
(٢) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٨) ، والإمام المجتهد : (٢٥).
(٣) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٨) ، والإمام المجتهد : (٢٥).
(٤) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن: (٦٤٥) ، والإمام المجتهد: (٢٥) ، وهجر العلم ومعاقله: (١ / ٥٠٥).
(٥) طُبِعَ في القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ ١٩١٤ م بمطبعة المقتطف بعناية سيد بن علي المرصفي ، يقع في ثلاثة أجزاء ، يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٨) ، والإمام المجتهد : (٢٦) ، وطُبع بتحقيق د. عبد الحميد الهنداوي واعتمدنا على هذه الطبعة ؛ لأنَّها أوضح خطاً وأفضل إخراجاً .
(٦) يُنظر: الإيجاز لأسرار الطراز في علوم حقائق الإعجاز، تحقيق ابن عيسى باطاهر، الطبعة الأولى، دار المدار الإسلامي ، ٢٠٠٧ م
(٧) طبع بتحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي (بجزأين)، مكتبة الرشيد، الرياض ـالسعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩ م
(٨) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٨) ، والإمام المجتهد : (٢٦)
(٩) طبع بتحقيق إسماعيل بن أحمد الجرافي ، المكتبة السلفية ـ القاهرة ، ١٩٨٥ م

هـ / كتب في موضوعات أخرى :

١/ الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي [١] ، مطبوع .
٢/ اللباب في مجالس الآداب [٢] ، مخطوط .
٣/ سيرة الإمام يحيى بن حمزة [٣] ، مخطوط .

٧/ وفاته :

توفي الإمام يحيى بن حمزة العلوي سنة (٧٤٩ هـ) تسع وأربعين وسبع مئة هجرية بحصن حران[٤]، القريب من (ذمار) باليمن، ونُقِلَ إليها ودُفِنَ فيها[٥]، وقبره مشهور، وأما ما أورده الشوكاني في البدر الطالع أنه توفي سنة (٧٠٥ هـ) بذمار[٦]، فأكبر الظن أنه خطأ مطبعي أو وهم من النساخ، ربما قصد (٧٥٠ هـ)؛ لأنه نصَّ صراحة على أن الإمام يحيى بن حمزة دعا لنفسه بالإمامة سنة (٧٢٩هـ) عقب موت المهدي[٧]، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .

ثانياً : مفهوم المعنى النحوي

لم تكن علاقة النحو بالمعنى حديثة العهد، فقد كان مدار كلام العرب حول الوصول إلى المعنى أو القصد عن طريق إنتاج الكلام وفهمه؛ لأنَّ المعنى طريق النحو، فلو لم يكن ذلك لأصبح قواعد لفظية هامدة ومسائل جدلية جوفاء .

لقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى معنياً بالمعنى ويعتد به ، وبأثره في التقعيد يمدُّ الجملة بمعناها الأساس الذي يكفل لها الصحة والسلامة ويحدد عناصر معناها ، ويكشف تركيبها ؛ لأن الجملة

---

(١) طبع بتحقيق خالد قاسم محمد المتوكل ، إشراف الأستاذ عبد السلام بن عباس وجيه ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤ هـ.
(٢) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٩) ، والإمام المجتهد : (٢٦).
(٣) يُنظر : مصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٧) ، والإمام المجتهد : (٢٦).
(٤) يُنظر : هدية العارفين: (٢ / ٥٢٦) ، وتاريخ الأئمة الزيدية: (١٠٢) ، ومصادر الفكر الإسلامي في اليمن : (٦٤٣).
(٥) يُنظر : هدية العارفين : (٢ / ٥٢٦) ، والإمام المجتهد : (٢٣).
(٦) يُنظر : البدر الطالع : (٢ / ٣٣٣).
(٧) يُنظر : البدر الطالع : (٢ / ٢٧١).

هي الغاية الرئيسية لكل نظام نحوي [١] ، فإن المعنى يحصل بالعلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل واحدة منها موقعاً معيناً في الجملة بحسب قوانين اللغة ، إذ إنَّ كلَّ كلمة في التركيب لابد أن تكون لها وظيفة نحوية بموقعها [٢] .

فالكلمة المفردة لا تكشف عن المعنى الكلي ، وإنما تقتصر على المعنى الجزئي ، فهي تفتقر إلى وظيفة التواصل في اللغة ؛ لأن الكلام " وضع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تُجنى من الجمل "[٣] ، فالوظيفة البيانية في اللغة تتضح عبر المعنى التركيبي للجمل ، يقول الأستاذ عباس حسن : " اجتماع المعاني الجزئية بعضها إلى بعض بسبب اجتماع الألفاظ المفردة التي لكل لفظ منها معنى جزئي ، ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التي يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها ، ويستطيع السامع أن يكتفي بها "[٤] ، ولمَّا كانت الجملة وحدة نحوية تعتمد على تنظيم الكلمات وتحديد وظيفة هذه الكلمات في الجملة ، فإن هذه الوظائف النحوية تسهم هي الأخرى في تحديد معنى الجملة[٥]، فإن المعنى النحوي يستمد من التراكيب النحوية بعد أن تؤدي معنى سليماً ، وليس تركيباً قواعدياً [٦] ، فالجملة ركن أساس في وحدات المعنى ، ولا يمكن بحال من الأحوال الفصل بين المعنى والنحو ، فإن عزل معاني النحو عن النحو مساءة به بالغة وجنوح به عن السبيل السوي ، أي جنوح وتجريد للنحو من روحه حتى يصير جسماً بلا روح وإهاباً بلا محتوى [٧] ، فهناك علاقة متضافرة بين المعنى والنحو ، وإنَّ الكلمات إنْ كان لها معنى فإنها تستقيه من عملها في الجملة [٨] ، والمعنى لا ينكشف إلا بتسييق الوحدة اللغوية [٩] بوساطة العلاقات التركيبية المعروفة بالإيصال المعرفي للمتلقي [١٠] ، فالعناصر النحوية لا تسهم في الوصول إلى المعنى بمعزل عن العناصر الدلالية ، فكما يمدُّ العنصرُ النحوي العنصرَ الدلالي بالمعنى

(١) يُنظر : النحو والدلالة ، محمد حماسة عبد اللطيف : (١٩).
(٢) يُنظر : الدلالة اللغوية عند العرب ، عبد الكريم مجاهد : (١٩٤).
(٣) الخصائص ، ابن جني : (٢ / ٣٣١).
(٤) النحو الوافي ، عباس حسن : (١ / ١٤).
(٥) يُنظر : الدلالة والنحو ، صلاح الدين صالح حسنين : (٥٤).
(٦) يُنظر : الدلالة النحوية في كتاب المقتضب ، سامي الماضي : (١٨).
(٧) يُنظر : نحو القرآن ، أحمد عبد الستار الجواري : (١٦).
(٨) يُنظر : علم الدلالة ، بالمر ، ترجمة : عبد المجيد الماشطة : (٤٦).
(٩) يُنظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : (٦٨).
(١٠) يُنظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، علي زوين : (١٠٠).

الأساس في الجملة يمدُّ العنصرُ الدلالي العنصرَ النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه ، فبين الجانبين أخذٌ وعطاءٌ وتبادلٌ وتأثيرٌ مستمرٌّ [١] ، والمعنى ــ كما يبدو ــ علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول ، وهي علاقة تمكن كل واحد منها من أنْ يستدعي الآخر [٢] ، فإنَّ مراعاة العلاقة بين دلالة المفردة ووظيفتها النحوية في الجملة مكتملةٌ ، إذ " يزدوج مكوِّن العنصر الدلالي ، فهناك جانب يقوم على العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية ... وعلاقات الوظائف، وهي تمدُّ الجملة بالمعنى الأساس بعدِّها معنى عميقاً لها، قد يكون بعضها مشروطاً بشروط دلالية معينة حتى يصبح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك... وأما الجانب الثاني الذي يزدوج مع السابق في إمداد الدلالة فهو اختيار الكلمة المنطوقة التي تشغل الوظيفة النحوية لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة " [٣] .

ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا : إن جذور المعنى النحوي تعود إلى مرحلة التأسيس فحظي المعنى بعناية الأوائل حين وضعوا القواعد ، فقد ذكر عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) عن الخليل (ت ١٧٥ هـ) أنه " ممَّن يأخذ بصحبة المعنى ولا يبالي باختلاف الألفاظ " [٤] ، فزاوج النحاة القدماء بين الوظيفة النحوية والوظيفة الدلالية ، فهذا كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أول مدوَّن نحويٍّ وصل إلينا [٥] ، قائماً على أبواب اهتمت بالمعنى والنظر إلى الجملة وصور تركيبها من تقديم وتأخير وحذف وزيادة وتعريف وتنكير وتثنية وجمع – اعني المطابقة – ، فنجد مثلاً في بداية الكتاب باب الاستقامة والإحالة في الكلام ، وفيه يقول الدكتور محمد حماسة : " تكمن بذور نظرية نحوية دلالية " [٦] ، إذ يقول سيبويه في باب الاستقامة والإحالة في الكلام : " فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غداً ، وأمّا المحال فأن تنقضَ أوّل كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً وسأتيك امس وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه ، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا ، وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس " [٧] .

---

(١) يُنظر : التداولية عند العلماء العرب ، مسعود صحراوي : (١٧٤).

(٢) يُنظر : دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة : كمال بشر : (٦٥).

(٣) النحو والدلالة : (٤٧ ، ٤٩).

(٤) خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادي : (٨ / ٥٥٢).

(٥) يُنظر : علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي ، هادي نهر : (١٢٩).

(٦) النحو والدلالة : (٦٥).

(٧) الكتاب ، سيبويه : (١ / ٢٥ ــ ٢٦).

فإن سيبويه في كلامه يحتكم إلى مزاوجة صريحة بين الملحظ الدلالي والملحظ النحوي ، ويؤمى إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو [١] ، فأما المحال الكذب والمستقيم القبيح ، فهو بسبب خلل في الجملة أو بالأحرى خلل أحد الركنين النحو أو المعنى ، ويذكر المبرد (٢٨٥ هـ) رأياً نلحظ فيه أنه دعا إلى قواعد نحوية تراعي المعنى ، إذ لم تقتصر على الناحية اللفظية التي لا تنسجم مع المعنى ولا تتفق مع صحتهِ ، إذ قال في المقتضب : " وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه ، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود "[٢] ، وقال أيضاً: "الكلام إنما يراد لمعناه "[٣] ، ومن ذلك قول أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ): " معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير ، وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم "[٤] ، فإن الإعراب يكشف المعاني ؛ لأن العلامات الإعرابية أعلام على معانٍ وظيفية ، فهي قرائن لفظية تساعد على كشف المعنى الوظيفي للكلمة[٥] ، فالتقديم والتأخير له صلة وثيقة بتغيير التركيب النحوي للمحتوى الدلالي للكلام ، فيه يُفهم المعنى ، ويُدرك المبهم ، فضلاً عن ذلك فإن المقام أحياناً يحتاج إلى التقديم والتأخير فيكون له أثر في المعنى فوضع الأشياء في مواضعها تُعرف معانيها[٦].

وقد ذكر ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) باباً سمَّاه باب تجاذب المعاني والإعراب ، قال فيه: " وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين ، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاماً ما ، أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب " [٧] .

---

(١) يُنظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، نهاد الموسى : (١٠٢ ـ ١٠٣).
(٢) المقتضب ، المبرد : (٤ / ٣١١).
(٣) م . ن : (٤ / ٤٠٠).
(٤) الإمتاع والمؤانسة ، أبو حيان التوحيدي : (١ / ١٢١).
(٥) يُنظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، محمد حماسة عبد اللطيف : (٢٣١ ـ ٢٣٣).
(٦) يُنظر : المقتضب : (٣ / ١٢٦).
(٧) الخصائص ، ابن جني : (٣ / ٢٥٥).

وبعد ابن جني تهيأت الساحة النحوية لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، إذ عنا بالمعنى عنايةً بلغت ذروتها عنده " وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب وولعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية النظم وهي تقوم على معاني النحو " [١] ، ومما ذكره الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز " فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو " [٢] ، فتجد أن أفكاره في نظريته التي وضعها ناضجة ومثمرة في تحديد المعنى ، وقد وضع للسياق بذرة حية فكشف غطاء المعنى في قوله : " الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد ، وهذا علم شريف ، وأصل عظيم " [٣] .

ويبدو أن الجرجاني لم يكن أسيراً للألفاظ تسيره حيثما تشاء ، وإنما وضع خطاً مستقيماً للدلالة النحوية ووظيفتها في بيان مزيد من المعاني ، فقد أفاد من علم مَنْ سبقه ، ولاسيما سيبويه ، فقد ألقى بذرة صالحة في أرض خصبة ، " فإذا كان عبد القاهر هو الذي ينسب إليه نظرية النظم ؛ لأنه بسَّطها وفصَّلها وطبَّقها على أبواب جمة من البلاغة ، فإن سيبويه هو الذي أمسك المصباح بكلتا يديه وأنار الطريق أمام عبد القاهر ، وهداه إلى الغاية المنشودة أو بعبارة أخرى إذا كان النظم قد أصبح على يد عبد القاهر بمثابة شجرة عظيمة شاهقة متعددة الأغصان ، مثقلة الثمار ، فإن سيبويه هو الذي ألقى البذرة قبل أن تبرز الشجرة أمام العيون بمئات السنين " [٤] .

ولعل ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) لم يبتعد كثيراً عن قول المبرد ، إذ جاء في شرحه للمفصل ما نصه : " فكل ما صح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود " [٥] .

ونلحظ فيما سبق أن النحاة الأوائل أدركوا أهمية المعنى ، فهناك علاقة بين الشكل والمضمون ، وأن أي تغيير في البنى أو تغير في العلاقات التركيبية ـ كالحذف والتقديم والتأخير والزيادة مثلاً ـ يرافقه

---

(١) النحو والدلالة : (٢٧).
(٢) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : (٨٢ ـ ٨٣).
(٣) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني : (٨٢ ـ ٨٣).
(٤) أثر النحاة في البحث البلاغي ، عبد القادر حسين : (١١٤ ـ ١١٥).
(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٢ / ٦٥).

تغير في المعنى ، فقد جعلوا المعنى معياراً أساساً في توجيه آرائهم النحوية ، وإن اختلال العلاقات النحوية الصحيحة بين الألفاظ يؤدي إلى عبارة لا معنى لها أو يصبح المعنى عسيراً [١] .

لذا فإنَّ للمعنى أثراً ملموساً وفاعلاً في الدراسات النحوية التي ظهرت منذ بدء التأليف النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، ويظهر هذا الأثر واضحاً في مناهج البحث النحوي وصياغة النحاة أصول النحو وفروعه وتعليلهم ظواهره وأحكامه ، ودراستهم دلالة مفردات اللغة وتراكيبها ، وإنَّ طبيعة البحث اقتضت أنْ اقتصرَ على هذه الإشارات والاقتباسات ، إلاَّ أن الاطلاع على كل ما كتبوه في هذا المضمار يعطي فكرةً واضحةً عن حقيقة النحو في تصورهم ، فهو بناء دقيق محكم قائم على أدوات وألفاظ وتراكيب تضمن التعبير بدقة عن المعاني المختلفة على القصد والإرادة والحال [٢] .

أما الباحثون المحدثون فقد قسموا اللغة على أربعة مستويات ، هي : المستوى الصوتي ، والمستوى الصرفي ، والمستوى النحوي ، والمستوى الدلالي ، وهذا التقسيم قائم على جوانب عدة يمكن لفرعٍ أو أكثر من فروع اللغة أن يقوم بدراستها مع أن وضع اللغة وطبيعتها تأبى هذا الفصل ؛ لأن الأحداث اللغوية تتفاعل مع عناصرها في أثناء الكلام تفاعلاً تاماً [٣] .

وقد أولت اللسانيات الحديثة عنايةًبالمعنى ، والتراكيب اللغوية التي تفصح عن هذا المعنى ، فمن ذلك ما قدمه دي سوسير في محاضراته التي ألقاها ، إذ سلط فيها الضوء على ثنائية الدال والمدلول ، وهما عنصران مهمان في البحث الدلالي ، وتكون طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية ، وليست ارتباطاً مادياً حقيقياً ، ولا توجد علاقة سببية تجمع الكلمة المنطوقة والمعنى الذي تدل عليه ، وإنما نشأت هذه العلاقة ثم تطورت بفعل الاستعمال المتكرر ممَّا تثبت اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول [٤] ، وانصبت عنايته بدراسة الجملة ، إذ قام بوضع أسس المنهج الوصفي لدراسة اللغة بمستوياتها دراسة أفقية ، فانبثق من تلك المستويات ما يعرف بعلم الألسنية الذي يعنى بالتركيب العام للنظام اللغوي [٥] ، ولقد استبدل هيلم سليف كلمة (التعبير) بالدال عند سوسير ، والمضمون بالمدلول ، فالعلاقة اللغوية عنده

---

(١) يُنظر : دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس : (٤٨).

(٢) يُنظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، كريم حسين ناصح الخالدي : (١١ ـ ٢٥).

(٣) يُنظر : علم اللغة الحديث ، محمد حسن عبد العزيز : (١٩٧).

(٤) يُنظر : علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسير ، ترجمة : يوئيل يوسف عزيز : (٨٦ ـ ٨٨).

(٥) يُنظر : الألسنية (علم اللغة الحديث) ، ميشال زكريا : (٤٣).

ليست دالاً يؤدي إلى مدلول ، وإنما تعبير يدل على مضمون ، وإدامة النظر في الشكل على مستوى المضمون تقودنا إلى علم الدلالة [١] .

ومن رواد المدرسة البنيوية (بلومفيلد) ، الذي انصرف عن المعنى في الدراسات اللغوية من دون العناية به ، إذ قال : " إن تقرير المعاني هو أضعف نقطة في دراسة اللغة ، وسوف تبقى هكذا حتى تتقدم المعرفة الإنسانية إلى أبعد من حالتها الراهنة " [٢] .

ولم تتجنب النظرية التوزيعية عند هاريس المعنى ، فهو أمر وثيق الصلة بالتركيب اللغوي ولا سبيل للابتعاد أو التغاضي عنه ، ويرى هاريس أنَّ الصلة بين البنية الشكلية للجملة ، ومعناها وثيقة يترتب فيها الثاني على الأول ، وأن المعنى ليس بالعنصر الرئيس في تقسيم الجمل وتوزيع مفرداتها [٣] .

إن النظريات اللغوية الحديثة التي ظهرت قبل النظرية التوليدية التحويلية لم تتخلَ عن المعنى ولم تهمله مطلقاً، وإنما تركزت عنايتها على دراسة الكلمة المفردة – المعنى المعجمي – فظلت الدلالة بمعزل عن النحو[٤].

ولم يقتصر الدور على ذلك بل جاء دور تشومسكي بعد ذلك ، إذ تكفل في نظريته التوليدية التحويلية بالربط بين النحو والدلالة لتكون أساساً موضوعياً منهجياً لأشهر المدارس اللسانية المعاصرة وعلى رأسها المدرسة التوليدية التحويلية التي ابتدأت ملامحها بهاريس وانتهت مدرسة متكاملة ونظرية علمية على يدي تشومسكي في كتابه الشهير (التراكيب النحوية) [٥] .

ويقوم المنهج التحويلي على أمورٍ عدة في الجملة ، فيجعلها من جملة توليدية إلى جملة تحويلية ، فإن عناصر التحويل تتمثل بالترتيب والزيادة والحذف والحركة الإعرابية ، فهذه العناصر تنقل الجملة إلى معنى جديد ، أو بالأحرى من المعنى السطحي إلى المعنى العميق ، وأما وجود الحركة الإعرابية على أواخر الكلمات ، فإن لم تكن عنصر تحويل فهي اقتضاء قياسي ليس غير [٦] ، واختلاف النظام

---

(١) يُنظر : في اللسانيات ونحو النص ، إبراهيم محمود خليل : (٢٦ ـ ٢٧).
(٢) النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، عبده الراجحي : (٤١).
(٣) يُنظر : في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، خليل أحمد عمايرة : (٥٠ ـ ٥١).
(٤) يُنظر : اللسانيات والدلالة ، منذر عياشي : (١٩٨).
(٥) يُنظر : علم الدلالة التطبيقي ، هادي نهر : (١٤٩).
(٦) يُنظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ، نعمة رحيم العزاوي : (١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨).

التركيبي لهذه العناصر في الجملة الواحدة يؤدي إلى توليد عدد لا محدود له من الجمل ، وكل جملة تختلف دلالتها عن الأخرى [١] ، وما توصل إليه تشومسكي من أن " معرفة التركيب شرط أساس لمعرفة المعنى، وأن معرفة المادة الدلالية سبيل إلى معرفة الصلات النحوية " [٢] ، وهذه النظرية تكمن في أنها جمعت بين مستويين من مستويات التحليل اللغوي بين التفسيرات النحوية والتفسيرات الدلالية ، ولذا فإن المتكلم الأصلي باللغة يملك القدرة على تمييز الجمل غير الصحيحة نحوياً ودلالياً من الجمل الصحيحة نحوياً ودلالياً [٣] ، فهي ترتكز على أربعة محاور ، هي [٤] :

١/ وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي .

٢/ مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة .

٣/ علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة .

٤/ السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أ كان سياقاً لغوياً أم غير لغوي .

ومن هذا كله يتضح لنا أن للمعنى أثراً مهماً في الدراسات اللسانية الحديثة ، وإنْ أختلفت وجهات النظر من عالمٍ إلى آخر ؛ لأنَّ الألفاظ المفردة لا يمكن أن تكشف عن حقيقة الوظيفة الأساسية للغة ، فإن تركيب الجمل يعدُّ من العناصر المهمة في إنتاج المعنى النحوي الذي يظل يرافق التراكيب النحوية ليحقق الغاية الأساس التي وضع من أجلها التركيب للوصول إلى المراد ، فإن المعنى يتضح بالتركيب لا بالألفاظ المفردة .

---

(١) يُنظر : البنى النحوية ، نعوم تشومسكي ، ترجمة : يوئيل يوسف عزيز : (١١٥ ـ ١١٦).

(٢) نظرية تشومسكي اللغوية ، جون ليونز ، ترجمة : حلمي خليل : (١١٨).

(٣) يُنظر : النحو والدلالة : (٤٦).

(٤) يُنظر : م . ن : (٥٢).

الفصل الأول

أثر المعنى في الحد النحوي

- مدخل

- **المبحث الأول:** أثر المعنى في الحدود النحوية لأقسام الكلم

- **المبحث الثاني:** المرفوعات

- **المبحث الثالث:** المنصوبات

- **المبحث الرابع:** التوابع

مدخل :

لا يمكن بأيِّة حالٍ من الأحوال أن نتجاهل الحدَّ النحوي ، وأثره في المعنى ؛ لأنَّ كثيراً من الكتب النحوية المتأخرة ولاسيِّما شروح الجمل ، وشروح الألفية انسحب فيها المنطق على اللغة ، لذا لا يمكن الاستغناء عن الحدود النحوية ، فالحدُّ في اللغة : المنع ، و" يُقالُ: حدَّني عن كذا وكذا، إذا منعني عنه ، وسُمِّيَ السجَّان حداداً ؛ لمنعه من الحركة " [١] .

وقيل: الحدُّ: " هو الفصل، وهو قريبٌ من المنع والحجز، فالحد بين شيئين الحاجز بينهما، والمانع الذي يحول دون اختلاط أحدهما بالآخر، فمثلاً: حد الدار ما تتميز بها عن غيرها ، وما يفصلها عمَّا يحيط بها، وحد الزنا والخمر سُمي به لكونه مانعاً لمتعاطيه من معاودة مثله ، ومانعاً لغيره أن يسلكَ مسلكه "[٢] ، وسُمِّيَ الحدُّ حداً ؛ لأنه يمنع المحدود من الخروج عنه ، وغيره من الدخول فيه[٣].

أمّا في الاصطلاح فقد ذكر الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) أنّ الحد هو " الدال على حقيقة الشي"[٤]، والكاشف الذي يجلي حقيقة الحدود ويميزه عما يشاركه فيه[٥]، ولم يذهب ابن سينا (ت ٤٢٧هـ) بعيداً في حدِّه قائلاً: هو " قول دال على ماهية الشيء"[٦]، فنجد في حدِّه النزعة المنطقية على الجانب الذاتي وقد ذكر الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) " أنّ الحدَّ والتعريفَ في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمَّى واحد، وهو ما يميز الشيء عمَّا عداه ، ولا يكون كذلك إلاّ ما كان جامعاً مانعاً[٧]

فإنَّ الحدَّ في المعنى الاصطلاحي له أصل في المعنى اللغوي ولولا هذا الأصل لأصبحت اللغة في فوضى ، فإنهما يتعاقبان بشكلٍ جلي

---

(١) جمهرة اللغة ، ابن دريد ، مادة (حدد) : (١ / ٩٥) ، ويُنظر : مقايس اللغة ، ابن فارس : (٢ / ٣) ، والحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، زكريا بن محمد الأنصاري : (٦٥).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني : (٢٢١) ، ولسان العرب ، ابن منظور : (٣ / ١٤٠).

(٣) شرح اللمحة البدرية ، ابن هشام : (١ / ٢٣٩).

(٤) الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي (٤٦).

(٥) يُنظر : مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري : (١/ ٤٧).

(٦) الإشارات والتنبيهات ، أبو علي ابن سينا : (٢٠٤).

(٧) شرح الحدود النحوية ، الفاكهي : (٤٩).

لم يقتصر الحد على النحاة المتأخرين فحسب ، بل ظهر أيضاً عند الأصوليين والمتكلمين بصورة واضحةٍ ، فقد أعطوا الحدَّ عناية بالغة ، إذ نجد الحد عند الأصوليين " معنى الشيء الذي لأجله استحق الوصف المقصود ، وغايتهم من ذلك حد المحدود بعينه ، ولو كان غيره لم يكن حده " [١] .

وأمَّا المتكلمون فيرون أن الحد " التميز بين المحدود وغيره ، وأنه يحصل بالخواص اللازمة التي تحتاج إلى ذكر الصفات المشتركة بينه وبين غيره " [٢] .

ونرى بإنَّ الحدَّ من العناصر المهمة في استقرار علم النحو ودلالاته ، وعدم تداخل المصطلحات فيما بينها لإظهار الحقائق النحوية ، فكان النحاة الأوائل يصنفون النحو على وفق الأبواب ، والمتأخرون وفق الحدود التي ساقوها ضبطاً وترتيباً لتلك الأبوابِ .

وبناءً على ما تقدم نجد أنَّ المتأخرين أكثر صرامةً في وضع الحدود النحوية ، فكان الحد عندهم واضحاً في تآليفهم ، فضلاً عن أن الحد عندهم أكثر وضعاً من التعريف؛ لأن الحد أخص والتعريف أعم، ولعل ذلك يرجع إلى الظروف المحيطة بالبيئة العربية أو "مسايرة لروح العصر وثقافته السائدة آنذاك ، إذ لا يمكن أن يبقى النحاة في معزلٍ عن التيارات الثقافية والفكرية الشائعة . ولاشك في أن المنطق والفلسفة كانا في طليعة العلوم والمعارف التي هيمنت على ثقافة تلك العصور ، ومنها تسرَّبت الحدود إلى النحو ، وطغت على تصانيفه ، ولكن هذا لا يعني أن المؤلفات النحوية الأولى كانت خالية من الحدود ، إذ وردت حدود وأوصاف ورسوم لأبواب نحوية في عدد من المؤلفات كان بعضها تاماً ، وكان بعضها الآخر ناقصاً ، وكان قسمٌ منها جامعاً مانعاً ، وكان قسمٌ آخر غير جامع ولا مانع ، إلاَّ أن الذي لاشك فيه أن عنايتهم بالحدود كانت ضئيلة ، فهم لم يُسمُّوا حدودهم بهذا المصطلح بتاتاً ، بل كان مصطلح الحد عندهم يعني شيئاً آخر غير هذا المفهوم ، إذ كان يعني عندهم الوجه أو الحكم الصحيح"[٣] .

ولو طالعنا كتاب سيبويه نجد أن كلمة الحدِّ عنده لم تكن تعني التعريف ، بل ترد أحياناً مرادفة لكلمة (باب) ؛ لذا قسم كتابه بحسب الأبواب [٤] .

---

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، علي سامي النشار : (١٠١).
(٢) م . ن : (١٠٢).
(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (٣٤).
(٤) يُنظر : الكتاب على سبيل المثال لا الحصر : (٢ / ٢٣ ، ٤٩ ، ٢٦٩ ، ٣٧٦).

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة كانوا يركزون في حدودهم على الأصول العامة للباب النحوي ، أمَّا ما يتفرَّع عن تلك الأصول من أبعاد ، أو استثناءات ، أو صور مخصصة ، فإنها تذكر لاحقاً بعد أن تستوي صورة الباب الأصلية [١] ، وقد يحملون على الحد بالرسم ما كان حداً بالتشبيه والتمثيل ، من ذلك ما قاله سيبويه : " فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيداً ، وهو الحد ؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد ضرب زيدٌ عمراً "[٢] ، وهذا لا يتفق مع الحد ، إنَّما سُمِّيَ في عرف المناطقة والأصوليين والنحاة المتأخرين بالرسم الناقص ، يقول المظفر : " والتعريف بالمثال ... هو من تعريف الخاصة ؛ لأنَّ المثال ممَّا يختص بذلك المفهوم فيرجع إلى الرسم الناقص "[٣] ، فالحد الناقص لا يعطي للنفس صورةً ذهنيةً كاملةً للحدود مطابقة له كما كان الحد التام ، فلا يكون تصوره تصوراً للمحدود بحقيقته ، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ماعداه تمييزاً ذاتياً فحسب، ولا يدل على المحدود بالمطابقة، بل بالالتزام؛ لأنه من باب دلالة الجزء المختص على الكلِّ[٤]، فلاشك أن المنطقي لا يتعلق غرضه الأصلي إلا بنفس المعاني، ولكنه لا يستغني عن البحث عن أحوال الألفاظ توصلاً إلى المعاني[٥]، وهذا راجعٌ أيضاً إلى عدم تداخل المصطلحات فيما بينها ، ففرقوا بين الحدِّ والخاصة عندما قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): "الحدَّ يكون في جميع آحاد المحدود والخاصة، هي التي تكون في بعض آحاده خاصة"[٦]؛ خاصة"[٦]؛ لذلك كانوا يفتتحون كلَّ باب نحوي بحدٍّ ، فنجد ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) لا يكاد يترك باباً من أبواب النحو يمكن أن يخضع للتعريف أو التحديد من دون أن يثبت له هذا الحد أو التعريف، بل أنَّ اهتمامه وحرصه على أن يحد كل ما يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتتح كتابه في سطوره الأولى بمناقشة الزجاجي الذي أهمل أن يحد الكلام[٧] .

---

(١) يُنظر : منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، لطيفة إبراهيم محمد النجار ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥ م : (٥٩).

(٢) الكتاب : (١ / ٨٠).

(٣) المنطق ، محمد رضا المظفر : (١٠٢).

(٤) يُنظر : م . ن : (١٠٠).

(٥) يُنظر : م . ن : (٣١).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب : (١ / ٦٦).

(٧) يُنظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (١ / ٥٠).

وركَّزَ العلوي في طريقة شرحه على ذكر حد الباب في اللغة واصطلاح النحاة ، وبين ما يدخل في الحدِّ، وما يخرج عنه، وما يحترز منه [١] ، وقد استعمل النحاة المتأخرون عبارات المناطقة في تحديدهم وطريقتهم ، فيقولون مثلاً: " الخصائص جمع خصيصة ... ثم جُعِلَت اسماً للشيء الذي يختصُّ بالشيء ويلازمه فيكون دليلاً عليه، وأمارة على وجوده كدلالة الحدِّ إلا أنَّ دلالة العلامة دلالة خاصة و دلالة الحد دلالةً عامةً ... والحد يشترط فيه الاطراد، والانعكاس، نحو قولك: كل ما دلَّ على معنى فهو مفرد ، فهو اسم ، وما لم يدل على ذلك ليس باسم ، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس، نحو قولك: كلُّ ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم، وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم ، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس ، نحو قولك : كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم ، فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ، ولا ينعكس ، فيقال : كلُّ ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم"[٢] ، وكان العلوي على درايةٍ بوضع الحدود وهذا واضح في قوله "والذي حملهم على إيراد هذه الحدود الركيكة ، هو عدم الإحاطة بالتفرقة بين الحدِّ والخاصة ... ، فإن الحدَّ يجب أن يكون شاملاً لجميع أجزاء الحدود ، بحيث لا يخرج عنه شيء منها بحال ، بخلاف الخاصة فإنها تكون حاصلة في بعض مفردات المحدود دون بعض ، ولهذا فإن الدلالة على معنى في نفس اللفظ من غير اقتران بزمان شامل لكل الأسماء " [٣]

وتزداد أهمية المعنى وضوحاً في صياغتهم للحدود، من ذلك ما قاله الرماني (ت ٣٨٤ هـ): "باب الحد لمعاني الأسماء يحتاجُ إليها في النحو"[٤]، فقوله هذا يعني أنه يدرك تماماً أن تلك الحدود وضعت أساساً للإحاطة بمعاني الباب النحوي وحصرها بعبارات مختصرة ، أي أنه يضع لكل معنى خاصيته التي يمتاز بها عن غيره من المعاني [٥]، وهذا يتجلى واضحاً بوضعهم للحدود؛ لأن للمعنى دوراً دوراً رئيساً في فهم المصطلحات المتداخلة .

ويلحظ الباحث أن اختلاف الحدود ينتج عنه اختلاف المعنى، إذ نجد أن مصنفات النحاة الأوائل تفتتح غالباً بالأمثلة الدالة، والتوضيح، والشرح المستفيض، في حين نجدها عند المتأخرين تتميز بالوضوح، والدقة العالية، والصرامة، وقد تختلط بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، العلوي : (١ / ٦٠).
(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش : (١ / ٢٤).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٤).
(٤) رسالتان في اللغة ، الرماني : (٦٥).
(٥) يُنظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (٣٩).

المبحث الأول : أقسام الكلم (الاسم ، والفعل ، والحرف)

أولاً : الاسم

قبل الولوج إلى معرفة حدود الاسم ومعانيه لابدَّ من الوقوف على أصل الاشتقاق لكلمة (اسم) ؛ إذ إن هناك اختلافاً في الاشتقاق بين المذهبين ، أ هو من السمة أم من الوسم ؟ فهو عند البصريين مأخوذ من الجذر (س ، م ، و) الدال على العلو والارتفاع والتنويه[١] ، وعند الكوفيين يتصل بجذر (و ، س ، م) ، فالأصل واحد عند المذهبين مع اختلافٍ في ترتيب الحروف ، فهو بنظرهم مشتق من الوسم ، وهو العلامة ، والاسم ، وسماً على مسمى [٢] ، وإنَّ أبا البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) يرجح رأي البصريين على رأي الكوفيين [٣] .

أمَّا العلوي فخالف الأنباري بقوله : " كلام أهل الكوفة قوي من جهة المعنى، وكلام أهل البصرة حسن من جهة التصريف " [٤] ، فهو يجعل المعنى مرتكزاً أساسياً يُعتمد عليه في الفصل بين المذهبين، فيبدو أنه لم يكن متعصباً ولا يميل لطرفٍ على حساب طرفٍ آخر، فالمعنى هو الذي قاد العلوي للحكم، وهذا ما قاله الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ليتابع العلوي في رأيه: "فمذهب البصريين من حيث اللفظ أصح، وأفصح، ومذهب الكوفيين من حيث المعنى أقوى وأصلح"[٥]، والذي آراه أن "الأصلين يتفقان على معنى واحد هو معنى الراية العالية والسمة المنبهة إلى المسمى المشيرة إلى المقصود" [٦]، لكنَّ الاتفاق على مفهومه النحوي واحد لا يتغير، وإن اختلفت الطريقة في ذلك، فمن يلقِ نظرةً على دلالات الجذر (س ، م ، و) ببعض تقلبات حروف الجذر الأصول يجدْ أنه يدور في حقل معجمي واحد ، وهو العلامة والسمة ، وكل ما كان مرتفعاً فهو سمة [٧] ، وهذا ما أراده العلوي من كلامه السابق.

---

(١) يُنظر : العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي : (٧ / ٣١٨) ، ويُنظر : العلل في النحو ، أبو الحسن الوراق : (٢٤) ، والصحاح ، الجوهري ، مادة (سمو) : (٦ / ٢٣٨٢).

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري: (١ ـ ٦) ، وأسرار العربية، أبو البركات الأنباري: (٥).

(٣) يُنظر : أسرار العربية : (٥).

(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤١).

(٥) الكليات ، الكفوي : (٨٣).

(٦) ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، المنصف عاشور : (٤٧).

(٧) يُنظر : المصطلح النحوي وأصل الدلالة مع هامش الكتاب ، رياض عثمان : (٣٤).

ويُعدُّ الاسم أول أقسام الكلم، فإن التقسيم الذي ذكره علماء العربية هو أن يقسم على ثلاثة أقسام ، هي (الاسم ، والفعل ، والحرف) ، وهو تقسيم عربي قديم ، فكان مرافقاً لوجود النحو ، فقد روي عن أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) أنه قال: "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ فأخرج لي رقعةً فيها الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"(١)، وقد اتبع العلماء الذين جاءوا من بعد الدؤلي هذا التقسيم، ولم يضيفوا أو يستدركوا شيئاً عليه، وسار العلوي على هذا التقسيم، إذ قال: "حصر الكلمة على أنواع ثلاثة"(٢)، وستقتصر الدراسة في هذا المبحث على هذا التقسيم لا غيره ؛ لأنه "لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة "(٣) .

لقد تباين النحاة في حد الاسم تبايناً كبيراً، فكثُرَ فيه اللبسُ ، فاختلفت المعاني بين الحدود ، فمنها ما تعرض للنقد أو الرد أو الاعتراض ؛ لأن " للنحويين في الاسم رسوماً كثيرةً لم يقصد بها الحد ؛ لأنها غير جامعة ولا مانعة ، والحد هو الجامع المانع يجمع للمحدود ما له ، ويمنع منه ما ليس له ، ودلائله كثيرة من لفظه ومعناه " (٤) ، فنجد العلوي قد جعل المعنى طريقه الأساس في التحديد بقوله : " الاسم هو هو اللفظ الدال على معنى في نفسه ، العاري عن الدلالة على الزمان من طريق الوضع " (٥) .

فاستعمل العلوي في حده كلمة (اللفظ) فأدخل في حده الفعل والحرف ، فجعل المعنى معياراً لتخريج الحرف بقوله : (دال على معنى في نفسه) ؛ لأن الحرف يدل على معنى في غيره ، وخرَّج الفعل أيضاً بقوله (العاري عن دلالة الزمان) ، فإن الفعل مرتبط بالزمان لا ينفك عنه .

واستعمل العلوي لفظة (الوضع) ؛ ليخرج من حده الأسماء العارضة ـ المار على طريقة النادر ـ مثل (الصبوح ، والغبوق ، واسم الفاعل) ؛ لأنها ليس بأصل دلالة الوضع ، فإن المعنى هو الذي خرج هذه الأسماء من حده ، وهذا " أسلم الحدود من الطعن ... ما دل على مسمى به دلالة الوضع ... ، وإذا تأملت الأسماء كلها حق التأمل ، وجدتها لا يخرج شيء منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الإظهار والإضمار... ، وعلى تباين الأسماء في الدلالة على المسميات ، من الأعيان والأحداث"(٦) ،

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي : (١ / ٤٠).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٣٩).
(٣) المقتضب : (١ / ٣).
(٤) شرح جمل الزجاجي ، ابن خروف الاشبيلي : (١ / ١٤٥).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٥).
(٦) الأمالي ، ابن الشجري : (٢ / ١٦ ـ ١٧).

، وظاهر كلام العلوي أنَّ الاسم خالٍ من الدلالة الزمنية لا يعتريه الزمان بوضعه ، أمَّا سيبويه فلم يحده واكتفى بالتمثيل بقوله : " فالاسم : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحائطٌ " [١] ، إذ قال أصحابه أنه غير مشكل [٢] ، فحده لم يدخل في عرف المنطق ، وقال العلوي مبرراً لسيبويه : " ترك ... حده ؛ لأنه ذكر حد الفعل والحرف وكل ما عدا الفعل والحرف فهو اسم ... والاسم هو الأصل والفعل والحرف فرعان له ، وربما يعرض من الغموض في الفرع ما لا يعرض في الأصل " [٣] .

ويلحظ الباحث أنَّ التمثيلَ عند سيبويه يدل دلالة مجملة عامة من دون أن يخوض في التفاصيل، فيقع في إشكالات ، فكان حاذقاً فطناً ؛ ليتجنب ذلك فضلاً عن ذلك أنَّ التمثيلَ لا يدخل في الحدود الجامعة المانعة .

وذُكِرَ عن سيبويه أنه قال : " الاسم هو المُحدَّث عنه " [٤] ، مراعياً بذلك المعنى الوظيفي له ، واعْتُرِضَ عليه بأن (كيفَ) ، و(أينَ) ، و(متى) التي عُدَّت أسماء لا يمكن أن يُحدَّث عنها [٥] ، فهي تدلُّ على الاسمية ولم تكتسب الوظيفة الدلالية للفاعلية أو الوظيفة الدلالية الابتدائية ، فعليه " يقضي إخراجها من حد الاسم إذا ما أُخِذَ بظاهر الاسم " [٦] .

ونُقِلَ عن الكسائي (ت ١٨٩ هـ) أنه قال : " الاسم ما وصف " [٧] ، واعترض عليه ابن فارس فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، إذ إن (كيف) ، و(أين) اسمان لا ينعتان [٨] ، والذي أجده في قول ابن فارس فارس لا يجوز أن تقول: (كيف الظريفُ الرجلُ) ، وتقصد بالظريف نعتاً لـ(كيف)؛ لأن كيف دلالتها على الحال فلا يمكن أن تنعت أسماء الاستفهام ، فالكسائي استند على الجانب الشكلي في وصف الاسم وابتعد عن دلالته عكس ما كان في حد العلوي الذي جعل للمعنى أثراً فاعلاً في تمييزه عن باقي الأقسام .

---

(١) الكتاب : (١ / ١٢).
(٢) يُنظر : الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي : (٤٩).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤١).
(٤) الصاحبي في فقه اللغة ، ابن فارس : (٨٣).
(٥) يُنظر : م . ن : الصفحة نفسها.
(٦) الحد النحوي وتطبيقاته ، رياض السواد : (٤٨).
(٧) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٣) ، ويُنظر : الحلل في إصلاح الخلل ، البطليوسي : (٦١).
(٨) يُنظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٣).

وأمّا الفرّاء (ت٢٠٧هـ) فقد نُقِلَ عنه أنه قال: " الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة وقبول الألف واللام"[١]، فهو يعتمد على المعيار المتمثل بأن التنوين والإضافة وقبول الألف واللام من خصائص الاسم ، ولكن ذلك ليس عاماً في كل ما عدَّ من الأسماء، فأسماء الاستفهام ماعدا أيَّ، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، والمضمرات مما لا يقبل شيئاً من ذلك، ويقضي اعتماد الحد إخراجها من الدائرة الاسمية[٢]، وهذا وهذا لا يدل على معنى الاسمية بكونه غير شامل، فهو لا يقع تحت هذا الحد كل معاني الاسم، فإنما يقتصر على جهة دون أخرى، اقتصر على بعض الجوانب الشكلية ؛ لذلك قال العلوي: "فلأنَّ العلمية لمّا كانت مختصة بالأسماء ، كان التعريف باللام مختصاً بها لا محالة ، فالجامع بينها ، أنَّ كلَّ واحد منهما مُعرِّف" [٣].

وكذا فإنَّ الأفعال والحروف لا فائدة في تعريفها ، فيتعذر دخول التعريف عليها ، وكل هذه جوانب شكلية لم تنتم إلى الجانب الوظيفي الذي يؤديه الاسم داخل التركيب .

ويلحظ الباحث أن حد العلوي أكثر دقةً من حدَّي الكسائي والفراء ؛ لأنه أعطى الجانب الدلالي وظيفته الأساس داخل التركيب على العكس من الكسائي والفراء اللذين جعلا الجانب الشكلي في حديهما في ذكر بعض خصائص الاسم ؛ لذلك لم يكن حداهما جامعين مانعين .

أمَّا الأخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥ هـ) فحده قائلاً: "ما يحسن فيه ينفعني ويضرني"[٤]، وهذا "يعني ما جاز أن يخبرَ عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ ... ولم يرد التحقيق . وفساد هذا الحد بيِّن ؛ لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأنَّى وأيَّان، لا يجوز الإخبار عن شيءٍ منها ... لأنها في حيز المفعول به ؛ لأن (كيف) سؤال عن الحال ، والحال مفعول بها عند البصريين ، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه . وهي عند الفراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن ، وله في ذلك شرح طويل ، إلاَّ أنه لا يتبع الفعل بعد الفاعل إلاَّ مفعول ، أو ما كان في حيزه و(أين) وأخواتها ظروف ، والظروف كلها مفعول فيها " [٥] ، وهذه

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٣ ـ ٨٤) ، ويُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (٦١ ـ ٦٢).
(٢) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٤٩).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٧).
(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٤) ، ويُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (٦١).
(٥) الإيضاح في علل النحو : (٤٩ ـ ٥٠).

الأسماء ـ أعني أسماء الاستفهام ـ لا يجوز الإخبار عنها ، وإنما الإخبار بها ، وإن كانت أسماء ، فالمعنى ينتفي من هذه الجهة ، وللأخفش حدٌّ آخر ذكره ابن فارس ، والبطليوسي (ت ٥٢١ هـ) : " إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة ، نحو زيدٌ قامَ ، وزيدٌ قائمٌ ، ثم وجدته يثنى ويجمع نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم " [١] .

ويرى العلوي أن ألف التثنية كانت مختصة بالأسماء ؛ لأنها لا موقع لها في الأفعال يمكن الاستغناء عن تثنيتها بتثنية فاعلها وتثنية الاسم مخالف للفائدة عن إفراده ، بخلاف الأفعال ، فإن إفرادها وتثنيتها على سواء ؛ فلهذا كان موقعها في الأسماء لا غير وكذلك الجمع [٢] ، وهو تحديدٌ قائمٌ على اعتبارات وصفت الصيغة الاسمية وطبيعتها من دخول التثنية والجمع عليها وصحة وصفها وامتناع تصريفها ، وهي اعتبارات لا يمكن عدُّها شاملة لكل اسم ؛ لأن منه ما لا تدخله التثنية والجمع كأسماء الاستفهام والشرط هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإنَّ امتناع التصريف إنما هو صفة الأسماء الجامدة لا المشتقة ، ولما كانت الأسماء جامدة ومشتقة ، عُدَّ ما قاله الأخفش في حده قاصراً لا يؤخذ به لضرورة كون الحد جامعاً مانعاً [٣] .

وحدَّه المبرد بقوله : " فما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وتعتبرالأسماء بواحدة : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم " [٤] ، وقال الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) معلقاً على حدِّ المبرد : " وليس غرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدئ ، فذكر أكثر ما يعمُّ الأسماء المتمكنة ... وقد أُخِذَ على المبرد أيضاً في هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم ، وقيل : إنَّ من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك ... وعن أبي العباس في هذا جوابات : أحدهما ما قدمنا ذكره ، وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة الجارية بالإعراب ، أو المستحقة له ، وهي لا تنفك ممَّا ذكرته ، ولم يرد الإحاطة بالأسماء كلِّها "[٥]، وقد ذكر جواباً آخر بقوله: "هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ، ولم أرَ أحداً من أصحابنا ذكره ، أقول : إن حدَّ أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض

(١) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٤) ، ويُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (٦١).
(٢) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٨).
(٣) يُنظر: الحد النحوي وتطبيقاته : (٤٩ ـ ٥٠).
(٤) المقتضب : (١ / ٣).
(٥) الإيضاح في علل النحو : (٥١).

عليها ، غير فاسد ؛ لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثم يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلّته ، ويبقى الثاني على حاله " [١] .

وإذا تأملنا في حدَّ المبرد نجده لا يختلف عند حدِّ سيبويه إلا ببعض الإضافات التي أبعدته عن الحد الجامع للاسم ، فقوله: (ما وقع على معنى) ليس الاسم فقط بل هي ـ أيضاً ـ صفة للأفعال[٢]، فأدخل في حدِّه الأفعال ، في حين نجد العلوي أخرجها من حدِّه بقوله: (العاري عن الدلالة على الزمان)، فهو حد معنوي من جهة ، وتمثيلي من جهة أخرى .

ويعلّل الزجاجي امتناع دخول حروف الخفض على بعض الأسماء نقضاً لحدِّ المبرد، فإنَّ معاني الأسماء تمتنع إذا دخلتها علة، فيقول: "أمَّا كيف فإنما امتنعت من ذلك؛ لأنها سؤال عن حال، والحال لا يسوغ دخول حروف الخفض عليها في قولك: هذا عبدُ اللهِ صحيحاً، وذاك عبدُ اللهِ منطلقاً، وأقبل زيدٌ راكباً، فكان ما وضع موضع الحال ممتنعاً ممّا امتنعت منه، أمّا (صه ، ومه) فإنهما واقعان موقع فعل الأمر، فمعنى صه (اسكت)، ومعنى مه (اكفف)، ودخول حروف الخفض على الفعل محال"[٣]، لذلك أشار العلوي إلى أن أصل الجر هو الإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، فإن وضعت الحروف لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء كقولك: (مررت بزيدٍ) ، و(نزلت على عمرو) ، فهي مختصة بالاسم لا غير[٤]؛ لأنها غير دالة على معنى بنفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها، فلم تكن مستقلة في الجانب الوظيفي الذي تؤديه داخل التركيب؛ لذلك خرجها العلوي من حده؛ لأنَّ المعنى الذي تؤديه مقرون بغيرها .

وذكر الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وصفاً للاسم ، ونسبه إلى أبي العباس ـ يعني المبرد ـ قال: "وقد وصف الاسم أصحابنا بغير شيء ، فالذي كان يعول عليه أبو العباس في تعريفه ، وصفته المخصصة له: أنه ما جاز الإخبار عنه، ومثال الإخبار عنه كقولنا: قام زيد ، وزيد منطلق ، وهذا وصفٌ يشمل الأسماء، ولا يخرج منه إلاَّ اليسير منها، وذلك (إذْ ، إذا) ؛ لأنهما عند النحويين من الأسماء، ومع ذلك لا

---

(١) الإيضاح في علل النحو : (٥١).

(٢) يُنظر : الحدود النحوية في التراث ، جنان عبد العزيز التميمي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨ م : (٧٠).

(٣) الإيضاح في علل النحو : (٥٢).

(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٦).

يجوز الإخبار عنهما، ويدلُّ على أنهما اسمان قولنا: القتالُ إذا جاء زيدٌ ، فيكون خبراً عن الحدث، كما تقول : القتالُ يومَ الجمعة ، فيكون خبراً ، وأما إذْ ، فإنه يضاف إليه الاسم في نحو : يومئذٍ ، وحينئذٍ ، ويقع خبراً عن الحدث كـ (إذا) ، وهذه الأسماء التي تجريها على هذا الوصف الذي وصف به أبو العباس الاسم ، إنها ليست متمكنة من الاسمية ، ولا يكاد النحويون يطلقون عليها الاسم مطلقاً حتى يعتبروه بغيره ، فكل ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو الاسم ـ وإن لم يكن كل اسم يجوز عنه الإخبار ... واعلم أن الاسم يقع خبراً كما يكون مخبراً عنه ؛ وذلك نحو : زيدٌ أخوك ، وعمرو منطلقٌ ، وهذا أيضاً معنى يختص به الاسم وليس كذلك الفعل والحرف " [١] .

ونقل ابن فارس أنَّ الزجاج (ت ٣١١ هـ) قد سُئِلَ عن حد الاسم فقال : " صوت مقطَّع مفهوم دال على معنى غير دالٍ على زمان أو مكان " [٢] ، فهو استند بحده على أساس الوظيفة التي يؤديها الاسم ، وهي الدلالة على المسمّى من دون الزمان [٣] .

وقد اعترض عليه ابن فارس بقوله: "وهذا القول معارض بالحرف ؛ وذلك أنَّا نقول (هل) ، و(بل) وهو صوت مقطَّع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان"[٤] .

فقد بنى حدَّه على معيار دلالة الاسم المتمثلة بالدلالة على معنى من غير الاقتران بالزمن ، ولكن الوظيفة التي ذكرها كأنما هي سمة الحرف والاسم [٥]، وأدخل في حدِّه الحرف ولم يخرجه ؛ لأن الاسم ، والفعل ، يدل كل واحد منهما على معنيين ، فالاسم في قولك: (جاءني زيدٌ) يدل (زيد) على أنه فاعلٌ ، وعلى شخصه ، والفعل يدل على الحدث والزمان؛ لأن (ضرب) يدل على الضرب ، وعلى الزمان الواقع فيه ، والحرف لا يدل إلاَّ على معنى واحد بخلاف ما يكون عليه الاسم والفعل ، فإنَّ (هل) تدلُّ على الاستفهام فحسب ، و(سوف) تدلُّ على تخليص الاستقبال ، واللام تدلُّ على التعريف [٦] .

---

(١) المسائل العسكريات في النحو العربي ، أبو علي الفارسي : (٧٠ ، ٧١ ، ٧٢).
(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٥).
(٣) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، فاضل الساقي : (٤٦).
(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٥).
(٥) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٥١).
(٦) يُنظر : شرح اللمع في النحو ، جامع العلوم الأصبهاني : (٥٩).

ولأبي بكر بن السرَّاج (ت ٣١٦ هـ) حدٌّ يقرب من حدِّ المبرد في تشخيص الاسم ، والمعنى الدال عليه بقوله: "الاسم ما دلَّ على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً أو غير شخص ، فالشخص نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعمر ، وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة "[١] ، وقد راعى في ذلك المعنى الوظيفي للتقسيم ، وهو دلالة الاسم على مسمى ، ولم يراعِ في حده الجانب الشكلي ، وهو جانب المبنى ، وقد أدرج في حده المصادر والظروف [٢]، فهو حدٌّ معنوي يدعمه التمثيل في قوله: (رجل ، وفرس ، وحجر) ، أمَّا في تمثيله (الضرب) ، و(اليوم)، و(الليلة) ، و(الساعة) ففيها زمان ، وأدخلها في حدِّ الاسم عكس ما قاله العلوي (العاري عن دلالة الزمان) ، فإن الاسم عند العلوي أكثر تميزاً من حد ابن السراج ؛ لذلك قال الزجاجي: " هذا ... حدٌ غير صحيح؛ لأن قوله (الاسم ما دل على معنى مفرد ، يلزمه منه أن يكون ما دلَّ عن حروف المعاني على معنى واحد اسماً نحو: أن ، ولم ، وما أشبه ذلك . وليس قوله (وذلك المعنى يكون شخصاً أو غير شخص)، بمخرج له عمَّا ذكرنا ، بل يؤكد عليه الإلزام ؛ لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دلَّ على الاسم واقعاً على غير شخص ، فحروف المعاني داخلة معه ، وهذا لازمٌ له"[٣] .

ورأي الزجاجي هذا على خلاف ما يراه أبو علي الفارسي فيه ، فهو مقبول عنده على الرغم من أنه لم ينسبه إلى صاحبه ابن السراج ، بل ذكره قائلاً : " وقد وصف الاسم أيضاً بأنه : ما دلَّ على ، وذلك معنى يكون شخصاً وغير شخص ففصل فيه (ما دلَّ على معنى) بينه وبين الفعل الذي يدلُّ على معنيين ، وبقوله : إنَّ ما يدل عليه (يكون شخصاً وغير شخص) ، بين الاسم ، والحرف ، فصار ذلك وصفاً شاملاً لجميع الأسماء، مخصصاً لها من الفعل والحرف ، فإن قلت : معنى أسماء الاستفهام ، مثل (مَنْ) ، و(ما) تدل على معنى، وعلى الاستفهام، (فمن) يدلُّ على معنى ، وعلى الاستفهام، وكذلك (ما) يدلُّ على الأجناس ، أو على صفات من يميز ، وعلى الاستفهام ، فقد دلَّ على معنيين ، إذا قيل : كذا إن هذه الأسماء تدلُّ على هذه المعاني التي تحتها ، وكان حدُّها أن تذكَرَ معها حرفاً من الاستفهام ،

(١) الأصول في النحو ، ابن السراج : (١ / ٣٦).
(٢) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : (٣٩).
(٣) الإيضاح في علل النحو : (٥٠).

وإنما حذفت معها للدلالة ، وما يحذف من اللفظ للدلالة ، فبمنزلة المثبت فيه . ألا ترى أنك إذا ـ حذفت المبتدأ والخبر للدلالة ، كان بمنزلة إثباتك إياه في اللفظ" (١) .

إنَّ ما ذكره الفارسي في تبريره لحدِّ ابن السراج فيه نظر ؛ لأن أسماء الاستفهام تدل على معنيين، فمثلاً (مَنْ) تدل على معنى العاقل ، وعلى الاستفهام هذا صحيح ، لكن أسماء الأعلام تؤدي وظائف تفتقر إليها أسماء الاستفهام ، فمثلاً (جاءني زيدٌ) فإنها تدلُّ على الفاعلية ، وعلى شخص زيد ، فإن الوظيفة التي أداها زيدٌ داخل التركيب تفتقر إليها أسماء الاستفهام هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أدخل في حدِّه حروف المعاني ـ كما أشار الزجاجي إلى ذلك ـ يلزم أن تكون اسماً على حدِّ تعبيره ، لكننا نجد أن العلوي خرج حروف المعاني من حدِّه ؛ لأنها لا تدلُّ على معنى في نفسها .

وحدُّه الزجاجي في كتابه الجمل في النحو قائلاً: " الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو صلح فيه حرف من حروف الخفض " (٢) .

وقد ركَّز في حدِّه على معنى الاسمية ودوره الوظيفي كونه فاعلاً أو مفعولاً ، فضلاً عن الجانب الشكلي بدخول حروف الخفض ، فاقتصر الزجاجي في حدِّه على بعض الخصائص ؛ لذلك قال العلوي: " فإنَّ من مفهوم الاسم ومعقوله كونه فاعلاً ، ومفعولاً ، ومنكَّراً ، ومعرَّفاً ، ومنعوتاً ، ولم يذكر الزجاجي في كتابه من الخصائص المعنوية إلاَّ كونه فاعلاً ومفعولاً ، اختصاراً منه وإيجازاً ، وإنما كانت هذه مختصة بالأسماء ، لما كانت متعلقة بمعقول الاسم بحيث لا تتصور حقيقة أصلها وماهيتها إلاَّ فيه " (٣) .

إن الخصائص المعنوية التي ذكرها العلوي مختصة بالأسماء، ومتعلقة بها، وليس من خصائص الأفعال والحروف، واعترض ابن البطليوسي على حدِّ الزجاجي "نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف خافض ... ، فمن ذلك قول العرب: (يا هناه أقبل)، لا يستعمل إلاَّ في النداء خاصة ، ولا يقال: (جاءني هناه) ، ولا (رأيت هناه) ، ولا (مررت بهناه)؛ لأنه للنداء خاصة ... وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً، نحو أسماء الاستفهام، والأسماء التي يُجازى بها، وكذلك (جير)،

---

(١) المسائل العسكريات في النحو : (٧٢ ـ ٧٣) ، ويُنظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي : (٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٢) الجمل في النحو ، الزجاجي : (١) ، والتفاحة في النحو ، النحاس : (١٤).

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٩).

و(عوض)، و(لعمرك)، و(أيمن الله) ... كلها خارجة عن هذا التحديد"[١] ، فلا يجوز أن نقولَ: (جاء كيف) ، ولا (جاء حيثُ) ، (خرج أين)، تجعلها فاعلاً لا تؤدي الدلالة الفاعلية في موقعها ، فإنما هذه الألفاظ لا تدخل في حدِّه .

أمَّا أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩ هـ) فقد حدَّه قائلاً: " كل لفظ مفرد دال على معنى مفرد من غير أن يدلَّ بذاته على زمان المعنى"[٢]، وقد استحسن العلوي حد الفارابي ورآه أكثر ملاءمةً [٣] ؛ لأن الفارابي ميزه عن الفعل ، فالفعل مرتبط بزمان عكس الاسم ، فهذا ليس من خصائصه ، وبهذا الحد خرج (اسم الفاعل) من حدِّه ؛ لأنه يعتريه الزمان ، فنجد في حد الفارابي ـ وهو أحد المناطقة ـ نزعة منطقية تبتعد عن ألفاظ النحويين ؛ لذا علَّق الزجاجي على حد الفارابي بقوله : "وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ؛ لأنَّ غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأنَّ من الحروف ما يدلُّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو (إن ، ولكن) ، وما أشبه ذلك ، فإن قال المحتج منهم : هذا غير لازم ؛ لأنا إذا قلنا: (زيد) فقد دلَّ على مسمى تحته دلالة غير مقرونة بزمان ، وإذا قلنا (إن ، ولكن) لم يدل على شيءٍ ، ولم يكن كلاماً حتى يقرن بجملة ، قيل له : الاسم يدلُّ على مسماه كما ذكرت ، ولا تحصل منه فائدة ، مفرداً حتى نقرنه باسم مثله ، أو فعل ، أو جملة ، وإلاَّ كان ذكرك له لغواً وهذراً غير مفيد ، وكذلك الحروف إذا ذكرته دلَّ على المعنى الموضوع له ، ثم لم تكمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته ، فهو والاسم في هذا سواء لا فرقَ بينهما " [٤] .

ومن النحاة الذين أدخلوا هذه المصطلحات المنطقية في حدودهم النحوية وانغمسوا فيها الرماني بقوله : " كلمة تدلُّ على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان " [٥] ، مراعياً المعنى الوظيفي في

(١) الحلل في إصلاح الخلل : (٥٩ ـ ٦٠) ، ويُنظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (١ / ٩٠ ـ ٩١).
(٢) الألفاظ المستعملة في المنطق ، الفارابي : (٤١) ، والحلل في إصلاح الخلل : (٦٥) ، المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٤).
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٤).
(٤) الإيضاح في علل النحو : (٤٨ ـ ٤٩).
(٥) رسالتان في اللغة : (٦٧).

التحديد ، وهو دلالة الاسم على المسمى ، من دون أنْ يدلَّ على شيء من الزمان [١] ، وإنْ كان حده لا يراعي السياق فهو يعتمد على خصائص الاسم ؛ لذلك عاب عليه بعضُ النحاة ؛ لأنه مزج النحو بالمنطق حتى قال عنه الفارسي: " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء " [٢] .

لم يصرِّح ابن جني بمصطلح (الحد) ، وإنما استعمل كلمة (حسن) أي الاستحسان ، ولم يذكر الشرط في الحد ، فقال: "ما حسُن فيه حرف من حروف الجر ، أو كان عبارة عن شخص"[٣] ونلحظ إشارة ابن جني في الجزء الأول من قوله إلى أحد العلامات اللفظية ، فهو ركز على الجانب الشكلي ؛ لأن هناك علامات للاسم كثيرة، "ولا تخلو من أحد أربعة مواضع : إما أن يكون في أوله ، نحو حرف الجر ، والألف واللام ، أو في آخره كالتنوين ، والتثنية ، والجمع على حدِّها ، أي حد التثنية ، أو يكون في أوسطه كياء التصغير ، وألف التكسير في (رُجيل ، ومصابيح) "[٤] ، فإنَّ التصغير غرضه التحقير والتقليل ، فياء التصغير تصيِّر الاسم في معنى الصفة ، والصفة من خصائص الأسماء[٥] .

أمَّا الجزء الثاني من قوله فركَّزَ على الجانب المعنوي كون الاسم يؤدي وظيفة الفاعلية أو المفعولية "مأخوذ من الصيغة ذاتها، وهو دلالتها على معنى سواء كان المعنى لشخص أو * لسواه"[٦].

ويبدو أنه في قوله: (ما حسن فيه حرف من حروف الجر) قد جانب الصواب؛ لأنَّ هناك من الأسماء ما لا يدخل عليها حرف الجر ، من ذلك (كيف ، أيَّان ، إذا) ، وهذه العلامة الشكلية ليست شاملة لكل الأسماء ، أما قوله : (أو كان عبارة عن شخص) ، ففيه نظر ؛ لأن دلالة الكلمة على شخص لا يحقق الاسمية ، فإن اسم الفاعل واسم المفعول لا تدل على معنى الاسم إلاَّ باقترانها باسم سواء كان متقدماً عليه ، مثل : (جاء زيداً الضارب) أم متأخراً (جاء الضاربُ زيداً) ، فهي مصاحبة

---

(١) يُنظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : (٤٤).
(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : (٢ / ١٨١).
(٣) اللمع في العربية ، ابن جني : (١٥).
(٤) شرح اللمع في النحو ، الأصبهاني : (٦٠).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٨).
* وردت كذا في النص والصحيح (أم).
(٦) الحد النحوي وتطبيقاته : (٥٣).

لا يمكن أن تعبر عن الاسمية ، وإن كان فيها شيء من خصائص الاسم ، لكنها تحتوي في مضمونها على الزمان .

نلحظ أن حدَّ العلوي أقرب إلى الاسم من حدِّ ابن جني ، فهو خرج اسم الفاعل واسم المفعول من حدِّه دفعاً للإشكال بقوله : (من طريق الوضع) ، فكان على دراية بمعرفة الحدود ، وهذا واضح من ظاهر قوله: " والذي حملهم على إيراد هذه الحدود الركيكة ، هو عدم الإحاطة بالتفرقة بين الحدِّ والخاصة ... ، فإن الحدَّ يجب أن يكون شاملاً لجميع أجزاء الحدود ، بحيث لا يخرج عنه شيء منها بحال ، بخلاف الخاصة فإنها تكون حاصلة في بعض مفردات المحدود دون بعض ، ولهذا فإن الدلالة على معنى في نفس اللفظ من غير اقتران بزمان شامل لكل الأسماء " [١] ، فإن حرف الجر الذي أشار إليه ابن جني في قوله : (ما حسُن فيه حرف من حروف الجر) هذا من الخاصة " يكون وارداً في بعض الأسماء دون بعض " [٢] ؛ لأن بعض أسماء الاستفهام لا تدخلها حروف الجر .

أما ابن فارس فعلى الرغم من إيراده لجملة من أقوال النحاة في حد الاسم ، فهو موافق لمعاني السابقين بقوله : " الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكرك إياه ولازماً له "[٣]، فإن الاسم يدل على أسماء الأعيان كرجل ، وفرس ، فهي تدرك بالبصر ، وهناك أسماء تدرك بالعقل كالعلم ، والقدرة ، فهي أسماء للمعاني ، وأيضاً هناك أسماء للصفات كعالم وجاهل[٤]، " لذلك قال النحويون: العلم ما يجوز تبديله وتفسيره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بكر إلى محمد ... فإنك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جملاً كان ذلك تغييراً للغة"[٥]، وهذا ما أكَّده العلوي بتقسيم الأسماء بلحاظ دلالتها [٦] .

ونلحظ قصوراً في حدِّ ابن فارس ؛ فإن الحرف مستقرٌ على مسمى ، فمثلاً نقول (هل) فهي مستقر على حرف استفهام ، فأدخل الحروف في حده ، ولكننا نلحظ أن حد العلوي بقوله : (الدال على معنى في نفسه) خرَّج الحرف من حده .

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٤).
(٢) م . ن : الصفحة نفسها.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٥).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٠).
(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : (١ / ٢٧).
(٦) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٠).

أما الزمخشري في حدِّه فلم يخرج عن دائرة معاني حدود السابقين في حدهم للاسم، فهو يرى الاسم "ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[١]، فخرَّج الحرف من حده؛ لأنه يدل على معنى في غيره، فقد راعى الزمخشري في تحديده المعنى الوظيفي للاسم ، فهو يرى أن دلالته مجردة عن الاقتران بما يفيد المعنى الزمني، وهي من خصائص الأفعال والمصادر، فالاسم لا يدل على الزمن بأية حالٍ من الأحوال[٢]، ومما يؤخذ على حده، إيراده لفظة (ما) في حده فقد أعطته العمومية لأنه "يشمل كل دال من لفظ وغيره"[٣]، فإنَّ القصد والإشارة داخلة في الحد [٤]، بيدَ أنَّ العلوي أشار في حده إلى (اللفظ) ليدخله في باب التخصيص ليخرج منه ما كان غير اللفظ ، فهو أكثر دقةً في تحديد معنى الاسم من الزمخشري .

أمَّا ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في شرح تسهيله فإنه يذكر لنا الحدَّ أولاَ ثم يذيله بالشرح ، مفرزاً عناصره المكونة له ، كقوله في حدِّ الاسم: "كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها "[٥]، فقد أدخل اسم الفعل في حده ، فقوله (نظيرها) ما وافق معنى ونوعاً كموافقة قول الآمر بالصمت، لقوله: صه ، وقد انتقل في شرحه إلى ذكر العلامات الشكلية ، والمعاني الوظيفية تميز الاسم عن الفعل والحرف كما ذكرها السابقون من قبله[٦].

وفي موضع آخر يذكر أن الاسم يتصف بخصائص منها الجر والتنوين والنداء و(ال) والإسناد إليه التي تميز الاسم في الجانب الوظيفي ، فقد جمعها في ألفيته المشهورة [٧] :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

وقد اعتمد ابن مالك في قوله على الخصائص الشكلية والمعاني الوظيفية في ذكر علامات الاسم؛ لأنه أحسَّ بصعوبة وضع حدٍّ جامعٍ مانعٍ للاسم .

---

(١) المفصل في علم العربية ، الزمخشري : (٣٣).
(٢) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : (٥١).
(٣) شرح المفصل ، ابن يعيش : (١ / ٢٣).
(٤) يُنظر : المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني : (١ / ٨٧).
(٥) شرح التسهيل ، ابن مالك : (١ / ٩) ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : (٣).
(٦) يُنظر : م . ن : (١ / ١٠).
(٧) شرح ابن عقيل : (١ / ٢١).

وبعد هذه الجولة مع الحدود النحوية نرى أن النحاة لم يضعوا حداً شاملاً ، وإنما اكتفوا بالرسم للاسم عن طريق التمثيل والتقريب؛ لأن الحد هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به[١] ، فإن النحاة أتوا بهذه الحدود الركيكة من جهة عدم الإحاطة بالتفرقة بين الحد والخاصة [٢] ، كما بينا ذلك سابقاً .

ويرى الباحث أن أقرب الحدود ما قاله العلوي بتخريجه الفعل والحرف والأسماء التي تدل على الزمان ؛ لكونها عارضة ليس بأصل الوضع .

وبناءً على ما تقدم ، فمن يمعن النظر في تلك الحدود يجد أن النحاة كانوا يريدون التوصل إلى اظهار معاني الاسم وإيضاحها من دون أن يدخل معه الفعل والحرف، فضلاً عن ذلك فإنهم كانوا يريدون التوصل إلى الحد الشامل ، وفي تعبير المناطقة الجامع المانع ، لكي يندرج تحته الاسم ، ويتجنبون الاعتراض أو النقد على تلك الحدود ، فلا يمكن التسليم بأنَّ حدّي سيبويه والمبرد خضعا لعلم المنطق ، فهما استعملا التمثيل وهو في عرف المناطقة يُعرف بالرسم الناقص ، فضلاً عن ذلك أنَّهما استعملا لفظة (باب).

وخلاصة القول: ركز العلوي في حدِّه على معنى الأسم ليخرجَ الفعل والحرف ، فجعل المعنى معياراً لحدِّه وخرجَ من حدِّه الأسماء الدالة على الزمان كـ(اسم الفاعل) مثلاً ؛ لأنَّها عارضة ليس بأصل وضعها ، فراعى جانب الاشتقاق للكلمة ؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يدلُّ على معنى الأسمية بذاته إلَّا باقترانه باسم سواء كان متقدماً أم متأخراً .

ثانياً : الفعل

اختلف النحاة في القسم الثاني من أقسام الكلم اختلافاً شديداً، واضطربوا في تحقيق ماهيته[٣]، ولكن الاختلاف في الحدِّ لا يصل إلى ما اختُلِفَ في الاسم، لذا فإن "الفعل مصطلح نحوي يُراد به الكلمة الدالة مادتها على معنى المصدر، أي الحدث وبصيغتها على زمان وقوع ذلك الحدث، من أجل ذلك كانت تعريفات النحويين تحوم حول هذه الدلالة على المعنى المركَّب من الحدث والزمن"[٤]؛ لأنَّ الدلالة

(١) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (٦٠).
(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٤٦).
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥١).
(٤) البحث النحوي عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين : (١٤٣).

الزمنية مرتبطة بالفعل لا تنفك عنه بأية حالٍ من الأحوال ، وهذه الدلالة الزمنية هي التي قادت العلوي إلى حد الفعل بقوله: "هو كلٌّ لفظٍ دال على معنى في نفسه ، صالح للدلالة على الزمان من طريق الوضع "[١] ، فهو يرى أن الدلالة الزمنية مرتبطة بالفعل لا تغادره ، وبهذا خرج الاسم والحرف ، علماً أن الحرف يدلُّ على معنى في غيره ، فركز العلوي على الأصل بقوله: (من طريق الوضع) ، ليخرج اسم الفاعل والمصدر ؛ لأنهما يدلان على الزمان بالعرض ، فقد راعى جانب الاشتقاق في (اسم الفاعل والمصدر) ، وقد ساير الكوفيين في حدِّه ، فلا يرى الأحداث (المصادر) اشتقت منها الأفعال ، فأدخل في حدِّه (أمس ، وغد) ، فإنهما للزمان غير عارضين إنما بالوضع ، فهو يختلف عن حدِّ سيبويه ؛ لأن سيبويه يرى أن الأفعال اشتقت من الأحداث ، وهذا ما ذكره في حدِّه بقوله: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولما يقع وما هو كائن لم ينقطع " [٢] ، فإن الأفعال أبنية أُخذت من المصادر ؛ لأن الأحداث هي المصادر [٣] ، فقوله: (بناء ما مضى) ، و(بناء ما لم يقع) ، و(ما هو كائن لم ينقطع) ، فهذه الأبنية والصيغ المأخوذة من أحداث الأسماء (أي المصادر)، لا تدل على غير الحدث (الذهاب) مثلاً ، أمَّا المأخوذ وهو صيغة (ذهبَ ، ويذهبُ ، واذهبْ) فهي الدالة على أن ذلك الذهاب وقع فيما مضى ، أو يقع مستقبلاً ، أو أنه مطلوب الوقوع فيما يأتي [٤] ، وفي هذا التقسيم وافقه العلوي بقوله: " إنَّ زماني الماضي والمستقبل لا يتحققان إلا بعد ثبوت الحال " [٥] ، فقد ساير سيبويه في تقسيمه للفعل ، واختلف في دلالة الأصل للفعل ، فإن سيبويه فرَّق بين أقسام الفعل بالتمثيل ، ويفهم من ظاهر الحد أنه دالٌّ على الحدث والزمان " وفي الكلام اختصار وحذف تقديره من لفظ أحداث أصحاب الأسماء ، ويجوز أن يكون أقام الأسماء مقام المسميات بها في الإخبار عنها ، إذ كان لا يتوصل إليها إلاَّ بهما ... ، فيقول : قام زيد قياماً ، قام مأخوذ من القيام ... واستدل بحروف قام على الحدث ، وببنائه على الزمان ، وبحركاته على تسمية الفاعل بعد "[٦] ، وذلك لأنَّ (قعد ، ويقعد ،

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٣).
(٢) الكتاب : (١ / ١٢).
(٣) يُنظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي : (١٠١).
(٤) يُنظر : البحث النحوي عند الأصوليين : (١٤٣).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٨٨).
(٦) الإيضاح في علل النحو : (٥٦).

وضرب ، ويضرب) إنما هي صيغ مشتقة منها ، (أي المصادر) ؛ لتحصيل الأزمنة ، إذ كان القعود والضرب ، ونحوهما لا يعطي زمناً محصلاً ، إنما يعطي زمناً مبهماً [١] .

ويبدو واضحاً أنَّ الصيغة من دون المادة تدلُّ على زمان الفعل ، وهذا واضح في حد سيبويه ؛ لأنَّ الأفعال أبنية تدل على الأحداث المقترنة بالزمان ، وإن كان قد أُخِذَ على حد سيبويه أن "هذا الحد لا يصلح إلا على مذهب البصريين ... فإن الفعل مشتق من المصدر ، والحد إنما ينبغي أن يكون بألفاظ متفق عليها " [٢]، وهناك اعتراض آخر على حد سيبويه أنَّ ليس كلُّ فعل مأخوذاً من المصدر (الحدث) ، فـ (ليس ، وعسى ، ونعم ، وبئس) أفعال بيدَ أنها ليس لها مصادر من لفظها [٣] .

فيرى العلوي أن الأفعال المتصرفة تدل على المعاني المختلفة كالماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي ، عكس الأفعال غير المتصرفة التي تنحصر في دلالة معينة ، فـ (نعم ، وبئس) وضعت لإنشاء المدح والذم ، فلمَّا وضعت لهذا المعنى ترك تصرفها دلالة معينة [٤] .

ويبدو لي أن سيبويه كان يريد من المصادر الأفعال المتصرفة؛ لأنها تدل على معانٍ مختلفة. أمَّا الكسائي فحدَّه بقوله: إن "الفعل ما دلَّ على زمان"[٥]، ونُسِبَ هذا الحد إلى الكسائي والفراء معاً[٦].

وبما أنَّ الفعل بمادته وصيغته معنى مركب من مدلولين هما (الحدث والزمان) ؛ لذلك اعترض على حدِّه بأن الزمان واحد من دلالتي الفعل ، فقد وضع الفعل ليدل على معنى والزمان جزء منه ، و" إنه ما دلَّ على زمان خطأ؛ لأن هذا التحديد تدخل تحته ظروف الزمان"[٧]؛ لأن "الزمان كالفعل ، إنما هو مُضِيُّ الليل والنهار ، فإذا قلت : هذا يومُ زيدٍ ، فمعناه الفعل الذي فعل فيه ، أو عُرِفَ فيه ، أو حدث له فيه حادث ، أو حدث به"[٨] .

---

(١) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (٧٣).
(٢) الحلل في إصلاح الخلل : (٧١).
(٣) يُنظر : الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٦) ، والحلل في إصلاح الخلل : (٧١).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٦).
(٥) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٦).
(٦) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (٦٩) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٢).
(٧) م . ن : (٧٢).
(٨) المقتضب : (٣ / ١٧٦).

يلحظ الباحث أن العلوي يشابه الكسائي في حدِّه وإن أضاف قيداً في حده ، فكلاهما يخرجان المصادر من حديهما ؛ لأنها مشتقة من الفعل على حد تعبيريهما .

وقد حذا هذا الحذو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ) في حده ، إذ قال: "الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين: ما مضى وما يستقبل، أو أحدهما وهو الحال"[١]، فهو لا يختلف كل الاختلاف عن حد العلوي إلا في تحديد الأزمنة بجعلها في قسمين ، إذ إن العلوي يجعلها في ثلاثة أقسام؛ لأن الزمن مرتبط في دلالة الفعل "والفعل لا يأتي في الجملة إلا والزمن جزؤه ومعناه"[٢]؛ لذا عدَّ العلوي الزمن أهم أمارة تفرِّق بين الفعل وعناصر الكلم الأخرى .

وقد أشار ابن السراج في حده إلى دلالة الفعل المرتبطة بالزمان بقوله: "الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل"[٣] ، فخرَّج من حده الاسم ؛ لأنه يدل على معنى غير غير مرتبط بزمن فيُؤخذُ على حده الظروف ، فضلاً عن ذلك أنه أدخل في حده (اسم الفاعل)، لكن العلوي خرجه من حده بقوله: (من طريق الوضع) ، فإن العلوي أكثر دقةً في المعنى من حد ابن السراج ، وإن كان كلاهما ينظران إلى المعنى والزمن في تقسيم الفعل ، لأن "الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بأقسام الزمان ، ولمَّا كان الزمان ثلاثة ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك ، فمنها حركة مضت ، ومنها حركة لم تأتِ بعد ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر"[٤]؛ لأن لأن الزمن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدلالة الفعل، وهذا ما أشار إليه العلوي بقوله: "إن الماضي ما دلَّ على زمان قبل زمانك ، والمستقبل ما دلَّ على زمان بعد زمانك ... لابد من زمان ينشأ عنه الماضي ، ويتفرع عنه المستقبل ، وفي ذلك ما نريده من زمن الحال " [٥] ؛ لذلك جعل سيبويه صيغة (فَعَل) للدلالة على الزمن الماضي ، و(يفعل) على الحال والاستقبال، و(افعل) للاستقبال أيضاً [٦] .

---

(١) الحلل في إصلاح الخلل : (٧١).
(٢) زمن الفعل في اللغة العربية ، عبد الجبار توامة : (١) .
(٣) الأصول في النحو : (١ / ٣٨).
(٤) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٧ / ٤).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٨٨).
(٦) يُنظر : الكتاب : (١ / ١٢) ، وزمن الفعل في اللغة العربية : (٤).

ولابن السراج حدٌّ آخر في كتابه الموجز في النحو قال فيه: "والفعل ما كان خبراً، ولا يجوز أن يخبر عنه فالخبر نحو: يذهب عمرو، فيذهب حديث عن عمرو، ولا يجوز أن تقول جاء يذهب، والأمر نحو قولك: اذهب"(١).

نلحظ أن ابن السراج قد أشار إلى الوظيفة التي يؤديها الفعل داخل التركيب، فإنها وضعت للدلالة على الإخبار ، ووضعت للدلالة على الإنشاء وهذا واضح في تمثيله للفعل ، وهذا ما صرح به العلوي من جهة معنى الفعل بقوله: "فإن مفهوم الفعل ومعقوله وقوعه خبراً ، ولا يكون مخبراً عنه بحال ، ووقوعه صفة ولا يكون موصوفاً ... لأن الفعل ... لا يستقل بنفسه بل يكون تابعاً"(٢) .

ويتضح لنا أن الفعل لا يؤدي الوظيفة الفاعلية ولا الوظيفة الابتدائية إن صحَّ التعبير؛ لأن الفعل غير مستقل بذاته ، فإذا قلنا : (زيدٌ يقوم) وضعت للدلالة على الإخبار ، وإذا قلنا: (مررت برجلٍ قام) وضعت للدلالة على الصفة ، وإذا قلنا: (مررت بزيد قد قام) وضعت للدلالة على الحال ، أما ما وضع للدلالة على الإنشاء فلايجوز الإخبار عنه بتمثيله لفعل الأمر .

وقد أدخل ابن السراج في حدِّه أسماء الزمان وأسماء الاستفهام، وهذا غير ممكن في جعله تحت حد الأفعال؛ لأن الحدث والزمان من مقومات الأفعال؛ لذلك حده الزجاجي بقوله: "ما دلَّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل"(٣)، فهو يرى أن الفعل مشتق من المصدر بيد أن العلوي يخالف الزجاجي في حده بتخريجه المصدر من حده، فهو يساير الكوفيين، في حين نجد أن الزجاجي يساير البصريين، فهو يرى "دلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة ، كنحو دلالة (البيت) على السقف"(٤)، فقد رفض الزجاجي دلالة الفعل على الحال، فهو يرى أن "فعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لأنه يكون أولاً ، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي ، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل نحو قولك: زيدٌ يقوم الآن ، ويقوم غداً " (٥) ، ونرى أن العلوي خالف الزجاجي في تقسيمه للدلالة الزمنية للفعل بدليلين عقلي ، ونقلي ، أما العقلي فبقوله : " أخبرنا عن وجودك الآن ، هل هو في زمن ماضٍ أو زمن

(١) الموجز في النحو ، ابن السراج : (٢٧).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٥ ـ ١٥٦).
(٣) الجمل في النحو ، الزجاجي: (١) ، والإيضاح في علل النحو: (٥٢)، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: (٩٥/١).
(٤) نتائج الفكر في النحو ، السهيلي : (٥٢ ـ ٥٣).
(٥) الإيضاح في علل النحو : (٨٧).

مستقبل؟ ... ، فإن قال: في زمن ماضٍ ، لزمه أن يكون معدوماً ، لأن الماضي قد انقضى وزال ، وإن قال في زمن مستقبل لزمه أيضاً أن يكون معدوماً ، لأن المستقبل غير حاصل الآن ، فإذا بطل هذان القسمان صح وتقرر أنه لابد من زمانٍ ثالث غير هذين الزمنين " [١] .

أما النقلي فقوله تعالى:﴿**وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ**﴾[٢]، فهو يرى أن "(له ما بين أيدينا) وهو المستقبل ، و(ما خلفنا) وهو الماضي ، و(ما بين ذلك) وهو الحال"[٣]، إن لم تكن الحال صحيحة فلم يكن لقول (الآن) معنى [٤] .

ونرى أن العلوي في تقسيمه أصاب كبد الحقيقة ؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على التغيير والتبدل في الأمر [٥] ، فإذا قلنا : (جلس زيدٌ) كان معنى ذلك أن جلوسه في الزمن الماضي ، وإذا قلنا : (يجلسُ زيدٌ) كان معنى ذلك منصباً على الزمن الحاضر والمستقبل ، لذا فإن الفعل لا يخرج عن ثلاثة أزمنة ، فإنَّا " نجد الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة ، معرفتها ونكرتها ، ومبهمها ومخصوصها ، كما نجدها تتعدى إلى جميع أقسام المصادر ، فلولا أن فيها دلالة على مهمة اللفظ ، ما كانت لتتعدى إلى جميع ضروب الأزمنة"[٦]، فإن المادة والصيغة هما لفظ ، فهو يدل بلفظه مطابقة على الحدث والزمن ، وتضمناً وتضمناً على كل منهما [٧] .

وسار أبو علي الفارسي على نهج شيخه ابن السراج في حده الفعل وإن عدل في حده قليلاً بقوله: "وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء"[٨]، فعدل عن شيخه من الإخبار إلى الإسناد؛ الإسناد؛ لأن "من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو: ليضرب ، إذ الخبر ... ما دخله الصدق والكذب ، ويصح أن يطلق عليه الإسناد ؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء ...

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٨٨ ـ ١٨٩).
(٢) مريم : (٦٤).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٨٩).
(٤) يُنظر : شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ : (١ / ١٩٤) ، وشرح اللمع في النحو : (١٠٦).
(٥) يُنظر : معاني الأبنية في العربية ، فاضل السامرائي : (٩).
(٦) المسائل العسكريات في النحو العربي : (٧٤).
(٧) يُنظر : البحث النحوي عند الأصوليين : (١٤٥).
(٨) الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي : (٧).

لا تفارقهما في المعنى"[١]، وإن وظيفة الإسناد وظيفة عامة يدخل فيها الاسم، لكنه خرج الأسماء بقوله: (ما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء) ، ويبقى حده قاصراً ؛ لأنه أدخل فيه أسماء الاستفهام نحو(أين زيدٌ) ، فقد نظر إلى الوظيفة التركيبية التي يؤديها الفعل داخل الجملة ، وأهمل الدلالة الزمنية للفعل .

أما الرماني فحده قائلاً: "كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة"[٢]، إذ اختلف عن حد حد أبي علي الفارسي ، فانتقل من الوظيفة الإسنادية إلى الدلالة الزمنية فزاد قيداً للمعنى بقوله: (مختص بزمان دلالة الفائدة)؛ وذلك احترازاً من المصدر؛ لأن المصدر ـ كما يراه ـ مشتق من الفعل، ووافقه العلوي من هذه الجهة؛ لأن المصدر ليس بفعل محض ولا باسم محض ، إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين ، ولو كان اسماً محضاً لثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ ، وهو موحد الأ في المفعول المطلق[٣]، و"عز عليهم أن أن يروا فكرة الزمن تتحقق في المصدر كما تتحقق في الفعل ... وفي الحق أن المصدر يرتبط بالزمن في صورة ما ، لا تقل وضوحاً عن ارتباط الفعل به ، أو لا تزيد غموضاً عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل والزمن"[٤]، فهو أدخل اسم الفاعل في حده ولم يراعِ جانب الاشتقاق ، على العكس من العلوي الذي خالفه من هذه الجهة بتخريجه اسم الفاعل ؛ لأن الدلالة الزمنية عارضة وليس بالوضع .

فإن العلوي قد خالف ابن جني أيضاً ، فجعل للمعنى دوراً في تحديد الفعل ، أما الجانب الشكلي فلم يعتمده في حده ، فنرى ابن جني جعل للجانب الشكلي دوراً في تحديد الفعل بقوله: "والفعل ما حسن فيه قد ، أو كان أمراً" [٥] ، فخص ابن جني (قد) لأنها مختصة بالفعل ، لذلك ذكرها العلوي في ذكر خصائص الفعل قال: "لأنها تفيد التوقع في الماضي لأمر ينتظر وقوعه ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ، وتفيد أيضاً تقريبه من الحال " [٦] .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني : (١ / ٧٦ ـ ٧٧).
(٢) رسالتان في اللغة : (٦٧).
(٣) يُنظر : دقائق التصريف ، أبو القاسم محمد بن سعيد المؤدب : (٦٠).
(٤) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس : (١٧١).
(٥) اللمع في العربية : (١٥).
(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٤).

ويمكن أن تدخل على المضارع، فدلالتها مع الفعل المضارع تختلف عن دلالتها عن الفعل الماضي ، فإنها غالباً تفيد التقليل نحو: (إن الكذوبَ قد يصدقُ)، أو (قد يجود البخيلُ بماله) ونادراً تفيد التحقيق نحو:﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ** ﴾[١]، فإن هذه المعاني مختصة بالأفعال من دون غيرها[٢]، فإن (قد) مع الفعل دلَّ التركيب معهما في الجملة على معنى مخصص محدود لا يمكن أن يدل عليه الفعل وحده [٣] .

إن الدلالة الزمنية للصيغة تختلف عن الزمن النحوي ، فإن الفعل (قعد) يختلف عن (إن قعد زيد قعدت) ، فالاول ماضٍ في صورته ومعناه و والثاني ماضٍ في صورته ومعناه للاستقبال ، وإن قلنا: (لم يقم) فإنه ماضٍ في معناه وصورته للاستقبال ، وهذا ما أشار إليه العلوي في تقسيماته للفعل جاعلاً الدلالة الزمنية هي مركزية الفعل [٤] .

فمعنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي، فـ" الزمن الصرفي وظيفة الصيغة، والزمن النحوي وظيفة السياق تحددها الضمائم والقرائن"[٥]، فقد اعتمد ابن جني في حده على معيار قابلية قابلية اللفظة الفعلية لقبول (قد) ويعني بذلك الماضي والمضارع ، فخرج من حده ممن عدَّ (نعم، وبئس، وعسى، وليس) أفعالاً ، لذلك كان تقسيم النحاة "يقوم على أساس الاعتبار بالصيغة الصرفية الشكلية ، والزمن الفلسفي غير عابئ بالزمن النحوي الذي ينسجم مع ما تؤديه الألفاظ المترابطة من الوظيفة الزمنية"[٦].

وقد حدَّ الزمخشري الفعل بقوله: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"[٧]، وقد اعترض ابن يعيش على قوله: (ما دل) ، فإن (ما) من ألفاظ العموم ، فهو جنس بعيد ، والأفضل أن يُقال : كلمة أو

(١) الأحزاب : من الآية : (١٨).
(٢) يُنظر : الكواكب الدرية في شرح الآجرومية ، محمد بن أحمد عبد الباري : (١ / ٣٧ ـ ٣٨).
(٣) يُنظر : الدلالة الزمنية في الجلملة العربية ، علي جابر المنصوري : (٣٩).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٩٠– ١٩١).
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان : (٢٤٢).
(٦) الدلالة الزمنية في الجملة العربية : (٣٣).
(٧) المفصل في علم العربية : (٢٤٣).

لفظة أو نحوهما ؛ لأنهما أقرب إلى الفعل[١] ، وهذا ما أحسَّ به العلوي فأشار إلى الفعل بحده (لفظ دال) فإن حد العلوي أقرب للواقع من حد الزمخشري .

واعترض ابن يعيش أيضاً على قوله: (اقتران حدث بزمان)، فإن الفعل لا يدل على الاقتران بنفسه، وإنما وضع ليدل على الحدث المقترن بزمان، ووجد الاقتران تبعاً له[٢]؛ لأن الفعل "يدل على الاقتران بنفسه هو المدلول، وخرج الحدث والزمان من الدلالة، ولا ينفعه كونهما متعلق بالاقتران ... ، ولاشك أن الحدث والزمان مدلول باعتبار وضعه فكان التعرض لهما باعتبار صناعة حدود الألفاظ هو الوجه الأليق"[٣].

وقال علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) في حد الفعل: "ما دل على زمان لمختص وتضمن ضمير المرفوع"[٤]، فهو يشير إلى جانبين جانب وظيفي وجانب شكلي، أما الجانب الوظيفي فدلالة الفعل على الزمان من دون ذكر الحدث ، ولعله يرى أن الفعل زمان مختص والحدث زمان غير مختص إلا بقرينة، وهنا شابهه العلوي في حده للفعل، وإن اختلف معه في اسم الفاعل ، إذ يرى أن الدلالة الزمنية عارضة وليست بأصل فيه ، وأما الجانب الشكلي فتضمَّن ضمير الرفع ، فهناك أفعال لا يدخل عليها ضمير الرفع ، منها (نعم ، وبئس) ، واسم الفعل أيضاً ، فهو حد ناقص من هذا الجانب .

أما ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) فعلى الرغم من كثرة اعتراضاته على الزمخشري في كتابه الإيضاح إلا أنه لم يضع لنا حداً جامعاً مانعاً للفعل ، فلم يشر للدلالة الزمنية من جهة صيغته ؛ لأن المادة والصيغة يحققان المعنى ، فقال في حده: "الفعل ما دلَّ على معنى في نفسه ، مقترن بأحد الأزمنة"[٥]، وقد أخذ عليه الرضي في حده ، فأشار إلى أن يُضاف إلى الحد قيد: "من حيث الوزن"[٦]، ويقول الرضي الرضي أيضاً: "إن الحدث مدلول حروفه المرتبة (ضرب) ، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن

(١) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٧ / ٣).
(٢) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش (٣/٧).
(٣) الإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ٣ ـ ٤).
(٤) كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان اليمني : (١٩٦).
(٥) الكافية في النحو ، ابن الحاجب : (٤٤).
(٦) شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي : (١ / ٤٠).

الماضي، مدلول وزنه الطارئ على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً"[١].

وبهذا الاعتراض ، فإنه لم يضع حداً جامعاً للفعل و"يصبح التعرف على الفعل من خلال التعريف الذي قدمه النحاة أمراً مشكوكاً فيه ، فلا مفرَّ إذن من تحديده من خلال العلامات التي تميزه عن غيره ، تلك العلامات التي أشار إلى بعضها ابن مالك في بيته [٢]:

بِـ (تَا) فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَ(يَا) افْعَلِي وَ(نُونِ) أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

وهي لواحق خلفية، تميز الكلمات التي تلحق آخرها وتقطع بفعليتها، ويمكن أن نضيف إليها أيضاً (قد، والسين، وسوف، ونواصب الأفعال، وكذلك جوازمها)، وهي صيغ مستقلة تحدد فعلية الكلمات التي تتلوها"[٣].

ويبدو واضحاً أن اتباع العلامات هو جانب تعليمي يبحث عن دلالة العلامات ، فإن الفعل في نظر المحدثين يدرس بشكل مغاير عن السابق ؛ لأنَّ الفعل مادة لغوية مهمة في بناء الجملة ، وهو لا يعدو أن يكون حدثاً يجري على أزمنة مختلفة تختلف في المضي كما تختلف في الحال والاستقبال كما يعرب عن اتفاق هذه الأزمنة وتركيبها ببعضها[٤]؛ لذلك ركز العلوي على المعنى بقوله: "والفعل المستقبل والحال سواء من جهة اللفظ ، وإنما يفترقان من جهة المعنى، فإن الحال يصلح فيه الآن، وفعل المستقبل يصلح فيه غد ... إذا قلت: زيد يقوم ، ويخرج ، فإنه يكون مشتركاً بين زماني الحال والاستقبال مطلقاً ، فإذا أردته للاستقبال دخلت عليه حرف السين أو سوف"[٥]، فهذه الأحرف هي التي صيَّرته إلى الاستقبال، الاستقبال، وهذا ما أراده العلوي من قوله، والذي يبدو لي أنَّ الفعل بصيغته الصرفية لا يمكن أن يُحدد زمنه، إنما الجملة التي لها أثرٌ كبير في تحديد الدلالة الزمنية للفعل، وعن هذا قال الدكتور إبراهيم السامرائي: "يجب أن نشير إشارة عامة إلى أن الفعل ثلاثة: ماضٍ ، وحال ، ومستقبل ، وإننا نستطيع أن نقرر أن صيغة (فَعَلَ) وإن دلت دلالات عدة في الإعراب عن الزمان ، فهي في أغلب الأحوال تدل على

---

(١) (م.ن) : (١ / ٢٦).

(٢) ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك : (١) ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: (١ / ٢٦).

(٣) الجملة الفعلية ، علي أبو المكارم : (٤٣ ـ ٤٤).

(٤) يُنظر : الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي : (١٥).

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٩٤).

حدث أنجز وتم في زمن ماضٍ ، وأن صيغة (يفعل) تتردد بين الحال والاستقبال وإن ذهبت في الاستعمال مذاهب أخرى وذلك بفضل الأدوات والزيادات"[١].

وبعد عرض حدود النحاة المتقدمين والمتأخرين للفعل اتضح لنا أن الحدود مختلفة في معناها ، فمنهم من ينظر إلى الفعل من جهة دلالية تهتم بصيغة الفعل (مادته) ، ومنهم من ينظر إلى (هيأة الفعل) المصدر أو ما يسميه سيبويه الحدث ، فنظراً لاختلاف الحدود في الفعل ، فإنها تحاول إيضاح الدلالة الزمنية وإخراجه عن القسمين الآخرين الاسم والحرف ، فالدلالة الزمنية وسيلة عند القدماء للتفريق بين الصيغ الفعلية فقسموا الأفعال إلى ثلاثةٍ (ماضٍ ، ومضارع ، وأمر) .

ومن هذا كلِّه يتضح لنا أنَّ العلوي ركز في حدِّه للفعل على كلمة (الوضع) ليخرجَ منه اسم الفاعل والمصدر ؛ لأنَّهما عارضان فقد تختفي فيهما الدلالة الزمنية عن طريق الإضافة من دون القرائن ، فساير العلوي في حدِّه الكوفيين ، إذ يرى أنَّ الفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه ، و أنَّ الدلالة الزمنية متعلقة بالفعل لا غيره ، فخرجَ من حدِّه الأحداث ، فضلاً عن تقسيمه للفعل بدلالة الماضي والحاضر والمستقبل فخالف الزجاجي في ذلك.

ثالثاً : الحرف

إنَّ حروف المعاني هي قسيمة الاسم والفعل في أقسام الكلم ، فللغة عدد هائل من الأسماء والأفعال عكس ما كان للحروف ، فإن عددها قليل جداً لا يتجاوز الثمانين ، وهذه الحروف كلها مبنية غير معربة ؛ لأن " الحرف استقل بنفسه بقسم خاص وانحرف عن الاسم والفعل "[٢].

ويرى العلوي أن المعنى مركزٌ أساسٌ في صياغة الحرف واشتقاقه بقوله: "التحرف، والانحراف، وهو التقلب والاضطراب، فلما كانت هذه الأحرف تقلب المعاني وتغيرها على حسب معانيها فتارةً نفياً وتارةً إثباتاً، ومرة تمنياً، ومرة ترجياً، وغير ذلك من المعاني"[٣]، فالحرف عنده عنصر مهم وأساس من عناصر تأليف الجملة العربية، "فالجملة ... تتكون من كلمات ذات معانٍ مختلفة متباينة، لا يمكن أن تؤدي معنى موحداً مفيداً للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات بعضها ببعض ، والعنصر الذي يربط هذه الكلمات المتباينة هو: الحرف، وهذا الحرف قد يكون كلمة مستقلة لها معنى خاص ، كالابتداء، والانتها ،

(١) الفعل زمانه وأبنيته : (١٥).
(٢) لسان العرب : (٩ / ٤٣) ، مادة (حرف).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٧).

والاستفهام ، والتمني ، وأمثالها تؤديه ضمن وظيفة الربط بين المفردات ، وهو ما اصطلح عليه بـ (حروف المعاني)"[١] .

فقد اُختلِف في حده لفظاً ومعنى لإيجاد حد جامع مانع يلمُّ بجميع أنواع الحروف داخله ويخرج ما عداه، فنلحظ التباين في الحدود، منها ما ركز على الجانب الشكلي، ومنها ما ركز على الجانب الوظيفي، ونجد العلوي جعل المعنى عنصراً رئيساً في تحديد الحرف ليخرجه على القسمين الآخرين ، فحدَّه قائلاً:" ما دلَّ على معنى في غيره بأصل وضعه"[٢]، فنلحظ العلوي قد أدرك المعنى الوظيفي الذي يؤديه الحرف أثناء التعليق ، فإن الحرف لابد له من متعلق من اسم أو فعل .

وقال العلوي: (بأصل وضعها)؛ ليخرج بها تلك الأسماء التي تدل على معنيين، معنى في نفسه، ومعنى في غيره كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة ، فإنها بأصل وضعها غير محتاجة إلى ذكر متعلق لها "بسبب تضمنه معنى الحرف ، على معنى في غيره مع دلالته على المعنى الذي وضع له"[٣]، فإن حده ليس مانعاً؛ "لأن الأسماء قد تدل على معنى في غيرها، ألا ترى أنك إذا قلت: قبضت بعض الدراهم ، أدت (بعض) من المعنى في الدراهم ما تؤديه (مِنْ) إذا قلت: من الدراهم"[٤].

أما سيبويه فنظر إلى دلالة الحرف مع التمثيل ، إذ قال في حده : " ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ، نحو : ثُمَّ ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحوها"[٥].

ويبدو أنه وصفٌ أكثر منه حداً ، فإن ظاهر عبارته تختلف عن المعنى الذي جاء له الاسم والفعل ، فإن "حقيقة المعنى الذي جاء له الحرف المائز بينه وبين ما يقابله من معنى الاسم والفعل فقد بقي غير واضح من عبارة سيبويه"[٦].

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين : (١٩٩).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٨).
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي : (٢١).
(٤) شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (١ / ١٠٠ ـ ١٠١).
(٥) الكتاب : (١ / ١٢) ، والإيضاح العضدي : (٨) ، وتاج العروس ، الزبيدي : (٢٣ / ١٢٩).
(٦) البحث النحوي عند الأصوليين : (٢٠٠).

وفي موضع آخر من الكتاب عدَّ الظرف حرفاً ، في حين نجد الظروف أسماء عندهم بقوله: "وأما الحروف التي تكون ظرفاً ، فنحو: خلف ، وأمام ، وقدام ، ووراء"(١) ، وذكر أيضاً في باب حروف الجر: "وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده ، فإذا قلت: يا لبكر فإنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافاً إلى بكر باللام ، وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء ... ، وإذا قلت: أنت كعبد الله ، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف"(٢) .

أشار سيبويه إلى الظروف بأنها حروف؛ لأنها غير مستقلة بنفسها، وإنما بالإسناد، وإن الحرف يتمتع بمنزلة تجعله بمثابة الجزء الذي لا يتجزأ من الكلمة الداخلة عليها، وإنه لا يمكن لأحدهما أن يستغني عن الآخر، ولاسيما ما يتعلق بحروف الجر(٣)، والتي تعدُّ وساطة "بين عامل الجملة والاسم المجرو"(٤)، مما يجعلهما "يرتبطان بمحور الجملة ارتباطاً معنوياً كارتباط الجزء بكلِّه، أو الفرع بأصله"(٥)، بأصله"(٥)، فهو إيصال بين معنى الفعل الذي تعلق به وعنا الاسم المجرور به ، ولا صلة لتحديد المعنى الخاص بالباء مثلاً ، وهو: الإلصاق، أو الاستعانة، أو السببية، أو غيرها من معاني الحروف(٦).

وجعل سيبويه الظروف قسماً من الحروف ، ولكن لا يؤدي معاني حروف الجر ؛ لأن حروف الجر تؤدي معانيَ بارتباطها في التركيب والظروف يمكن أن تنقطع عن الإضافة .

ولم يأتِ المبرد في حدِّه بجديد عن حد سيبويه ، بل كان أكثر غموضاً ، فقد اكتفى في حده بالقول : " وحرف جاء لمعنى"(٧) ، إذ لم يتعرض لتحديد الحرف ، وإخراج الاسم والفعل من حده ، وهو وصف أكثر منه حداً ، في حين نجد العلوي أكثر دقة في تحديد معنى الحرف ؛ لانه خرج الاسم والفعل ، فضلاً عن الأسماء المبهمة في أصل وضعها غير محتاجة إلى ذكر متعلق .

---

(١) الكتاب : (١ / ٤٢٠).

(٢) الكتاب : (١ / ٤٢٠ ـ ٤٢١).

(٣) يُنظر : دور الحرف في أداء معنى الجملة ، الصادق خليفة راشد : (٤١ ـ ٤٢).

(٤) الألسنية العربية ، ريمون طحان : (٢٧).

(٥) م . ن : الصفحة نفسها.

(٦) يُنظر : البحث النحوي عند الأصوليين : (٢٠١).

(٧) المقتضب : (١ / ٣).

وأما ابن السراج فحدَّ الحرف قائلاً: "ما لا يجوز أن يخبر عنها ، ولا يجوز أن تكون خبراً"[١]، مستنداً في تمييزها عن أقسام الكلم الأخرى إلى وظيفتها الذي تؤديه داخل الجملة ، فإن السياق يكشف عن معنى الحرف ، فإن الحرف لا يجوز أن يخبر عنه " ألا ترى أنك لا تقول : إلى منطلق كما تقول : الرجل منطلق ، ولا عن ذاهب و وتقول (زيدٌ ذاهبٌ) ، ولا يجوز أن يكون خبراً ، لا تقول: (عمرو إلى) ، ولا (بكر عن)"[٢].

وأضاف ابن السراج سمة التركيب التي تؤدي معنى يفهمه المخاطب بقوله: " الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، لو قلت: (أ مِنْ) تريد ألف الاستفهام ، و (من) التي يجر بها لم يكن كلاماً ، وكذلك لو قلت: ثمَّ قد ، تريد: ثم التي للعطف ، وقد التي تدخل على الفعل ، لم يكن كلاماً ، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام، لو قلت: أ يقوم ، ولم تجد ذكر أحد ، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاماً ، ولا يأتلف أيضاً منه مع الاسم كلام ، لو قلت: أ زيدٌ ، كان غير كلام تام"[٣].

يُعدَّ الحرف جزءاً قاصراً لا يمكن أن يستقل بنفسه إلاَّ أن يكون تابعاً للاسم أو الفعل ، وذكر ابن فلاح اليمني (ت ٦٨٠ هـ) في كتابه المغني في النحو أن ابن السراج كان يذهب إلى أن (ليس ، وعسى) من الحروف[٤]، فإن حدَّ ابن السراج الذي نُقِلَ عنه يعدُّ قاصراً من هذه الجهة؛ لأن جملة (ليس) (ليس) يمكن أن يُخبرَ بها في قولنا: (عبد الله ليس نائماً) ، فجملة (ليس) أخبرت عن (عبد الله) ، ثم أن (عسى) يمكن أن تشكل مع الاسم كلاماً ـ أعني الناقصة ـ كقولنا: (عسى العراقُ أن ينتصر) هنا في حالة ائتلافها مع الاسم ، ويمكن أن تأتلف ـ أعني التامة ـ مع الحرف كقولنا: (عسى أن ينتصرَ العراقُ) ، فإن (عسى) الحرفية على حدِّ قوله مع (الاسم) تأتلف ، وكذلك مع الحرف (أنْ) ، وهذا يجعل حده ناقصاً .

ويقول الدكتور رياض السَّواد: "ثم أن قوله: أ يقوم ؟ ممثلاً لعدم ائتلاف الحرف مع الفعل ، قول مردود؛ لأن الصورة التي ذكرها يمكن أن تكون صورة من صور الاستفهام ، ولو صحَّ هذا لكان الحد

(١) الأصول في النحو : (١ / ٤٠).
(٢) الأصول في النحو : (٤٠/١).
(٣) م.ن : (١ / ٤٠ ـ ٤١).
(٤) يُنظر : المغني في النحو : (٣ / ٣٤١).

مردوداً من هذه الجهة ؛ لإمكانية إضمار فاعل في: يقوم"[١]، فتارة نجده يراعي الجانب الوظيفي في عدم الإخبار عن الحرف ، وتارة جانب التمثيل على العكس من حد العلوي الذي جعل المعنى المرتكز الأساس الذي يحكم بدلالة الحرف .

وقد شاع في كتب النحاة أن الحرف "ما دلَّ على معنى في غيره"[٢]، وأوضح الزجاجي هذا الحد بقوله: "إنَّ (مِنْ) تدخل في الكلام للتبعيض ، فهي تدل على تبعيض غيرها ، لا على تبعيض نفسها ، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية ، كانت غاية غيرها ، وكذلك سائر وجوهها ، وكذلك ... سائر حروف المعاني"[٣].

وأرجع بعض شرَّاح كتاب سيبويه قوله: (جاء لمعنى) ، إلى هذا المضمون ، فقال السيرافي: " وإن سأل سائل فقال: لِمَ قال: (وحرف جاء لمعنى) ، وقد علمنا أن الأسماء والأفعال جِئنَ لمعانٍ ؟ قيل له: إنما أراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل"[٤]، وضرب ابن فارس مثلاً لذلك "نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ)، ثم تقول (هل زيدٌ منطلقٌ) فأفدنا بـ (هل) ما لم يكن في (زيد) ، ولا (منطلق)"[٥].

فإن هذا الحد أدخل فيه الأسماء "لأن في الأسماء ما معناه في غيره نحو أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة ؛ لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها ، وكذلك الأسماء الموصولة ، فإن المعاني المقصودة إنما هي في صلاتها ، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمراً ، فإن غرضك أن تصف الرجل بالجملة التي هي: ضرب عمراً ، والذي إنما يجيء به وصلة إلى وصف المعارف بالجمل"[٦]؛ لذلك أدرك هذا المعنى العلوي وأضاف قيداً (بأصل الوضع) ؛ لأنَّ الإبهام عارض فيها ، فنحتاج إلى ذكر ما يبين معناها ، فإن العلوي كان على دراية في وضع الحدود ومعانيها ، فهو دائماً يفرق بين الحد وخاصيته كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .

---

(١) الحد النحوي وتطبيقاته : (١٢٤).

(٢) الإيضاح في النحو : (٥٤) ، والتفاحة في النحو : (١٤) ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام : (٣٦) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي : (١ / ٢٢).

(٣) الإيضاح في علل النحو : (٥٤).

(٤) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : (١ / ٥٢) ، ويُنظر: الإيضاح في علل النحو (هامش المحقق) : (٥٤ ـ ٥٥).

(٥) الصاحبي في فقه اللغة العربية : (٨٦).

(٦) الحلل في إصلاح الخلل : (٧٤ ـ ٧٥).

وحدَّه الرماني بقوله : " كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها ممَّا معناها في غيرها " [١] ، ولا يكاد يختلف في حده عن السابقين إلا ببعض الإضافات التي جعلت حده عاماً يتصف بالشمول ، إذ لا يقتصر على الحرف فحسب ، بل يشمل الأسماء التي تدل على غيرها كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة .

أما ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) فحدَّ الحرف بقوله : " ما أبان عن معنى في غيره ، ولم يكن أحد جزأي الجملة ، خلافاً للاسم والفعل " [٢] ، فهو أخرج في حده أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، والأسماء الموصولة ، فإن هذه الأسماء تتوقف دلالتها على غيرها ، ولكنها تقع جزءاً أساساً ومكملاً لمعنى الجملة ، فضلاً عن ذلك أنها تقبل الإسناد والإخبار ، ومن هنا فإن العلوي راعى المعنى النحوي الذي يسلكه الاسم الموصول ليخرجه من حدِّه .

وجاء في أسرار العربية حد الحرف " ما جاء لمعنى في غيره " [٣] ، فتعرض هذا الحد إلى النقد من ابن يعيش متخذاً من قوله: (ما جاء) أمارة ضعف لهذا الحد ؛ لأنه إشارة إلى العلة والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع من أجلها ، فعلة الشيء غير الشيء[٤]، ونلحظ في نقد ابن يعيش نزعة منطقية تبتعد عن الوصفية .

أما أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١ هـ) فحدَّ الحرف بقوله: "ما دلَّ على معنى في غيره ، وليس يفهم من العرب من الحروف ذلك المعنى"[٥].

إنَّ الأسماء الموصولة مبهمة تحتاج إلى صلتها لتحقق الغرض ، وتوضح المعنى ، فأدخل في حدِّه ما كان يحتم عليه أن يخرجه ، فإن العبارة التي أشار إلها العلوي في حده بـ (أصل الوضع) دليل قاطع على إخراج مَنْ لا ينتمي إلى الحرف .

ونقل السيوطي عن بهاء الدين بن النحاس (ت ٦٩٨ هـ) قولاً في حد الحرف " ما دلَّ على معنى في نفسه " [١] .

---

(١) رسالتان في اللغة : (٦٧).
(٢) شرح المقدمة المحسبة : (١ / ٢١٥).
(٣) أسرار العربية : (١٢).
(٤) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٨ / ٢).
(٥) نتائج الفكر في النحو : (٥١).

وقد اشتهر بين حدود النحويين أن الحرف ما يدل على معنى في غيره ، فنازعهم في حده ، فهو يرى " أن الحرف له معنى في نفسه ، لأنا نقول : لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغةً أولاً ، فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى أنه لا معنى له ، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك ، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة ، ... كما إذا خاطب إنساناً بـ (هل) وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام ، وكذا باقي الحروف"[٢].

فنجد في حده تناقضاً ، فلا فرق بين معنى الاسم والفعل والحرف ، فإن الفرق بينهم أن الاسم والفعل يفهم منهما في حال الإفراد عين ما يُفهم منهما عند التركيب ، بخلاف الحرف يفهم في حال التركيب [٣]، وأشار إلى هذا المعنى الدكتور مصطفى جمال الدين بقوله: "وقول ابن النحاس هذا ينتهي إلى أن الحرف له معنى ، ولكنه لا ينتهي إلى أن هذا المعنى يستقل بنفسه ، وذلك لأن المعنى نوعان ، معنى إفرادي مستقل ، ومعنى تركيبي غير مستقل ، فالمعنى الإفرادي هو صورة الشيء المرتسمة في ذهن الإنسان سواء علم أن هناك لفظاً موضوعاً بإزائه أم لم يعلم ... أما المعنى التركيبي فهو الذي لا يحضر في الذهن عند سماع اللفظ منفرداً بل عند سماعه ضمن جملة"[٤].

نلحظ أن الحرف بمفرده كلمة لا تحتوي على مضمون ، فارغة من المعنى " فالحرف وحده لا معنى له أصلاً ، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيءٍ ليدلَّ على أن في ذلك الشيء فائدة ، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً ، فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في انفسهما ، وللحرف في غيره"[٥]، فإن الأصل في كل حرف أن يختص فيعمل بما اختص به ، وكل حرف لا يختص إلا بعمل[٦]، فإذا لم يكن هذا المختص بمثابة الجزء مما اختص به كالألف واللام التي للتعريف في الاسم ، والسين التي للاستقبال في الفعل ، فإن كان كذلك بطل عمله ؛ لأنه صار جزءاً مما دخل عليه ، وجزء الشيء لا يعمل في كلِّه[٧]، وهذا ما أكده العلوي في نظرته إلى الحروف العاملة وغير

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي : (٥ /٦).
(٢) الأشباه والنظائر في النحو: (٥ / ٧).
(٣) يُنظر : م . ن : (٥ / ٧ ـ ٨).
(٤) البحث النحوي عند الأصوليين : (٢٠٤).
(٥) شرح الرضي على الكافية : (١ / ٣٧).
(٦) يُنظر : الجنى الداني في حروف المعاني : (٢٦) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (١ / ٤٠).
(٧) يُنظر: دور الحرف في أداء معنى الجملة : (٣٨).

العاملة ، فالعامل ما يؤثر فيما دخل عليه نصباً أو جراً أو جزماً ، وغير العامل لا يؤثر في الاسم او الفعل من الناحية الإعرابية ، وإن ترك تأثيراً معنوياً كحروف التحضيض (ألاَّ ، وهلاَّ ، ولوما) ، فيرتبط العمل بالاختصاص[١].

ونلحظ صعوبة في فهم معنى الحرف بحدودهم ، فهم "لم يوضحوا طبيعة المعنى المدلول عليه بالحرف ، فـ (الابتداء) مثلاً إذا كان هو معنى (مِنْ) وهو معنى كلمة الابتداء ، فيقضي أن تكون الكلمتان مترادفتين ، مع أن الملاحظ أن اللغة لا تجيز استعمال أحدهما مكان الآخر ، كما يجوز ذلك في كل مترادفين ، وإذا كان معناهما واحداً فلماذا كان لفظ الابتداء (اسماً) يخبر عنه وبه ولفظ (من) حرفاً لا يخبر عنه ولا به"[٢].

وهذا ما صرَّح به السكاكي (ت٦٢٦هـ) بقوله عن معاني الحروف: "مِنْ: معناها ابتداء الغاية ، وإلى: معناها: انتهاء الغاية ، وكي: معناها الغرض ، فابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليست معناها، إذ لو كانت هي معانيها ، والابتداء والانتهاء والغرض : أسماء ، لكانت هي أيضاً أسماء ؛ لأن الكلمة إذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمية لها ، وإنما هي متعلقات معانيها ، أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام"[٣].

ومن هذا كلِّه يتضح أنَّ الحدود النحوية للحرف تؤدي دلالة نحوية ، لكن هذه الدلالة لا تستغرق كل المحدود ، فبعضها يقترب من أداء الوظيفة النحوية ، وبعضها يبتعد عن أداء تلك الوظيفة ، فنجد حدود العلوي للاسم والفعل والحرف عبارة (أصل الوضع) ليخرج ما كان يدخل في الحد من أقسام أخرى، وإن كان لم يستغرق المحدود ، فهو يريد إبراز المعاني النحوية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يريد أن يفرق بين المحدود وخاصيته ؛ لأنَّ المعنى الذي يؤديه الحرف في حد العلوي اقترب من استغراق المحدود ، وإن لم يكن جامعاً مانعاً إلا أن المعاني التي يؤديها تنحصر بالحرف غالباً .

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٥٩).

(٢) البحث النحوي عند الأصوليين : (٢٠٢).

(٣) مفتاح العلوم ، السكاكي : (٣٨٠ ـ ٣٨١).

المبحث الثاني : المرفوعات : (المبتدأ ، الخبر ، الفاعل)

أولاً : المبتدأ

لا يمكن بأية حالٍ من الأحوال أن يتجاهل العلوي المبتدأ ؛ لأنه عنصر أساس في تأليف الجملة الاسمية ، إذ يكون مع الخبر جملة تامة واضحة المعنى يحسنُ السكوت عليها ، فيها دلالة الثبوت بخلاف الجملة الفعلية التي تدل على التجدد والتغيير ، وقد صاغ العلوي حدَّه بقوله: "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية على شريطة الإسناد إليه"[١]، إذ اشترط أن يكون اسماً ، فهو جنس للمبتدأ يعمُّ الصريح والمؤول[٢]، فقد أدخل في حدِّه قولهم: (تسمع بالمُعيدي خيرٌ من أنْ تراه) [٣] ، فيعرب المصدر المؤول بتقدير (أنْ) المحذوفة مبتدأ ، والمصدر الصريح منه (سماعك) [٤] .

أما قوله: (الاسم المجرد من العوامل اللفظية) ، فأراد به أن لا يُسبق بـ (إنَّ وأخواتها) ، أو (كان وأخواتها) ، أو (ظن وأخواتها) ، أو الأدوات التي تعمل عمل (ليس)[٥]، فإنَّ هذه الميزةَ تفصل المبتدأ ، وتميزه عن باقي المرفوعات التي ترتفع بعوامل لفظية تظهر في الجملة ، كالفاعل أو نائب الفاعل أو غيرهما ، وأضاف أيضاً في حده (الإسناد) إذ لا يستقيم التلفظ به مفرداً خالياً من وظيفة الإسناد ، فخرَّج من حده (زيد ، عمر ، بكر) ، والعدد (واحد ، اثنان ، ثلاثة) [٦] ؛ لأنها تدل على معنى جزئي لا تكشف عن المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه ، فإنها وإن تجردت من العوامل ، لكن لا إسناد فيها .

وخرَّج من حده اسم الفعل (نَزَال ، دَرَاك)، فإن اسم الفعل الذي ذهب فيه كثير من النحويين، ومنهم الأخفش بأنه لا موضع له من الإعراب، ويرى المازني ومَنْ وافقه أنه في موضع نصب بمضمر،

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩١).
(٢) يُنظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : (٧٤).
(٣) مجمع الأمثال ، الميداني : (١ / ١٢٩).
(٤) يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (هامش المحقق) ، ابن هشام : (١ / ١٨٦) ، وشرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري : (١ / ١٩٠).
(٥) يُنظر : شرح الناظم على ألفية ابن مالك : (٧٤).
(٦) يُنظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام : (١١٦ ـ ١١٧).

وهو رأي سيبويه والفارسي ، ويذكر الأشموني (ت ٢٢٩ هـ) في شرحه أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر[١].

ونرى أنَّ حد العلوي لا ينطبق على اسم الفعل ؛ لأن المبتدأ له محلٌ من الإعراب ، فموضعه الإعرابي الابتداء ، وكذا القول بأنها في موضع مفعول لا مبتدأ ، ناهيك عن الإسناد ، فإن اسم الفعل لا يمكن الإسناد اليه فهو مسند دائماً ويكون جملة تامة المعنى ، ومن هنا يمكن القول: إن العلوي نظر إلى الوظيفة الدلالية للمبتدأ في إسناده إلى الخبر ، كي يكون جملة تامة واضحة المعنى ، فلولا وجود المبتدأ لم يوجد الخبر ، فلا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر حتى وإن كان أحدهما محذوفاً مقدَّراً ، وهذا ما أراده العلوي من الدور الوظيفي للإسناد .

أما سيبويه فقد حده بقوله: " كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام"[٢] ، ونلحظ أن سيبويه جعل المبتدأ واقعاً في بداية الكلام ، وأنه اسم ، وحده تعليمي لتقريب الصورة إلى الذهن ، فنظر إلى الأصل في موقع المبتدأ من دون النظر إلى نظام الرتبة ، فإن الخبر قد يكون مقدماً كقولنا: (في الدار ضيف) أو (في المحاضرة زيدٌ)، بخلاف العلوي الذي لم يشترط أن يكون واقعاً في بداية الكلام ؛ ليراعيَ بذلك نظام الرتبة من تقديم أو تأخير ، فضلاً عن ذلك أنه لم يشترط التأويل في حده ، فخرج من حده القول السابق (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ، وينتقض حده أيضاً بقولنا: (إذا زيدٌ جاءني أكرمته) ، فزيد اسم ومع هذا ، فإنك لا تقول عنه مبتدأ ، فجعل السياق مع الشرط بفاعلية (زيد) لفعل محذوف تقديره (إذا جاءني زيد جاءني أكرمته) ، فإن ظاهر حده يكون مبتدأ لتجرده من العوامل اللفظية[٣]، فقد سار معه العلوي في هذا الموضع * .

ومن هنا يمكن القول : إنَّ حد العلوي أكثر عناية بالمعنى النحوي ، ودقةً من حد سيبويه ؛ لأن الأخير لم يراعِ الجانب الوظيفي الذي يؤديه المبتدأ في الجملة بدلالة الإسناد التي لم يشر إليها سيبويه ، فضلاً عن ذلك أنه لم يدخل في حده المصدر المؤول ، وقد سار المبرد في حده للمبتدأ على مفهوم سيبويه [٤] .

---

(١) يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : (٢ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥).

(٢) الكتاب : (٢ / ١٢٦).

(٣) يُنظر : الإغراب في جدل الاعراب ، أبو البركات الأنباري : (٦٠ ـ ٦١).

* يُنظر : تفصيل هذه المسألة في (حذف الفعل) من المبحث الأول من الفصل الثاني : (١٦١-١٦٣).

(٤) يُنظر : المقتضب : (٤ / ١٢٦).

وفي موضع آخر من الكتاب أشار سيبويه إلى الجانب الوظيفي الذي يؤديه المبتدأ ، فجعل المبتدأ مسنداً والخبر مسنداً إليه ، بخلاف العلوي الذي راعى السياق المعتاد بجعل المبتدأ مسنداً إليه والخبر مسنداً ، فقال : " فأما المبني على الأسماء المبهمة ، فقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً ... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسنداً إليه ... " [١] ، فجعل الوظيفة الإسنادية للمبتدأ وليس للخبر ، وقد عبَّر عن ذلك أحد الباحثين المحدثين بقوله: "قد يكون ذلك جانب من جوانب التأثر بالفارسية لغته الأم التي في سماتها تقديم الصفة على الموصوف " [٢]، فالوظيفة التي يؤديها المبتدأ في الجملة بدلالة إسناد الخبر ؛ لتحقيق الفائدة ، والغرض المقصود سواء كان مشتقاً أم جامداً "وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعجب لك ، والويل لك ... ، وإنما استحبوا الرفع فيه ؛ لأنه صار معرفة وهو خبر ، فقوي في الابتداء ، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تعلم ؛ لأن الابتداء إنما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصل الكلام" [٣]، أي أنه يريد المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة كما يراه أصل الكلام ، وقد عبّر العلوي عن ذلك بقوله: "... المبتدأ مُخبَرٌ عنه بأمرٍ ما ، فلابدَّ من كونه معرفةً ليتحقق الإسناد ... لأن في تنكير المبتدأ إخلالاً بالغرض المطلوب في إفهام السامع ؛ لأنه إذا كان نكرة نفر سمعه عن قبوله ، فلهذا وجب تعريفه بكلِّ حالٍ إلا لعارض* " [٤] .

ولم يجعل سيبويه للمبتدأ مفهوماً واحداً ، وإنما جعله عاماً ، ويبدو لي أن ذلك ؛ لاختلاف العامل في المبتدأ والخبر ؛ لذلك لم يضعه في سياق واحد ، ولعل العلوي كان مدركاً لذلك بقوله : (تجرده من العوامل اللفظية على شريطة الإسناد إليه) ، وكأن سيبويه " أحسَّ بعدم صحة كون المبتدأ عنواناً لباب نحوي منفرد ؛ لأنه مصطلح عام يمكن أن يشمل الاسم إذا ما وقع في بداية الكلام ويمكن أن يشمل الفعل إذا ما كانت صفته كذلك ، ويمكن أن يكون شاملاً للحروف أيضاً ؛ لأنه اسم مفعول في الفعل (ابتدأ) ، فهو صالح إذاً لكل ما يقع في بداية الكلام"[٥] ؛ لذا نجد سيبويه ، قد استعمل ذلك مع الأفعال المضارعة

---

(١) الكتاب : (٢ / ٧٨).

(٢) هامش الحد النحوي وتطبيقاته : (١٤٢).

(٣) الكتاب : (١ / ٣٢٨).

* هناك مسوغات للابتداء بنكرة ذكرها العلوي ، يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩٢ ـ ٢٩٣) ، وشرح ابن عقيل : (١ / ٢٠٣ ـ ٢١١).

(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩٢).

(٥) الحد النحوي وتطبيقاته : (١٤٣).

التي تقع موقع المبتدأ بقوله : " اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُنيَ على مبتدأ"[١] ، فإنه يرى الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام قام مقام الاسم (أ قائمٌ الزيدان) ، فإن (قائماً) مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر[٢]، بخلاف الكوفيين فإن (قائماً) عندهم إذا اعتمد على نفي أو استفهام فهو(فعل دائم) وليس مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر كما الحال عند البصريين ، فقال الزجاجي: " قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري ، فقال: كان الفراء يناقض ، يقول قائم فعل، وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإن كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإن كان اسماً فلا ينبغي أن تسميه فعلاً ... الفراء يقول: قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل ... فالجملة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسماً"[٣]؛ لذلك أجاز الكوفيون (قائمٌ الزيدان) فقائم مبتدأ ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، فإنه لم يعتمد على شيء[٤]، وهذا الاختلاف في المبتدأ راجع إلى العامل في المبتدأ والخبر ، فإن المبتدأ ارتفع بالابتداء ، والابتداء عامل معنوي لا يكون للسان حظٌ فيه ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب أي التجرد من العوامل اللفظية[٥]، إذ إذ يرى سيبويه أن العامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ[٦]، في حين يرى المبرد أن العامل في المبتدأ الابتداء ، والابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر[٧]، وقد ذكر ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في شرحه أنَّ العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ، فالعامل معنوي[٨]، وهذا ما رجحه العلوي بقوله: "إن الابتداء عامل فيها جميعاً ، لأنه قد تناولهما تناولاً واحداً ، فلهذا عمل فيهما"[٩]، بخلاف الكوفيين فإن المبتدأ يرفع الخبر عندهم ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان[١٠].

---

(١) الكتاب : (٣ / ٩).
(٢) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ١٧٨ ـ ١٧٩).
(٣) مجالس العلماء ، الزجاجي : (٣٤٩) ، ويُنظر : معاني القرآن ، الفراء : (١ / ١٦٥).
(٤) يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : (١ / ٩٠).
(٥) يُنظر : العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، عبد القاهر الجرجاني : (٨٤).
(٦) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ١٨٩).
(٧) يُنظر : المقتضب : (٢ / ٤٨ ، ٤ / ١٢ ، ١٢٦).
(٨) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ١٨٩).
(٩) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩٤).
(١٠) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الخامسة: (٤٠)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: (١/ ٩٠).

نلحظ أنَّ العلوي ساير في حده البصريين من دون النظر إلى الآراء الأخرى ، أقصد أنه مرفوع بعامل لفظي ، فإن (أقائمٌ الزيدان) أدخله في حده بخلاف الكوفيين ، وأشار إلى ذلك بقوله : " ... إنما وجب رفعه لمضارعته للفاعل ، والمضارعة حيث كان مسنداً إليه ، كما أن الفاعل مسند إليه ، فلما كان الفاعل مرفوعاً بحق الأصالة وجب رفع المبتدأ"[١]؛ "لأنك إذا قلت: (أقائمٌ الزيدان) كان المعنى: (أيقوم الزيدان ؟) فقولك : أقائمٌ خبر عن الزيدين ، ولذلك لو لم يضم إلى المبتدأ هذه الصفات لخرجت عن حد المبتدأ ؛ لأنها مُخبَر بها لا مُخبَر عنها " [٢] ، فإن النحاة قد تكفلوا في إدخال هذا في حد المبتدأ ، أعني التركيب المذكور " فقالوا إن خبره محذوف لسدِّ فاعله مسد الخبر ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يُحذفَ ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتَّ ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له " [٣] .

ومن هذا كلِّه نلحظ أنَّ العلوي أدخل في حده الفاعل ؛ لأنه مسند إليه في التركيب النحوي (أقائم الزيدان ؟) ، فإن (قائماً) مبتدأ في نظر البصريين يعني أنه مسندٌ إليه ـ كما يراه ـ و(الزيدان) فاعل سد مسد الخبر ، والفاعل مسند إليه أيضاً ، فيكون التركيب النحوي وفق ما يراه (مسند إليه + مسند إليه) ، وهذا ما أشار إليه بصريح قوله: (والمضارعة حيث كان مسند إليه ، كما أن الفاعل مسند إليه) ، فهذا لا يستقيم مع التركيب النحوي ، فلابد من أن يكون هناك مسندٌ ، فالجملة الاسمية التي نحن بصددها تتألف من (مسند + مسند إليه) ، فإن دلالة التركيب أكثر فائدة في حصول المعنى ؛ لأن الخبر متمم للمعنى وتحصل به الفائدة أكثر من أن يكون التركيب النحوي (مسند إليه + مسند إليه) لن تحصل الفائدة هي هي من مسد الفاعل مسد الخبر في (أقائمٌ الزيدان) ، فإنه يؤدي وظيفة الفاعلية .

أما ابن السراج فلم يمضِ بعيداً في حده عن الحدود السابقة إلا ببعض الإضافات التي أدخلها في حده قائلاً: "ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ ، مبتدأ به دون الفعل ، يكون ثانيه خبره ، ولا يستغني واحدٌ منهما عن صاحبه "[٤] .

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩٣).
(٢) شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب : (١٧١).
(٣) شرح الرضي على الكافية : (١ / ٢٢٥).
(٤) الأصول في النحو : (١ / ٥٨).

نلحظ أنَّ ابن السراج أشار إلى التجرد من العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ ، فشابهه العلوي في هذا المعيار ، وأضاف معيار الرتبة في وقوع المبتدأ في بداية الجملة ، بخلاف العلوي الذي يرى شرط الإسناد في التقديم والتأخير ، وأضاف أيضاً أن الخبر يتمم مفهوم الجملة بقوله: (تجعله أولاً لثانٍ) ، فيكون الثاني خبراً ، فهو يريد الإسناد الوظيفي الذي يؤديه المبتدأ في دلالته مع الخبر ، فإن حده ينتقض بـ (أقائمٌ الزيدان) ؛ لأن الذي بعده فاعل سد مسد الخبر ، وليس هو هو خبراً ، وإنما أغنى عن الخبر ، وهذه وجهة النحو البصري[١]، وهذا المعنى ذكره العلوي في حده لكن استعمل دلالة الإسناد ، فالدور الوظيفي للمبتدأ في إسناد الخبر إليه ، لكي يكون الإسناد فيه وضوح المعنى .

وفي مسألة العامل في المبتدأ ساير ابن السراج الرأي البصري ، بأنه مرفوع بالابتداء ، والابتداء عامل معنوي بخلاف الرأي الكوفي الذي أشرنا إليه سابقاً [٢] .

وينتقض حده بقولنا: (إذا زيدٌ جاءني أكرمته) ، فإنه متجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً ، فكان حرياً بهم أن يعربوه مبتدأ ، إلا أنهم جعلوه فاعلاً لفعل محذوف ، وهذا التعبير لا يدخل في حد ابن السراج [٣] ، وسار في هديه أبو علي الفارسي[٤] ، وابن جني[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وابن عصفور[٧].

أما ابن مالك فقد أضاف قيداً على الحدود السابقة بقوله: " هو ما عُدِمَ حقيقة أو حكماً ، عاملاً لفظياً من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى "[٨].

ونلحظ أنَّه أشار في حده إلى التجرد من العوامل اللفظية ووافقه العلوي وسبقه ابن السراج ، وفي حاجة المبتدأ إلى خبر مرفوع ، ليكمل معنى الجملة ، وأضاف قيداً – كما قلنا – (ما عدم حقيقة أو حكماً) ، لإخراج ما كان مجروراً بحرف جر زائد نحو قوله تعالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**﴾[٩]، و(بحسبك درهم) ، و(ربَّ رجلٍ عالمٍ) ، فالأول مجرور بمن الزائدة والثاني مجرور بالباء والثالث مجرور

---

(١) يُنظر : شرح ألفية ابن معطٍ : (٢ / ٨١٥) ، وشرح ابن عقيل: (١ / ١٨٧) ، وإحياء النحو، إبراهيم مصطفى: (٥٨).
(٢) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : (٤٠) ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : (١ / ٩٠).
(٣) يُنظر : الإغراب في جدل الإعراب : (٦٠ ـ ٦١).
(٤) يُنظر : الإيضاح ، العضدي : (٢٩).
(٥) يُنظر : اللمع في العربية : (٢٩).
(٦) يُنظر : شرح المفصل : (١ / ٨٣).
(٧) يُنظر : المقرب : (١ / ٨٢).
(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : (٤٤).
(٩) فاطر : من الآية (٣).

بربَّ[١]، وخرَّج أيضاً اسم الفعل من حده ، وأدخل في حده (أقائم الزيدان) ، فهو وصف استغنى عن خبر وليس هو خبراً إنما أغنى عن الخبر[٢]، فهو متأثر بالعامل المعنوي على رأي البصريين متجنباً الرأي السابق ، أعني الرأي الكوفي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى خرج من حده (إذا زيدٌ جاءني أكرمته) ، فهو معرى من العوامل اللفظية ، ومع ذلك لا يعدُّه مبتدأ ، وقد شابهه العلوي في هذا الجانب [٣] .

ويمكن القول: إنَّ الحدود نظمت على أساس العامل ويحمل على حده هذا ابن الناظم [٤] ، وابن هشام [٥] ، وابن عقيل[٦] ، والأشموني [٧] ، والفاكهي [٨] .

ونلحظ أنَّ العلوي قد شابه ابن مالك في جزء من حده واختلف في الجزء الآخر وهو (الإسناد) وإن كان ابن مالك أكثر شمولية في حده من العلوي ، لكن كليهما يريان العامل معنوياً في المبتدأ ، فهما سارا على المذهب البصري من دون النظر إلى الرأي الكوفي ، فالحد يجب أن يكون جامعاً مانعاً من دون الاقتصار على رأي ما ، فانصب حد العلوي على الدور الوظيفي للمبتدأ عن طريق الإسناد ، وما يؤديه مع الخبر لوضوح المعنى ، وراعى فيها نظام الرتبة في التقديم والتأخير ، فيرى العلوي أنَّ العامل في المبتدأ عامل معنوي ، وهذا مبنٍ على المذهب البصري بخلاف الآراء الأُخرى ، فاختلاف العامل في المبتدأ أدى إلى تباين الحدود ، وهذا التباين جعل الحدود غير جامعة مانعة تنظر إلى العامل من طرف واحد ، فإن الخلاف في العامل لا طائل منه .

ثانياً : الخبر

لعلنا لا نعدو الحقيقة ، إذا قلنا إنَّ الخبر هو الجزء الثاني من أجزاء الجملة الاسمية الذي يتمم معنى الجملة ، وتحصل فيه الفائدة ، ويرد حده عند العلوي بقوله: "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ،

---

(١) يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، هامش المحقق رقم (١) : (٤٤).
(٢) يُنظر : شرح ابن الناظم : (٧٤) ، وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك : (١ / ١٨٨).
(٣) يُنظر : الإغراب في جدل الإعراب : (٦٠ ـ ٦١).
(٤) يُنظر : شرح ابن الناظم : (٧٤).
(٥) يُنظر: أضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : (١ / ١٨٤).
(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل : (١ / ١٨٨).
(٧) يُنظر : شرح الأشموني : (١ / ٨٨).
(٨) يُنظر : شرح الحدود النحوية : (١٩٦).

مسند به"[١]، ويبدو أن حده راعى فيه الجانب الوظيفي الذي يؤديه الخبر لإتمام معنى المبتدأ ، ففي الخبر تحصل الفائدة ، فالتركيب النحوي في الإسناد يوضح الوظيفة التي يقوم بها الخبر ، وأشار العلوي في حده أيضاً إلى التجرد من العوامل اللفظية ؛ لأنه يرى العامل في الخبر معنوياً لا لفظياً ـ كما أشرنا سابقاً ـ ، واشترط أن يكون الخبر اسماً ، فهو يرى أن الخبر مسند به والمبتدأ مسند إليه ، فالتركيب النحوي يتألف من (مسند إليه + مسند) .

ويمكن أن يؤخذ على حده ما كان الخبر فعلاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وهذا مذهب ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، فهو لا يجيز تعليق الظروف أو الجار والمجرور بشيء[٢]، فإن العلوي لم يراعِ الآراء الأخرى في العامل ، فالحد يشترط أن يكون شاملاً لا يقتصر على رأي واحدٍ أو مذهب واحد ، فإن قوله: (مجرد عن العوامل) مردود برأي سيبويه الذي جعل من المبتدأ عاملاً في الخبر[٣]، وبخلاف الرأي الكوفي الذي يرى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان [٤]، ويُحملُ على حد العلوي حد الشريف الجرجاني[٥].

أما سيبويه فحده قائلاً: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدُ الله منطلقاً"[٦]، فإن حده كان يعتمد على التمثيل ؛ لأن (هذا) مبتدأ ، و(عبد الله) خبر ، فإن التركيب النحوي عنده قائم على (مسند ومسند إليه)، أعني الأسماء المبهمة عنده مسند والمبني على الأسماء المبهمة مسند إليه (عبدالله)، لذلك قال: "فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه"[٧]، بخلاف حد العلوي الذي يرى فيه أن المبتدأ مسند إليه والخبر مسند ، فضلاً عن أن العلوي يرى أن العامل في الخبر عامل معنوي ؛ لأنه متجرد عن العوامل اللفظية ، وإن سيبويه يرى أن العامل لفظي.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩٥).
(٢) يُنظر : الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي : (٧٩).
(٣) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ١٨٩).
(٤) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : (٤٠) ، وشرح ابن عقيل : (١ / ١٨٩).
(٥) يُنظر : التعريفات : (١٠١).
(٦) الكتاب : (٢ / ٧٨).
(٧) م.ن : الصفحة نفسها.

أما ابن السراج فحده قائلاً:" هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً "[١]، فهذا الحد مستوحى من قول المبرد: " فالابتداء نحو قولك : زيد فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ، ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت (منطلق) أو ما شابهه صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر "[٢]، فإنه يرى الدور الوظيفي الذي يؤديه المبتدأ مع الخبر ، فلو قلنا : (رجلٌ قائمٌ) لم تفد السامع شيئاً ، ولا (زيدٌ) منفرداً ، فهي لا تفيد شيئاً إلا في تركيب نحوي يدل على معنى (مسند إليه ومسند)[٣]، وقد شابهه العلوي في الدور الوظيفي الذي يؤديه الخبر لإتمام المعنى .

ويمكن أن ينتقض حده بقولنا: (أقائمٌ الزيدان) ، فـ (الزيدان) ليس خبراً ، وإنما فاعل سد مسد الخبر وهو رأي أكثر البصريين[٤] ، فإن الفاعل تمم المبتدأ وليس خبراً ، وإنما أغنى عن الخبر ، وعلى حد ابن السراج سار ابن يعيش[٥] ، وابن عصفور[٦] .

وحده ابن جني قائلاً: " كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه "[٧] ، فيكون الخبر حديثاً عن المبتدأ بإسناده إليه ، وهو الجانب الوظيفي الذي أورده العلوي في حده ، كقولنا: (زيدٌ أخوك) ، فقد أسندنا الأخوة إلى زيد ، وحدثنا أيضاً بالأخوة عن زيد ، إذ يظهر التركيب مكملاً في شكله باكتمال أجزائه ، وكذا باكتمال تمام معناه [٨] .

ويبدو أنَّ في قول ابن جني: (وحدثت به عنه) إشارة إلى جملة (أقائمٌ الزيدان) ، فإن (قائماً) حديثٌ عن (الزيدين) ، فإن الحديث عن المبتدأ لإتمام الفائدة ، فإن (قائماً) ـ كما يراها ـ خبر مقدم ، و(الزيدان) مبتدأ مؤخر ، ولكن لا توجد مطابقة بينهما ، إذ "لو ثني وجمع جعل مبتدأ مقدماً ، والمرفوع مبتدأ مؤخر"[٩]، فيمكن أن يكون في (أقائمٌ زيدٌ) خبر مقدم ، و(زيد) مبتدأ مؤخر[١٠]، فينطبق عليه الحد ،

---

(١) الأصول في النحو : (١ / ٦٢).
(٢) المقتضب : (٤ / ١٢٦) .
(٣) يُنظر : المقتضب : (٤ / ١٢٦ ، ١٢٧).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩٨).
(٥) يُنظر : شرح المفصل : (١ / ٨٧).
(٦) يُنظر : المقرب : (١ / ٨٢).
(٧) اللمع في العربية : (٢٩).
(٨) يُنظر : الحدود النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح ، عائشة صبان ، رسالة ماجستير كلية الآداب واللغات ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ م : (١١٦).
(٩) همع الهوامع : (١ / ٣١٠).
(١٠) يُنظر: (م.ن) : (١ / ٣١٠).

، لكن لا ينطبق على مَنْ ذهب في (أقائمٌ زيدٌ) ، (قائم) مبتدأ وليس خبراً مقدماً ، مع أنه جاء حديثاً عن لفظ (زيد) وتاليه في الرتبة [١] ، فحده لا يستقيم ؛ لأن الحد يكون شاملاً لكل الآراء النحوية لا يختص بجهة من دون أخرى .

وأما قوله: (ما أسندته إلى المبتدأ) يكون خبراً ، فهذا ينتقض مع التركيب النحوي (أقائمٌ الزيدان) بصريح عبارة العلوي: "وجب رفعه لمضارعته للفاعل من حيث كان مسنداً إليه ، كما أن الفاعل مسندٌ إليه" [٢] ، فإن إسناد المسند إليه إلى المسند إليه لا يتضح المعنى كما هو الحال بقولنا: (زيدٌ أخوك) ، فضلاً عن ذلك أن الجملة الاسمية تتكون من (مسند إليه + مسند) ، هذا من جهة ومن جهة أخرى "فإن هناك من الألفاظ ما يسند إلى المبتدأ ، ومع هذا لا نحس معه بالفائدة ؛ وذلك في قولنا: (النارُ المحرقةُ)، فقد أسندنا الإحراق إلى النار ، ولكن مع هذا الإسناد لا نحس باكتمال المفهوم"[٣] ، فإن المعنى هنا غير واضح ؛ لأن (النار) وصفت بالمحرقة ، ولم يكن هناك خبرٌ لإتمام المعنى ، وهذا لا يستقيم مع حد ابن جني فقد تختلف الحدود أحياناً في بعض العبارات ، وهذا الاختلاف ـ كما يبدو ـ راجع إلى نظرية العامل في الخبر الذي أدى إلى اختلاف المعنى ، إذ اختلف حد ابن الحاجب في إضافة قيد إلى حده بقوله : " المسند ... المجرد من العوامل غير الصفات الواقعات مبتدأ"[٤] ، فقد بنى حده على الوظيفة النحوية والدور الوظيفي في تحديد المعنى بالإسناد إلى المبتدأ ، فقد اتفق معه العلوي في الدور الوظيفي في الإسناد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى اتفق معه أيضاً في التجرد من العوامل اللفظية ، فكلاهما يريان أن العامل معنوي لا لفظي[٥] ، فأضاف قيداً في حده بقوله: (غير الصفات الواقعات مبتدأ) ، فأشار بذلك بذلك إلى (أقائمٌ الزيدان) ، إذ يرى أنه يقع مسنداً في الجملة " وكأنه أحس بأن مثل هذه الصفات تقع مسنداً في الجملة ولكن النحاة أعربوها ... مبتدأ " [٦] .

---

(١) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ١٨٥).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٩٣).
(٣) الحد النحوي وتطبيقاته : (١٥٣).
(٤) شرح الوافية نظم الكافية : (١٧١).
(٥) يُنظر : الحدود النحوية في كتاب المقتصد : (١١٧).
(٦) الحد النحوي وتطبيقاته : (١٥٤).

ونرى انتقاض حده بقوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ**﴾[١] ؛ لأنَّ (مؤمن) مجردة من العوامل اللفظية ، فهي تعرب صفة للمبتدأ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى مسنداً للمبتدأ (عبد) ، فقد أسند الإيمان إلى العبد[٢]، فضلاً عن ذلك أنه تعامل مع الحد من جهة واحدة من دون الأخذ بالآراء الأخرى للعامل في الخبر ، فلم يكن حده جامعاً مانعاً شاملاً للآراء النحوية الأخرى .

ويبدو أنَّ أغلب الحدود قد ربط أصحابها الخبر بالإسناد مع أنَّ في الإسناد فائدة غير التي في الخبر ، والمعنى بينهما مختلف ، فيقول عبد القاهر الجرجاني: " اعلم أن الإسناد مجراه مجرى الإخبار ... على أن في الإسناد فائدة ليست في الإخبار ، وهي أن من الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر ، نحو : ليضرب زيدٌ ، إذ الأمر لا يكون من حيث أن الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يطلق عليه الإسناد ؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء ، وإمالته إليه وجعله متصلاً وملامساً ... فالإسناد إذاً يصلح لما يصلح له الإخبار ، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد"[٣]، فإن إشارة عبد القاهر الجرجاني أن المعنى في الإسناد أوسع من معنى الإخبار وهي علاقة عموم بخصوص ، فالإسناد عموم والإخبار خصوص ، فكل إخبار إسناد وليس كل إسناد إخبار ، وهذا واضح في (أقائمٌ زيدٌ) ، الذي اختلف في إعرابه ، فإن (قائم) خبر مقدم أم مبتدأ ، فالمعنى ليس إخباراً ، وإنما إسناد وفائدة الإسناد تختلف عن فائدة الإخبار ، فهو كما يبدو إسناد وليس إخباراً ، لاعتماده على الاستفهام والاستفهام أسلوب إنشائي .

ونلحظ أن الحدود تتباين بين الإسناد والإخبار والعامل في الخبر لفظي أم معنوي ، والدور الوظيفي الذي يؤديه الخبر ، ولعل العلوي يريد أن يكون حده أشمل الحدود عن طريق الإسناد ، والعامل في الخبر ، فانصب حده على رأي تاركاً الآراء الأخرى ، فلهذا نرى أن المبتدأ مرفوع وكذلك الخبر مرفوع لإتمام المعنى ، فأشار العلوي في حده إلى الدور الوظيفي عن طريق إسناد الخبر إلى المبتدأ لإتمام المعنى ، لذلك مال إلى أنَّ العامل في الخبر عاملٌ معنويٌّ بقوله: (متجرد من العوامل اللفظية) من دون النظر في العامل اللفظي ، فقد ساير البصريين ، فاقتصر حده على اسمية الخبر تاركاً الخبر إذا ما كان جملة الفعلية أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

---

(١) البقرة : من الآية (٢٢١).

(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (١ / ٢٣١).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : (١ / ٧٦ ، ٧٧).

ثالثاً : الفاعل

هو عنصر أساس في تكوين الجملة الفعلية ، إذ يؤلف مع الفعل اللازم أو الفعل المتعدي جملة يُفهم معناها ويحسن السكوت عليها ، يفهمها المخاطب ، ويحده العلوي بقوله: " ما أسند الفعل أو شبهه إليه من غير واسطة من حيث كان مرتفعاً به"[١]، فإن العلوي يرى الإسناد وأثره الوظيفي في إتمام معنى الجملة ، فإن فائدة الإسناد تختلف عن فائدة الإخبار ، فإنه: " لم يقل : ما أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي ، نحو : بعت ، وهل ضرب زيدٌ ونحوه"[٢].

أما قوله: (شبهه) يقصد بذلك ما ضمن معنى الفعل ، كاسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة ، واسم الفعل ، فأشار في حده إلى (أقائمٌ الزيدان) ، فـ (الزيدان) فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر ، وكذلك اسم الفعل (هيهات العقيق) ونحوها[٣] ، وقوله: (من غير واسطة) مراعياً نظام الرتبة بتقديم الفعل على الفاعل ، وهو معيار بناه على المنهج البصري بقوله: "نحترز به عن مثل قولنا: زيدٌ قام، فإنه وإن كان القيام مسنداً إلى زيد لكنه بواسطة الضمير الذي يفسره زيد " [٤] ، فهو يرى المتقدم مبتدأ لا فاعلاً ، بخلاف الكوفيين الذين جوزوا تقديم الفاعل على فعله[٥]، ولا يبدو المعنى موحداً في قولنا: (قامَ زيدٌ) ، و(زيدٌ قامَ) ، فإنَّ المخاطب في الجملة الأولى خالي الذهن ، ليس في ذهنه شيءٌ عن هذه المسألة فأخبرته إخباراً ابتدائياً ، أما في الجملة الثانية فلإزالة الوهم من ذهن المخاطب ؛ لأن المخاطب قد يظن أن الذي قام هو سعيد لا زيدٌ ، فقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه ، فالسامع في جملة (قام زيدٌ) لا يعلم شيئاً عن الأمر ، وفي جملة (زيدٌ قام) يعلم أن شخصاً ما قام ، ولكن يظنه سعيداً لا زيداً ، فهو يعلم الحكم لكنه لا يعلم صاحبه بخلاف الجملة الأولى ، فإنه لا يعلم أصل المسألة[٦].

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٠١).
(٢) شرح الرضي على الكافية : (١ / ١٨٥).
(٣) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ٤٢١).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٠٢).
(٥) يُنظر:شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: (١ / ١٥٩)، وشرح ابن عقيل: (١ / ٤٢٣)، وشرح الأشموني: (١٦٩/١).
(٦) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ٤٠ ، ٤١).

ويبدو أن كلا المذهبين نظر إلى القياس النحوي في الفاعل من دون النظر إلى اختلاف المعنى بين (قام زيدٌ) ، و(زيدٌ قام) ، فإن العلوي يرى أن الجملة الثانية اسمية ، فإن فاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو) بوساطة الضمير [١] .

وحد العلوي ينتقض برأي الكوفيين الذين جوزوا تقديم الفاعل على فعله [٢] ، فنلحظ أن المعنى في (قام زيد) يختلف عن معنى (زيد قام) ؛ لأن الجملة الأولى ـ كما يراها العلوي ـ فعلية فيها تجدد وحدوث بخلاف الجملة الثانية فيها ثبوت ، فإن تقديم الفاعل بحسب العلوي مبتدأ ؛ لأنه يوقع اللبس أ أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر أم أردت إسناد (قام) إلى (زيد) على أنه فاعل ، والفعل (قام) خالٍ من ضمير ، ولعل ذلك يمكن تمييز المعنى ، فإن المعنى مختلف بين الجملتين ، فالمعنى الركيزة الأساس في تمييز كلا التركيبين النحويين .

أما سيبويه فحده بالتمثيل بقوله : " فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمروٌ" [٣] ، فأشار إلى الفعل اللازم الذي يكتفي برفع فاعله ، فإن الفاعل يراه مرفوعاً يقع بعد فعل يؤدي القيام بوظيفة الفاعلية ، وقال في موضع آخر: " أبكيتُ قومَك بعضَهم على بعض ... فأجريت هذا على حد الفاعل إذا قلت : بكى قومُك بعضهم على بعض" [٤]، فهنا أشار إلى الفعل المتعدي الذي يتعدى بالهمزة لينصب مفعولاً به ، فالتاء في (أبكيت) تؤدي وظيفة الفاعلية ، وفي (بكى) الفاعلية لـ (قومك) ، فهو يميز بين الفعل اللازم والفعل المتعدي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن الاسم مع الفعل يؤدي وظيفة الفاعلية ، وإن كان لم يشر للأفعال التي تتصف بالفاعل كقولنا: (مات زيدٌ) ، بخلاف العلوي الذي أدخلها في حده عن طريق الإسناد بإسناد الفعل للفاعل سواء كان حقيقياً أم غير حقيقي ، وإن سيبويه لم يشترط وضع الفاعل بعد الفعل ، فقد تؤدي وظيفة الفاعلية بالاسم المتقدم على فعله بالشروط الموضوعة للمبتدأ وهو مذهب الكوفيين[٥] ، في حين أن العلوي راعى نظام الرتبة بقوله : (من غير واسطة) ؛ لأن لأن الفاعل ـ كما يراه ـ لا يتقدم على فعله مطلقاً .

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٠٢).

(٢) يُنظر:شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور: (١/ ١٥٩)، وشرح ابن عقيل: (١ / ٤٢٣)، وشرح الأشموني: (١٦٩/١).

(٣) الكتاب : (١ / ٣٣).

(٤) م . ن : (١ / ١٥٧).

(٥) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (١٦٢).

ولا يفترق حد المبرد عن حد سيبويه ، فنجد النظرة نفسها في حده بقوله : " هذا باب المفعول ، وهو رفع ، وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ "[١] .

أما ابن السراج فحده بقوله: "هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك : جاء زيدٌ ، ومات عمرو "[٢] ، فاشترط أن يكون الفعل متقدماً على الفاعل والفعل مبيناً للمعلوم ، وكذلك الوظيفة التي يؤديها الفاعل في إسناد الفعل إليه بقوله: (ليجعل الفعل حديثاً عنه) ؛ لأن تقديم الفعل على الفاعل مراعاة لنظام الرتبة فإن حده راعى فيها المذهب البصري ، وقد سايره العلوي في هذه الجوانب ، فضلاً عن أنه اشترط أن يكون الفعل قام به الفاعل أو اتصف به ، وذكر ذلك تمثيلاً ، فالعلوي وافقه في هذا القيد بقوله: (ما كان مرتفعاً به) .

ويبدو أن ابن السراج خرَّج من حده (أقائمٌ الزيدان ؟) ؛ لأن المتقدم عليه ليس فعلاً ، علماً أن (الزيدين) فاعلٌ لاسم الفاعل سد مسد الخبر[٣] ، فاشترط أن يتقدم على الفاعل فعلٌ ، بخلاف العلوي الذي أدخله في حده بقوله: (ما اسند الفعل أو شبهه إليه) ، فهو يريد اسم الفاعل ونحوه ، فإن العلوي شابه ابن السراج بمنع تقديم الفاعل على الفعل ، بخلاف مَنْ جوَّز ذلك[٤].

أما أبو علي الفارسي فوضع حداً بالإسناد والتمثيل والرفع في الفاعل بقوله: " إعراب الفاعل رفع ، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه ، ومثاله جرى الفرس ، وغنم الجيش "[٥]، " فقد أسس حده على ثلاثة معايير: حكمه الإعرابي المتفق عليه ، وهو الرفع ، والثاني: أداؤه وظيفة المسند إليه ، أما الثالث: فهو الرتبة ، إذ يشترط فيه التأخر عن فعله ، لتمثل هذه المعايير التعريف بالحكم الإعرابي والمعنى الوظيفي "[٦]، فأدخل في حده وظيفة الإسناد ، ووافقه العلوي ليدخل الفاعل في الجملة الإنشائية مراعياً نظام الرتبة ؛ لأن في تقديمه يختلف المعنى ؛ لأنك " إذا قلت: أجاءك رجلٌ ؟ فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من أحد الرجال إليه ، فإن قدمت الاسم فقلت : أرجلٌ جاءك ؟ فأنت تسأله عن جنس من

---

(١) المقتضب : (١ / ١٤٦).
(٢) الأصول في النحو : (١ / ٧٢ ، ٧٣).
(٣) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ١٨٧).
(٤) وهو رأي الكوفيين ، يُنظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (١ / ١٥٩) ، وشرح ابن عقيل : (١ / ٤٢٣) ، وشرح الأشموني : (١ / ١٦٩).
(٥) الإيضاح العضدي : (٦٣ ـ ٦٤).
(٦) الحدود النحوية في كتاب المقتصد : (١١٨).

جاءه ؟ أرجل هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ... وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام ، فابنِ الخبر عليه ، فإذا قلت : رجلٌ جاءني ، لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجلٌ لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آتٍ ، فإن لم ترد ذاك ، كان الواجب أن تقول " جاءني رجلٌ ، فتقدم الفعل"[١] ؛ لأن قصد الجنس يكون في النكرات إذا تقدمت نحو قولك " (جاءني عالمٌ) أي واحد من العلماء ويحتمل أيضاً الإخبار عن جنس من جاءك ، وأما قولك: (عالم جاءني) ، فإنك تخبر بأن الذي جاءك من جنس العلماء ، لا من غيرهم ، فإن السامع يعلم أن أحداً جاءك ، لكنه لا يعلم جنسه ، أو يظن أنه عالمة مثلاً [٢] ، فإن المعنى مختلف في كلا التركيبين ، والذي لا أشك فيه أن الحدود النحوية ، ومنها حد العلوي لم تشر إلى تلك الدلالات ، وإنما خضعت للمقاييس النحوية في صياغة حد الفاعل .

وكان حد ابن السراج شكلياً ، وسار على نهج حده عبد القاهر الجرجاني[٣] ، وقد تناول ابن جني حد الفاعل بدوره الوظيفي الذي يؤديه في التركيب النحوي مع الفعل بقوله: " كل اسم ذكرته بعد فعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله ، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه ، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء "[٤].

وقد صرح ابن جني باسمية الفاعل من دون غيره ، فضلاً عن ذلك وظيفة الإسناد التي يؤديها الفاعل في التركيب النحوي ، ونسبة الفعل إليه مراعياً رتبة الفاعل في تأخيره عن الفعل ـ كما يرى ـ ، فبنى حده على المذهب البصري .

لذا يمكن القول : إن حد ابن جني لم يكن شاملاً ، فخرج من حده ما كان جملة اسمية أو فعلية كقولنا: (يسرني أنك مجتهد) أو (يسرني أن تجتهد) ، فيقدّر بالمصدر الصريح (يسرني اجتهادك)[٥]، من دون التفريق بين التركيبين .

---

(١) دلائل الإعجاز : (١٤٢ ـ ١٤٣).
(٢) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ٤٢).
(٣) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : (١ / ٣٢٧).
(٤) اللمع في العربية : (٣٣).
(٥) يُنظر : شرح ابن الناظم : (١٥٧).

ونلحظ أن تقدير الفاعل خضع للقياس النحوي من دون النظر في الدلالة ؛ لأنَّ الفاعل في الجملة الأولى (أنك مجتهدٌ) ، وهي جملة اسمية تدل على الثبوت والتوكيد في الاجتهاد ، في حين أنَّ الفاعل في الجملة الثانية (أن تجتهد) للمستقبل ، وفيها تجدد وحدوث من دون الثبات والتوكيد ، لكن الفاعل واحد في التقدير ؛ في حين نرى أنَّ العلوي أدخل هذه التراكيب في حده بقوله: (كل ما أسند الفعل) ، فهي إشارة عامة ، وإن لم يشر إلى الفارق الدلالي بين التركيبين السابقين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أدخل العلوي في حده (الفعل أو شبهه) كاسم الفاعل ونحوه ، بخلاف ابن جني الذي خرج التركيب النحوي (أقائمٌ الزيدان ؟) مع أن الزيدين فاعل سد مسد الخبر ، فليس بمتقدمٍ عليه فعل[١]، فضلاً عن ذلك أن نسبة الفاعل إلى الفعل فيها قصور أيضاً ؛ لأن ابن جني يرى الفعل الواجب وغير الواجب سيان .

ويبدو لي أنَّه مختلف المعنى ، فدلالة الفعل المنسوب في الواجب ـ يعني المثبت ـ يختلف في في دلالته عن الفعل المنسوب إلى الفاعل في غير الواجب ـ يعني المنفي ـ ، فمثلاً لو قلنا: (نجح زيدٌ) ، فإن الفعل منسوب إلى زيد من دون غيره ، إما الفعل في (ما نجح زيدٌ) فلا نسبة فيه للفاعل ؛ لأنه نقض لفكرة النجاح وإنكارها عن زيد ، وربما نجح أحدٌ غيره " وهذا يعني أنك نفيت نسبة الفعل إليه وسلبتها منه "[٢]، بخلاف العلوي الذي وضع تلك الدلالة في حده بقوله: (ما كان مرتفعاً به) ، فهي إشارة عامة ، ليضع الفعل المثبت والمنفي في حده .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول : إن حد العلوي أكثر دلالةً ودقةً وشموليةً من حد ابن جني الذي جعل حده مختصاً بالوظيفة الإسنادية والشكلية في موقع الفاعل .

أما الزمخشري فحده قائلاً: "ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً "[٣] ، فقد أشار إلى وظيفة إسناد الفعل إلى الفاعل ، فضلاً عن نظام الرتبة في تقديم الفعل على الفاعل ، وقد وافقه العلوي في هذا الجانب بخلاف رأي الكوفيين ، ومن جانب آخر أشار في حده إلى ما لم يسمَّ فاعله ـ نائب الفاعل ـ ، وهو مذهب الزمخشري فعلاً ، وقد صرح الرضي بذلك ، إذ ذكر بأن نائب الفاعل عند الزمخشري فاعل اصطلاحاً[٤]، وقد تبنى ابن يعيش رأيه بقوله:" وقد يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً ؛ لأن

---

(١) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ١٨٧) .
(٢) الحد النحوي وتطبيقاته : (١٦٤).
(٣) المفصل في علم العربية : (٤٤).
(٤) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (١ / ١٨٧).

يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير ، فترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه ، فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل ؛ وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة فإذا حذف فاعله من اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل ، فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع ، ألا ترى أنهم قالوا: مات زيدٌ ، وسقط الحائطُ ، فرفعوا هذين الاسمين وإن لم يكونا فاعلين في الحقيقة"[١].

ويبدو أنَّه قسم الفعل إلى حقيقي وغير حقيقي ، فقد أشار إلى الفعل غير الحقيقي فمثل له بـ (مات زيد) ، و(سقط الحائط) ، فأدخله في مصطلح نائب الفاعل .

ونلحظ أن العلوي خرج من حده نائب الفاعل بخلاف الزمخشري ؛ لأن حمل نائب الفاعل على مفهوم الفاعل يعد خلطاً في المفاهيم اللغوية وإبعاداً لدور المعنى في التركيب النحوي ، لذا يكون حد العلوي أكثر دقة من حد الزمخشري .

ونرى بإنَّ حدود النحاة أجمعت على أن صفة الفاعل أن يكون مسنداً إليه فعلٌ مقدمٌ عليه ، وحتى المحدثين ساروا على النهج نفسه في حد الفاعل محافظين على ملامحها من دون الخروج على السابقين، إذ يحده عباس حسن بأنه : " اسم مرفوع قبله فعل قام أو ما يشبهه ، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به"[٢]، إذ يشير الأستاذ عباس حسن إلى أن الفاعل يكون اسماً ، وهذا ينتقض في الفاعل جملة اسمية أو فعلية ـ كما أشرنا إلى ذلك سابقاً ـ فضلاً عن ذلك هناك أسماء مبنية لا يشترط فيها أن تكون معربة كالأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، فإن الرفع غير مرتبط بالفاعل ، فلا تظهر الضمة على هذه الأسماء ؛ لأن الأصل في الفاعل هو الرفع ، والضمة علم العمدة ، كي لا يخرج النحاة عن الأصل الذي قرروه كون الفاعل مرفوعاً[٣] ، فإن السياق يشير إلى جواز وقوعه مجروراً كقوله تعالى :﴿**أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ**﴾[٤] ، ونحوه .

فإن فاعل الفعل (جاء) بشير ، فجعلوا (مِنْ) زائدة للتوكيد ، و(بشير) مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، فإن المعنى الذي أدته (مِنْ) هو إفادتها استغراق الجنس كله[٥] ، فالمعنى الذي أفادته لا يمكن إفادته من

(١) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٧ / ٧٠).
(٢) النحو الوافي : (٢ / ٦٣).
(٣) يُنظر : أسرار النحو ، ابن كمال باشا : (٧٨).
(٤) المائدة : من الآية (١٩).
(٥) يُنظر : الجنى الداني : (٣١٧).

دون وجودها ، لذا ربطوا حركة التابع باللفظ أو المحل ، فقال الأشموني: "ويقضى حينئذٍ بالرفع على محله ، حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل ، نحو: ما جاءني من رجلٍ كريمٍ وكريمٌ "[1] ، فحملوا التابع على اللفظ وهو الجر أو الرفع من محل الفاعل ، وهذا هو القياس النحوي الذي قرره النحاة في الفاعل من دون النظر في دلالة التركيب النحوي .

يلحظ الباحث أنَّ العلوي سار في حده على مذهب البصريين بتقديم الفعل على الفاعل بخلاف رأي الكوفيين ، و لم يشر في حده إلى دلالات تقديم الفاعل وتأخيره في التركيب النحوي .

(١) شرح الأشموني : (١ / ١٦٩).

المبحث الثالث : المنصوبات (المفعول به ، المفعول فيه (المسمَّى ظرفاً) ، المفعول معه ، الحال ، التمييز)

أولاً : المفعول به

يرتبط المفعول به ارتباطاً وثيقاً بالفعل المتعدي أو ما يشابهه ؛ لأنَّ المعنى لا يستقيم من دون ذكره ؛ لذا حده العلوي بقوله : " ما تعلق به الفعل على جهة وقوعه عليه "[١].

وإشارة العلوي إلى تعلق المفعول بالفعل أراد بها " التعلق المعنوي للمفعول لا الأمر الحسي ، إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك: علمت زيداً ، وأردته وشافهته ، وخاطبته ، وما أشبه ذلك ، والتعلق المعنوي هو الذي يشمل الجميع فوجب حمله عليه "[٢].

ويبدو أن التعلق مفهوم واسع لا يمكن حصره بالمفعول به من دون غيره ، فقد يتعلق الاسم بالاسم ، وقد يتعلق الاسم بالفعل ، وقد يتعلق الحرف بالاسم والفعل[٣]" فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيدٍ ، وقربت من عمرو ، وبعدت من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة : مفعولاً بها ... ومطلق لفظ المفعول لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم "[٤].

ويمكن أنَّ يتعلق اسم الفاعل بالمفعول به إذا ما أخذنا بالمصطلح البصري كقولنا: (أخوك ضاربٌ زيداً) ، فإن المعنى في (ضارب) متعلق بـ (زيد) ، و(زيد) يعرب مفعولاً به ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى " فإن معنى اشترك في قولهم : اشترك زيد وعمرو ، لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر ، وهو عمرو ، أو غيره ، وليس بمفعول"[٥].

أما قوله : (على جهة وقوعه) ، فتمثل الجانب الوظيفي الذي يؤديه المفعول به في التركيب النحوي لوقوع فعل الفاعل عليه ليتمَّ به المعنى .

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٠٢).
(٢) الإيضاح في شرح المفصل : (١ / ٢٤٤).
(٣) يُنظر : دلائل الإعجاز : (٥٥).
(٤) شرح الرضي على الكافية : (١ / ٣٣٤).
(٥) م . ن : (١ / ٣٣٤).

ونلحظ أنَّ حده ينتقض بنائب الفاعل ؛ لأنَّ "ما وقع عليه فعل فاعل يدخل في ما سمي عند النحاة بنائب الفاعل ؛ لأن فعل الفاعل واقع عليه إلا أن الفاعل فيه مجهول ، ولا يخرجه ذلك عن الوظيفة التي يؤديها"[١] ، فلم يقل العلوي في حده (بأصل الوضع) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يشر إلى حكم النصب الذي يخرج به نائب الفاعل ، علماً أن ليس كل ما وقع عليه الفعل يعرب مفعولاً به ، فلو قلنا: (لم يضرب زيدٌ بكراً) ، و(لا يضرب زيدٌ عمراً) ، فلم يقع تأثير الفعل على (بكر) ، و(عمر) ، فضلاً عن ذلك أنَّ الفعل (لم يضرب) ، و(لا يضرب) لم يتعلق بـ (بكر) ، و(عمر) إلا أنه يعرب مفعولاً به ، فلم يتم المعنى إلا به .

ولم يبتعد ابن هشام[٢] ، والفاكهي[٣] في حديهما عن العلوي بل سارا في هديه .

أمّا سيبويه فحده قائلاً: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً "[٤]، إذ اقتصر حده على الجانب التعليمي الذي عبر عنه بالتمثيل رابطاً المفعول به بمفهوم الفعل المتعدي ، إذ لا يكتفي الفعل المتعدي بفاعله بل يتعداه ؛ لأن " المتعدي ما نصب مفعولاً به" [٥]، فلم يراع سيبويه الجانب الوظيفي للمفعول به بخلاف العلوي الذي تمثل في حده وقوع فعل الفاعل عليه .

أما النحاس (ت ٣٣٨ هـ) فحده بقوله: " المفعول به نصب أبداً ، تقدم أو تأخر ، تقول : من ذلك ضرب زيدٌ عمراً "[٦]، فالنصب حكم والحكم فرع عن تصور الشيء ، ولا يمكن تصور الشيء إلا بعد معرفة أجزائه[٧] ؛ لذا قال العلوي : فالنصب " هو باقتراح الوضع وتحكيماته الجامدة التي لا ترشد إليها فحائل التشبيهات بحال "[٨].

(١) الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٠٥).
(٢) يُنظر : شرح اللمحة البدرية ، ابن هشام : (٢ / ٦١).
(٣) يُنظر : شرح الحدود النحوية : (٢٠٠).
(٤) الكتاب : (١ / ٣٥).
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح : (١ / ٥٩٥).
(٦) التفاحة في النحو : (١٧).
(٧) يُنظر : الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ، سليمان بن علي الضحيان ، بحث ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد السابع ، السعودية ، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م : (٢٣).
(٨) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٠٣).

وقد أشار النحاس في حده إلى التقديم والتأخير من دون النظر في دلالاته من عناية واهتمام وتخصيص وغيرها ، فاقتصر على الجانب التمثيلي لا غير ، فضلاً عن أنه لم يشر إلى الجانب الوظيفي بخلاف العلوي الذي تضمن حده ذلك الجانب .

وحده ابن برهان العكبري (ت ٤٥٦ هـ) بأنه "الذي يكون في جواب قولك: بمنْ مررت ؟ فيقال: بزيد "[١]، فاعتمد الجانب الشكلي الخارج عن ذاتية الموضوع ، بوقوعه جواباً للسؤال الذي ذكره ، فأدخل في حده ما كان مجروراً نحو: (مررت بزيدٍ) ، فجعل (بزيد) مفعولاً به ، وخرج من حده ما كان مفعولاً للفعل المتعدي ، وما كان مفعولاً لفعل منفي أو منهي عنه[٢] .

ولم يراع الجانب الوظيفي في حده بخلاف العلوي ، فضلاً عن ذلك أن العلوي أدخل في حده الفعل المتعدي .

أما الزمخشري فحده بقوله: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمراً ، وبلغت البلدَ "[٣] ، فراعى الجانب الوظيفي ، وظيفته النحوية المتمثلة في وقوع فعل فاعل عليه، وشابهه العلوي في هذا الجانب .

في حين نجد أنَّ ابن يعيش قد خالفه بقوله: " قد تقدم القول إن المصدر هو المفعول في الحقيقة ، فإذا قلت : قام زيد ، وفعل زيد قياماً كانا في المعنى سواء ، ألا ترى أن القائل إذا قال مَنْ فعل هذا القيام ، فنقول: زيد فعله ، والمفعول به ليس كذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول : فعلت زيداً ، لأن زيداً ليس مما تفعله ، إنما أحللت به الضرب وهو المصدر ، وهذا معنى قوله: (هو الذي يقع عليه فعل الفاعل) "[٤].

وقد سبق الزجاجي ابن يعيش إلى هذا المعنى بقوله: "والمفعول به قولك : ضربت زيداً ، فزيد ليس بمفعول لك إنما فعلت فعلاً أوقعته به " [٥] ؛ لأن المصدر ـ كما يرى ـ مفعول حقيقي لك لأنك أنت

(١) شرح اللمع ، ابن برهان العكبري : (١ / ١٠٦).
(٢) يثنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٠٤).
(٣) المفصل في علم العربية : (٦٠).
(٤) شرح المفصل ، ابن يعيش : (١ / ١٢٤).
(٥) الجمل في النحو : (٣١٦).

أنت الذي أحدثته وتوجده بعد أن لم يكن[١] ، فإذا قلت : (قمت قياماً) كنت قد أخرجت القيام من العدم إلى الوجود وفعلته على الحقيقة [٢] .

ويلحظ الباحث أنَّ ثمة خلطاً في المفاهيم في قول ابن يعيش ، فقوله : إنَّ المفعول به أصله مفعول مطلق فيه نظر ؛ لأنَّ المفعول المطلق قد يأتي مع الفعل اللازم والمتعدي نحو: (جلس محمد جلوساً) ، أو (قمت قياماً) بخلاف المفعول به يأتي مع الفعل المتعدي أو ما يشابهه " والمفعول به هو الفارق بين اللازم والمتعدي " [٣] ، هذا من جهة ومن جهة أخرى " أنَّ المفعول به قد يأتي مصدراً مؤولاً نحو : علمت أنك مسافرٌ ، وهذا لا يكون في المفعول المطلق ؛ لأنه في الأصل مصدر ، والمصدر لا يأتي مفرداً ومؤولاً والمعنى واحد ، نحو : علمت علماً أنك مسافرٌ "[٤].

أما ابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) فحده بقوله: " ما تعلق به الفعل وقوعاً.. بلا واسطة حرف فلا يرد خلق الله العالم وطلبتُ العلمَ ، ما ضربت زيداً ، ومررت بزيدٍ"[٥] ، وقد أشار إلى تعلق الفعل بمفعوله وأضاف قيداً آخر بقوله: (وقوعاً) ، إذ راعى فيه الجانب الوظيفي للمفعول ، وكلا القيدين قد سبقه إليهما العلوي ، وخرج من حده (مررت بزيدٍ) ، وما يماثلها إلا أن حده ينتقض بنائب الفاعل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى باسم الفاعل الذي يعمل عمل فعله كما أشرنا إلى ذلك سابقاً .

يبدو لي أنَّ العلوي راعى في حده الجانب الوظيفي ليتمم به المعنى بقوله: (على جهة وقوعه عليه) ، فأدخل العلوي في حده ما كان مجروراً مثل : (مررت بزيدٍ) ، فهو متعلق بالفعل وهذا ينتقض بالحد الجامع المانع .

ومن هذا كلِّه فإنَّنا لا نجد حداً جامعاً مانعاً للمفعول به ، وإنما اختلفت الحدود في دلالاتها وقيودها ، فيمكن أن نضع حداً أقرب من الحدود السابقة وأسلم من الطعن؛ فالمفعول به: اسم منصوب أو مصدر مؤول في محل نصب ، فضلة ، تعلق بالفعل المتعدي أو ما يشابهه سواء وقع عليه أم لم يقع بلا واسطة .

---

(١) يُنظر : شرح عيون الاعراب ، المجاشعي : (١٢٦).

(٢) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : (١ / ٥٨٠).

(٣) الكليات : (٨٠٨).

(٤) الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية ، إبراهيم بن حسن بن علي ضبع ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٦ هـ : (٣٨).

(٥) أسرار النحو : (١٠٦).

ثانياً : المفعول فيه (المسمى ظرفاً)

اختلف النحويون في تسميته ، فسمَّاه البصريون ظرفاً تشبيهاً بالأواني التي تحلُّ الأشياء فيها[١]؛ لأن الظروف أوعية لما يجعل فيها ، وقيل للأزمنة والأمكنة : ظروف ؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها[٢] ، وهي تسميةٌ مجازيةٌ ؛ لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء المتناهي الأطراف وليس هذا كذلك[٣] ، فإن كلمة (فوق) ، و(أمام) ، و(خلف) ليس لها حدود متناهية[٤] ، وإنما سميت بذلك ؛ لأن الأحداث تكون فيها ، أي لا يخلو الحدث عن زمان ومكان كالوعاء[٥] ، ويسميه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة باعتبار الكينونة فيه[٦] ، فإن تسمية الفراء محل لحلول الأشياء فيها ، أما تسمية الكسائي وأصحابه بالصفة " أي أن الشيء قد يكون متصفاً بالفوقية ، والتحتية ، والبينية ، وهي صفة له ، فإن قلت: (هو فوقك) ، فقد اتصف بالفوقية ، و(أقبل خلفك) أي اتصف بالخلفية وهكذا"[٧] ، ويميل العلوي في في تسميته إلى البصريين بقوله: ظرف من الزمان وظرف من المكان[٨]، فإن معاني الحدود المرتبطة بالتسمية النحوية أو بالأحرى بالمصطلح النحوي لا تستقر إلا باستقرار المصطلح النحوي، و" المتتبع لمصطلحات كتاب سيبويه يواجه صعوبة كبيرة في تحديد أُطرها ، وجمع المتشابه منها إلى بعضه ، وذلك للأساليب التي يسلكها في التعبير عن هذه المصطلحات ، فهو إما يحوم حول المصطلح بالوصف والتصوير والتمثيل بالنظير وذكر النقيض ، وإما يورد المصطلح بصور وأشكال مختلفة من التعبير"[٩].

إنَّ في حد المفعول فيه عند العلوي أثراً واضحاً للمعنى ، فيحاول العلوي أن يطابق بين الحد والمحدود قدر الإمكان ، جاعلاً المعنى الوسيلة الأساس في حدِّه ؛ لأن الحدَّ يفصح عن المعنى الذي وضع من أجله ، لذا حدَّه العلوي بقوله : ظرف الزمان هو " الاسم الدال على الوقت ، يُراد فيه معنى في

---

(١) يُنظر : أسرار العربية : (١٧٨).
(٢) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٢ / ٤١).
(٣) يُنظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمد الخضري : (١ / ١٩٦).
(٤) يُنظر : أسرار العربية : (١٧٩).
(٥) يُنظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبَّان : (٢ / ١٨٤).
(٦) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري : (١ / ٥١٥) ، وحاشية الخضري : (١ / ١٩٦).
(٧) معاني النحو ، فاضل السامرائي : (٢ / ١٥٣).
(٨) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٧٧ ، ٢٨٠).
(٩) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي : (١٤٧).

، وليست في لفظه ... [وأما] الظرف من المكان هو الاسم الدال على الجهة على إرادة معنى في ، من غير ظهورها"[١].

وفي حد العلوي دلالة واضحة على أن الظرف يشترط أن يتضمن معنى (في) ، لكن هذا الحرف لا يذكر معه ـ ليست من لفظه ـ ، لذا جاء في شرح الكافية " إن القوم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير (في) ، فالأولى أن يقال: هو المقدَّر بفي من زمان أو مكان فُعِل فيه فعل مذكور"[٢]، فنلحظ تفريق العلوي بين اسم الزمان واسم المكان بالدلالة ؛ لأن الأول يدل على الوقت والثاني والثاني يدل على الجهة ، ففصل العلوي في حده مراعاةً للعلاقة المعنوية بين الفعل واسم الزمان من جهة والفعل واسم المكان من جهة أخرى ، لذا قالوا : إن اسم الزمان يُنصب على الظرفية سواء أ كان مبهماً أم مختصاً وليس كذلك اسم المكان ، إذ لا يقبل النصب ما كان مختصاً منه ، وما من نصب اسم المكان (دخلت البيت) ، و(سكنت الدار) ، و(ذهبت الشام) ، وهي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، فكان موضع خلاف بين النحاة في تقديره[٣]؛ لأن ظرف الزمان مرتبط بصيغة الفعل ، وهذا ما يراه العلوي بقوله: " الفعل يدل على ظرف الزمان بصيغته ، وهو من ضروريته ولا ينفك عنه بحال والمبهم منه، والمختص على السواء ، في تعدي الفعل إليهما ، فلهذا كان له من المكانه ما ليس لظرف المكان"[٤].

فإن ظرف الزمان أشد علقةَ بالفعل لدلالته عليه لفظاً ومعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضرب) عُلِمَ بالصيغة تقضي الزمان ، وإن قلت: (لم يضرب) علم ذلك من طريق المعنى ، فإذا قلت: (يضرب) أو (سيضرب) ، أو(سوف يضرب) ، أو (اضرب) ، أو (لا تضرب) عُلِمَ من الصيغة أن الزمان غير منقضٍ ، فلقوة هذه العلقة تعدَّى الفعل إلى جميع أسماء الزمان بنفسه ، وبالحرف ، فلك أن تقول: قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، فإن كنيت عن الظرف لم يجز حذف الحرف ، نحو: اليوم قمت فيه ؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذاً يقف

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٧٧ ، ٢٨٠).
(٢) شرح الرضي على الكافية : (١ / ٤٨٧).
(٣) يُنظر : المقتضب (هامش المحقق) : (٤ / ٣٣) ، وشرح ابن عقيل: (١ / ٥٢٦)، وحاشية الصبان: (٢ /١٨٥). /١٨٥).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٧٧).

استعماله على السماع ، وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ، لاقتضاء المعنى مكاناً مطلقاً مبهماً غير معين [١] .

وهذا ما يراه العلوي بقوله أيضاً: "إن ظروف الزمان أدخل في المكانة من ظروف الأمكنة، ولهذا فإنها جعلت جزءاً من حقيقة الفعل "[٢].

وقد يعترض على حد العلوي أنه لم يقل منصوباً ، وكذلك " قد يمتنع التصريح بـ (في) وهو مع ذلك متضمن معنى (في) عند النحاة ، وذلك نحو: قبل ، وبعد ، ومع ، وإذا ، وفوق ، وتحت ، وإذ ، فأنت تقول : (جئت قبل محمد) ولا يصح أن تقول (في قبل محمد) ، وتقول: (الكتاب فوق المنضدة) ، ولا يصح أن تقول: (في فوق المنضدة) ، ولكن المعنى أنه جاء في الزمان الذي سبق مجيء محمد ، أو الذي جاء بعده ، وأن الكتاب حال في هذا المكان ، فـ (قبل محمد) احتوى المجيء وكان ظرفاً له ، لأن الحدث وقع فيه ، و(فوق المنضدة) احتوى الكتاب وقد حلَّ فيه ، ولابد أنه فضلة ، وإلا فنحو (انطُلِقَ يومان) ، و(سُوفِرَ يوم الخميس) ، متضمن معنى (في) وليس ظرفاً ، وإنما هو نائب فاعل "[٣].

إنَّ مصطلح الظرف مرتبط بالسياق ارتباطاً وثيقاً ؛ ولذا لا يصح إطلاقه إلا على ما كان خارجاً عن نطاق المسند والمسند إليه ، فإذا ما وقع مسنداً أو مسنداً إليه ابتعد عن كونه ظرفاً مع مراعاة أن جملة من نحو : صيم شهرُ رمضان ، تكون لفظة (شهر) فيها ظرفاً صريحاً ؛ لأنَّ الوظيفة سيكون لها دور أساس في إثبات الظرفية مع أن النحاة في مثل هذا التركيب يجعلون لفظة (شهر) المتقدمة مسنداً إليه ؛ لأنهم لم يجدوا من حيث الظاهر مسنداً إليه في التركيب المتقدم وما شابهه والواقع يقضي اعتماداً على المعنى [٤] .

أما سيبويه فحدَّه بقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها ... ، وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها "[٥].

---

(١) يُنظر : شرح اللمع : (١ / ١٢٢).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٧٩).
(٣) معاني النحو : (٢ / ١٥٥).
(٤) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٣٩).
(٥) الكتاب : (١ / ٤٠٣ ـ ٤٠٤).

ويُفهم من حده أن المفعول فيه علامته النصب ، فهو مختص بما كان منصوباً من الظروف فلا يمكن إطلاقه على المرفوع او المجرور ، ويفهم من حده أن يقع فضلة ، كقولنا: (سافرت يومَ الخميس) ، أما إذا وقع عمدة امتنعت عنه الظرفية ، فلو قلنا: (صيمَ يوم الخميس) ، فإن وظيفته نائب الفاعل ولا يمكن الاستغناء عنه ، ولا يؤدي الوظيفة الظرفية ، وإذا قلنا: (أكرمتك في يوم الخميس) ، فإن (يوم) مجرور والشرط في الظرف أن يكون منصوباً كما يراه سيبويه .

وهذا المعنى ذكره الأخفش الأوسط في حده للظرف ، إذ قال: "إن الظرف منصوب ، والظرف ما يكون فيه الشيء"[١]، وقال المبرد في حدِّه: "اعلم أن الظروف متضمنة للأشياء ، فما كان معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول، فإن أطلقت الفعل عليه نصبته ، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته، ونصبه إذا انتصب على أنه مفعول فيه، وذلك قولك: سرت يوم الجمعة، وجلست خلف زيد، ودون عبد الله، وقدام أخيك، فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع، وسرت في هذا الحين"[٢].

فإن الأصل في الظرف أن يتضمن معنى (في) ، وإذا ذكرت (في) لم يكن ظرفاً ، وإذا لم تذكر قام مقامها أسماء الزمان والمكان ، وهذا ما أراده العلوي في حده ، والمبرد الذي قال: (في) ومعناه ما استوعاه الوعاء[٣] ، فهي علامة لمعرفة الظرف ، لذلك وضع ابن السراج هذه العلامة في حده قائلاً : " وتعتبره بحرف الظرف ، أعني (في) فيحسن معه ، فتقول : قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، فأنت تريد معنى في " [٤] .

وقد اعتمد ابن السراج في حده للظرف على الجانب الشكلي المتمثل بدخول (في) ، إذ يرى أن الظرف منصوب ، ويتضح هذا بالتمثيل الذي ذكره مع دلالة القيد الذي ذكره (فأنت تريد معنى في) ، في حين نجد في حد العلوي جانباً دلالياً ، فهو ميَّز بين دلالة ظرف الزمان وظرف المكان بدلالة الوقت والجهة ، لكن ابن السراج لم يراعِ الجانب الوظيفي للتركيب .

---

(١) معاني القرآن ، الأخفش الأوسط : (١ / ٥٤).
(٢) المقتضب : (٤ / ٣٢٨).
(٣) يُنظر : م . ن : (١ / ٤٥).
(٤) الأصول في النحو : (١ / ١٩٠).

وأشار إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي بقوله: " إنَّ معنى قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا** ﴾[١] ، فـ (يوماً) ليس ظرفاً ؛ لأن الاتقاء ليس فيه بل هو قبله ، فكيف يكون ظرفاً وهو لم يقع فيه ؟ ونحو قوله تعالى: ﴿**وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[٢]، فيوم الحسرة وهو يوم القيامة ليس ظرفاً ؛ لأنَّ الإنذار ليس في يوم القيامة ، وإنما هو قبل يوم القيامة ، فلا يكون ظرفاً له بل هو مفعول به "[٣] ، فإن شرط نصبه تقدير بفي ، يعني أن المفعول فيه ضربان : ما يظهر فيه (في) ، وما ينتصب بتقديره ، وشرط نصبه تقديره ، وأما إذا ظهر ، فلابد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنَّهم لا يطلقون المفعول فيه إلَّا على المنصوب بتقدير (في)[٤]، وهذا ما صرَّح به العلوي بقوله: "إن الظرف من الزمان إنما يكون ظرفاً لتضمنه معنى في ، فإن برزت عنه فهو اسم ، فإذا قلت : القتال اليوم ، فاليوم ظرف للقتال بنفسه ، فإذا قلت : القتال في اليوم ، فالظرف هو قولك (في) واليوم صار اسماً "[٥] ؛ لأنَّ هناك من أسماء الزمان وأسماء المكان ليس بظروف ، فلم تتضمن معنى (في) كقوله تعالى: ﴿**يَخَافُونَ يَوْمًا**﴾[٦] ؛ لأن الخوف لا يقع في ذلك اليوم ، وإنما يخافون نفس اليوم ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾[٧] ، فلا يقع العلم في ذلك المكان ، وإنما الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، فإن (يوماً ، وحيث) انتصابهما على المفعول به ؛ لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما [٨] .

أما ابن مالك فأضاف قيداً في حده وهو أن تتعدى إليه سائر الأفعال باطِّراد مع بقاء تضمن معنى (في) ، لذلك قال: " ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد ، لواقع فيه مذكور أو مقدر ناصب له "[٩]، احترز بقوله : (باطراد) من نحو: (دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام) ، فإنها متضمنة معنى (في) وليس مطرداً ، فاعترض عليه ابن عقيل في قوله : " إذا جعلت هذه الثلاثة

---

(١) البقرة : من الآية : (٤٨).
(٢) مريم : من الآية : (٣٩).
(٣) معاني النحو : (٢ / ١٥٤).
(٤) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (١ / ٤٨٧).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٧٩ ـ ٢٨٠).
(٦) النور : من الآية : (٣٧).
(٧) الأنعام : من الآية : (١٢٤).
(٨) يُنظر : شرح التصريح على التوضيح : (١ / ٥١٨ ـ ٥١٩).
(٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : (٩١).

ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى (في) ، لأن المفعول به غير متضمن معنى (في) ، فكذلك ما شُبِّه به ، فلا يحتاج إلى قوله: (باطراد) ليخرجها ، فإنها خرجت بقوله: (ما ضمن معنى في) "[١]؛ لأنه إذا قَدِّر هذا الحرف معه تغيَّر المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾[٢] ، فإنه لا يصح أن تقول : يعمر في ألف سنة ، لأن المعنى إنما هو يعمر ألف سنة، سنة، لا في ألف سنة ، والفرق واضح بين المعنيين ، فإنك إذا قلت : (عمرت الدار في سنتين) كان المعنى أنه استغرق في تعميرها مدة سنتين ، أو ما يعمر ألف سنة فمعناه يبقى ألف سنة [٣] .

أما ابن كمال باشا فوضع في حدِّه ضابطة هي جواب لسؤال بقوله: " وهو زمان أو مكان وقع فعل مذكور حقيقة نحو : ضربت يوم الجمعة ، أو تقديراً نحو: يوم الجمعة جواباً لمن قال: أيَّ يومٍ خرجتَ" [٤]، فإن حده ركز على الجانب الشكلي بوضعه علامة عرضية ، وهي أن يكون جواباً لمن قال: (أيَّ يومٍ خرجت؟) ، فهو لم يركز على الجانب الوظيفي بخلاف العلوي الذي وضع في حده الدلالة بين الفعل وظرفي الزمان والمكان ؛ لأن بعض الأزمنة أعني الازمنة الثلاثة، مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه، بل دلالته عليه عقلية لا لفظية ، لأن كل فعل لابد له من مكان ، نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ، أي الازمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه ، والمعدود، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان، كما في الأزمنة الثلاثة "[٥].

وبناءً على ما تقدم ، فإن حدود النحاة المتأخرين ولاسيما العلوي تأخذ التضمين على عمومه ولا تفرق بين الاستعمالات المختلفة والدلالات المتباينة للظرف المتضمن (في) ، وغير المتضمن ، كما أنه لم يشر إلى ما نبه عليه سيبويه من معاني الاتصال والانقطاع في الزمن أو استغراق الفعل أجزاء الزمن أو الحدوث في بعضه ، وبيان الدلالة على عدد مرات حدوث الزمن وغير ذلك من المعاني الدقيقة [٦]؛ لذلك كانت حدودهم لا تستغرق جميع المحدود ودلالته ، فإن سيبويه في كتابه أشار إلى تلك الدلالات

---

(١) شرح ابن عقيل : (١ / ٥٢٧).
(٢) البقرة : من الآية : (٩٦).
(٣) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ١٥٦).
(٤) أسرار النحو : (١٣٣).
(٥) شرح الرضي على الكافية : (١ / ٤٩١).
(٦) يُنظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (٥٢).

بقوله:" هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً ، وتصحيح اللفظ على المعنى ، فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعله ظرفاً ، فيقول: اليوم أو غداً، أو بعد غد أو يوم الجمعة . وتقول: متى سير عليه ؟ فيقول: أمس أو أول من أمس ، فيكون ظرفاً ، على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم ، أو حين دون سائر أحيان اليوم ، ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله ، لأنك قد تقول : سير عليه في اليوم ويسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كله"[١] ، فما كان جواباً لمتى ، أفاد التوقيت نحو: (وصلت إلى البيت صباح الجمعة) ، ولا يراد به الاستمرار ، أما إذا كان الحدث صالحاً للاستمرار ، فهو أمرٌ يعود إلى الحدث نفسه لا إلى التوقيت [٢] .

وقد أوضح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) هذا المعنى بقوله: " اعلم أن الظروف تنقسم قسمين : أحدهما يتضمن أجزاءه كلها الفعل ، والآخر يتضمن جزءاً منه الفعل ، واللفظ يجري على الكل ، فالأول كقولك: صمت اليوم ، والثاني كقولك: ضحكت اليوم ، وتكلمت يوم الجمعة ، وإنما يعلم ذلك بما يعتاده الناس في الأفعال التي تتصل والتي تنقطع ، فإذا كان الفعل يتصل في حال وينقطع في حال كالسير وما أشبهه جاز أن تنوي اتصاله بالظرف كله ، واتصاله ببعضه ، وسواء في ذلك أن تنصب الظرف أو ترفعه"[٣]، فإن الفعل في (صمت اليوم) استغرق الظرف كله دون انقطاع ، وأما ضحكت اليوم أو تكلمت يوم الجمعة فإن يحدث الفعل في وقت معين من دون أن يستغرق الظرف كله أي هناك انقطاع في الحدث؛ لأن السؤال بـ (متى) كانت دلالة الحدث منقطعة أي بمعنى لا تستغرق الظرف كله ، والسؤال بـ (كم) كانت دلالة الحدث متصلة أي بمعنى تستغرق الظرف كله ، وهذا ما قاله سيبويه: " ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله ، قولك: سير عليه الليل والنهار، والدهر، والأبد ، وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفاً ، لأنه يريد: في كم سير عليه ، فتقول مجيباً له: الليل والنهار والدهر والأبد ، على معنى في الليل والنهار وفي الأبد "[٤]، فإن الجملة التي تخلو من (في) تختلف في دلالتها عن الجملة التي تحتوي على (في) ، فلو قلنا: (سير عليه الليل والنهار) ، و(سير عليه في الليل والنهار) ، فإن دلالة الجملة تدل على اتصال السير ليلاً ونهاراً دون انقطاع في ساعة من ساعاتهما استغراق الظرف ، أما الجملة الثانية فتدل على أن السير قد يحدث في أية ساعة من ساعاته ،

---

(١) الكتاب : (١ / ٢١٦).

(٢) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ١٦١).

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الأعلم الشنتمري : (١ / ٤٣١).

(٤) الكتاب : (١ / ٢١٦) ، ويُنظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (٢ / ١٠٨ ـ ١٠٩).

ولكن ذلك لا يلزم باستغراق السير ليلاً ونهاراً من دون انقطاع ، فهو لا يحتوي الظرف كله ، فهو محصور في وقت محدود في أية ساعة من ساعات الليل والنهار .

وقال سيبويه: " وإنما جاء هذا على جواب كم ، لأنه جعله على عدة الأيام والليالي ، فجرى على جواب ما هو للعدد، كأنه قال : سير عليه عدة الأيام ، أو عدة الليالي ... وأما متى فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً ، فإنما الجواب فيه : اليوم أو يوم كذا ، أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حينئذ وأشباه هذا " [١] .

وقد بيَّن الأعلم الشنتمري قول سيبويه بالتفريق بين دلالة (كم) ودلالة (متى) بقوله: " واعلم أن (كم) استفهام عن كل مقدر من عدد أو غيره ، و (متى) استفهام عن الزمان فقط ، فإذا وقعت (كم) استفهاماً عن الزمان كان القصد فيها المسألة عن مقداره أو عدده ، و(متى) استفهام عن الزمان من غير اقتضاء مقدار أو عدد "[٢].

أوضح سيبويه في قوله (دلالتين) دلالة على عدد أزمنة الحدث وأمكنته يكون جواباً لـ (كم) ، ودلالة التوقيت أو التحديد يكون جواباً لـ (متى) ؛ لذا فإن بعض الجمل تقع جواباً لـ (كم) ، وهذا غير ممكن مع (متى) فقولنا: (صمت شهراً) يُراد به استغراق الحدث (كم صمت ؟) تقول: (شهراً) ، ولا يجوز أن تقول (متى صمت ؟) ، وبعض الجمل تقع جواباً لـ (متى) ، وهذا غير ممكن مع (كم) ، نحو قولنا: (سافرت يوم الجمعة) ، أو (سافرت في يوم الجمعة) تريد به التوقيت عندما نقول: (متى سافرت ؟)، ولا يجوز أن نقول: (كم سافرت ؟) .

ولكن هذا لا ينطبق على جميع الحالات ، فمنها ما يصلح أن يقع جواباً لهما ، فقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: " ومما أجرى مجرى الأبد والدهر والليل والنهار : المحرم وصفر " وجمادى " ، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة ؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوماً ، ولو قلت : شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة ، ولصار جواب متى ، وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى ، يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف ... وسمعنا العرب الفصحاء يقولون : انطلقت الصيف، أجروه على جواب متى ، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، ولم يرد العدد وجواب كم ، وقال ابن الرقاع :

فقُصرنَ الشتاء بعد عليه وهو للذود أن يُقسِّمن جار

---

(١) الكتاب : (١ / ٢١٧) ، ويُنظر : شرح الرضي على الكافية : (١ / ٤٩٣).

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : (١ / ٤٣٢).

فهذا يكون على (متى) ويكون على (كم) ، ظرفين وغير ظرفين " [١] .

قال الأعلم الشنتمري موضحاً شاهد سيبويه: " ويجوز أن يكون الشتاء جواباً لـ (كم) ، فيكون قصر ألبانهم في أيام الشتاء كلها ، ويجوز أن يكون في بعض الأيام على جواب متى "[٢]، وهذا ما أكده الدكتور فاضل السامرائي بقوله: " ما يصلح أن يقع جواباً لهما ، نحو قولك : (سرت المحرم) ، و(سرت يوم الجمعة) ، فإن قدَّرتهما جواباً لمتى فقد أردت بهما ذكر الوقت فقط ، ولا يهمنا تطاول الحدث أو انقطاعه ، وإن كان جواباً لكم ، فالمراد به تعيين مدة السير لا وقته ، وهنا استغرق الوقت ، فإن ذكرت (في) فقد نصصت على التوقيت نحو : سرت يوم في* الجمعة "[٣]، فإن جواب (كم) يدل على استغراق الظرف كله لا على سبيل الاحتمال ، وجواب (متى) يدل على تعيين الوقت أو تحديده ، وأما إذا وردت (في) فلا يصح أن يكون جواباً لـ (كم) ؛ لأن دلالتها تبحث عن التعيين والانقطاع ، فإن تلك المعاني الدقيقة لم يشر إليها العلوي في حده .

يلحظ الباحث أنَّ العلوي فرَّق بين العلاقة المعنوية بين الفعل وظرف الزمان من جهة والفعل وظرف المكان من جهة أخرى ؛ لأن الفعل يدل على ظرف الزمان بصيغته ، فيتعدى سواء كان مختصاً أم مبهماً، وليس المختص كذلك في ظرف المكان .

ثالثاً : المفعول معه

ممَّا لاشك فيه أن المفعول معه مصاحبٌ للواو لا يفارقها ، وإن كانت لا تعمل بنفسها ، لكنها مانعة من تقديم المفعول معه على معموله ليس ـ كما هو الحال ـ في المفعول به ، فهي " مقوية للفعل حتى يصل إلى الاسم فيعمل فيه "[٤] ، فإن لا يمكن حجرها على معنى العطف بل تؤدي معاني أُخرى

---

(١) الكتاب : (١ / ٢١٧ ـ ٢١٩).

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : (١ / ٤٣٤).

* وردت كذا في النص والصحيح : (سرتُ في يوم الجمعة).

(٣) معاني النحو : (٢ / ١٦١).

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري : (١ / ٢٨٢) ، وترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل الخوارزمي : (١٥٦).

كالمصاحبة مثلاً ، وكان هذا واضحاً في حدودهم ، فركّز العلوي على اللفظ والمعنى في حده بقوله: "هو المذكور بعد واو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى "[١].

اشترط العلوي أنَّ يقع بعد واو المصاحبة ممَّا يخرج واو العطف ، أما قوله : (لمصاحبة معمول فعل) احتراز عن نحو (ضيعته) في: (كُلُّ رجلٍ وضيعتُه) ، فإنَّها مصاحبة لكل رجل ؛ لأنَّ الواو بمعنى (مع) ، ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فزيد في سرت وزيداً ، مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي في وقع سيرهما معاً ، وفي قولك : سرت أنا وزيد بالعطف يشاركه بالعطف في السير ، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد[٢] ، فجعل العلوي المصاحبة لمعمول الفعل معنى ، فالمراد " ما يستنبط من معنى الفعل ، نحو: مالك وزيداً ، أي ما تصنع ، وكاسم الإشارة وحروف التنبيه يستنبط من الأول أُشير ، ومن الثاني أُنبه "[٣] ، فجعل العلوي المعنى في ركنين رئيسين ، هما : الواقع بعد واو تعطيه معنى المصاحبة ، والتعلق بالمعمول الذي لم يشترط فيه كونه فاعلاً أو مفعولاً .

أما سيبويه فحدَّه قائلاً : في باب " ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك: ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك " [٤] ، فحدَّه بالتمثيل ، وهو قوله : (امرأ ونفسه) دلالة على المصاحبة ، فهما لا يفترقان ، فإن الدلالة على المصاحبة توجب النصب في الاسم الذي بعدها ، لكن الأمر يختلف في (أنت وشأنك) ، و (كلُّ رجلٍ وضيعته) ، إذ يوجب هذا التركيب الرفع .

قال ابن جني : " ومن ذلك قولهم في قول العرب : كلُّ رجل وصَنْعُته وأنت وشأنُك معناه : أنت مع شأنِك وكل رجل مع صنعته فهذا يوهم مِن أمَمٍ أن الثاني خبر عن الأوّل كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت ، وليس الأمر كذلك بل لعمري إن المعنى عليهِ غير أن تقدير الإعراب على غيره ، وإنما شأنك معطوف على أنت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنه

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٣٥٩).
(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (١ / ٥١٥).
(٣) أسرار النحو : (١٣٦).
(٤) الكتاب : (١ / ٢٩٧).

قال: كلٌّ رجل وصنعته مقرونان وأنت وشأنُك مصطحِبان" [١]، فيكون الاصطحاب بين شيئين ، فقول سيبويه: (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) لمعنى مع فصيلها ، " وليس يتصور هذا الترك إلا فيما بين الناقة والفصيل ؛ لأن المعنى على أن يخلَّ الفصيل فلا يمنع من أن يرضعَ ، ولا يفرق بين الناقة وبينه ، ولو أنك أردت إفراد كل واحد منهما بالترك ، ومثل أن تقول : تركت الناقة في المرعى ، وترك الفصيل في البيت ، لم يكن هذا النصب ؛ لأن الترك هاهنا يكون بمعنى (الإرسال) في الناقة وبمعنى (الحبس) في الفصيل "[٢].

يُفهمُ من حد سيبويه أن المفعول معه ينتصب بعد إتمام الكلام إلا أن هناك مَنْ* جوَّز (كلٌّ رجلِ وضيعته) ، إذ جعل (ضيعته) مفعولاً معه مع عدم مجيئها بعد إتمام الكلام [٣] .

وإن كانت الواو بمعنى (مع) ، " فليس كل موضع يكون فيها بمعنى (مع) ، فإن الاسم ينصب بعدها ، ألا ترى أنهم قالوا: (كل رجل وضيعتُه) ، و(كل طائرٍ وشكلُه) فلم ينصبوا وإن كان المعنى مع ضيعته ومع شكله "[٤].

ويتضح لنا أن التمثيل الذي وضعه سيبويه للمفعول معه مصاحب للفاعل لا للمفعول ؛ لأنه أورد الفعل (تُرِكَ) مبنياً للمجهول ، فيحل المفعول به محل الفاعل ، فهذا يقوم على أساس المعنى لا على أساس اللفظ ، في حين لا نجد التمثيل في حدِّ العلوي ، وإنما اكتفى بمعمول الفعل لفظاً أو معنى .

أما ابن جني فلم يغادر التمثيل في حده ، إذ قال: " هو كل ما فعلت معه فعلاً ... وذلك قولك : قمت وزيداً "[٥] ، فإن دلالة حد ابن جني أن تسبق واو المصاحبة بفعل ، ليخرج منه (كلٌّ رجلٍ وضيعته)، فضلاً عن ذلك أنه فرَّق بين واو المصاحبة وواو العطف بالتمثيل ؛ لأن واو المعية هي للمصاحبة بين شيئين سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا ، والعطف هو التشريك في الحكم سواء تصاحبها أم لا ؛ لذلك

---

(١) الخصائص : (١ / ٢٨٣).

(٢) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني ، تح : خديجة محمد حسين باكستاني ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المركمة ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٤٠٨ هـ : (٩٩).

* عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري النحوي ، قدم مصر ، وحُفِظَ عنه شيءٌ من اللغة وغيرها ، صنَّف كتاباً في النحو سمَّاه التبصرة ، يُنظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي : (٢ / ١٢٣).

(٣) يُنظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (٢ / ٤٥٢).

(٤) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني : (١٠١).

(٥) اللمع في العربية : (٥١).

قال العلوي في هذا المعنى : " أن يكون العطف غير جائز ، ومتى كان الأمر كذلك وجب النصب ، كقولك : جئت وزيداً ، لأن الضمير المتصل المرفوع لا يجوز العطف عليه إلا بعد تأكيده "[١] ، فإنه لم يرفع بالعطف على التاء ؛ لأن التاء (فاعل) ، وقد جرى من الفعل مجرى أحد أجزائه ، فلم يحسن العطف عليه ، كما لا يحسن العطف على نفس الفعل ، ولو عطف على التاء لم يُفهم منه معنى المصاحبة والاقتران[٢].

وقد اعتمد ابن جني في حده على الجانب المعنوي ، وهو إفادة الوضع المذكر (معنى المصاحبة)، في حين نجد العلوي يركز على الجانب اللفظي والمعنوي ، فإن حد العلوي أكثر تطوراً ودقة من حدِّ ابن جني ، لذا يؤخذ على حد ابن جني بـ " مجيء المصاحب نائباً على الفاعل ، والنائب باعتبار المعنى مفعولاً لا فاعلاً ، ودخول ما كان مخفوضاً بـ (مع) ، نحو : سرت مع زيد ، وما كان منصوباً على المفعول به نحو: صاحبت زيداً ، في الحد ، وهذا خلاف الواقع ، وليس في المثل الذي ذكره ما يسدُّ تلك الفجوة ، إذ قد يكون المراد منه جانباً من الجوانب دون الشمولية لذلك الموضع النحوي "[٣].

أما الزمخشري فأعطى حدَّه شكلاً دلالياً بقوله: " هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) ، وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً ، نحو قولك : ما صنعت وأباك "[٤] ، إذ اشترط في حده النصب ، وأن الواو المتضمنة معنى (مع) وساطة للفعل المتقدم إلى المنصوب (المفعول معه) ، فإنك إذا قلت (ما صنعت وزيداً ؟) ، فإن زيداً ينتصب بالفعل (صنعت) بوساطة الواو ، فإنك إذا قلت : ما صنعت ؟ ، لم يمكنك أن تعديه إلى زيد وتوقعه عليه ، إذ لا تقول أيَّ شيءٍ صنعت زيداً ، وكذا (جاء البرد والطيالسة)، لا يمكنك أن تقول: جاء البرد الطيالسة ، فتأتي بالواو ، لتتوسط بينهما ، وتوصل الفعل إلى الاسم ، فأجروها مجرى الهمزة في أذهبت "[٥]، فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار ، كقولك: (ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه) ، وقولك : (ما أنت وعبدُ الله) ، و(كيف أنت وقصعةً من ثريد) [٦]، بيدَ أن الاسم بعد الواو يحتمل الجر والرفع والنصب عند احتمال دلالته على المعنيين العطف أو المعية ، قال سيبويه:

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٣٦١).
(٢) شرح اللمع في النحو : (٢٠٢).
(٣) الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٤٣).
(٤) المفصل في علم العربية : (٧٦).
(٥) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : (١ / ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١).
(٦) المفصل في علم العربية : (٧٧).

"وزعموا أن ناساً يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً ؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث"(١).

أما أبو البقاء العكبري ، فقال في حده: " كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى (مع) وقبلها فعل وفاعل "(٢)، إذ اشترط في حده أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً ، أما في قولك: ضربت زيداً وعمراً ، فمعطوف اتفاقاً لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيداً درهم ، فإن الكاف مفعول في المعنى ، إذ المعنى يكفيك(٣)، فالذي دفعهم إلى ذلك أن المفعول معه يأتي بمعنى المفعول به ، وأخذ الفعل المتقدم لمفعول به مرتين أمر محال على حد فهمهم ؛ لانه لم يتعدَّ إلى اثنين(٤)، اثنين(٤)، فـ(ضربت زيداً وعمراً) للعطف لا للمعية ففيه نظر ، فهذا ممَّا يحتمل المصاحبة وعدمها من التعبيرات الاحتمالية ، فقولنا: (جئت دفاعاً عنك) ، فلو أمعنا النظر في (دفاعاً) لوجدنا أنه يحتمل المفعول لأجله والحال ، فالأولى ان يُقال : إنه إذا أُريد معنى المصاحبة ، فهو مفعول معه وإلا فهو عطف(٥) ، وهذا ما أشار إليه العلوي ، إذ جعل المعنى هو الذي يحدد المفعول معه للتعلق بالمعمول سواء كان فاعلاً أم مفعولاً وليس كحد العكبري الذي اقتصر على الفاعلية .

انماز ابن عصفور في حده ، إذ أضاف قيدين ، للوصول بما يعيِّن المعنى ، قيد النصب ، وقيد تضمين معنى المفعولية بقوله : " الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المتضمن معنى المفعول به"(٦).

فإن أصل المفعول معه أن يكون معطوفاً بيد أنه عدل به إلى النصب ؛ لما لُحِظَ فيه من معنى المفعول به ، فلو قلنا: (استوى الماء والخشبة) ، و(جاء البرد والطيالسة) نصبه على جهة المفعولية .

---

(١) الكتاب : (١ / ٣٠٠).
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب : (١ / ٢٧٩).
(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (١ / ٥١٥ ـ ٥١٦).
(٤) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٤٩).
(٥) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ٢٠٦).
(٦) المقرَّب ، ابن عصفور : (١ / ١٥٨) ، وتقريب المقرب ، أبو حيان الأندلسي : (٦٥).

أما ما يراه العلوي في المثالين المتقدمين فإن انتصابهما ليس على جهة المفعولية ، وإنما هو منصوب على الحال ، فيرى الغرض أنه استوى مقارناً للخشبة ومقترناً بالطيالسة ، فكان مشعراً بالحال ، ودالاً عليه[١]، وأرى أنه جانب الصواب في كلامه ، فـ (استوى الماء والخشبة) فإنك تريد (ساوى الماء الخشبة) ، و(استوى مع الخشبة) ، و(جاء البرد والطيالسة) ، إنما نصبت لما لحظت: جاء البرد بالطيالسة[٢] ؛ لأن " المعنى هاهنا على أن الطيالسة والبرد كانا معاً ... فكأنهما تجيء معه من حيث أنها ، إذ لم يستعمل إلا عند وقوع البرد صارت كالشيء يجيء بمجيء الشيء "[٣]، فإن التنصيص على المصاحبة معناه " مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم ، كجئت وزيداً أو* لا كاستوى الماء والخشبة ، وبذلك فارقت واو العطف ؛ فإنها تقضي المشاركة في الحكم ، ولا تقضي المقارنة في الزمان"[٤]، ولو كان الأمر كذلك ، فالمثال السابق (كلُّ رجلٍ وضيعته) ؛ لأصبح مفعولاً معه ، فهو مقترن بالحال .

وضع ابن مالك للمفعول معه حداً على أساس المعنى بالتشبيه بقوله: " الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع) وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة "[٥]، شبه بين منصوب واو المعية ومجرور ـ مخفوض ـ (مع) ، وهو جانب دلالي والاسم المعدى بالهمزة ، مثل : أذهبت زيداً ، وهو جانب لفظي ؛ لإظهار معنى المفعول به .

ونعلم أن الفعل اللازم يصبح متعدياً بدخول الهمزة ، فإن الاسم المنصوب يصل الفعل إليه بإعانة الواو الدالة على المعية[٦]، فإن الواو تقترب من (مع) لكن لا تمثلها " وأظن أن القدماء من النحويين أصابوا في رأيهم ، أن الواو في مثل: (ما أنت والكلام ؟) تؤدي معنى: (مع) وتعمل النصب ، وفي تسميتهم إياها (واو المعية) ، مع أن أصلها غامض جداً ، وواو المعية تستعمل في الجمل الكاملة أيضاً ، نحو (استوى الماء والخشبة) ، أي : كان سطح الماء في الخشبة ، فمعنى الواو في هذا المثال ، وفي

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٣٦١ ـ ٣٦٢).
(٢) يُنظر : الجمل في النحو ، الزجاجي : (٣١٧) ، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي : (٢ / ٤٥٢).
(٣) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني : (٩٨).
* وردت كذا في النص والصحيح : (أم).
(٤) حاشية الصبان : (٢ / ١٩٧).
(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : (٩٩).
(٦) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : (١ / ٦٦٠) ، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور : (٢ / ٤٥٢).

أكثر الأمثلة الفصيحة ، لا يطابق معنى (مع) تماماً ، بل هو أخص منه ، كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثر به "[١] ، فإن في حده جانباً من التناقض ، إذ لا صلة بين مخفوض ـ مجرور ـ (مع) ومنصوب معدى الهمزة [٢] .

ونلحظ أنَّ العلوي ركَّز على معنى المصاحبة ومعمول الفعل لفظاً أو معنى ، وأرى أنه أصاب كبد الحقيقة ، لأن واو المصاحبة مقترنة بالزمان أو المكان لا غير ، وأما ما قاله الدكتور فاضل السامرائي: " فليس اقتران زمان أو مكان إنما هو لعموم المصاحبة "[٣] ، فكلام فيه نظر ، فلو قلنا: " (قمت وزيداً) كان الاقتران بالزمان ، أي : وقت القيام كان وقتاً واحداً ، و(سرت والنهر) ، و(مشيت والطريق) كان الاقتران في المكان فلا يشترك النهر مع ما قبله في السير ، وكذلك الطريق ، فأما (ما لك وخالداً ؟) ، و(كيف أنت وخالداً ؟) " تأولوه على معنى ... ودعاهم إلى ذلك أنهم كرهوا العطف على ضمير مجرور الذي هو الكاف "[٤]، و(كيف أنت وخالداً ؟) فمعناه (كيف تكون أنت وخالداً) ، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً في قول سيبويه [٥] .

يلحظ الباحث أنَّ ثمة دلالة زمنية في تقدير فعل للمفعول معه أو تأويله فهو اقتران زماني وليس لعموم المصاحبة .

وحدَّه ابن هشام قائلاً: " اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كسرت والطريقَ"[٦]، إذ أشار في حده إلى اسم فضلة ليخرج ما كان فعلاً ، نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، وقد جاءت الواو فيه للدلالة على المصاحبة ، أو جملة اسمية نحو : سرت والشمس طالعة ، فقد اعتمد دلالة الفضلة ، ولو قلنا: (جاء زيدٌ وعمروٌ) ، فهو يرى أنَّ الواو تفيد

---

(١) التطور النحوي في اللغة العربية ، برجستراسر ، ترجمة : رمضان عبد التواب : (١٣١ ـ ١٣٢).

(٢) يُنظر : الحد النحوي ونطبيقاته : (٢٤٦).

(٣) معاني النحو : (٢/ ٢٠٦).

(٤) شرح الجمل في النحو ، عبد القاهر الجرجاني : (١٠١).

(٥) يُنظر : الكتاب : (١ / ٣٠٠) .

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام : (٢ / ٢٣٩) ، وشرح الأشموني : (١ / ٢٢٢) ، وشرح التصريح على التوضيح : (١ / ٥٢٨) ، وحاشية الصبان : (٢ /١٩٧ ـ ١٩٨).

المصاحبة ، مثلما تفيد العطف [١]؛ "لأنَّ العطف يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويجهل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر"[٢]، وإنَّ معيار الاسم الواقع بعد الواو بمعنى (مع) نحو: (بعتك الفرس بلجامه)، وفيه جاء اللجام مصاحباً للفرس ، ولكن ليس بمفعول معه [٣]، وأما قولهم: (علفتها تبناً وماءً بارداً)[٤]، فإنَّ العطف ممتنع ؛ لأنَّ الماء لا يشارك التبن في العلف ، فلا يقال : علفتها ماء ، فيذهبون إلى تأويل فعل مناسب (أنلتها) ، أو يقدرون عاملاً محذوفاً (سقيتها)[٥]، فإنَّه ممتنع العطف والمعية ، وقولهم أيضاً[٦]:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا

أي أن الحواجب لا تشارك العيون في التزجيج ، وإن معنى التزجيج (التدقيق والتطويل) ، فإنه لا فائدة في الإخبار بمصاحبة العيون للحواجب ، فانتفاء فائدة الإعلام بها ؛ لأنها مصاحبة لها دوماً ، فأما يؤولون فعلاً أو يقدرون فعلاً (كحَّلن العيونا) لمناسبة المعنى[٧].

أما مايراه الدكتور فاضل السامرائي من أن " المعنى والقصد ، فإن قصد التنصيص على المصاحبة نصب ، وإن لم يقصد ذلك عطف ، ففي قولك : (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد "[٨]، فإن المعنى والقصد ركنان مهمان لكنه ــ كما يبدو لي ــ غير كافٍ كافٍ للتوصل إلى المفعول معه ، فلابد من أن يسبق بفعل أو بتقديره أو بتأويله أو بما يشابهه ، وترافقه

(١) يُنظر : شرح الأشموني : (١ / ٢٢٣) ، وشرح التصريح على التوضيح : (١ / ٥٢٨ ـ ٥٢٩) ، وحاشية الصبان : (٢ / ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٢) شرح الرضي على الكافية : (١ / ٥١٦).

(٣) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٤٧).

(٤) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا في تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه : حتى شتت همالة عيناها ، ويرويه العلامة الشيرازي على أنه عجز بيت ، وصدره : لما حططت الرحل عنها واردا ، يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ٥٤١).

(٥) يُنظر : توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي : (٢ / ٦٦٧) ، وشرح ابن عقيل : (١ / ٥٤١) ، وشرح الأشموني الأشموني : (١ / ٢٢٦).

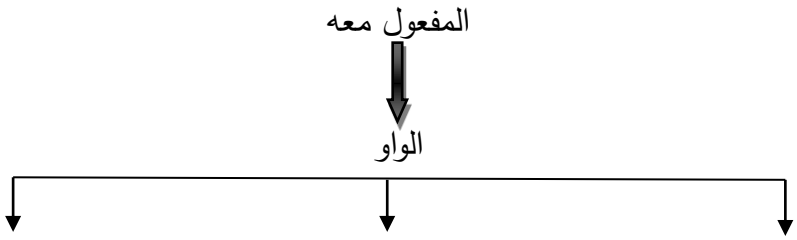
(٦) البيت للراعي النميري ، يُنظر : شرح ابن عقيل : (٢ / ٢٤٢).

(٧) يُنظر : شرح الأشموني : (١ / ٢٢٦) ، وشرح التصريح على التوضيح : (١ / ٥٣٥) ، وحاشية الصبان : (١ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٨) معاني النحو : (٢ / ٢٠٨).

المصاحبة ، فلا يمكن أن تعدها مفعولاً معه وكذلك (ما شأن عبد الله وأخيه) فيها معنى المصاحبة لكنهم عطفوها ، و(ما شأنك وزيداً) فيها معنى العطف ، لكنهم نصبوها على تأويل فعل .

ومن هذا كله نرى أن للمعنى والقصد أثراً كبيراً في فهم التراكيب النحوية ، لكن لا يمكننا أن نستغني عن الفعل أو بتقديره أو ما يشابهه ، فضلاً عن أثر الحركة الإعرابية ، فهي ترافق المعنى والقصد وتظهرهما ، ولعل الخطَّاطة الآتية توضح ظاهر أقوال سيبويه وابن جني والعلوي لمعرفة المفعول معه :



سرت والطريقَ	←	تحقق الفعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية	=	مفعول معه
قمت وزيداً	←	تحقق الفعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية	=	مفعول معه
ضربت زيداً وعمراً	←	تحقق الفعل والمعنى والقصد	=	مفعول معه
أنا سائرٌ وأخي	←	تحقق ما يشابه الفعل والمعنى والقصد	=	مفعول معه
ما لك وزيداً	←	تأويل فعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية	=	مفعول معه
كيف أنت وزيداً	←	تأويل فعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية	=	مفعول معه
كيف أنت وقصعةً من ثريد	←	تأويل فعل والمعنى والقصد والحركة الإعرابية	=	مفعول معه
كلُّ رجلٍ وضيعتُه	←	انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد)	=	انعدم المفعول معه
كلُّ طير وشكلُه	←	انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد)	=	انعدم المفعول معه
ما شأن عبد الله وأخيه	←	انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد)	=	انعدم المفعول معه
أنت وشأنُك	←	انعدم الفعل أو ما يشابهه أو تأويله والحركة الإعرابية (تحقق المعنى والقصد)	=	انعدم المفعول معه

ويمكن الإشارة إلى أنَّ العلوي ركز في حده على ركيزتين رئيستين ، هما: الموقع بعد واو المصاحبة و التعلق بالعمل سواء كان فاعلاً أم مفعولاً ، فهو بذلك خرج من حده العطف معتمداً على المعنى واللفظ، – أعني الفعل أو ما ينوب عنه – ؛ لأنَّ المنصوب بعد الواو مفعول معه بتقدير فعل فهو مرتبط بدلالة زمنية ، أي اقتران زماني لا غير .

رابعاً : الحال

الحال فضلة مسوق لبيان الهيأة أو التوكيد ، وقد ركّزت أكثر الحدود على التفريق بين معنى الحال ومعنى الصفة ، ولم يكن العلوي بعيداً عن هذا المعنى في حده ، إذ قال: " هو اللفظ الدال على هيئة* الفاعل ، والمفعول ، تحقيقاً ، أو تقديراً بأصل وضعها " [١] .

وقد احترز العلوي من الصفة ؛ لأنَّ الحال عارضة وليس بأصل وضعها بدلالة الهيأة ؛ " لأنَّ المراد في الحدود : أنْ يكون لفظ المحدود دالاً على ما ذُكِرَ في الحد ، وقولك : عالم ، في جاءني رجل عالم ... لا دلالة في لفظ عالم ، على أنه بيان [لهيأة] فاعل ، إذ لفظ عالم ههنا مثلها في قولك : زيد رجلٌ عالمٌ ، مع أنها مبنية [لهيأة] خبر المبتدأ ، لا هيأة الفاعل ... بخلاف الحال ، فإن راكباً في قولك : جاءني زيد راكباً ، ورأيت زيداً راكباً ، لفظ فيه دلالة على كونه [هيأة] الفاعل ، أو المفعول ، حتى لو قلت : رجلٌ قائماً أخوك ، لم يجز لعدم الفاعلية ، أو المفعولية في (رجل) " [٢] ، فإن دلالة الحال تحقيقاً أو تقديراً بأصل وضعها ، فإنها وصف الهيأة فإذا قلنا: (جاء زيد مسرعاً) ، فـ (مسرعاً) حال وصفت هيأة (زيد) في حالة سرعته ـ أي في ذلك الوقت ـ ولم يكن وصفاً مطابقاً ولازماً لزيد وتلك الحالة من دلالة النعت ، لذلك خرج العلوي من حده ما كان صفة ؛ لأن الصفة تمثل حالة ثابتة ملازمة ، فلو قلنا: (جاء زيدُ المسرعُ) تمثل صفة له ، وكأنه المعروف بتلك الصفة .

وقد أراد العلوي قدر الإمكان أن يكون حده جامعاً مانعاً ، لكن يُعترضُ عليه ما كان الحال جملة، بعد عامل ليس معه ذو حال لا يبين هيأة الفاعل أو المفعول[٣] ، كقول امرئ القيس – بحر الطويل –

وقد أَغْتدي والطَّيرُ في وكُنَاتِها بمنجرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكلِ [٤]

---

* وردت كذا في النص والصحيح (هيأة).

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٤).

(٢) شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٧ ـ ٨).

(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٨).

(٤) يُنظر : ديوان امرئ القيس : (١٩).

فإنَّ جملة (والطير في وكناتها) وقعت حالاً ، وهي لا تبين هيأة الفاعل أو المفعول .

أما سيبويه فقال في حده: " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ... وذلك قولك : ضربت عبد الله قائماً وذهب زيدُ راكباً "[١]، إذ استعمل سيبويه التمثيل المبني على اعتبار المعنى الذي يأتي بهم مفعولاً فيها ، مما يدل على أن أبوابه لم تمتزج بالمنطق ، ولذا قال في موضع آخر: " باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه فينتصب لأنه مفعول فيه "[٢]، ففي قوله يضمن معنى الحال بيد أنه يطلق عليه تسمية المفعول فيه ، وربما سوغ له أن الحال فيها دلالة النصب وشبهها بالظرف من حيث حملها على المعنى المتضمن (في) ، وهذا ما اشترطه العلوي في شروط الحال بقوله: " أن تكون مقدرة بفي ، وإنما وجب اعتبار ذلك لأنها مشبهة للظرف"[٣]، وهذا ما أكده الدكتور رياض السواد بقوله: " ربط سيبويه هذا الموضع النحوي بالمفاعيل وكأنه حاول أن يجد تفسيراً لحركة الفتحة التي تدل على آخره ، مع أن هذا يؤدي إلى التداخل الوظيفي بين الموضوعات النحوية ، فتركيب من نحو : ذهب زيدٌ راكباً ، يكون فيه المنصوب حالاً ، وهي وظيفة بنية والدمج بينها وبين وظيفة الظرف أو المفعول فيه في تركيب من نحو : صمت شهر رمضان جانب من جوانب الخلط في المفاهيم "[٤]، فهي مرتبطة بزمن الفعل ودلالته ممَّا يجعلها شبيهة بالمفعول فيه ، وهذا ما أراده العلوي أيضاً في قوله السابق .

وأطلق المبرد اسم المفعول فيه ، وكأنها تنصب عنده نصب الظرف[٥]، وأما الفراء فيطلق عليها اسم القطع [٦] ، ومعنى القطع أراد به النعت ، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع فيه وخالفه ، فقولنا: (رأيت زيداً كريماً) ، فينصب كريماً على القطع [٧]، فقد فرق " بين الحال وبين الصفة ، فإن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد القائم ، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه

---

(١) الكتاب : (١ / ٤٤).

(٢) م.ن : (١ / ٣٩١).

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٥) ، ويُنظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (٢ / ٢٢٤) ، والأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي : (٢ / ١١٠).

(٤) الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٥١).

(٥) يُنظر : المقتضب : (٤ / ٣٠٠) ، والمدارس النحوية ، شوقي ضيف : (١٢٦).

(٦) يُنظر : معاني القرآن (هامش المحقق) ، الفراء : (١ / ١٢) ، والأصول في النحو : (١ / ٢١٦).

(٧) يُنظر : الأصول في النحو : (١/ ٢١٦).

زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الإسم وليس بقائم ، وتقول : مررت بالفرزدق قائماً وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك : قائماً إنما ضممت به إلى الأخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً ، فهذا فرق ما بين الصفة والحال وهو أن الصفة لا تكون إلا لإسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان، والحال قد تكون للإسم المشترك والإسم المفرد "[١] .

وأشار المبرد إلى المعنى الذي يتضمنه الحال بقوله: " جاءني زيد ماشياً لم يكن نعتاً ؛ لأنك لو قلت: جاءني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي ، وكان جارياً على زيد ؛ لأنه تحلية له ، وتبيين أنه زيد المعروف بهذه السمة ؛ ليفصل ممن اسمه مثل اسمه بهذا الوصف ، فإذا قلت : جاءني زيد ماشياً لم ترد أنَّه يعرف بأنَّه ماش، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال، ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها "[٢]؛ لأنَّ الحال متغيرة كما يراها العلوي ، فتختلف عن الصفة ؛ لأنَّ الصفة فيها إشارة إلى الثبوت ، فلو قلنا: (هذا خالدٌ الذكيُ) ، فهو متصف بالذكاء ، فلا ترتبط بدلالة الحاضر ، وإن قلنا: (هذا خالدٌ ذكياً) ، فإنَّ المعنى مرتبط في وقت الحاضر ـ أي وقت الإشارة إليه ـ ويبدو واضحاً في قول ابن السراج: " وإنما سميت الحال ؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يكون اسم الفاعل فيها إلَّا لما أنت فيه ، تطاول الوقت أو قصر ، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما يأت من الأفعال ويبتدأ بها "[٣].

وحد ابن السراج الحال في كتابه الأصول بقوله: " [هيأة] الفاعل أو المفعول أو صفته في ذلك الوقت المخبر به عنه "[٤] ، إذ أضاف شرطاً في حده بقوله: (أو صفته) في وقت الحاضر، ومعنى (جاء (جاء عبد الله راكباً) : جاء عبد الله في هذه الحال [٥] ، بدلالة الوقت الحاضر ، فلقد اشترط أن يكون الحال مذكوراً لبيان الهيأة ، وبعبارة أخرى : أن يكون (مفهماً في حال كذا) ، وهذا الشرط الدلالي يميزه عن النعت المنصوب ، مثل: (رأيت رجلاً راكباً) ، فإن النعت هنا مسوق لتقييد المنعوت به ، وهو لم يفهم (في حال كذا) بطريق القصد وإنما أفهمه بطريق اللزوم ؛ لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت ، وإن لزم منه بيان الهيأة بالعرض ، ويميزه أيضاً عن التمييز ، ولاسيما إذا كان التمييز وصفاً مشتقاً مثل (لله درُّه

(١) الأصول في النحو : (١ / ٢١٤) ، ويُنظر : الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري : (٣١) ، وشرح المفصل ، ابن يعيش : (٢ / ٥٧).

(٢) المقتضب : (٤ / ٣٠٠).

(٣) الأصول في النحو : (١/ ٢١٣).

(٤) (م . ن) : الصفحة نفسها.

(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : (١ / ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

فارساً) ؛ لأن التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية[١]، وقد ذكر العلوي قائلاً: " فإنها وإن أتت للفاعل والمفعول ، فليس بأصل وضعها ، وإنما هو عارض فيها "[٢]؛ لأنَّ الصفة ليس غايتها أنْ تكون لفاعل أو مفعول ، بل تدل على معنى في موصوفها ، فلو قلت: (هذا زيد واقفاً) فإن الجملة تشير إلى مفعول في المعنى ، ولو قلت: (زيدٌ في الدار قائماً) ، فإن الجملة تشير إلى فاعل في المعنى[٣]، وهذا المعنى عند العلوي يشابه ظاهر كلام ابن السراج في قوله: "والحال منتصب لشبهه بالمفعول ؛ لأنه جيء به بعد إتمام الكلام ، واستغناء الفاعل بفعله وأن في الفعل دليلاً عليه كما كان في دليل على المفعول"[٤].

ونلحظ أنَّ ابن السراج لم يشر في حده إلى الحال الجملة كما بينا سابقاً في البيت الشعري لامرئ القيس[٥] ، وعليه يحمل تحديد ابن الحاجب[٦] ، وابن كمال باشا[٧] ، وعلي بن اسكندر الركوي[٨] مع اختلاف يسير في الألفاظ .

أمّا الرماني فحده قائلاً: " انقلاب المعنى في صفة النكرة عمَّا كان عليه للزيادة في الفائدة "[٩]، فكأنَّه يربط بين الحال والصفة ؛ لأنَّ الحال بين صفة متحولة غير ثابتة في النكرة لزيادة المعنى ، ونلحظ أنَّ حده دلالي يشوبه الغموض في تقريب المعنى ، في حين نجد حد ابن جني أكثر دقة ووضوحاً في هذا الموضع بقوله : " الحال وصف [هيأة] الفاعل أو المفعول به ، ولفظهما نكرة تأتي بعد معرفة ، قد تم الكلام عليها ، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى " [١٠] .

وقد أشار في حده إلى الهيأة ليخرج النعت والخبر من حده ؛ لأنَّ الخبر والنعت وصفان كلاهما ، فإنَّ ابن جني خصص الحال بوصف الهيأة ؛ لأنَّ ما دلَّ على هيأة صح أنْ يقع حالاً مثل: (وهذا بسراً

(١) يُنظر : النحو والدلالة : (١٢٧).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٤).
(٣) يُنظر : م . ن : الصفحة نفسها.
(٤) الأصول في النحو : (١ / ٢١٣).
(٥) يُنظر : ديوان امرئ القيس : (١٩).
(٦) يُنظر : الكافية في النحو : (٢٤).
(٧) يُنظر : أسرار النحو : (١٣٧).
(٨) يُنظر : إظهار الأسرار في النحو : (١٠٥).
(٩) رسالتان في اللغة : (٦٩).
(١٠) اللمع في العربية : (٥٢).

أطيب منه رطباً) ، فالبسر والرطب قريبان من معنى الهيأة ، فالتمر يكون أولاً بسراً ثم يتحول رطباً فلا تكلف في التقدير[١] .

وقال الرضي: " كل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق" [٢] ، فيظهر اعتبار النحاة للمعنى في شروط الحال ، فمنها شرط التنكير ، حيث اشترط البصريون أنْ تكون الحال نكرة [٣] " وإنَّما وجب أنْ تكون نكرة لأنَّها مشابهة في الخبر ، وحقيقة الخبر أنْ أنْ يكون نكرة لأنَّه فائدة يستفيد منها المخاطب وإنَّما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع " [٤] ، فإنَّ جاءت معرفة أولوها على زيادة الألف واللام[٥] ، و" مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلَّا نكرة وأنَّ ما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى" [٦] ، في حين أجاز البغداديون ويونس أنْ تكون الحال معرفة مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا: (جاء زيد الراكب) ، وفصل الكوفيون فقالوا : إنْ تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو : زيدٌ الراكب أحسن منه الماشي ، فالراكب والماشي حالان ، وصح ورودهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير زيدٌ إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح ورودها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز (جاء زيد الراكبَ) ، إذ لا يصح (جاء زيدٌ إن ركب)[٧].

وقد جعل سيبويه (العراك) في بيت لبيد بن ربيعة* في موضع الحال ، وهو معرفة في قوله–بحر الوافر –[٨]:

فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ**

(١) الكافية في علم النحو : (٢٤).
(٢) شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٢).
(٣) يُنظر : الأصول في النحو : (١ / ٢١٤) ، وشرح المفصل ، ابن يعيش : (٢ / ٦٢ ـ ٦٣) ، وشرح الرضي على على الكافية : (٢ / ١٥) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٥).
(٤) الحلل في إصلاح الخلل : (١٣٥).
(٥) يُنظر : الكتاب : (١ / ٣٧٥) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (٣ / ٢٣٠ ـ ٢٣١).
(٦) شرح ابن عقيل : (١ / ٥٧٢).
(٧) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ٥٧٣) ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : (٢ / ٢٥٦).
* وهو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، كان من شعراء الجاهلية وفرسانهم، يُنظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة: (٢٧٤/١).
(٨) يُنظر : شرح ديوان لبيد بن ربيعة : (٨٦) ، والكتاب : (١ / ٣٧٢) ، والمقتضب : (٣ / ٢٣٧).
** وردت في ديوانه (فأوردها) ، يُنظر : شرح الديوان : (٨٦).

فإنَّ العلوي يرى المعنى فيها معتركة ، وإنْ كانت بلفظ المعرفة ، فإنَّها غير معرفة[١]، وقال الأعلم الشنتمري: " وجاز هذا لأنه مصدر ، ولو كان اسم فاعل لم يجز"[٢]، وقال أبو العباس المبرد: " واعلم أنَّ أنَّ من المصادر ما يدل على الحال وإنْ كان معرفة وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ، وصلح للموافقة، فنصب ، لأنَّه في موضع ما لا يكون إلَّا نصباً ؛ وذلك قولك: أرسلها العراك ، وفعل ذلك جهده وطاقته ؛ لأنَّه في موضع : فعله مجتهداً ، وأرسلها معتركةً ؛ لأنَّ المعنى : أرسلها وهي تعترك، وليس المعنى أرسلها لتعترك "[٣].

ووصف ابن يعيش ذلك بالشذوذ الذي لا يقاس عليه بقوله: "وإنَّما جاز هذا الاتساع في المصادر؛ لأنَّ لفظها ليس بلفظ الحال ، إذ حقيقة الحال أنْ تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام ، لم تقل العرب : أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيدٌ القائم لوجود لفظ الحال والتحقق أنَّ هذا نائب عن الحال وليس بها "[٤]؛ لذلك اشترط العلوي أنْ تكون نكرة ، فإنَّه يراها خبراً من جهة المعنى ، واشترط أيضاً أنْ يكون صاحب الحال معرفة ، فلو كان نكرة لكانت مساوية له ، وللاتباع أولى من نصبها على الحال ، فإنَّ الصفة أقعد من الحال في معناها لديمومة استمرارها [٥].

وقال ابن السراج في ذلك: " وقبيح أنْ تكون الحال من نكرة ؛ لأنَّه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها ....، فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر ، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام ، تقول : جاءني رجل من بني تميم راكباً ، وما أشبه ذلك "[٦] ، فإنَّ الحال وصاحبها ليسا إلَّا خبراً ومبتدأ تحولا إلى جملة ، وكما يشترط ابن السراج أنْ يكون المبتدأ معرفة ؛ لأنَّه مخبر عنه ، فكذلك صاحب الحال ، فإذا وصف ، فإنَّه يقترب من المعرفة ويجوز أنْ يخبر عنه ، وكذلك الحال خبر وزيادة في الفائدة والخبر ، لذا يشترط أنْ تكون نكرة ؛ لأنَّه يخبر بغير المعروف[٧] ، والحال من النكرة ليس بجيد[٨].

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٦٠٣).
(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : (١ / ٥٣٤).
(٣) المقتضب : (٣ / ٢٣٧ ـ ٢٣٨).
(٤) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٢ / ٦٢ ـ ٦٣).
(٥) يُظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٥).
(٦) الأصول في النحو : (١ / ٢١٤).
(٧) يُنظر : الإعراب والمعنى في القرآن الكريم ، محمد أحمد خضير : (٦٧).
(٨) يُنظر : إعراب القرآن ، النحاس : (٤ / ١٦٢).

واشترط النحاة أنْ تكون الحال مشتقة[١]، وذكروا أسماء جامدة نصبت على الحال[٢]، من ذلك الحال الموطئة ، وهي الحال الجامدة الموصوفة ، مثل قوله تعالى: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا**﴾[٣] ، وجعل ابن هشام وابن عقيل والسيوطي هذا الشرط غالباً لا ملتزماً [٤] .

ويرى الباحث أنَّ الاشتقاق شرط لفظي ؛ ليناسب القواعد النحوية ، لذا استعمل العلوي التأويل للحال غير المشتقة لاجئاً إلى المعنى ؛ لأنها " لا تدل على [هيأة] الفاعل أو المفعول إلا بالاشتقاق"[٥].

إنَّ شروط الحال[٦]، عوامل مكملة لمعاني الحد ، فإنَّها لا يمكن الاستغناء عنها ، وإنْ كانت عبارات الحد موجزة تغني عن الإطالة وتبيين دلالة الحال .

ونرى فيما تقدم أنَّ العلوي قد رصد العلاقة بين الحال والمعنى بحده للحال وشروطها وشروط صاحبها كما بين الدلالة الزمنية وعلاقتها بالحال وجواز عمل المعنى فيها ، فأشار في حده إلى عبارة (بأصل وضعها) ليخرج الصفة من حده ، وإن أتت لهيأة الفاعل والمفعول ، فهي ليس بأصل وضعها وإنما هي عارضة ؛ لذلك ركز على الدلالة الزمنية فهي تميز الحال من النعت ، فالحال مرتبط بالوقت الحاضر ، والنعت متصف بالثبوت غالباً ، فإنَّ حده أكثر دقةً من الحدود الأخرى وإنْ كانت الحدود كلها غير جامعة ولا مانعة ، لكنَّ حده أقرب تلك الحدود لماهيّة الحال .

خامساً : التمييز

يُعدُّ التمييز من المفاهيم النحوية التي تزيل الإبهام شكلاَ ومضموناً ، إذ نرى أنَّ بعض الحدود النحوية اقتصرت على الجانب الوظيفي الذي يؤديه في التركيب النحوي للوصل إلى المعنى المراد،

(١) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (١٣٥) ، والتوطئة ، أبو علي الشلوبين : (٢١٢) ، وشرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٢) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٥).

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٢ / ٦١).

(٣) مريم : (١٧).

(٤) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام : (٥ / ٤٢٧) ، وشرح ابن عقيل : (١ / ٥٧١) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : (٢ / ٢٤٥).

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٥).

(٦) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (١٣٥) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٨٥).

وبعضها الآخر اقتصر على الجانب الشكلي ، وهي وسيلة لا تخلو من فائدة ، وإنْ كانت تعليمية، ونلحظ أنَّ الجانب الوظيفي في معرفة المعنى هو الأكثر ملاءمة للمفهوم النحوي .

ولم يضع العلوي حداً للتمييز ، وإنَّما اعتمد على حدي الزمخشري وابن الحاجب ، بقوله:" وأحسن ما قيل في معناه ، وبيان ماهيته ما ذكره ابن الحاجب والزمخشري "[١] ، فقد اعتمد العلوي على الجانب الوظيفي في معرفة معنى التمييز سواء في حد الزمخشري أم في حد ابن الحاجب اللذين ارتضاهما وكان مقتنعاً بهما ، لكنه فاضل بينهما وسيأتي الكلام على ذلك لاحقاً .

أما سيبويه فحده قائلاً : " إذا قلت : لي مثله ، فقد أبهمت ، كما أنَّك إذا قلت : لي عشرون ، فقد أبهمت الأنواع ، فإذا قلت: درهماً ، فقد اختصصت نوعاً ، وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد . فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على الأنواع ، على الشجاعة والفروسية والعبيد ، فإذا قال: عبداً فقد بين من أي أنواع المثل"[٢].

وقد راعى سيبويه الجانب الوظيفي في إزالة الإبهام الحاصل في التركيب النحوي ، فقوله: (لي عشرون) كان التعبير مبهماً ، وإذا قلت: (لي عشرون درهماً) ، فإنَّ المعنى اتضح بكلمة (درهماً) التي ميزته عن غيره ، فيكون منصوباً ؛ لذا قال العلوي : " ولا يجوز تغييره عن النصب ، بأنَّ يكون مضافاً ؛ لأنَّ النون إنَّما تحذف لأجل الإضافة ... فلهذا وجب إجراؤه على صورته من غير تغيير"[٣] ، فالمعيار المذكور في حده ليس سمة التمييز وحده بل سمة الحال والبدل والنعت ، فلو قلنا: (شاهدت رجلاً طويلاً)، فإنَّ (طويلاً) ميزت الرجل عن غيره ، وأزالت الإبهام المذكور ، ويبدو أنَّ حد سيبويه عام لا يختص بباب التمييز .

وقد ذكر سيبويه في موضع آخر من كتابه جعل التمييز مفعولاً فيه ، ما نصه: " وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفقأت شحماً ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة "[٤] ، فقد أراد سيبويه إخراج اللفظ من

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٩٥).
(٢) الكتاب : (٢ / ١٧٢).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ١٠١).
(٤) الكتاب : (١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥).

من وضعه بقوله : (امتلأت ماءً) و(تفقأت شحماً) كان الأصل (من الشحم) و(من الماء) وحذفت (من) وأُسْقِطَت (ال) ، وانتصب تمييزاً [١] .

وقد اعطى سيبويه دوراً مهما للجانب الذاتي لهذا الموضع النحوي لحمل التمييز على المفعول فيه، ومما تجدر الأشارة إليه أن فكرة المفعولية بقيد (فيه) التي ذكرها في النص المتقدم غير واضحة ، فلا يفهم من (امتلأت ماءً) ما يفهم من (صمت شهر رمضان) ، إلا إذا أُرِيْدَ به أن يكون الفاعل ، والذي هو ضمير في التركيب المتقدم الظرف الذي يحل فيه الماء ، وهو خلاف ما ذكره ؛ لأنَّه أراد أنْ يكون لفظ (ماءً) هو المفعول فيه [٢] .

أما الفراء فوضع حداً شكلياً بصحة تقدير (من) بقوله: " وهو مما يفسر للمبتدئ : أنْ ينظر إلى (من) فإذا حسنت فيه ، ثم أُلقيت نُصبت "[٣]، إذ اعتمد في حده على الجانب الشكلي من دون النظر في الجانب الوظيفي والدور الذي يؤديه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نظر إلى (مِنْ) كي يحترز من الحال؛ لأنَّ الحال متضمنة معنى (في) وإنَّ ما ذكره سمة عامة لا تختص بالتمييز ؛ فينتقض حده باسم (لا) النافية للجنس ، نحو : (لا رجلَ قائمٌ) ، فإنَّ التقدير (لا من رجلٍ قائمٌ)[٤] ، وأمّا تضمنه معنى (منْ) فليس المقصود أنَّه يقبل دخول (من) عليه ، فمن التمييز ما يقبل دخول (من) كقولنا : (لله درُّك بطلاً !) ، فتصبح بدخول (من) : (لله درُّك من بطلٍ !) ، ومنه ما لا تدخل عليه (من) لكنه يعرب تمييزاً كقولنا: (جاء ستة عشر طالباً) ، فلا تقول فيه: (جاء ستة عشر من طالب) ، و(حسن محمد خلقاً) ، فلا تقول فيه: (حسن محمد من خلق) ، وإنَّما التضمن أمر راجع إلى المعنى ، فمعنى (جاء ستة عشر طالباً) : (جاء ستة عشر من الطلاب) ، ومعنى (حسن محمد خلقاً) : (حسن محمد من جهة خلقه)[٥] .

وفرق العلوي بين الحال والتمييز من جهة المعنى لأمرين قائلاً : " أمَّا أولاً : فلأنَّه يفسر بمن ، ومن موضوعة للتفسير والبيان ، وأمَّا ثانياً : فلأنَّه إذا كان منصوباً على الحال كان مقيداً ؛ لأنَّ الحال من شأنها أنْ تكون قيداً لما هي منتصبة عنه"[٦] ، فقد يزيل التمييز الإبهام عن الذات أو النسبة بخلاف

(١) يُنظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : (٤ / ١٦٢٢).
(٢) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٦١ ، ٢٦٢).
(٣) معاني القرآن ، الفراء : (١ / ٣٢٠).
(٤) يُنظر : شرح ابن عقيل : (١ / ٦٠١) ، وشرح التصريح على التوضيح : (١ / ٦١٧).
(٥) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ٢٧٠).
(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٩٨).

الحال الذي يبين الهيأة ، فلو قلنا: (عندي رطلٌ سمناً) ، فإنَّ كلمة (سمن) أزالت الإبهام الحال في المقدار، وهو على معنى (عندي رطل من سمن) ، ولو قلنا : (جاء زيدٌ راكضاً) فإنَّ (راكضاً) حال قد بينت هيأة زيد ، فلا يقال: (جاء زيدٌ من راكضٍ) .

وقال ابن هشام : " ما يحتمل والتمييز ــ من ذلك (كرُمَ زيدٌ ضيفاً) ، إنْ قدرت أنَّ الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أنْ تدخل عليه (مِنْ) ، وإنْ قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز ، فالأحسن إدخال (مِنْ) "[١].

وقد أوضح الدكتور فاضل السامرائي هذا المعنى بقوله: " وتقول : (كرم محمد أخاً) ، فإنْ كنت تعني أنَّ أخا محمد هو الذي كرم ، كانت (أخاً) تمييزاً ، وإنْ كانت تعني أنَّ محمداً كرم عندما صار أخاً ، كان أخاً حالاً "[٢].

وقد كان الزمخشري موضحاً للتمييز في حده ، إذ قسمه على قسمين : قسم يتعلق بالجملة ، وقسم يتعلق بالمفرد ، فهو عنده " رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته ، فمثاله في الجملة : طاب زيدٌ نفساً ... ومثاله في المفرد : عندي راقود خلاً " [٣] .

وقد ركز الزمخشري في حده على الجانب الوظيفي في التركيب النحوي برفع الإبهام الحاصل ؛ لذا فإنَّ حده عام يدخل فيه الحال وغيره ، فقال العلوي: " فقولنا رفع عام فيه وفي غيره ؛ لأنَّ الحال يرفع الإبهام ، والمفاعيل كلها رافعة للإبهام مما انتصبت " [٤].

فكان العلوي دقيقاً بقوله ؛ لأنَّ الحال والمفاعيل كلها تزيل الإبهام الحاصل ، فلو قلنا: (جاء زيد مسرعاً) ، فإنَّ كلمة (مسرعاً) تعرب حالاً ، فهي تزيل الإبهام الحاصل في المجيء ، وهذه الصفة مشتركة بين الحال والتمييز ؛ لأنَّهما اسمان نكرتان ، فضلتان ، رافعتان للإبهام[٥] ، وقال عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنَّ التمييز منصوب كالحال ، ونصبه في هذا الباب عن تمام الكلام ، فإذا قلت : تفقأ زيدٌ ، كان الفعل قد أخذ فاعله ، فلما احتجت إلى شيء يُبَيِّنُ نصبته ، إذ لا يكون ما بعد الفاعل إلَّا المفعول ،

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : (٢ / ٦٢٢).
(٢) معاني النحو : (٢ / ٢٧١).
(٣) المفصل في علم العربية : (٨٣ ، ٨٤).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٩٥).
(٥) يُنظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : (٢ / ٥١٣).

كقولك: تفقأ زيدٌ شحماً ، بمنزلة قولك: جاءني زيدٌ راكباً "[١] ؛ لذا يرى العلوي أنَّ الإبهام يقع في المفرد وفي الجملة [٢].

ومثل الزمخشري لنوعين من التمييز ، وهما : ما كان تمييزاً لجملةٍ أو تمييزاً لمفردٍ ، فالتمثيل الذي ذكره (طاب زيدٌ نفساً) ، إذ يرى العلوي أنَّ الطيب مسند في اللفظ إلى زيد وهو في الحقيقة مسند إلى مقدر متعلق بزيد ، فالإبهام الحاصل من جهة المعنى باعتبار الجزأين لا باعتبار أحدهما ، فأصله (طابت نفسه) ؛ لأنَّ الفعل صفة للفاعل لكنها أزيلت عنه لأجل المبالغة[٣]، وقد عبر ابن يعيش عن هذا المعنى بقوله: " قولك: طاب زيد ... لا يوصف زيد بالطيب ... فعلم بذلك أنَّ المراد المجاز وذلك أنَّه في الحقيقة لشيء من سببه ، وإنَّما أسند إليه مبالغة وتاكيداً ، ومعنى المبالغة أنَّ الفعل كان مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى ، والتأكيد أنَّه لما كان بفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعني ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أنْ تطيب نفسه بأنْ تنبسط ولا تنقبض وأنْ يطيب لسانه بأنْ يعذب كلامه وأنْ يطيب قلبه بأنْ يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل: طاب زيدٌ نفساً "[٤]، فإنَّ الشيء إذا ذكر على جهة الإبهام ثم فسر كان أبلغ مما ذكر من أول وهلة على جهة الإيضاح فتكون النفوس متطلعة ومتشوقة إلى فهمه لغرض المبالغة [٥] .

أما المفرد بقوله: (عندي راقود خلاً) ، فيقول العلوي: " إنَّ الإبهام فيه إنَّما وقع من جهة اللفظ المجرد ، من غير اعتبار نسبته إلى غيره"[٦] ، فإنَّ كلمة (خل) أزالت الإبهام عن (راقود) ؛ لأنَّه مبهم في في نفسه ، وهو واقع في ذات .

ومن هنا يمكن القول: إنَّ تلك الدلالات لم يشر إليها الزمخشري في حده ، فضلاً عن التنكير والتبعيض المشتملة بدلالته على معنى (منْ) ، لذلك قال العلوي في حد الزمخشري:" لا يسلم من التشوش"[٧].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : (٢ / ٦٩١).
(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٩٦).
(٣) يُنظر : م . ن : (٢ / ٩٧ ، ١٠٠).
(٤) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٢ / ٧٥).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ١٠٠).
(٦) يُنظر: م. ن : (٢ / ٩٩).
(٧) م . ن : (٢ / ٩٧).

أمَّا ابن الحاجب فحده قائلاً: " ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة "[١] ، فقد راعى الجانب الوظيفي بإزالة الإبهام في التركيب النحوي سواء في الذات أم في النسبة ، قال العلوي: " أبصرت عيناً باصرة ، فإنَّ قولنا: باصرةٌ ، قد رفع الإبهام عن قولنا: عين ؛ لأنَّها عند إطلاقها تحتمل معاني كثيرة، فإذا قلت : باصرةً ، فقد رفعت إبهامها ، خلا أنَّ الإبهام فيها ليس مستقراً في أصل وضعها ، وإنَّما عرض من أجل الاشتراك بينها وبين غيرها ؛ لأنَّ وضع اللفظ المشترك إنَّما هو على واحد من معانيه لا بعينه "[٢]، وخرج من حده الحال ؛ لأنَّها ترفع الإبهام عن هيأة الذات لا عن نفسها[٣]، فإنَّ حد ابن الحاجب أكثر دقة من حد الزمخشري الذي خرج الحال من حده ؛ لذا قال العلوي: " ما ذكره ابن الحاجب أدق وأكمل "[٤]، وإنْ كان حده ينتقض بالصفة كقولنا: (جاءني رجل طويل) ، فإنَّ كلمة (رجل) مبهمة بالوضع ، صالحة لكل من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه تميز عمَّا يخالفه كما تميزه عن (قصير) ، فبكلمة (طويل) يرفع الإبهام المستقر[٥].

واشتمل حد ابن الحاجب على نوعي التمييز (المذكور) ، ويعني به المفرد أو الذات ، والمقدر يعني به الجملة أو النسبة .

وأمَّا قول العلوي: " فما كان تاماً بالجملة الفعلية، فكما جاز أنْ تقول: طاب زيدٌ نفساً، فيجوز أنْ تقول : طابت نفسُ زيدٍ ، من غير تغييره في المعنى"[٦]، ففيه نظر ؛ لأنَّ المعنى مختلف بين (طاب زيدٌ نفساً) ، و(طابت نفسُ زيدٍ) .

وقد ورد في دلائل الإعجاز ما نصه: " ووزان هذا أنَّك تقول : اشتعل البيت ناراً ، فيكون المعنى أنَّ النار قد وقعت فيه وقوع الشمول ، وأنَّها قد استولت عليه ، وأخذت في طرفيه ووسطه ، وتقول: اشتعلت النار في البيت ، فلا يفيد ذلك، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانباً منه ، فأمَّا الشمول ، وأنْ تكون قد استولت على البيت ، وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة . ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل : ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾[٧]، لتفجير للعيون في المعنى ، وأوقع على الأرض في

(١) الكافية في علم النحو : (٢٤).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٩٦).
(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٥٣) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٩٦).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ٩٧).
(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٥٣).
(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ١٠١).
(٧) القمر : من الآية : (١٢).

اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس ، وقد حصل بذلك من معنى الشمول هاهنا مثل الذي حصل هناك ، وذلك أنَّه قد أفاد أنَّ الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها ، وأنَّ الماء قد كان يفور من كل مكان منها ، ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل : وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض ، لم يفد ذلك ، ولم يدل عليه ، ولكان المفهوم منه أنَّ الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض ، وتبجس من أماكن منها"[١].

فالعدول أكثر اتساعاً وشمولاً وتأكيداً ومبالغةً ؛ لأنَّ المعنى يكون فيه من الجزء إلى الكل (طابت نفس زيد) ، اتسعت معنى عندما نقول: (طاب زيدٌ نفساً) ؛ لأنَّ في المثال الأول أسندت الطيب إلى النفس مباشرة ، وفي المثال الثاني أسندته إلى (زيد) كلِّه وخصصت النفس بالذكر ، فقد مدحته مرتين، مدحته كله بقولك: (طاب زيد) ، ويدخل في ذلك نفسه ، ثم خصصت النفس بالذكر فكنت مدحته مرتين[٢]، فالتمييز المحول عن الفاعل أو المفعول أنَّه قد حول الإسناد عنه إلى غيره ، لقصد المبالغة[٣]، أي في إسناد الطيب لزيد ، فإنَّه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنْ طاب من جميع الوجوه ، فالمبالغة من حيث أول الكلام [٤] .

وجاء في حاشية الصبان " أنَّما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأنَّ الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب"[٥]، وهذا المعنى أشار إليه العلوي ــ كما ذكرنا سابقاً ــ وإنْ لم يفرق في المعنى بين التركيبين (طاب زيدٌ نفساً) ، و(طابت نفسُ زيدٍ) ، وكذلك يختلف المعنى في التركيب النحوي بين النصب والجر ، كقولنا: (عندي رطلٌ زيتاً) و (عندي رطلُ زيتٍ)، قال الرضي: "فهذه المقادير ، إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ؛ لأنَّ قولك: عندي عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، ورطل زيتاً ، المراد بعشرون ، فيه ، هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع: المذروع لا ما يذرع به ، وبرطل: الموزون ، لا ما يُوزن به ، وكذلك في غيرهما"[٦] ، فإذا أردت الآلة تعين الجر بالإضافة ولا يصح النصب ، أي عندك الرطل وليس عندك الزيت ، وأما إذا أردت النصب (عندي رطلٌ زيتاً) ، فالمعنى عندك زيتٌ وزنه رطل "والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير،

(١) دلائل الإعجاز : (١٠١ ، ١٠٢).
(٢) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ٢٧٥).
(٣) يُنظر : شرح الأشموني : (١ / ٢٦٥).
(٤) يُنظر : حاشية الصبان : (٢ / ٢٩٨).
(٥) حاشية الصبان : (١ / ٢٩٠).
(٦) شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٥٧).

لا يجوز إلَّا إضافتها ، نحو: عندي منوا سمن ، وقفيز برٍّ، وذراع ثوبٍ، يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن ، والمكيال الذي يكال به البر، والآلة التي يذرع بها الثوب ، وإضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من"[١]، فالتركيب النحوي في النصب يختلف عن الجر، أمَّا ما ذهب إليه الرضي بقوله: "ويدخل فيه المضاف إليه في نحو خاتم فضةٍ ، كما يدخل فيه إذا انتصب؛ لأنَّ معنى النصب والجر سواء"[٢]، وكذا ما ذهب إليه العلوي أيضاً بقوله: "فما كان تاماً بالتنوين، كقولك: عندي رطلٌ زيتاً، كما جاز أن تنصبه جاز أن يكون مجروراً من غير فساد لمعناه، فقتول فيه: عندي رطلُ زيتٍ"[٣]، فلا نسلم بما قالاه ؛ لأنَّ المعنى مختلف، ففي قولنا: (عندي رطلٌ زيتاً)، يكون الكلام قد تم بالمبتدأ المؤخر(رطلٌ)، ثم جئت بعدها بما يفسر الرطل، فكأنَّك أخبرت بخبرين: أحدهما: (عندي رطلٌ)، حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام، وظن المخاطب أنَّه تم ، قلت: (زيتاً) ، بخلاف قولك: (عندي رطلُ زيتٍ)، فالكلام جعلته سرداً واحداً، فلم يتم بكلمة (رطل)، حيث أنَّ السامع ينتظر بقية الكلام ، فالتمييز في الأولى منتصب بعد تمام الكلام، فإذا أردت الإبهام، أي إبهام الأمر على السامع أولاً، ثم إيضاحه فيما بعد، وكله راجع إلى المقام وقصد المتكلم، إذا كان يستدعي ذلك، وهذا المعنى غير متوفر في الإضافة[٤].

وخلاصة القول: إنَّ الحدود النحوية لم تشر إلى تلك الدلالات الناشئة من التراكيب النحوية، ولاسيما حد الزمخشري وحد ابن الحاجب اللذين ارتضاهما العلوي ، وإنْ كان على ما يبدو أنَّ حد ابن الحاجب أقرب من حد الزمخشري ، لذلك مال العلوي إليه ؛ لأنَّ حدَّه أقل طعناً، فضلاً عن ذلك أنَّه خرَّج الحال من حده ، لكنَّ العلوي لم يراعِ مسألة الاختلاف في التراكيب النحوية ، إذ إنَّ الاختلاف فيها ينجم عنه اختلاف في المعنى ، فالمعنى مختلف بين (طاب زيدٌ نفساً) و(طابت نفس زيدٍ) .

---

(١) همع الهوامع : (٢ / ٢٦٤).
(٢) شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٥٤).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢ / ١٠١).
(٤) يُنظر : معاني النحو : (٢ / ٢٧٩).

المبحث الرابع : التوابع (النعت ، التوكيد ، البدل)

توطئة:

قبل الولوج إلى حد النعت والتوكيد والبدل ، لابدَّ من الوقوف على مفهوم التابع ودلالته ، فإنَّ التوابع ترتبط بمتبوعاتها ارتباطاً تركيبياً ودلالياً ، لذلك لم يحدها النحاة اعتماداً على هذا الارتباط بحدٍّ عام يجمعها ، قال العلوي: " كل ثانٍ من غير واسطة ، أو مغايرة بواسطة ، بإعراب سابقه من جهة على الدوام "[١]، فإنَّ كل ثانٍ بلا واسطة يدخل في جميع التوابع إلَّا المعطوف ، فإنَّه ليس ثانياً بل مغايراً للأول؛ لأنَّ الشيء لا يمكن عطفه على نفسه ، فإنَّ التوابع فروع في استحقاق الإعراب ؛ لأنَّها لم تكن المقصود وإنَّما هي من لوازم الأول كالتتمة له[٢]، " وإنْ تشابهت في ارتباطها التركيبي بمتبوعاتها ، تختلف من حيث الارتباط الدلالي ، فكلُّ تابعٍ يضيف لمتبوعه بعداً دلالياً متميزاً يعكس مقاصد معينة ويناسب مقامات مخصوصة "[٣]، فأراد العلوي إخراج الخبر من حده معتمداً على الإعراب والحركة الإعرابية في التساوي بين حركة التابع والمتبوع ، وقد حدها سيبويه في كتابه بقوله: " هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ذلك"[٤] ، فركَّز على الجانب الوظيفي والدور الذي يؤديه التركيب ، فضلاً عن الحركة الإعرابية وذكر التشريك بلحاظ المعنى ، لا الشكل بحروف العطف ؛ لأنَّ " التابع ما كان من المتبوع كأنَّه هو لا يكون تابعاً إلَّا على أساس ذلك الامتزاج بينه وبين متبوعه معنى ولفظاً ليكون معه كالكلمة الواحدة "[٥].

وقال الرماني في حده : "التوابع هي الجارية على إعراب الأول"[٦]، إذ نجده حددها تحديداً خاصاً من دون الإشارة إلى تسميتها ، بخلاف ما ذكره العلوي .

وتبعه ابن بابشاذ بقوله : التابع " هو الجاري على ما قبله في إعرابه "[٧]، وقال ابن الناظم

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١١).
(٢) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٣٨).
(٣) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : (٦٦ ـ ٦٧).
(٤) الكتاب : (١ / ٤٢١).
(٥) الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٧٤).
(٦) رسالتان في اللغة : (٦٨).
(٧) شرح المقدمة المحسبة : (٢ / ٤٠٧).

(ت ٦٨٦ هـ) في شرحه الألفية في حد التابع: " هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد "[١]، وهذا الحد يجمع تحته التوابع الخمسة بالمشاركة ، بيدَ أنَّه ليس مانعاً ، ومن هنا قام الخلاف اللفظي بين طائفة من العلماء في حد التابع حين امتنع جمهور النحاة من حده ، وقال أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ): "ولم يحده جمهور النحاة لانه محصور بالعدِّ" [٢]، فهو لا يحتاج إلى حدٍّ ـ على حدِّ قوله ـ .

أما الأشموني فحده قائلاً: " هو المشارك لما قبله في إعرابه ، الحاصل والمتجدد غير خبر ، فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، وحال المنصوب ، وبغير خبر (حامض) من قولك : (هذا حلوٌ حامضٌ) "[٣].

وشرح الفاكهي عبارة اللفظ المشترك لما قبله في إعرابه ، وقال: " في إعرابه ولو محلاً من رفع ونصب وجر وجزم ... "[٤] ، وعباراته تكاد تكون إشارة إلى الجمل التي لها محل من الإعراب فلا يكون إعرابها ظاهراً بل مقدراً ، فاختلف في حده لفظاً مع العلوي وتشابه المعنى بإخراجه الخبر والمفعول الثاني والحال ليس على جهة الاستمرار والدوام ؛ لأنَّ الخبر أمر حادث متجدد ليس مستمراً دائماً ، كاستمرار التوابع ودوامها[٥] ، فنجد أنَّ العلوي أكثر دقةً في حد التابع من غيره ؛ لأنَّ ألفاظه كانت قريبة من الحد الجامع المانع وإنْ كانت قريبة من ذلك .

ويرى الدكتور تمّام حسّان أنَّ التبعية قرينة معنوية ، إذ يقول: " وأمَّا التبعية فهي ... قرينة معنوية عامة ، يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال ، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية "[٦]، فهي علاقة سياقية معنوية تربط بين التابع والمتبوع ولا يمكن التسليم بوجود معنى نحوي يطلق عليه (التبعية المعنوية) ، والدليل على هذا وجود حالات بين التوابع الخمسة لا تتحقق فيها هذه التبعية المعنوية ، منها بعض حالات عطف النسق ، فجمهور النحاة متفقون على أن أحرف النسق (لا) ، (بل) ، (لكن) تشترك في اللفظ لا في المعنى مع ما قبلها [٧]، فلا وجود هنا لتابع معنوي ،

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ، ابن الناظم : (٣٥٠).
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي : (٤ / ١٩٠٧).
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : (٢ / ٣٩٢).
(٤) شرح الحدود النحوية : (٢٤٥).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١٢).
(٦) اللغة العربية معناها ومبناها : (٢٠٤).
(٧) يُنظر : حاشية الصبان : (٣ / ١٣٢).

من هنا تدرس الظاهرة إعرابياً بدراسة المعاني النحوية القائمة بين التوابع بمتبوعاتها ، والدور الوظيفي الذي تؤديه تلك التوابع ، لغرض الوصول إلى المعنى والقصد بتراكيبها وتأثير العامل فيها .

ويرى العلوي أنَّ التوابع خمسة ، هي " التأكيد ، والنعت ، وعطف البيان ، والبدل ، والعطف بحرف ، ويسمى النسق أيضاً في ألسنة النحاة "[١]، وأطلق بعضهم[٢] العطف وجعله شاملاً للبيان ، فتكون الأقسام أربعة ، وقيل: إنَّ ذلك غير صحيح ؛ لأنَّ عطف البيان حكمه أنْ يكون بالمعارف مِنْ دون النكرات وله مواضع ينفرد بها[٣] ، وبعضهم فصَّل في التوكيد ، فيكون عددها ستة [٤] .

ويميل الباحث إلى جعلها خمسة أقسام ؛ لأنَّ البدل يختلف في دلالته عن عطف البيان ، فإذا قلنا: (أعجبني الضارب الرجلِ زيدٍ) ، فـ (زيد) مجرور عطف بيان على الرجل ، فلو جعلته بدلاً للزم جواز الضارب زيد ، وهي ممنوعة ، فإنَّ عطف البيان هو معتمد الحديث وليس البدل ، فلهذا افترقا[٥] ، أمَّا ما قاله الدكتور فاضل السامرائي: "والحق فيما أرى أنَّ هذا ضرب من التعسف ولا أرى عطف البيان إلّا البدل ، ولا داعي لادعاء الفروق بينهما ، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان "[٦]، فإنَّه جانب الصواب بقوله ؛ فإنَّ عطف البيان يوضح متبوعه وعدم استقلاله ، لكن البدل الجامد مستقل [٧]، فضلاً عن أنَّ هناك فروقاً دقيقة جداً في دلالة المعنى ، فإنَّهما لم يعطيا دلالة واحدة ، وأزد على ذلك أنَّ البدل على نية تكرير العامل .

أولاً : النعت

إذا ما أردنا التوصل إلى المعنى المعجمي للفظة (نعت) ، فإنَّنا سنجدها في مادة (ن ، ع ، ت) في المعجمات العربية ، يقول ابن فارس في معناها :"... وصفك الشيء بما فيه حسن "[٨] ، ثم يستطرد

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١٣).
(٢) وهو الزجاجي ، يُنظر : شرح جمل الزجاجي : (١ / ١٩٢) ، وشرح قطر الندى وبل الصدى : (٢٨٤).
(٣) يُنظر : الحلل في إصلاح الخلل : (١٠٤).
(٤) يُنظر : ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام) ، زين الدين شعبان الآثاري : (١٠٠).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٢٩).
(٦) معاني النحو : (٣ / ١٨٥).
(٧) يُنظر : شرح ابن عقيل : (٢ / ٢١٨ ـ ٢١٩).
(٨) مقاييس اللغة : (٥ / ٤٤٨) ، مادة (نعت).

بقوله: " وكل شيء جيد بالغ فهو نعت "[١]، وقال الزمخشري: "وانتعت المرأة بالجمال ... : اتصفت"[٢]، وجاء في لسان العرب: " والنعت : وصفك الشيء ، تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه "[٣] ، وجاء فيه أيضاً: " النعت من كل شيء جيده "[٤].

نجد أنَّهم يرون النعت يُراد به الوصف ، ويربطون النعت بالشيء الجيد ، فكل وصف جيد فهو نعت ، لذا فإنَّ المادة اللغوية للنعت ترتبط بمعنى الوصف والاتصاف بالشيء الجيد .

أمَّا معنى (الصفة) اللغوي ، فقد ذكره الخليل في كتابه ، إذ قال: " الوصف: وصفك الشيء بحليته ونعته "[٥]، وكذلك الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ)[٦]، فـ " وصف الشيء له وعليه وصفاً وصفة: وصفة: حلاه ... ، وقيل: الوصف المصدر ، والصفة : الحلية ... وتواصفوا الشيء من الوصف ... واتصف من الوصف ، واتصف الشيء أي صار متواصفاً "[٧].

ومهما يكن من أمر فإنَّ النعت والوصف مصدران بمعنى واحد ، والصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف ، واسماً لما قام بالذات من المعاني كالعلم والسواد [٨].

وبناءً على ما تقدم يتضح لنا أنَّ الصفة مرادفة للنعت ، فهما يتعاقبان في المعنى ، بيد أنَّ من العلماء منْ جعل الوصف للمتغير والثابت والنعت للمتغير والوصف الحسن فقط[٩]؛ لذلك ذكر العلوي الصفة مرة والنعت مرة أخرى[١٠] ، وأحسب أنَّه كان ضليعاً باللغة ومفرداتها ومعانيها المعجمية .

إنَّ النعت في أصله العام يبيِّن ويوضح متبوعه إنْ كان معرفة ، ويخصصه إنْ كان نكرة ، ومعنى التوضيح والبيان رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ونفي اللبس ، أمَّا التخصيص فهو تقليل

---

(١) مجمل اللغة ، ابن فارس : (٨٧٥) ، مادة (نعت) ، ومقاييس اللغة : (٥ / ٤٤٨) ، مادة (نعت).
(٢) أساس البلاغة ، الزمخشري : (٢ / ٢٨٤).
(٣) لسان العرب : (٢ / ٩٩) ، مادة (نعت).
(٤) م . ن : الصفحة نفسها.
(٥) العين : (٧ / ١٦٢).
(٦) يُنظر : مفردات ألفاظ القرآن الكريم : (٨٧٣) ، مادة (وصف).
(٧) لسان العرب : (٩ / ٣٥٦) ، مادة (وصف).
(٨) يُنظر : القاموس المحيط ، الفيروز آبادي : (٣ / ١٩٨).
(٩) يُنظر : شرح ألفية ابن معطٍ ، ابن القواس : (١ / ٧٤٥).
(١٠) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١٤).

الاشتراك الحاصل في النكرات ، فالنعت يؤدي جانباً وظيفياً في التركيب ، فنجد أنَّ العلوي ركز في حده على أمرين: عام ، وخاص ؛ لإظهار المعنى وإخراج التوابع الأخرى ، فقال في حده العام: " اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود "[١].

وقد استعمل العلوي كلمة (لفظ) ، ولم يستعمل كلمة (اسم) ؛ لأنَّ اللفظ أشمل وأوسع فيندرج تحته الاسم والجملة والظرف[٢]، فكلها يمكن أنْ تكون نعوتاً ، فدقة استعمال الكلمة أعطت معنى واضحاً لإخراج كلمة (فرس) و (إنسان) ، فإنَّها تدل على ذات لا بلحاظ المعنى ، فالنعت يدل بلحاظ المعنى.

وأشار العلوي أيضاً إلى كلمة (المقصود) ؛ ليخرج من حده (رجل ، وامرأة) ، فإنَّ رجلاً موضوع لذات بلحاظ الذكورية والإنسانية والمرأة بلحاظ الأنوثة ، فهي موضوعة لذات بلحاظ المعنى ، لكن غير مقيد ، بيد أنَّ الصفات يقصد بها المعنى ، فلو قلنا: (مررت بثلاثة رجالٍ) فإنَّنا نعدها اسماً ، وإنْ قلنا: (مررت برجالٍ ثلاثة) فإنَّنا نعدها صفة بلا خلاف ، فهي توضح المقصود من المعنى[٣]، وإنْ كان حده منتقضاً بأسماء الآلة والمكان والزمان ؛ لأنَّها دالة على الذات بلحاظ المعنى المقصود من وضع هذا اللفظ[٤] ، لكنه جعل المعنى ركيزة أساسية لا يمكن تجاهلها في معرفة النعت ، فإنَّ حده العام تتفرع عنه دلالات تفصيلية دقيقة مشروطة بمواطن مخصوصة واستعمالات تحدد بالمعنى.

أمَّا حده الخاص ، فهو: " تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً "[٥] ، فقوله (تابع) يخرج منه الخبر؛ لأنَّ دلالته مستقلة بخلاف النعت ، فإنَّها تدل على متبوعها ، وتعد جزءاً منه ، وهي مستمرة مع المتبوع وغير مقيدة عكس الحال ، فإنَّه مقيد يبين هيأة الفاعل أو المفعول[٦]، وبهذا لا يفهم المعنى إلَّا بالتابع والمتبوع معاً ؛ لأنَّ للنعت دلالات خاصة في التركيب إذا ما قيس بالدلالة في التوابع الأخرى ، وقد وقف النحاة على جوانب هذا الموضوع ، فإشار سيبويه إلى الناحية الإعرابية مبيناً أنَّ التابع حالة من

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١٤).
(٢) يُنظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٤٧).
(٣) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل : (١ / ٤٤١).
(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٢٨٤).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١٥).
(٦) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل : (١ / ٤٤١).

حالات إجراء الاسم على ما قبله[١]، إذ قال في هذا الباب: " مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك "[٢]، فركز على جري التوابع بالحركة الإعرابية ، فإنَّ العلامة الإعرابية ليست حداً فاصلاً للفارق الدلالي ، فالنعت مكمل للكلمة الأولى في المعنى[٣]، وقال أيضاً: " فأمَّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنَّهما كالاسم الواحد ، وإنَّما صارا كالاسم الواحد من قبل أنَّك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ، ولكنَّك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف ، فهو نكرة، وإنَّما كان نكرة ؛ لأنَّه من أمةٍ كلها له مثل اسمه ، وذلك أنَّ الرجال كل واحد منهم رجل ، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف ، فاسمه يخلطه بأمته حتى لا يعرف منها "[٤].

فالإشارة هاهنا واضحة إلى الحركة الإعرابية ، فضلاً عن تخصيص المنعوت بالنكرة ؛ لأنَّ النكرة تدل على الشيوع والعموم ، فينقلها النعت إلى نوع أخص ، فربط المنعوت بالنعت لإدراك المعنى ؛ لأنَّ "الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه ، كقولك: جاءني رجلٌ ظريفٌ ، مع قولك: جاءني رجل ، فإنَّك لست في ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة ، ولكن يريد هنا شيئاً وهناك شيئاً آخر"[٥].

فإنَّ النعت يزيد الجملة وضوحاً بالتخصيص ، وهذا ما أثبته الرماني في حده للصفة " قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له "[٦]؛ لأنَّ التخصيص يقلل الاشتراك الحاصل في باب النكرات ، فمثلاً يقال: (هذا رجلٌ حليمٌ) ، فإنَّ (هذا) مبتدأ ، و(رجلٌ) خبره ، و(حليمٌ) نعت مخصص لهذا الرجل من غيره بالحلم ؛ لأنَّه قد خرج بقولك حليم من رجل آخر ليس بحليم[٧]، وتكون بقولك : (حليم)

---

(١) يُنظر: التوابع في نهج البلاغة (دراسة نحوية دلالية) ، وداد حامد عطشان السلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب / جامعة الكوفة ، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م : (٢١).

(٢) الكتاب : (١ / ٤٢١).

(٣) يُنظر: النعت في القرآن الكريم ، فاخر هاشم الياسري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب / جامعة البصرة ، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م : (٢٠).

(٤) الكتاب : (١ / ٤٢١ ـ ٤٢٢).

(٥) دلائل الإعجاز : (٥٣٣).

(٦) رسالتان في اللغة : (٦٩).

(٧) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٤٧).

قللت الاشتراك ورفعت الاحتمال[١] ، وأخرجت الاسم من نوع الرجال العام إلى نوع أخص منه[٢] ، فقيدت المعنى المطلق بالصفة ، فإذا قلت: (جاءني رجلٌ) ، فإنَّه يتضمن كل ذكر بالغ من بني آدم بطريقة الوضع ، فإذا قلت: (صالح) فقد أخرجت من ليس بصالح[٣] ، فخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بالصلاح[٤] ، فإنَّ النعت الحقيقي لا يختلف في دلالته عن النعت السببي ، فيرى العلوي أنْ تكون مطابقته بالحركة الإعرابية والتعريف والتنكير ؛ لأنَّ الحركة الإعرابية والتنكير والتعريف جانب الاسمية فيه، وفيه جانب الاشتقاق رافعة للظاهر بعدها لما فيها من مشابهة الأفعال[٥] ؛ لأنَّ النعت السببي ومتعلق المنعوت الذي جرى عليه النعت السببي هما في الحقيقة صفة للمنعوت [٦] ؛ لأنَّ " معنى النعت السببي لا يتميز عن النعت الحقيقي فهو يقدم الخدمة نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي ، إذ يجري وصفاً على منعوته فيميزه ويخصصه ويدل على معناه "[٧]، فقولنا: (جاء زيدٌ البخيلُكون قد فرَّقنا زيداً هذا وميزناه وميزناه من زيدين آخرين ليس آباؤهم بخلاء ، وهو يعطي الدلالة نفسها في النعت الحقيقي عند القول: (جاء زيدٌ البخيلُ) .

ويرى العلوي أنَّ النعت السببي يحمل على مشابهة الأفعال ، أي التركيب الفعلي ، وكأنَّ التقدير في المثال المتقدم (بخل أبوه) ، فإنَّ النعت في هذا التركيب يحتوي على ضمير يعود إلى (زيد) أو يربط ما قبله أو سبباً لما قبله ؛ لأنَّه يسلك سلوك الفعل في التركيب ، فيعمل عمله فيرفع فاعلاً [٨].

أمَّا ابن جني فلم يغفل عن ذلك في حده ، إذ قال: " الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له وتخصيصاً ممَّن له مثل اسمه ، بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه " [٩].

---

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٢٨٧).
(٢) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٤٧) ، وشرح اللمحة البدرية : (٢ / ٢٧٨).
(٣) يُنظر : الكواكب الدرية على متممة الآجرومية : (٢ / ٥٢٦).
(٤) يُنظر : المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم) ، التفتازاني : (٢٣٩).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١٧).
(٦) يُنظر : المقتضب : (٤ / ١٥٥).
(٧) النعت في القرآن الكريم : (٣٠٤).
(٨) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢١٧ ـ ٢١٨) ، والنعت في القرآن الكريم : (٣٠٤).
(٩) اللمع في العربية : (٦٥).

وقد أشار في حده إلى النعت الحقيقي والنعت السببي ، وذكر النعت الحقيقي بدلالتين من دلالاته، هما التخصيص والتحلية ، فأراد الجانب الوظيفي في تركيب الجملة وأشار أيضاً إلى النعت السببي بقوله: (أو في شيء من سببه) ، فهو تركيب جملي وصفي أدى وظيفة النعت كما يحدث في التركيب الاسمي والفعلي[١] ، وفي ذلك يقول المبرد: " تقول: (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه) فترفع الأب بفعله وتجري (قائماً) على رجل ؛ لأنَّه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجلٍ يقوم أبوه "[٢]، أي أن الموصوف (رجل) قد تخصص وتميز من رجل ليس بهذه الصفة ، وذلك كما قلت: (مررت برجلٍ قائمٍ)[٣].

ونلحظ أنَّ ابن جني في حده لم يشر إلى دلالات النعت ، وإنَّما ذكر دلالتين فقط بيد أنَّ هناك دلالاتٍ أُخرى سنوضحها لاحقاً .

وحده الزمخشري بقوله: " الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، وذلك نحو: طويل وقصير"[٤]، ويظهر اعتماده على أسمية هذا الموضع وكونه دالاً على بعض أحوال الذات ، ويبدو أنَّ قوله: (اسم) متأتٍ من النظرة الشكلية التي تجعل التابع تابعاً لسابقه بالحركة الإعرابية ، أو مشابهاً له من هذه الناحية[٥] ، فذكر في حده تمثيلاً لصفتين (طويل وقصير) ، وهما صفتان معلومتان بالمشاهدة ، فجعل حده مختصاً بالاسم لا غير.

ونرى أنَّ العلوي كان أكثر دقة في حده في تحديد المعنى ؛ لاستعماله كلمة (لفظ) التي يندرج تحتها نعت الجملة والظرف والجار والمجرور ؛ لأنَّ المعنى غايته الأساس كي توصله إلى الموضع المراد منه ، وجعل الزمخشري الخبر جزءاً من حده ؛ لأنَّ الخبر دال على بعض أحوال الذات ، فإشارة العلوي دقيقة حين نوَّه إلى النعت بأنَّه تابع وغير مستقل بنفسه ، ليخرج الخبر من حده .

---

(١) الجملة الوصفية ، شعبان صلاح : (١٨٧).
(٢) المقتضب : (٤ / ١٥٥).
(٣) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٤٧).
(٤) المفصل في علم العربية : (١١٧).
(٥) الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٨٣).

وحدَّه السهيلي بقوله: " تخصيص الاسم بصفة هي له ، أو لسبب يضاف إليه "[١]، جاعلاً حده على دلالة من دلالات النعت متمثلة بدلالة التخصيص ، وهي إحدى الوظائف التي يؤديها النعت في التركيب ، فإنَّنا نجد أنَّ هناك دلالات سياقية أخرى ذكرها سيبويه في كتابه ، هي : التحلية ، والمبالغة ، والتوكيد، والتبعيض ، والمدح ، والذم ، والترحم[٢].

وقد أدخل النحاة المتأخرون هذه الدلالات في حدودهم نتيجة التطور الدلالي للحدود والتعمق والبحث والتفصيل للمسائل النحوية ، فنجد ابن عصفور يقول: " اسم أو ما هو في تقديره من ظرف أو مجرور ، أو جملة يتبع ما قبله ، لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو تأكيد [أو] بما يدل على حليته ، كطويل أو نسبه كقرشي ، أو فعله كقائم ، أو خاصة من خواصه "[٣].

إذ ذكر في حده (الظرف ، والمجرور ، والجملة) إشارة واضحة إلى المعنى ، فإذا قلنا: (مررت برجلٍ عندك) ، أو (مررت برجلٍ في الدار) ، أو (مررت برجلٍ قام أبوه) ، فهذه كلها جمل تامة في وصف الموصوف تحقق فائدة ، وإذا قلنا: (مررت برجلٍ اليوم) ، و(مررت برجلٍ لك) ، فإنَّ الوصف بلا فائدة[٤]، وأشار أيضاً إلى دلالات النعت التي تؤدي الجانب الوظيفي في إطار النظام النحوي ، وذلك بأنَّ " كلمات اللغة في وظيفتها الدلالية متعددة الأبعاد تبعاً لموقعها من البنى التركيبية ومن وراء ذلك الموقع موقف يتخذه المتكلم من أدواته التعبيرية وهو ما يجعل رصيد اللغة لا متناهياً في دلالته بحكم حركة المد والجزر الواقعة بين حقولها المعنوية طبقاً لما تستوعبه الدوال سواء المنصوص عليها بالفعل فيما عُرِفَ عن مستعملي اللغة ، أو الكامنة بالقوة وراء المنصوص عليه يحكم ما قد يستحدثه كل متكلم عند تصرفه في قوالب اللغة "[٥]، فيكمن الكشف عن قيمة المعنى للنعت الذي يؤديه داخل التركيب ؛ لأنَّ المتكلم يستعمل الصفة المناسبة التي يحتاج إليها ، وفي ذلك يقول الجرجاني: " إذا وقعت الحاجة في العلم إلى الصفة كان الاحتياج إليها من أجل خيفة اللبس على المخاطب ، تفسير ذلك أنك إذا قلت : جاءني زيدٌ الظريفُ ، فإنَّك إنَّما تحتاج إلى أنْ تصفه بالظريف ، إذا كان فيمن يجيء إليك واحد آخر يسمى زيداً ،

---

(١) نتائج الفكر في النحو : (١٥٨).
(٢) يُنظر : الكتاب : (٢ / ١٢) ، (١ / ٤٣٣) ، (٢ / ٧٤ ـ ٧٥).
(٣) المقرَّب : (١ / ٢١٩).
(٤) يُنظر : شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : (١ / ١٩٣).
(٥) اللسانيات وأسسها المعرفية ، عبد السلام المسدي : (٩٦).

فأنت تخشى إنْ قلت : جاءني زيدٌ ، ولم تقل الظريف أنْ يلتبس على المخاطب ، فلا يدري: أهذا عنيت أم ذاك؟ وإذا كان الغرض من ذكر الصفة إزالة اللبس والتبيين كان محالاً أنْ تكون غير معلومة عند المخاطب ، وغير ثابتة ؛ لأنَّه يؤدي إلى أنْ تروم تبيين الشيء للمخاطب بوصف هو لا يعلمه في ذلك الشيء ، وذلك ما لا غاية وراءه في الفساد "[١].

فإذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب ، فيأتي النعت أحياناً لمدح المنعوت ، أي الثناء عليه ببيان صفة كماله [٢] ، ولا يراد بها التوضيح والتمييز ، فعندما يكون المنعوت معرفاً لدى المخاطب فإنه لا يحتاج إلى ذلك في قولك: (جاءني زيدٌ الظريفُ) ، فإنَّك لا تقصد التوضيح وفصله عن زيد آخر ، وإنَّما كان ذلك للتعظيم والثناء [٣].

إنَّ هناك دلالاتٍ أُخرى للنعت لم تشر إليها الحدود السابقة ، فنجدها ركزت على معنى النعت تارة وعلى بعض دلالاته تارة أخرى [٤] .

ومن هذا كلِّه نلحظ أنَّ العلوي ركز في حده على المسحة المنطقية بقوله مطلقاً التي تعني المجرد عمَّا يعين المعنى ، فأراد في حده تخريج النعت من معاني التوابع الأخرى ، فضلاً عن معنى الحال ومعنى الخبر ؛ لأنَّ التوابع محكومة بالحركة الإعرابية سواء كانت بواسطة أم من غير واسطة فهي تتمة المتبوع .

ثانياً : التوكيد

إنَّ كلمة التوكيد لا تكاد تخرج عن تقوية المؤكد وتثبيت الحكم وتقريره في نفس المتلقي ، فتزيل عنه التوهم من تردد أو تشكيك " وجدوى التأكيد أنَّك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ، ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة وذهاباً عما أنت بصدده فأزلته"[٥]، فإنَّ التوكيد يمنح الكلمة تحديداً دلالياً ، فأخذت حدود التوكيد عند النحاة شكلين بارزين مرة بلحاظ المعنى المفهوم من سياق الجملة وطبيعة اللفظة المتسمة بذلك ، ومرة بلحاظ الحركة الإعرابية المشابهة لحركة

(١) دلائل الإعجاز : (٣٧٧).
(٢) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٤٨).
(٣) يُنظر : معاني النحو : (٣ / ١٥٨).
(٤) يُنظر : حاشية الصبان : (٣ / ٨٧) ، ومعاني النحو : (٣ / ١٥٩).
(٥) المفصل في علم العربية : (١١٥) ، وشرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٤٠).

المتبوع ، وهناك دلالات أخرى تفتقدها الحدود أحياناً[١] ، فحده العلوي بقوله : أنَّه " تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول "[٢]، إذ أشار في حده إلى أنَّ التوكيد تابع يتبع ما قبله ـ أي المؤكد ـ بالحركة الإعرابية والتذكير والتأنيث والجمع ، فهو يقرر مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتاً في المتبوع ، وتكون دلالة المتبوع عليه صريحة ، فلو قلنا : جاءني زيدٌ نفسُه ، يُفهمُ من (زيد) نفس زيد ، أي المعنى ثابت ، ولو قلنا : جاءني القوم كلهم ، كان المعنى الإحاطة والشمول في (كلِّهم) مفهوماً ، فالفائدة من التوكيد أنَّه يقرر أمر المتبوع ، ويجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يظنُّ به غيره ، فرب لفظ دال وضعاً على معنى حقيقي فيه ، ظن المتكلم بالسامع أنَّه لم يحمله على مدلوله ، إما لغفلته ، أو لظنِّه بالمتكلم الغلط ، أو لظنِّه به التجوز[٣] ، فأشار العلوي في حده إلى التوكيد المعنوي من دون مراعاة التوكيد اللفظي ، وإنْ كان المعنى هدفه الأساس ، فقد ركز على جانب وأهمل الآخر ، وإنْ كان هناك من يرى أنْ يجعل من الحد المتقدم شاملاً للجزأين اللفظي والمعنوي معاً، ومنهم الرضي ، إذ قال: " أمر المتبوع ، أي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور إليه ، أو كونها شاملة عامة له ، فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل، وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع ، من اتصافه بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً "[٤]، وهذا التفسير مردود ؛ ذلك أنَّه لم يذكر التوكيد اللفظي بالتكرار سواء كان اسماً أم فعلاً أم حرفاً أم جملة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ الحد يقضي إدخال ماهو نحو: (اثنين وواحد) ، من قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[٥]، فإنَّهما قد قررا أمر متبوعهما في نفي التثنية و الوحدة ، وليس كذلك ؛ لأنَّ الأمر لم يكن " من باب كون المتبوع منسوباً إليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى: (لا تتخذوا) ولا من باب شمول الاتخاذ للإلهين "[٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أن حد العلوي أخذ به كل من الشريف الجرجاني [٧]، وابن كمال باشا[١].

باشا[١].

(١) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٨٨).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٤٣).
(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٥٧) ، وأسلوب التوكيد في القرآن الكريم ، محمد حسين أبو الفتوح: (٢٦).
(٤) (م.ن) : (٢ / ٣٥٩).
(٥) النحل : (٥١).
(٦) شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٥٩).
(٧) يُنظر : التعريفات : (٥١).

أمَّا سيبويه فلم يحده ، إذ عبَّر عنه بألفاظ عدة تعبر عنه ، من قبيل (التوكيد) ، و(الصفة) ، و(البدل)[٢] .

إنَّ الشبه بين الصفة والتوكيد جعل سيبويه وغيره [٣] ، يطلق أحياناً اصطلاح النعت ويريد التوكيد، قال سيبويه: " وأمّا أجمع وأكتع ، فإذا سميّت رجلاً بواحدٍ منهما لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به أجمع أكتع ، بمنزلة أحمر ؛ لأنَّ أحمر صفة للنكرة ، وأجمع وأكتع إنّما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنَّهما معرفة ، فأجمع ههنا بمنزلة كلِّهم "[٤]، فهو يعد ما كان لفظاً من ألفاظ التوكيد (أجمع ، وأكتع) اعتماداً على المعنى الذي يؤديه في الجملة ؛ لأنَّ التابع يكمل بيان المتبوع ، وفي تقديره لفظاً ومعنى ، وهو التوكيد والتوكيد يشبه الصفة في كونهما ليسا في تقدير جملتين [٥] .

أمَّا تعبيره عن البدل بالتوكيد فقد اختلف في نظرته للتوكيد ، فجعل ما عند النحاة بدل بعض من كل من صور التوكيد ، وهذا يفهم من ظاهر كلامه ، فقد ورد في الكتاب تفسيراً لقولهم: (رأيت قومك أكثرهم ، ورأيت بني زيد ثلثيهم ، ورأيت عبد الله شخصَه) ، فإنَّ الأصل في ذلك: (رأيت أكثرَ قومك ، ورأيت ثلثي قومِك)، ولكنَّه ثنى الاسم توكيداً ، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ** ﴾[٦]، فإنَّ المعنى هو الذي قاد سيبويه إلى نظرته إلى الجملة[٧] ، وهو مفهوم عوَّل عليه بعض المحدثين فيما بعد ، يقول إبراهيم مصطفى: " فليس بوجه أنْ يفرق بين التوكيد والبدل ، فإنَّه أسلوب واحد أن تقول: جاء القوم بعضهم أو جاء القوم كلُّهم ، والأول عندهم بدل ، والثاني توكيد ، وكل ما يمكن أنْ يبرر به عد التوكيد تابعاً خاصاً وأنْ يقرر بابه لدرسه هو أنَّه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة "[٨] ، وهذا يدل على سعة المفاهيم التي يخضع لها التوكيد ، وكلامه فيه نظر ؛ لأنَّ التوكيد مقرر لأمر متبوعه عكس البدل غير مقرر لأمر متبوعه ويدل على معنى فيه ؛ ولأنَّ التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في السعة أو الشمول،

---

(١) يُنظر : أسرار النحو : (١٦٥).
(٢) يُنظر: الكتاب : (٢ / ١١).
(٣) أعني المبرد ، يُنظر : المقتضب : (٣ / ٢١٠ ، ٣٤٢).
(٤) الكتاب : (٣ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٥) يُنظر : شرح اللمع : (١ / ٢٢٥).
(٦) الحجر : (٣٠).
(٧) يُنظر: الكتاب : (١ / ١٥٠).
(٨) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى : (١٢٤).

فالأول نحو: (جاءني زيدٌ نفسُهُ) ، و(الزيدان أو الهندان أنفسُهما) ، و(الطالبتان كلتاهما) ، و(حضر الأصدقاءُ كلُّهم)، و(اشتريت المكتبة كلَّها)[١]، فإنَّ التوكيد المعنوي ألفاظه "توضع بحسب الحاجة إليها"[٢]، إليها"[٢]، فإنَّ العرب لم تكتفِ بمؤكدٍ واحد ، بل يتكلمون بحسب حاجتهم ، فإذا كان الكلام لا يحتاج إلى توكيد تركوا توكيد الكلام ، والتوكيد متعلق بحاجة المخاطب[٣] ، فإذا كان شاكاً أُكِدَ بمؤكد واحد وإنْ كان منكراً أُكِدَ بمؤكدين ، وكلما ازداد الإنكار ازداد التوكيد "وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أنْ يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فإنْ كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم ، كقولك: جاء زيد وعمرو ذاهب فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً ، وإنْ كان متصور الطرفية متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكد كقولك: لزيد عارف أو إنَّ زيداً عارف وإنْ كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول : إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره ، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره"[٤]، فإنَّ التوكيد يتفاوت بحسب التردد أو الشك والإنكار ، فهذه الدلالات لا تحتاج إلى موضوع البدل ، بل تحتاج إلى موضوع التوكيد ؛ لذلك أشار العلوي إلى أنَّه تابع يقرر أمرالمتبوع في النسبة والشمول فهو يدرك أنَّ المعنى بين البدل والتوكيد مختلف ، فخرجه من حده ، ناهيك عن التوكيد اللفظي القائم على التكرار .

وحده ابن السراج بذكر قسميه اللفظي والمعنوي ممثلاً لكلِّ قسم ، فمثال ما يغادر الاسم بلفظه رأيت زيداً زيداً ، ومثاله لإعادة المعنى بلفظ آخر (مررت بزيدٍ نفسه)[٥] ، إذ ركز في حده على التمثيل ولاسيما التمثيل بالاسم ، وقد ذكر ابن الدهان (ت٥٦٩هـ) أنَّ الاسم يقسم على ثلاثة أقسام في توكيده ، قسم يوصف ويؤكد كزيد وعمر والرجل ، وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وامرأة ، وإنسان ، وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمر[٦]، وعن هذا الكلام علَّق أحد الباحثين قائلاً: " وأرى أنَّ القسم الذي ذُكِرَ أنَّه يوصف

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤) ، ويُنظر : شرح شذور الذهب : (٤٣٥).

(٢) ألفاظ الشمول والعموم ، المرزوقي : (٣٩).

(٣) يُنظر : معاني النحو : (٤ / ١١٣).

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني: (٦٩/١ـ٧٠) ، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: (٣٩/٢). (٣٩/٢).

(٥) يُنظر : الأصول في النحو : (٢ / ١٩ ـ ٢٠).

(٦) يُنظر:الغرة في شرح اللمع ، ابن برهان : (٢ / ٧٨١) ، والأشباه والنظائر في النحو : (٣ / ٢٠٨) ، والمعجب في علم النحو ، رؤوف جمال الدين : (١٠).

ولا يؤكد فقد نقول : جاء رجلٌ رجلٌ لمن يشك أنَّ الجائي امرأة وليس رجلاً فكيف لا يجوز توكيده ـ كما قيل ـ"[١] ، ونميل إلى ما ذهب إليه بيدَ أنَّ ابن السراج لم يغفله وإنْ غفله ابن الدهان والسيوطي علماً أنَّه أقدم منهما بقوله: "فإنْ أكدت بتكرير للفظ بعينه لم يمتنع أنْ تقول : رأيت رجلاً رجلاً وأصبت درّة درّة "[٢]، فيبدو أنَّ التوكيد اللفظي مع النكرة جائز ؛ لذلك قال ابن الأنباري: " فإنْ قيل: فهل يجوز توكيد النكرة ؟ قيل: إنْ كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجلٌ رجلٌ"[٣]، فإنَّ التوكيد اللفظي أوسع مجالاً من التوكيد المعنوي الذي لا يتقيد بالنكرة ؛ لأنَّه يجوز مطلقاً[٤] ، في حين حين نجد أنَّ التوكيد المعنوي أضيق مجالاً من ذلك ؛ لأنَّه لا يجوز توكيد النكرة المطلقة ، وأمَّا النكرة المحدودة ففيها موضع خلاف[٥] ، فإنَّ البصريين لا يجوزون توكيد النكرات مطلقاً ، وأشار العلوي إلى هذا المعنى بقوله: "لا يجوز توكيد النكرات بحال ، فلا يجوز قام رجلٌ نفسُه "[٦]، ويرجع العلوي سبب ذلك ذلك إلى معنيين، أحدهما: " إنَّ النكرة لم تثبت لها عين فتكون مؤكدة "[٧]، وثانيهما: " لأنَّ ألفاظ التوكيد معارف فلا يجوز أنْ تكون تابعة للنكرات أصلاً " [٨].

أمَّا الكوفيون فيجوزون النكرات المحددة ، وقال في ذلك العلوي: "جواز تأكيد النكرات ما كان منها محدوداً ... ما كان له مقدار نحو : يوم ، وليلة ، وما أشبهه "[٩] ؛ لذلك يعد المعنى مرتكزاً في الوصول إلى الغرض الأساس الذي وضع من أجله في التركيب .

وعلى قول ابن السراج يحمل تحديد الفارسي[١٠] ، والزمخشري[١] ، وإنْ كان الأخير قد اختلف عنهما في الاصطلاح بجعله صريحاً وغير صريح ، ويريد بالصريح اللفظي وبغيره المعنوي .

---

(١) التقييد بالتوابع في القرآن الكريم ، شاكر شنيار بديوي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٦ م : (١٦).

(٢) الأصول في النحو : (٢ / ٢٣).

(٣) أسرار العربية : (٢٨٩).

(٤) يُنظر : الأشباه والنظائر في النحو : (٣ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٥) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : (٣٦٢).

(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٤٨).

(٧) م . ن : الصفحة نفسها.

(٨) م . ن الصفحة نفسها.

(٩) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٤٨).

(١٠) يُنظر : المقتصد في شرح الإيضاح : (٢ / ٨٩٦).

وحده ابن جني بقوله: " هو لفظ يتبع الاسم المؤكد لرفع اللبس ، وإزالة الاتساع"[٢] ، إذ ركّز في حده على المعنى الذي يؤديه هذا الباب ، ويقترن عنده بالارتباط الحاصل بين التابع ومتبوعه بالشكل (الحركة الإعرابية والمطابقة) ، لرفع إرادة غير مذكورة ، فترفع هذا الاحتمال وتزيل اللبس بالتوكيد "وذلك أنَّ العرب قد أولعت بنسبة الفعل إلى غير من فعله إذا كانت له به علقة وكان فاعله مأموراً ، فيقولون: ضرب الآمر اللصَ ، وضرب السلطان الدينار و فالسلطان لم يباشر ذلك بنفسه ، ولكنه أمر به فنُسِبَ إليه"[٣]، فإذا ذكرت التوكيد أزلت اللبس الحاصل ، فإذا قلنا: (جاء زيدٌ نفسه) فترفع الاحتمال واللبس الحاصل بين زيد وغيره بذكر النفس كون الجائي رسول زيد ، أو خبره أو غيره ، فالتوكيد يصير الكلام نصاً على الظاهر من دون لبس[٤].

وقد أشار في حده إلى (إزالة الاتساع) لرفع عدم إرادة الشمول والاحتمال الحاصل ، تقول: (حضر المدرسون) ، فيحتمل أنَّ الحاضرين هم أكثر المدرسين ، وإنْ كان قد بقي منهم مدرس ، أو أكثر فغلب الأكثر ، لكن ليس فيه تنصيص على قصد العموم والإحاطة ، فإذا أردت التنصيص على قصد العموم رفعت هذا الاحتمال ، فنقول: (حضر المدرسون كلُّهم) فإنَّه لم يبقَ أحدٌ منهم فيفيد الإحاطة والشمول[٥].

ويتضح لنا أنَّ حده فيه نظر ، فإنَّ شمولية الحد للألفاظ لم يجعلها النحاة من التوكيد كـ (كل) التي بمعناها (كامل) ، ومذهب النحاة أنَّها تأتي نعتاً وليس توكيداً ، كما في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾[٦] ، وقد أعربها الفراء نعتاً منصوباً تارة وتارة يرفعها بجعلها مبتدأ وخبره ما بعده ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: " فمن رفع جعل (كل) اسماً فرفعه باللام في لِله ... ومن نصب (كله) جعله من نعت الأمر"[٧].

---

(١) يُنظر : المفصل في علم العربية : (١١٤ ـ ١١٥).

(٢) اللمع في العربية : (٦٦) ، وشرح اللمع في النحو : (٢٥٣).

(٣) الغرة في شرح اللمع : (٢ / ٧٨٠) ، ويُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٤٠ ـ ٤١) ، وشرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٥٨) .

(٤) يُنظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : (٣٥٧) ، وشرح شذور الذهب : (٤٣٦) .

(٥) يُنظر : الغرة في شرح اللمع : (٢ / ٧٨٠) ، ومعاني النحو : (٤ / ١١٧) .

(٦) آل عمران : من الآية (١٥٤).

(٧) معاني القرآن : (١ / ٢٤٣).

وقال ابن مالك: " وتلزم تابعية (كل) بمعنى (كامل) وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعتاً لا توكيداً "[١]، فلم يكن حده أكثر شمولاً من حد العلوي ، فنجد أنَّ العلوي أشار في حده إلى أمر متبوع في النسبة والشمول ليخرج من حده التوابع الأخرى ، في حين نجد أنَّ النعت يدخل في حد ابن جني ، فتقول: (جاءني الرجلُ الطويلُ) رافعة للاحتمال واللبس ومزيلة للاتساع من قصد غير الطويل وليس في لفظ المؤكد ما يرفع ذلك الإشكال الحاصل ؛ لأنَّ مفهومياتها عند المتعلم متوقفة على معرفة المؤكد قبل كل شيء[٢].

وحده ابن مالك بذكر قسميه اللفظي والمعنوي واضعاً لكل قسم حداً ، فقال في التوكيد اللفظي: "إعادة اللفظ أو تقويته بموافقته معنى"[٣] ، وفي المعنوي قال: " التابع الرافع توهُّم إضافة إلى المتبوع ، أو أنْ يراد به الخصوص"[٤].

إنَّ التوكيد اللفظي هو تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه أو تقويته بمرادفه لفصل التقرير خوفاً من النسيان أو عدم الإصغاء أو الاعتناء[٥]، فلو قلنا: (جاء زيدٌ زيدٌ) فأكدنا المفرد أو (جاء زيدٌ جاء زيدٌ) فقد أكدنا الجملة ، إذ صارت تحتمل معنيين اثنين ، والتقرير: أي جعل الشيء المحدث عنه زيد مقرراً في ذهن المخاطب ، واللفظ الدال على التقرير أي اللفظ المؤكد الذي يقرر به وهو ما قصدوه بقولهم: التأكيد لفظ تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهو أعم من أن يكون له[٦]، وأما حده المعنوي فأشار فيه إلى القصد بالتنصيص على الشمول ، ورفع احتمال أنْ يراد به اللفظ العام الخصوص (كل ، كلا ، كلتا ، جميع ، عامة) مضافة إلى ضمير المؤكد مطابقاً له[٧]؛ لأنَّ التوكيد " تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك، أفلا ترى أنَّه إنَّما كان كلهم في قولك: جاءني القوم كلهم تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : (١٦٦).
(٢) يُنظر : الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٩١).
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : (١٦٦).
(٤) م . ن : (١٦٤).
(٥) يُنظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : (٣٦٢).
(٦) يُنظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي : (١ / ٣٧٢).
(٧) يُنظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : (٣٥٨).

وهو الشمول قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ القوم ، ولو أنَّه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم ، ولا كان هو من موجبه لم يكن كل تأكيداً، ولكان الشمول مستفاداً من كل ابتداء"[١].

نلحظ القصور في حدي ابن مالك المتقدمين (اللفظي والمعنوي) على حد سواء ، كونه لم يشترط التشابه بالحركة الإعرابية بين المؤكِّد والمؤكَّد (التابع والمتبوع) بالرفع والنصب والجر ، فضلاً عن أنَّه أدخل في حده اللفظي ما كان منصوباً بمعنى الفعل كقولنا: (تبسم ضاحكاً) ؛ لأنَّه من باب تقديم اللفظ أو إعادته بموافقة المعنى ، فهو تكرار للفظ (تبسم) ولكن بمرادفه ، وكذلك يدخل في حده المفعول المطلق الذي يأتي لتوكيد الفعل كقولنا: (صبرَ محمدٌ على البحث صبراً) ففي الجملة إعادة اللفظ المنصوب على الفعل ولكن بهيأة المصدر لا الفعل الذي أدى ما يؤديه التوكيد اللفظي .

أما حده المعنوي فـ " يمكن أن يدخل فيه ... (عمر) من قولنا : جاء أبو حفص عمر ، فالجملة من دونه محتملة لغيره (زيد أو بكر ... إلخ) ؛ لأنَّ (أبا حفص) كنية تطلق على أي شخص سمى ابنه (حفص) ، فلو ذكرت عمر كان ذلك مخصصاً لا يذهب الذهن لغيره "[٢]، فأدخل في حده عطف البيان؛ لأنَّه مقرر لأمر متبوعه وموضح له ، لكن العلوي خرجه من حده (في النسبة والشمول) ، فإنَّ عطف البيان موضح للذات لا غير كما أشرنا إلى ذلك سابقاً[٣].

وتابعه في حده المعنوي ابن الناظم[٤] ، والأشموني[٥] ، والفاكهي[٦] ، مع اختلاف يسير في الألفاظ لكن المعنى واحد .

ومن هنا نجد أنَّ حدود النحاة اقتصرت على معالجة جانب واحد ، وهو التوكيد التابع (اللفظي والمعنوي) ، في حين نجد أن التوكيد في العربية يتخذ أنماطاً عدة ، وطرائق مختلفة ، فهناك التوكيد بالأسماء ، ومنه التوكيد بالنعت ، والحال ، والتمييز ، والتوكيد بالأفعال ، كما في القسم (حلفت ، أقسمت ، إلخ) ، والتوكيد بالحرف (إنَّ ، وأنَّ ، ولام التوكيد ، ونونا التوكيد ، وقد ، إلخ) ، وأحرف الزيادة (الباء ، ومن ، والكاف ، ولا ، وإن ، إلخ) والقصر (إنما ، وأداة النفي ، وأداة استثناء) ، وبالتقديم ما حقَّه التأخير

(١) دلائل الإعجاز : (٢٣٠).
(٢) الحد النحوي وتطبيقاته : (٢٩٣).
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٤٣).
(٤) يُنظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : (٣٥٧).
(٥) يُنظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : (٢ / ٤٠٢).
(٦) يُنظر : شرح الحدود النحوية : (٢٥٦).

(تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً ، وتقديم المفعول به على فعله ، وتقديم الجار والمجرور أو الظرف على فعله) وغير ذلك من طرائق التوكيد وأنماطه[١]، وعلى الرغم من أنَّ المؤكدات في العربية مختلفة بالأداة حيناً وبغيرها أحياناً [٢] ، فإنَّ حدود النحاة لم تكن جامعة مانعة لتحتوي دلالات التوكيد .

يلحظ الباحث أنَّ العلوي خرج من حده أنواع التوابع الأخرى معتمداً في ذلك على المعنى المراد من التوكيد الذي يتسم بالإحاطة والشمول ، فركز في حده على أنَّه تابع يقرر أمر المتبوع ، ليؤدي غرضه ويجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يظن غيره ، فأشار في حده إلى التوكيد المعنوي وأغفل التوكيد اللفظي وهذا إنْ دلَّ على شيء إنَّما يدل على أنَّ حده غير جامع ولا مانع ، فأدخل في حده ما يسمى التوكيد بالنعت (العدد واحد واثنين) .

ثالثاً : البدل

لا يمكن بأية حال من الأحوال أنْ تغفل الحدود النحوية جانب المعنى النحوي ولا الجانب الشكلي ، وهما ممَّا يتميز به البدل عن التوابع الأخرى وإنْ كانت بعض الحدود تركز على الجانب الشكلي للبدل ، ولكن المعنى الطريق الأساس لتمييز البدل ، فلذا نجد العلوي يعتمد المعنى ويُعدُّ مرتكزه الأساس الذي يعتمده للتمييز ، إذ قال في حده: " إنَّه تابع مقصود بما نسب إلى الأول من غير واسطة* حرف"[٣]، فأشار إلى أنَّه عام يدخل فيه جميع التوابع لكن المقصود خرج التوابع الأخرى عدا عطف النسق ؛ لأنه تتمة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنها هي المقصود بالحكم[٤] ، وأما قوله: من غير وساطة فيخرج منه عطف النسق ، وإنْ كان مقصوداً لكن بحرف العطف ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت: (أقبل أخوك زيدٌ) ، فالمقصود فيه بالحكم هو (زيدٌ) وهو المهم ، وأما أخوك فقد ذكر تمهيداً لذكر (زيد) ، فالبدل هو المهم وهو المقصود بالحكم ، وأمَّا المبدل منه فإنَّما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البدل[٥] ؛ لأنَّ البدل هو الذي يعتمد بالحديث ، وإنَّما يذكر الاول بنحو من التوطئة وليُفاد بمجموعهما فضل التأكيد وتبيين لا يكون في

(١) يُنظر : التوابع من خلال القرآن الكريم (الأنماط والدلالات) ، هادي نهر : (٦٤).
(٢) في النحو العرب نقد وتوجيه : (٢٣٧).
* وردت كذا في النص والصحيح : (وساطة).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٥١).
(٤) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٨٠) ، وشرح قطر الندى : (٣٠٨).
(٥) يُنظر : معاني النحو : (٣ / ١٧٦).

الإفراد[١] ؛ لذلك قال العلوي في معرض حديثه عن البدل: " إنَّ الأول ليس مطروحاً ، وإنَّما يذكر توطيداً وتمهيداً ولا يجوز طرحه بحال بدليل ، قولك : زيد عرفته رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت بحذف الاول وتلغيه لم يسد كلامك"[٢] ، فأحسبُ أنَّ العلوي كان مدركاً للمعنى لا على سبيل طرح المبدل منه فكان محقاً عكس الرماني في حده الذي قال فيه : " قول يقدر في موضع الأول"[٣].

ويحمل أيضاً على حد الرماني حدي ابن جني وابن يعيش ، فالأول منهما قال: "وعبرة البدل أنْ يصلح لحذف الأول وإقامة الثاني "[٤]، وأما الثاني فقال: " البدل ثانٍ يقدر في موضع الأول"[٥].

نجد في الحدود الثلاثة نزعة تعليمية لتقريب فكرة الموضوع للمتعلمين ، فأخفوا في حدودهم دلالات البدل ، ويبدو أنَّ حد العلوي أكثر استقامة مع المعنى ؛ لأنَّ الحدود الثلاثة أجمعت على أنَّ البدل يحل محل المبدل منه ، وأحسب أنَّ في هذه الحدود نظراً ؛ لأنَّ الغاية من البدل هي "إعلام السامع بجموعي الاسم على طريق البيان من غير أنْ ينوى بالأول الطرح"[٦] ، وذكر ذلك ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة مستدلاً على أنَّ البدل ليس في نية الطرح "أنَّه قصد به البيان على جهة الإعلام بمجموعي الاسم ، فلم يصح أنْ ينوى بالأول الطرح ، لأنَّ جعله في نية الطرح يخرجه من أنْ يكون مبنياً ، فكما لا يجوز أنْ يكون المؤكد ولا المنعوت في نية الطرح ، فكذلك المبدل منه على جهة البيان لا يكون في نية الطرح ولو كان في نية الطرح لما جاز أنْ تقول : زيدٌ ضربته أخاك ، على أنْ تجعل أخاك بدلاً من الهاء العائد على (زيد) ... وفي عدم جواز هذه المسألة وأشباهها ما يدل على أنَّه ليس في نية الطرح"[٧]، فإنَّ ذكر المبدل منه الهدف الأساس للوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم ، فإنَّ ذكر الاسم المقصود بالنسبة بعد التوطئة لغرض الإفادة أي توكيد الحكم وتقريره ، بمجموعهما لكن تختفي الدلالة بإفرادهما ؛

(١) المفصل في علم العربية : (١٢٣) ، وشرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٦٦).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٥٧).
(٣) رسالتان في اللغة : (٦٩).
(٤) اللمع في العربية : (٦٨).
(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٦٣).
(٦) شرح المقدمة المحسبة : (٢ / ٤٢٣).
(٧) م . ن : الصفحة نفسها.

لذلك قال المبرد: "والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدل منه موجودان معاً لم يوضعا على أنْ يسقط أحدهما إلَّا في بدل الغلط فإنَّ المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام"(١).

ولا يمكن أنْ نعد المبدل منه زيادة في الكلام يمكن إغفالها أو تقدير إلغائها ؛ لأنَّه لا يستقيم المعنى من دونه ؛ لأنَّ المعنى يحتاجه كما يحتاج اللفظ ، فنجد أنَّ العلوي يلحظ المضمون الدلالي باجتماع (البدل) ، و(المبدل منه) وهذا ما أشرنا إليه سابقاً ، فـ " لو نويت بالأول الطرح لأفسدت الإعراب وكان لحناً صريحاً"(٢) ، وفي ذلك قال الرضي: " ولا كلام في أنَّ المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً ، لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال "(٣) ، فلو قلنا : (أعجبني زيدٌ خلقُه) فإنَّ (خلقه) بدل بدل مرفوع من (زيد) فلو كان (زيد) على نية الطرح لكان القول: (أعجبني خلقه) فلا يعود الضمير على شيء وهذا غير سديد كما نبه عليه العلوي .

وأشار إلى ذلك أيضاً الدكتور فاضل السامرائي بقوله: "وفائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين ويؤدي البدل والمبدل منه اجتماعهما معنى لا يؤدي بانفراد أحدهما عن الآخر ، فقد يكون الأول مبهماً يوضحه الثاني نحو قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ** ﴾(٤) ، فالفدية مبهمة يوضحها طعام مسكين "(٥).

وحده ابن الحاجب بأنَّه " تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه ، ولا يشاركه في ذلك شيء من التوابع"(٦)، وعليه ابن مالك في التسهيل(٧) ، وكذلك ابن كمال باشا في أسرار النحو(٨) ، وإنْ كان هناك هناك اختلاف يسير في اللفظ ، فإنَّه لا يشكل فارقاً دلالياً .

---

(١) المقتضب : (٤ / ٤٠٠).
(٢) كشف المشكل في النحو : (٢ / ١٦ ـ ١٧).
(٣) شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٩٢).
(٤) البقرة : (١٨٤).
(٥) معاني النحو : (٣ / ١٧٧).
(٦) شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب : (٢٦٨).
(٧) يُنظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : (١٧٢).
(٨) يُنظر : أسرار النحو : (١٥٧).

فقد اعتمد الجانب الشكلي الذي دفعه لمصطلح البدل وكأنَّه يريد به على نية الطرح كما أشرنا إلى ذلك في حد الرماني ومن سايره ، فإنَّه يؤخذ على حده بدخول بعض صور العطف نحو: (ما جاء زيدٌ بل عليٌ) ، و(ما جاء القومُ لكن علي) فإنَّهما تابع مقصود بالنسبة مِنْ دون متبوعه [١] .

فنجد أنَّ العطف دخل في حد ابن الحاجب بعكس العلوي ، إذ خرجه بقوله: (من غير وساطة حرف) ، ويبدو لي أنَّ العلوي كان في حده أكثر دقة ومعرفة لبيان هذا الباب النحوي .

أمَّا ابن عصفور فحده قائلاً: "إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبين الأول أو تأكيده ، وعلى أنْ ينوي بالأول الطرح معنى لا لفظاً ، فمثاله مجيئه للتبيين قولك : قام أخوك زيد ، ومثاله مجيئه للتأكيد جدعت زيداً أنفه"[٢] .

فأشار ابن عصفور إلى دلالتين في حده ، وقد سبقه إليهما سيبويه ، وذلك نحو: (رأيت قومك أكثرهم) ، أي: رأيت أكثرَ قومك ، فنجد هنا دلالة التوكيد ، أو يتكلم المتلكم فيقول: (رأيت قومك) ثم يبدو له أنْ يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثهم أو ناساً منهم ، فتتضح دلالة البيان[٣] ، والقصد به الإيضاح بعد الإبهام ، وفائدته البيان والتأكيد ، أمّا الأول فواضح أنَّك إذا قلت: (رأيت زيداً أخاك) بينت أنَّك تريد بزيد الأخ لا غير وأمَّا التأكيد ؛ فلأنَّه على نية تكرار العامل ، فكأنَّه من جملتين ولأنَّه دل على ما دل عليه الأول[٤]؛ لأنَّ " الغرض من ذلك البيان ... بأنْ يكون للشخص اسمان أو أسماء يشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين ، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف أنْ لا يكونَ ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب ، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان أو إزالة ذلك التوهم ، فإذا قلت : مررت بعبد الله زيدٍ ، فقد يجوز أنْ يكون المخاطب يعرف عبد الله ، ولا يعلم أنَّه زيد ، وقد يجوز أنْ يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله ، فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب "[٥]، فورود البدل (زيد) أفاد تشخيص الماهية بدقة تشخيصاً ينأى بها عن الاشتراك مع غيرها أي أنَّه قد ضيق نطاق دلالة المبدل منه (عبد الله) وقام بوظيفته في إزالة اللبس والإبهام عنه وإحداث التأثير في نفس المخاطب ،

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٧٩).
(٢) المقرب : (١ / ٢٤٢) ، ويُنظر : شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٧٩).
(٣) يُنظر : الكتاب : (١ / ١٥٠ ـ ١٥١).
(٤) الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي : (٥ / ١٦٦٤ ـ ١٦٦٥).
(٥) شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٦٣ ـ ٦٤) ، ويُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٨١).

وذلك لأنَّ للإبهام أولاً والتفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً ليس للإتيان بالمفسَّر أولاً [١]، إذا لم يتقدمه إبهام فالبدل يرفع المجاز ويبطل التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه[٢]، فإنَّ ابن عصفور أشار إلى البدل (كل من كل) في مثاله الأول ، أمَّا في مثاله الثاني فهو بدل بعض من كل ، فهو جزء حقيقي من المبدل منه سواء أ كان هذا الجزء أكبر من باقي الأجزاء أم أصغر منها ، أم مساوياً لهما [٣] ، ولو قلنا: (جدع زيد أنفُه) على معنى (قُطِعَ أنفُه) وإرادة ذلك المعنى ، فلابد في البدل الجزئي من دلالة ما قبله دلالة إجمالية[٤]، وقولنا: (قرأت الكتابَ ثلثَه) فإنَّ الثلث بدل دلَّ على بعض الكتاب وهو خصوص من عموم الكتاب .

ونلحظ أنَّ إشارة ابن عصفور في حده على نية الطرح معنى لا لفظاً لا يمكن ذلك كما بينا سابقاً، ويؤخذ على حده أنَّ " الوظيفة التي ذكرها للبدل وهي إفادة التبين أو التأكيد ، لا تستقيم مع قوله ، على أنْ ينوي الاول منها الطرح على سبيل المعنى ، ذلك أنَّ الوظيفتين المذكورتين يجعلان من الجزء الأول أساساً ، ولكنه بهم فيوضح أو ممَّا يحتاج إلى التأكيد والقول بطرحه ضياع لذلك "[٥]، فضلاً عن أنَّه يدخل في حده العطف ولم يخرجه كما خرجه العلوي من حده (ما جاء زيد بل عمرو) ، أي أنَّ الوارد بعد بل جِيءَ به بياناً لمن حصل المجيء منه بلحاظ الواقع ، أمَّا ما قبلها فقد جاء على نية الطرح لعدم مقصوديته في المجيء .

مثل ابن عصفور لنوعين من البدل (بدل كل من كل) ، و(بدل بعض من كل) ، زد على ذلك أن العلوي أشار إلى نوعين آخرين كما أشار غيره من النحاة[٦] ـ بدل الاشتمال وبدل الغلط[٧] ، وإنَّ هذه الأقسامَ الأربعة قد غيَّب النحاة الدلالة الأصلية التي يؤتى من أجلها بالبدل وهي دلالة البيان والتأكيد التي أشار إليهما سيبويه ، فلا نجد المعاني الدلالية في حدودهم لهذا الباب النحوي "وعلة ذلك أنَّ معنى البدل

---

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٢ / ٣٨٠ ـ ٣٨١).
(٢) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٣ / ٦٦).
(٣) يُنظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : (٣ / ٤٠٢) ، والنحو الوافي : (٣ / ٦٦٧).
(٤) يُنظر : النحو الوافي (الهامش) : (٣ / ٦٦٧).
(٥) الحد النحوي وتطبيقاته : (٣١٥).
(٦) يُنظر : شرح المقدمة المحسبة : (٢ / ٤٢٤) ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : (٣٩٣) ، وشرح ألفية ابن ابن معطٍ : (٢ / ٨٠٢).
(٧) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١ / ٢٥١).

البيان عند الجميع ، فلا يجوز أنْ يطرح المبين لأنَّ السامع به منفرد أغنى منه بالبدل منفرداً ولن يكون البيان إذاً"[١] .

ويبدو أنَّ إشارة سيبويه إلى تلك الدلالتين هي التي أعطت فسحة للذين جاءوا من بعده ليوسعوا هذه الدلالات ، إذ يقول أحد الباحثين المحدثين: " إنَّ الدلالات التي ذكرت بعد سيبويه ترجع إلى ما ذكره"[٢].

مهما يكن من أمر فإنَّ حد العلوي كان أكثر الحدود دقة ، إذ لم يدخل فيه من التوابع شيء ، ويبدو أنَّ المعنى هو الذي جعل حده أكثر قبولاً من غيره وإنْ لم يشر إلى بعض الدلالات مثل (دلالة المدح والذم ، ودلالة التفصيل ، ودلالة التفخيم)[٣]، فهو لم يطرح المبدل منه عن المبدل؛ لأنَّ اجتماعهما يؤدي إلى الوصول إلى المعنى المراد من البدل بعكس بعض النحاة الذين أشرنا لهم ، إذ أخذت مسألة التعليم عندهم مأخذاً في حدودهم ، فهم لم يقفوا على المعاني الدلالية المتأتية من اجتماع البدل والمبدل منه ، وإنَّما طرحوا المبدل منه وأقاموا البدل ، وهذا ما أشارت إليه حدودهم .

وخلاصة القول: فرق العلوي في حده بين النعت والتوكيد والبدل وعطف النسق وعطف البيان ، فالتوابع مقصودة بالحكم ـ ماخلا عطف النسق ـ فهي مكملة للمتبوع بوجه من الوجوه والنسق بوساطة حرف ، أمَّا البدل فهو المقصود بالحكم ؛ لذلك أدرك أنَّ المعنى بعدم طرح المبدل منه وأنَّ المعنى يتضح باجتماعهما وليس بالانفراد ، فإنَّ حده أكثر دقة وإبرازاً للمعنى من الحدود الأخرى ؛ فقد قيَّد البدل بحيث لا يدخل معه أي نوع من أنواع التوابع ، فضلاً عن أن المعنى الذي يريده يحصل باجتماع البدل والمبدل منه .

---

(١) كشف المشكل في النحو : (٢ / ١٦).

(٢) التقييد بالتوابع في القرآن الكريم : (١٠٣).

(٣) يُنظر : معاني النحو : (٣ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٧٩ ، ١٨٠) ، والتوابع في نهج البلاغة (دراسة نحوية دلالية) : (١٨١).

الفصل الثاني

أثر المعنى في تركيب الجملة

- مدخل

- **المبحث الأول:** عوارض بناء الجملة

- **المبحث الثاني:** دلالة التراكيب الطلبية

مدخل:

ممّا لا شك فيه أنَّ القول لو تجرد من الإسناد ، لأصبح في حكم الأصوات التي لا تدلُّ على معانٍ تامة ، وإنما أصوات نعيق غير مستفاد منها[١]، وإذا كانت غاية المتكلم هي تحقيق الفائدة ، فإنها لا تتم إلاّ بترابط أجزاء الجملة ؛ لأنَّ التركيب تأليف الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في بناء متكامل لتحقيق المعنى ، ولكلٍّ تركيب تكوينه الخاص الذي تتحد بموجبه الألفاظ ، لتعبر عن المعنى المراد.

فالتركيب هو أهم وسائل إنتاج المعنى التام ، فلا معنى بلا تركيب ؛ لأن الألفاظ المفردة لا يمكن أن تحقق الوظيفة الأساس للغة أَلا وهي التعبير عن مكونات الفكر[٢]، بيد أنَّ ترتيب الالفاظ ترتيباً معيناً ضمن تركيب يؤلف فيه المتكلم تلك الألفاظ على حسب ما يقتضيه المعنى " ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها ،على الوجه الذي اقتضاها العقل "[٣] فإنَّ الجملة تبدو الأَساس المتين الذي ارتكز عليها النحو ، وقد جعل الرماني حصول الفائدة في الكلام شرط الجملة قال : " الذي تصحُّ به فائدة الكلام هو الجملة نحو : زيدٌ قائم ، ويذهب عمرو ؛ لأنه الذي يدلُّ على القطع بأحد الجائزين "[٤]، فإنَّ مفهوم الجملة هو الكلام الذي يحسن السكوت عليه وتجب به الفائدة للمخاطب[٥]، وقال أبوعلي الفارسي: " باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً ، فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : (عمرو أخوك) و (بشرٌ صاحبك) ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبدالله و سُرَّ بكرٌ ، ومن ذلك زيدٌ في الدار ويدخل الحرف على كلّ واحد من الجملتين فيكون كلاماً "[٦]، فيمكننا الاستنتاج من كلام الفارسي أنَّ الاسم إذا ائتلف مع غيره يدلُّ على الثبات والديمومة والفعل إذا ائتلف مع غيره يدلُّ على التجدد والحدوث ، وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله: "(إذا زرتني فأنا مّمن يحسنُ إليك) إي فحرّي بي أنْ أحسنَ إليك ، ولو جاء بالفعل مصارحاً به فقال : إذا زرتني أحسنت إليك ، لم يكن في لفظه ، ذكر عادته التي يستعملُها من الإحسان إلى زائره ، وجاز أيضاً أنْ يظنَّ به عجز ونفور دونه ، فإذا ذكر أن ذلك عادته في القول ، ولا ترينهّا تصرفاً واتساعاً

(١) يُنظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف : (٩٧).
(٢) يُنظر : أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث ، توفيق الزيدي : (٧٣).
(٣) دلائل الاعجاز : (٤٩ ، ٥٠).
(٤) رسالتان في اللغة : (٧٨).
(٥) يُنظر : المقتضب : (٨/١) ، وشرح ابن عقيل : (٢٠/١).
(٦) الإيضاح العضدي : (٩).

في اللغة مجردة عن الاغراض المرادة فيها والمعاني المحمولة عليها "[١]، ويبدو أنّ ابن جني سار على هدي الفارسي في تميزه بين دلالة الجملة الاسمية و بين دلالة الجملة الفعلية.

فقد أفاض النحاة في دراستِهم للجملة من الناحيتين الشكلية والدلالية ، فكانوا حريصين على الإحاطة بكلِّ ما يتعلق بالأساليب العربية من خصائص لغوية ونحوية وبيانية ولا يكتفون بالوقوف عندها بل يشيرون إلى مواطن الحسن والقبح فيها ، وذلك يصبُ في صميم الدرس النحوي الدلالي الذي يقوم على دراسة نظم الكلام وأسرار تأليفه ومدى ملائمته لظروف القول[٢].

وقد ارتكز العلوي على أُسس مثلت جوانب الدرس النحوي في جانبه الدلالي: كالقرائن والسياق وعوارض التراكيب ، وبخاصة في كتابيه المنهاج والطراز[٣]، كما عُني أيضاً بعلم المعاني الذي يشكل مع علمي البيان والبديع العلوم الأساس للبلاغة ، فدرس علم المعاني بتفصيل وتشعب في ذكر المعاني المجازية التي تخرج إليها الأساليب النحوية الأصلية – إن جاز التعبير – من أمر واستفهام ونهي وغيرها[٤].

فدرس الجملة من كلِّ جوانبها ، فنظر إلى إسنادها كما درس معانيها وما تفيده ، وفرق بين ما كان خبراً وما كان إنشاءً ،" ووجه الحصر أنَّ الكلام : إما خبرٌ أو إنشاء، لأنه إما أنْ يكونَ لنسبته خارج تطابقه . أو لا يكون لها خارج . . . "[٥]، ويرى العلوي أن لكلِّ من هذين القسمين دلالته الخاصة التي ينماز بها عن الآخر، بيد أنهما يتبادلان المواقع فيخرج الخبر إلى الإنشاء أو العكس، إذا اقتضى ذلك السياق وأعانت عليه القرائن المحيطة بالنص[٦]، فلو تأملت لوجدت الحقيقة المعنوية والنفسية المعبّر عنها بلفظ الإنشاء غير الحقيقة المعنوية المعبر عنها بلفظ الخبر[٧]، فإنَّ الخبر يحتمل الصدق والكذب، لذلك قال العلوي :"والغرض بالخبر إفادة السامع ما لا يعرفه، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر

---

(١) المُحتسب، ابن جني: (٢/ ٢٧٤).

(٢) يُنظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، قيس إسماعيل الأوسي : (٢٧ ، ٣٢).

(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي ، على سبيل المثال لا على الحصر: (٢٢٤/١ ، ٢٢٦، ٢٥٧، ٣٠٧، ٣٥٩، ٤٤١) ، (٢/ ٣٦١ ، ٣٨٦) ، و الطراز ، العلوي : (٣٧/٢ ، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥١، ٥٥، ٥٧، ٥٩).

(٤) يُنظر : الطراز : (٣/ ١٥٥ ، ١٥٦، ١٥٧).

(٥) الايضاح في علوم البلاغة : (٥٥/١، ٥٦).

(٦) يُنظر : الطراز :(١٤٠/٣، ١٤١).

(٧) يُنظر : دلالات التركيب ، محمد محمد أبو موسى : (١٩٠ ،١٩١) ، وأثر النحاة في البحث البلاغي : (٩٢ ، ٩٣).

الحاجة"[١] ، لذا فإنَّ الخبر كما يقول الدكتور الجواري:" نقل حقيقة أو معلومة يقف عليها المتكلم أو المنشئ فيعبر عنها لينقلها لمن يُلقي إليه الكلام ، وهذا المتلقي يستطيع أن يُحقق منها صدقاً وكذباً لو أراد ؛لأنَّ لها وجوداً في خارج كلام المتكلم"[٢]، لذلك وصفت الجملة الإنشائية بأنها موجدة لمعناها ، والخبرية بأنها حاكية عنه[٣].

فكان العلوي ينظر الى التركيب بوساطة القرائن ولا ينظر الى اللفظة منفردةً ؛ لأنها " .. لم تكن معرفة الوظيفة التي تؤدي بها اللفظة تتم بمعزل عن الألفاظ الأخرى في الجملة ، لذا نجد اللفظة الواحدة تختلف دلالتها بتغير تركيب الجملة "[٤].

ومن هنا يمكن القول: إنَّ الجمل تتغير في تركيبها نتيجة عارضٍ يطرأ عليها فتتغير دلالتها ، فتشير الى معانٍ أخر تفهم من القرائن أو السياق.

وقد قسمت هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : عوارض بناء الجملة.

المبحث الثاني : دلالة التراكيب الطلبية.

(١) الطراز : (٣ / ١٤١).
(٢) نحو المعاني ، أحمد عبد الستار الجواري :(١١٣).
(٣) البحث النحوي عند الأصوليين : (٢٦٠).
(٤) نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (٣٣١).

المبحث الأول : عوارض بناء الجملة

تطرأ على بناء الجملة تغيرات كثيرة للتعبير عن المعاني المختلفة ، والمقام لمطابقته مقتضى الحال. و مقتضى الحال المختلف؛ لأنَّ مقامات الكلام متفاوتة، منها مقام التقديم الذي يباين مقام التأخير ومقام الذكر الذي يباين مقام الحذف ومقام الفصل الذي يباين مقام الوصل(١)، وإنَّ هذه التغيرات في بناء الجملة التي ينتج عنها تغير في المعنى والأغراض، التي يتوخاها المتكلم من تلك التغيرات للوصول إلى الهدف المقصود .

فكان العلوي يبحث عن الكشف عن المعنى في تركيب الجملة وتغيراتها(٢) " التي تحصل في إسناد الجملة والإبانة عن المعاني التي تحدثها، فقد وجدوا – أي النحاة – أنَّ البنية الأساسية للجملة تطرأ عليها عوارض تغّيرها، الأمر الذي دعاهم إلى التفكير في بواعث هذا التغير، والكشف عن طرق تعبير الجملة عن المعاني المختلفة"(٣)، فإن دراسة العوارض التركيبية تكشف عن سير أغوار البنية السطحية للوصول إلى البنية العميقة وهي ظاهرة كثيراً ما أشار إليها النحاة في أكثر من موضع في الدرس النحوي كما أشاروا إلى انعكاساتها الدلالية على مستوى البناء الظاهر، وكيف توجه الوظائف النحوية وفقاً لها(٤)، لذلك يرى أتباع المنهج التحويلي أن العملية التحويلية تندرج تحت ثلاثة أنواع رئيسة هي : الزيادة والحذف وإعادة ترتيب الجملة وما يتصل بها من قضايا التقدير كالأصلية والفرعية والعامل ، والحديث عن هذه الأشياء ، يقتضي التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية في اللغة ، فلابدَّ من تركيب أصلي أو صيغة أصلية اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغير ترتيب عناصرها ، وهذا الأصل هو ما يسمونه بالبنية العميقة(٥).

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ عوراضَ بناء الجملةِ تضفي على الجملة معاني إضافية غير التي يحملُها تركيب البنية السطحية ؛ لأنَّ عوراض الجملة لا تأتي لغرض الزيادة في طول الجملة أو نقصانها، وإنَّما هناك أغراض قد تفقدها الجملة من دون التقديم والتأخير والحذف والذكر ، فإنَّ التقديم والتأخير والحذف والذكر يؤدي معاني أُخرى يريدها المتكلم كالعناية والاهتمام والحصر والتخصيص والتأخير و المجاز

(١) يُنظر : الإيضاح في علوم البلاغة :(١ /٤١-٤٢).
(٢) يُنظر : الطراز : (٩٧/١).
(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (٣٣٣).
(٤) يُنظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية ، خديجة محمد الصافي :(٤٠٥).
(٥) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : (١٧).

والتوكيد وغيرها. ومن هُنا نقتصر في هذا المبحث على أمرين هما : الحذف والتقدير والتقديم والتأخير لكثرة ورودهما في كتابي العلوي (الطراز والمنهاج).

أولاً : الحذف والتقدير

يُعدُّ الحذف من الظواهر المشتركة بين اللغات الإنسانية(١)، وهو من العوارض التي تدخلُ على الجملة الاسمية أو الفعلية أو شبه الجملة ، وهو الحذف عند النحويين "إسقاط مادلَّ عليه دليل كما إذا قيل: من أتاك ؟ فنقول : زيدٌ أي أتاني زيدٌ"(٢).

أمّا بلاغياً فهو التعبير عن المعاني الكثيرة في عبارة قليلة، وذلك بحذف شيءٍ من التركيب مع عدم الإخلال بالمعنى(٣)، فلابَّد في كلِّ حذفٍ من وجود أمرين : قرينة تدلُّ لى المحذف وترشد إليه وتعينه، و داعٍ يدعو إليه ، فأمّا الأول فمرجعه إلى علم النحو ، إذ لا يصح الحذف أبداً إلاّ بتوافر القرائن عليه ، وأمّا الآخر فمرجعه إلى المعنى؛ لأنه لا يكون حذفاً من دون توافقه معه(٤)؛ لأنَّ أي تغير في الجملة يصاحبه تغير في المعنى قال الرماني: "وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر؛ لأن النفس تذهب فيه كلَّ مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان"(٥)، فإنَّ للحذف أغراضاً في التراكيب النحوية كما أنَّ للذكر أغراضاً في التركيب؛ "لأنه مِنْ المعلوم أنَّ أغراضه التي لا يغني الذكر غناءه فيها، وأنَّ للذكر أغراضه التي لا يغني الحذف غناءه فيها، وأنَّ البلاغة مراعاة المقامات والأحوال، فالذكر في موطنه بليغ مطابق ، والحذف في موضِعه بليغ مطابق لمقتضى الحال التي عليها المخاطب"(٦).

فقد عُنيَ علماء اللغة بموضوع الحذف عناية خاصة وكشفوا عن الأسرار التي تنضوي تحته يقول الجرجاني في كلامه على الحذف:"باب دقيق المسلك، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنَّك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ"(٧).

---

(١) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج): (١٤٩) ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٩).
(٢) محيط المحيط، بطرس البستاني: (١٥٦) مادة (حذف).
(٣) يُنظر: الإيجاز في كلام العرب ونص الاعجاز ، مختار عطية: (٢٧٣).
(٤) يُنظر: علم المعاني، عبد العزيز عتيقه: (١٢٢).
(٥) النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل)، الرماني: (٧٠,٧١)، ويُظر: إعجاز القرآن، الباقلاني: (٢٦٢).
(٦) خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)، محمد محمد أبو موسى: (١٨٠).
(٧) دلال الإعجاز: (١٤٦).

ويقول العلوي:" لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته ، ولصار إلى شيءٍ مُسْتَرَكٍ مُسْتَرَذلٍ، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة"[١] والأصل في المحذوفات كلِّها أنْ يكون في الكلام ما يدلُّ على المحذوف؛ لأنَّ العرب إنَّما تستحسن "الحذف في بعض المواضع لإقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه"[٢]، فإنَّ لم يكن دليلٌ على الحذف فلا يجوز، لأنَّ الكلام كما يراه العلوي "يكون لغواً من الحديث ولا يجوز الاعتماد عليه"[٣].

ومن هنا يتضح أنَّ دلالة الحذف تمنح المتلقي حريةً في التفكير، والتأمل من أجل سلامة التركيب؛ لأنَّ الحذف يمكن أنْ يكمن في البنية العميقة للنص، إذ أنَّ المخاطبَ لا يصل إليه مباشرة، وإنَّما عن طريق التقدير والاستنتاج للوصول إلى المعنى الذي يكمن وراء ظاهر النص[٤].

وقد عرض العلوي أنواع كثيرة من الحذف في كتابيه الطراز والمنهاج واخترنا أهمها ، ورتبناها جاعلين أولها حذف الاسم ثم حذف الفعل ثم حذف الحرف ثم حذف الجملة، وسنعرض لكلٍّ واحد منها على هذا الترتيب.

١/ حذف الاسم :

وردت ظاهرة الحذف كثيراً في كتب النحاة الأوائل، فلا يمكن للعلوي أنْ يغفلَها أو يتجنبها ؛ لأنَّ الجملة لابدَّ أنْ يكون فيها عنصران أساسيان هما: المسند والمسند إليه، وقد يلحق بالعنصرين المفعولات وأشباه المفعولات، أعني الحال والتمييز وغير ذلك ممّا يضفي على الجملة دلالة يقصدُها المتكلم ، فتوسع النحاة في حذف المفردات ؛ لأنَّ المعنى قد يقتضي حذف أحد ركني الجملة، وقد أشار العلوي إلى ذلك بقوله : "واعلم أنَّ الإيجاز بحذف المفردات أوسع مجالاً مِنْ حذف الجمل؛ لأنَّ المفردات أخف في الاستعمال"[٥] فيتطلب من ذلك قرائن لفظية وغير لفظية يستدل بها المخاطب للوصول إلى الغرض الذي يقصده المتكلم.

---

(١) الطراز: (٥١/٢).
(٢) أمالي المرتضى، الشريف المرتضى : (٤٨/٢).
(٣) الطراز: (٥١/٢).
(٤) يُنظر: نحو المعاني: (٦٤، ٦٥، ٦٦).
(٥) الطراز : (٥٥/٢) .

أ / حذف المبتدأ

ذهب النحاة إلى عدَّ المبتدأ عمدة أي مسند إليه، فهو ركن أساس في الجملة الاسمية، فيراه العلوي مجرداً عن العوامل اللفظية[١]، إذ هو المخبر عنه ويرتبط به الخبر، ليكمل الفائدة، فالمبتدأ "متعمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلابَّد منها، إلَّا أنَّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه، لأنَّ الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألَّا يؤتى به ويكون مراداً حكماً أو تقديراً، وقد جاء مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرة والخبر أخرى"[٢]، و المبتدأ ركن أساس لا يمكن أنْ يستغي عنه الخبر، لذا صار لزاماً تقديره إنْ كان محذوفاً ، وتتبع النحاة مواضع حذفه فرأوها وجوباً تارة وجوازاً تارة أخرى.

١ / حذف المبتدأ وجوباً:

يحذف المبتدأ وجوباً في مواضع منها[٣]:

أ / النعت المقطوع إلى الرفع نحو: (مررت بزيدٍ الكريمُ) و نحوها.

ب / أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب فعله نحو قوله تعالى: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾ [٤].

ج / أن يكون الخبر مخصوص (نِعْمَ أو بئْسَ) نحو قولنا: (نعم الرجلُ باسمٌ).

د / أن يكون الخبر صريحاً في القسم نحو قوله تعالى: ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾[٥].

ذكر العلوي حذف المبتدأ وجوباً في النعت المقطوع إلى الرفع، أمّا الحالات الثلاث فلم يذكرها هّنا وإنَّما ذكرها في حذف المبتدأ أو الخبر* أعني جواز الأمرين وسوف نفصل هذه المواضع ونرى ما قاله العلوي ونرجح أحد المحذوفين لنوضح أهمية الحذف في التراكيب النحوية وفقاً للمعنى النحوي.

---

(١) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٩١/١) .

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش: (٩٤/١)

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: (١/ ٢٣٧-٢٣٨)، وشرح التصريح على التوضيح: (١/ ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣)، وهمع الهوامع: (١/ ٣٣٥- ٣٣٦).

(٤) يوسف: من الآية (١٨).

(٥) الحجر : (٧٢).

* يُنظر: تفصيل هذه المسائل في حذف المبتدأ أو الخبر من هذا المبحث: (١٤٦-١٦٢).

النعت المقطوع إلى الرفع

إنَّ القطع وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي فلو قلنا: (مررت بزيدٍ العاقلُ) و (مررت بزيدٍ الكسولُ) و (مررت بزيدٍ المسكينُ) ، فالقطع في الجملة الأولى للمدح وفي الثانية للذم والثالثة للترحم، فقطعها على الرفع بإضمار مبتدأ كما يرى العلوي(١)، فالمبتدأ محذوف في هذه الجمل ونحوها وجوباً، فيقدر (هو العاقل، وهو الكسول، وهو المسكين)(٢)؛ لأنَّ (العاقل والكسول والمسكين) ليست نعوتاً لتطابق بالحركة الإعرابية، فالقطع له غرض في التركيب النحوي، قال: العلوي "الغرض بالقطع إنَّما هو المبالغة"(٣)؛ لأنَّه يثير السامع ويحفزه فالحركة في التراكيب النحوية السابقة كلِّها مرفوعة وهي نظيرة النصب على المدح أو الذم أو الترحم– كما سيأتي– فهما يشتركان في المعنى بيدَ أنَّ المحذوف هناك فعل وجوباً وهنا مبتدأ وجوباً؛ لذلك تغيرت العلامة الإعرابية بينهما، فإنَّ العلامة الإعرابية قرينة تدلُّ على أنَّ المبتدأ محذوف، وأنَّ التغير في العلامة الاعرابية تغير المعنى؛ لأنَّ "في الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك مِنْ رغبته في الاستماع سيمّا مع الألتزام حذف ... المبتدأ فإنَّه أدلُّ دليلَ على الاهتمام"(٤)، فإنْ ذكرت صفات الممدوح وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف الافتنان الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الاصغاء، فإنَّ تغير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سننه المسلوك ينبئ عن اهتمام جديد بشأنه من المتكلم ويستجلب مزيداً من المخاطب(٥)، فيُدرك العلوي أنَّ القطع على سبيل المبالغة في تغير الحركة الإعرابية فلو ذكر المبتدأ لم يبقَ من تلك الدلالة شيءٌ؛ لأنَّ الجملة تكون تامة بالمسند و المسند إليه فيختفي التنبيه والمبالغة والاهتمام بخلاف القطع أي قطع النعت عن منعوته إلى الرفع من دون ذكر المبتدأ معه، فإنَّه يدلُّ على التنبيه والاهتمام مع بقاء تلك الفائدة والدلالة التي أشار إليها العلوي أقصد المبالغة في الأمر ، فتقول: (مررتُ بزيدٍ العاقلُ الكريمُ المحسنُ)(٦)، فإنَّ القطع على الرفع زيادة في تنبيه السامع والمبالغة والاهتمام فتغيير الحركة الإعرابية أسهم بشكل فاعل في ذلك المعنى .

---

(١) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/ ٢٢٥).
(٢) يُنظر: الكتاب : (٢ / ٦٢– ٦٣) ، وشرح ابن عقيل: (٢٧٣/١)، وشرح التصريح على التوضيح: (١/ ٢٢١).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/ ٢٢٤).
(٤) حاشية يس على شرح التصريح، يس بن زين الدين: (٢/ ١١٧).
(٥) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: (٢٩/١ –٣٠).
(٦) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/ ٢٢٥).

ويمكن القول: إنَّ هناك علةً أخرى في وجوب حذف المبتدأ، وهي إذا ذكر المبتدأ مع الخبر يكون جملة اسمية يحسن السكوت عليها، فالجملة الاسمية لا يمكن أنْ تصف المعرفة؛ لأنَّ الجمل تصف النكرات، فلا يصحُّ أنْ تقول: (مررت بزيد هو العاقلُ) إلاّ بوساطة الاسم الموصول؛ لإنَّها وضعت توصيلاً إلى وصف المعارف بالجمل(١).

فيصبح التركيب النحوي(مررت بزيد الذي هو عاقلُ)، وهذا التركيب لا يحقق الفائدة من اهتمام ومبالغة، والذكر هُنا يتنافى مع فائدة الحذف فضلاً عن ذلك أصبح في الجملة إطناباً و عكس ما كان في حذف المبتدأ والأقتصار على الخبر، فلا ضيّر في وقوعه بعد المعارف، فإنَّ دلالة الأصل هي النعت والنعت لا يحقق التنبيه والاهتمام، فالقطع تحول التركيب إلى الأخبار، وهذا هو الذي جعل العلوي في النظر إلى دلالة الأصل، ليضعه في موضع النعت على سبيل المبالغة ناهيك عن دلالتين أخريين لم يشر إليهما العلوي هما التنبيه والاهتمام.

٢ / حذف المبتدأ جوازاً :

يُحذف المبتدأ جوازاً نتيجة علة نحوية، وهي تقدم ما يدلُّ على المحذوف من دليل، ممّا يغني عن ذكره إيجازاً واختصاراً، بيدَ أنَّ هناك عللاً معنوية يعمد إليها المتكلم في حذفهِ كي لا يغمض به المعنى ولا يُلتوى وراءه القصد، حتى يُفهم بالقرينة ويدرك باللمحة ويُفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير(٢).

ومن المواضع التي يُحذف فيها:

أ / بعد القول:

يُحذف المبتدأ بعد القول اعتماداً على ما تقدمه مِنْ دليلٍ(٣)، وهذا الدليل قائم مقام ذكره، فجاز حذفه، أو لعلة معنوية تختلف بحسب اختلاف المعنى والسياق(٤) وهذا المعنى أشار إليه العلوي في مقارنته بين آيتين أحداهما في حالة حذف الفعل* والثانية في حذف المبتدأ، قال تعالى: ﴿ **مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا** ﴾ (٥)، وقال أيضاً:﴿ **مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**﴾(٦).

---

(١) يُنظر: الخصائص: (١/ ٣٢١).

(٢) يُنظر: خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني): ١٥٣.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١/ ١٧٢.

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية :١/ ٣٥٣.

* ذكرنا الآية الأولى هنا لتوضيح المعنى مع الآية الثانية ، والذي يُعنينا الآية الثانية فيها حذف المبتدأ جوازاً.

(٥) النحل: من الآية: (٣٠).

(٦) النحل: من الآية: (٢٤).

قال العلوي:" فإنَّما نصبه لأجل المطابقة، كأنَّهم قالوا: خيراً، بخلاف ما حكاه الله تعالى عن أهل الشرك... فلم يكن على جهة المطابقة من جهتهم لعدم التصديق منهم، وإنَّما رفعه على جهة الاعتراض عن الأول، ولهذا رفعه على إضمار مبتدأ، كأنَّه قال: هذه أساطيرُ الأولين"[١]، فإنَّ الأولى حُرِكِت بالفتح والثانية بالضم، فهما متشابهتان من حيث البنى سوى من علامة الاسم بعد القول، ممّا يستلزم التقدير ليتفق مع المعنى المراد.

فالاسم في الآية الأولى مفعول به لفعل محذوف يقدره العلوي (قالوا خيراً) وفي الآية الأُخرى خبر لمبتدأ محذوف (هذه أساطيرُ الأولين)، فإنَّ الفرقَ واضحٌ بين التقديرين، فإنَّ تقدير المحذوف في الأية الأولى فعلٌ هو الأوفق للمعنى المراد؛ لأنَّ السؤال كان موجهاً إلى المتقين ، وهم معتقدون بإنزال الخير من عندِ اللهِ[٢]، أمّا السؤال في الآية الأخرى فقد كان موجهاً إلى الكافرين، فجاء قولهم استئنافاً، لعدم اعترافهم بإنزال القرآن من اللهِ ، فلو قدر أنَّ المحذوف فعلاً جاءت العلامة نصباً لكان التقدير(أنزل أساطيرَ الأولين) ممّا يجعله في تنافٍ وما عندهم من معنى مراد[٣]؛ لأنَّ ذلك اعتراف منهم بأنَّه منزل من عند الله، فكيف ذلك ؟ وهم منكرون أنَّ الله أنزل شيئاً، فالرفع على حذف مبتدأ ناسب المقام ، وهذا ما أشار إلى معناه العلوي، إنّما رفعه على جهة الاعتراض لعدم التصديق، فإنَّ المعنى عند العلوي أخالُه واضحاً لا لبس فيه ، فإنَّ العلامة الإعرابية تناسب تقدير المحذوف في الموضعين كليهما.

وقال الرضي عن هذا المعنى: " فقوله تعالى: (أساطير الأولين) ليس جواباً لقوله للكفار: (ماذا أنزل ربكم)، إذ لو كان جواباً له ، لكان المعنى: (هو أساطيرُ الأولين) ، أي: الذي أنزله ربنا أساطير الأولين، والكفار لا يُقِرُّون بالإنزال ، فهو، إذن كلام مستأنف ، أي: ليس ما تدعونه إنزاله منزلاً ، بل هو أساطير الأولين..."[٤]، فحذف المبتدأ جوازاً بدليل القرينة اللفظية كي يناسب المقام، وقد ركز العلوي على معنى الجواب للآيتين، لذلك اختلف الجواب الأول عن الثاني في موضع الفعل (قال) وهناك أمثلة أخرى أوردها العلوي[٥].

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢/ ٣٨٦).

(٢) يُنظر: معاني النحو: (٤/ ٢٣٤).

(٣) يُنظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي: (٨٥).

(٤) شرح الرضي على الكافية : (٣/٧٧).

(٥) يُنظر: الطراز: (٢/ ١٠ ، ٣/ ١٤٥) و المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢/٣٨٦).

ب / صدر صلة الموصول:

قال تعالى: ﴿**ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا** ﴾[١]، منع البصريون حذف المبتدأ من الصلة القصيرة إلاّ إذا كان الموصول (أي) ، أمّا إذا كان الموصول غير(أيَّ) ، فلا يجيزون إلاّ والصلة طويلة ، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز الحذف مطلقاً، سواء أكان الموصول(أياً) أم غيره ، وسَواءٌ أطالت الصلة أم لم تطل ، مستدلين على ذلك بالسماع[٢] ، ويبدو أنَّ التقدير في القول القرآني فيه تكلف، لذلك اختلف النحاة الأوئل، فيرى يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) أنَّ (أيَّهم) جملة ابتدائية والفعل قبلها معلق عن العمل فيها ومعنى تعليقه بطلان عمله في الظاهر، وتكون الجملة في التقدير في موضع المفعول (لننزعنَّ)[٣]، فهو يريد بذلك كقولنا: (علمت أيُّهم أخوك) ، فإنَّ جملة (أيهم أخوك) سدت مسد مفعولي علم.

أمّا الفراهيدي فيرى أنَّ هذه الجملة استفهامية مرفوعة على الابتداء محكية بعد القول والتقدير فيها : (ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ الذي إذا قيل لهم : أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيا ، قل هو)[٤].

أمّا سيبويه فيرى أنَّ (أيَّ) هنا موصولة مبنية على الضم، وبنيت لقطع صدر صلتها، والتقدير: (ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ الذي هو أشدهم)، ولا يجوز حملها على الاستفهام لمّا كان الفعل الذي قبلها ليس من الأفعال التي تنصب مفعولين[٥].

أمّا الكسائي والفراء فيريان أنَّ (أياً) وما بعدها جملة ابتدائية، وقوله (من كلِّ شيعةٍ) مفعول لننزعنَّ[٦]، كقولنا: (أكلت من الطعام) ، و (مِنْ الطعام) مفعول لـ (أكل).

أمّا العلوي فيرى أنَّ (أياً) في موضع المفعول وأنَّها مبطلة للفعل الذي قبلها ، وأنَّها معلقة له عن العمل في الظاهر ، وأنَّه كما جاز في (عرفت أيّهم في الدار) علماً أنَّ عرف ليس من أفعال المبتدأ والخبر[٧] ، فإنَّ (أيَّ) مفعول للفعل (لننزعنَّ) ، معتمداً على قراءة طلحة بن

---

(١) مريم : (٦٩).
(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: (١/ ١٥٧).
(٣) يُنظر: الكتاب: (٢/ ٣٩٧).
(٤) يُنظر: (م.ن): (٣٩٧/٢).
(٥) يُنظر: (م.ن): (٢/ ٣٩٨).
(٦) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي: (١٤/٢ – ١٥).
(٧) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢/ ٣٢٣).

مُصرِّف* بنصب (أيّهم) على أنَّها مفعول به ، أمّا ما قاله سيبويه بأنَّها موصولة مبنية وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف ففيه "تكلف وإدعاء وإضمار لا ضرورة تدعو إليه ، وجعل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين"[١]، فإنَّ العلوي صرح بذلك قائلاً: "لا حاجة لهذا التعسف الذي ذكره النحاة في الآية؛ لأنَّ أياً مفعول لا محالة، فلا وجه إلاّ ما ذكرناه من التعليق للفعل، وبإبطال عمله لأجل الاستفهام"[٢]، وقد اعتمد العلوي في ذلك على أمرين: أحدهما المعنى والآخر على قراءة طلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم**.

يلحظ الباحث أنَّ رأي العلوي أسهل وأقرب إلى المعنى؛ لأنَّ المعنى فيه وضوح وسلامة التركيب من التقدير، وجزالة التعبير، فلا يحتاج إلى المحذوف بعكس ما قاله سيبويه بجعلها موصولة، فضلاً عن ذلك باعتماد العلوي على بعض القراءات، ممّا يدل على اطلاعه الكبير على كتب القراءات والتفاسير.

ب / حذف الخبر:

ذكر العلوي أنَّ الخبر مجرد عن العوامل اللفظية [٣]، فيشكل الركن الثاني في الجملة الاسمية ، فهو الجزء المتمم للفائدة، فيكوِّن مع المبتدأ جملة، لذا يستدعى التقدير عند حذفه لقيام الجملة عليه[٤]، وقد استقصى النحويون مواضع حذفه فرأوا أنَّها واجبةٌ تارةٌ وجائزةٌ تارةٌ أخرى ، وهذا ما فعله العلوي.

١ / حذف الخبر وجوباً:

يُحذف الخبر وجوباً في مواضع عدة، هي:

أ / أنْ يكونَ الخبر كوناً عاماً بعد (لولا) ؛ لكونه معلوماً بمقتضاها، إذ هي دالةٌ على امتناع لوجود[٥]، قال العلوي:" إنَّ الاسم المرفوع بعدها على الابتداء، والخبر يكون محذوفاً، وجواب لولا سادٌ مسده ، وهذا

---

* هو أبو محمد الهمداني اليامي الكوفي تابعي كبير، له اختيار في القراءة يُنسب إليه (ت ١١٢هـ) يُنظر : غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري: (١/ ٣١٠ – ٣١١).

(١) البحر المحيط ، أبوحيان الاندلسي: (١٩٦/٦) ، يُنظر: الدار المصون في علوم الكتاب المكنون،سمين الحلبي: (٧/ ٦٢٢)

(٢) المنهاج في شرح الزجاجي: (٢/ ٣٢٣).

** معاذ بن مسلم الهراء من قدماء النحاة ، أخذ عنه الكسائي، وأخذ عن الامام الصادق عليه السلام توفي سنة(١٧٨هـ). يُنظر : بغية الوعاة: (٢/ ٢٩٠ – ٢٩١)

(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٩٥/١).

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: (١٨٩/١).

(٥) يُنظر" اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:(٢٢٠/١– ٢٢١)، وشرح التصريح على التوضيح: (٢٢٤/١).

قولك: لولا زيدٌ لأكرمتك... وهذا أحسنُ المواضعِ التي التزم فيها حذف خبر المبتدأ على جهة الوجوب"[١]، وقد سار العلوي في قوله على هدي الزمخشري[٢].

فيرى العلوي وجوب حذف خبر(لولا) ، فصار لزاماً تقدير خبر عن (زيد) هو(موجود)، وإنَّما حُذف لدلالة أداة الشرط عليه، فضلاً عن كونه معلوماً[٣] ، وهو عند جمهور النحاة كوناً مطلقاً[٤]، والمراد بالكون مطلق الوجود، وعدم التقييد بأمر زائد على الوجود[٥].

ويعلل سيبويه حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان كوناً مطلقاً لكثرة الاستعمال ، فيقول:" لولا عبدُ اللهِ كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، وهذا حذف حين كثُر استعمالهم إياه في الكلام"[٦].

أمّا إذا أُريدَ المقيد– أي الخاص– وجب ذكره إذا لم يدل عليه دليل[٧] ، فلم يشر العلوي إلى الكون المقيد، فإذا كان الخبر كوناً مقيداً، لا يدرك معناه عند حذفه وجب ذكره ، كقول الرسول الكريم(صلى الله عليه وآله وسلم) : ((لولا قومُك حديثٌ عهدهم بكفرٍ لنقضْتُ الكَعْبةَ فجعلتُ لها بابين...))[٨]، فالخبر(حديثٌ) ، فهو كونٌ خاص أوجب ذكره؛ لأنَّ الحذف لا يعين المعنى،" فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظنّ أنَّ المرادَ: لولا قومُك على كلِّ حالٍ من احوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لأنَّ من أحوالهم بعدَ عهدِهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبةِ وبنائِها على الوجه المذكور"[٩] .

وقيل : إنَّ الخبر بعد (لولا) غير مقدر، وإنَّه الجواب[١٠] ، ولا نرجح هذا الرأي ؛ لأنَّ في جواب (لولا) لا يكتمل المعنى ولا تتضح الفائدة، فلو حذفنا (لولا) وقلنا: (زيدٌ أكرمتك) لم يفهم المخاطب المعنى.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي:(٣٣٦/٢)، ويُنظر: الطراز: (١٥٢/٣).

(٢) وقد ذهب الزمخشري إلى أنّ لزوم حذفه كان بسبب سد جواب الشرط مسده. يُنظر: المفصل في علم العربية:٥١.

(٣) يُنظر: دليل المسالك إلى الفية ابن مالك، عبد الله الفوزان: (١٨٧/١–١٨٨).

(٤) يُنظر: همع الهوامع: (٣٣٦/١).

(٥) يُنظر: التصريح على التوضيح: (١/ ٢٢٤).

(٦) الكتاب: (١٢٩/٢).

(٧) يُنظر: شرح ابن عقيل: (٢٣٣/١).

(٨) صحيح البخاري: (٣٧/١).

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك: (١٢١).

(١٠) يُنظر: همع الهوامع: ٣٣٦/١.

ومن باب التقريب وليس هو هو، فلو قلنا: (ليس زيدٌ بخيلاً). وحذفنا(ليس) يكون (زيدٌ كريمٌ) فيكون الكلام واضح المعنى وفيه فائدةٌ، واستعملنا هذا المثالَ؛ لأنّ (لولا) فيها الشرط المتضمن معنى النفي ، وماقاله العلوي إذا كان كوناً مطلقاً وجب حذفه مطلقاً هو الصائب ولا ضيرَ في ذلك.

ب / يُحذف الخبر وجوباً إذا كان بمعنى الكون العام أو الاستقرار المطلق، وذلك في باب الإخبار بـ (الظرف أو الجار والمجرور)[١] ، وقد قال ابن مالك في ألفيته:[٢].

وأخبروا بظرفٍ أو بِحْرف جَرْ ناوينَ معنى" كائن " أو "استقرْ "

وقال العلوي في هذا الموضوع : "والجملة إذا كانت حرفية أو ظرفية ثم وقعت خبراً للمبتدأ فلا بدَّ من أنْ تكون متعلقة بمحذوف"[٣].

فيرى العلوي أنَّ الجارَ والمجرور أو الظرف ليسا خبرين وإنما متعلقان بمحذوف، ويقدر العلوي لهما محذوفاً يتعلقان به، أمّا فعل (استقر) أو اسم(مستقر)[٤]، ويعلل في ذلك تقديره إنْ كان فعلاً، فأصل التعلق بالأفعال، وإنْ كان اسماً فالأصل في الإخبار أنْ تكون أسماء[٥]، فإنَّه إذا أراد الحدوث والتجدد قدره بفعل (استقر) أو (يستقر) بحسب الزمن، وإذا اراد الثبوت قدره باسم (مستقر) ، فإنَّ دلالة حذف الخبر هنا للإيجاز .

قال ابن يعيش: "إنَّ الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو زيدٌ في الدار وعَمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليس منْ زيد في شيءٍ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير زيد استقر عندك، أو حدث أو وقع ونحو ذلك فهذه هي الإخبار في الحقيقة لاخلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار مطلق لا استقرار خاص"[٦].

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: (١٩٧/١).
(٢) يُنظر: ألفية ابن مالك : (٨).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٩٦/١).
(٤) يُنظر: (م.ن): الصفحة نفسها.
(٥) يُنظر: (م.ن): الصفحة نفسها.
(٦) شرح المفصل ، ابن يعيش: (٩٠/١).

أمّا إذا كان الخبر مقيداً – كوناً خاصاً – كقولنا: (زيد في الدار) "أنَّه جالسٌ أو قائم، لم يجز الحذف؛ لأنَّ الظرف لا يدل عليه ؛ لأنَّه ليس من ضرورة كونه في الدار أنْ يكون جالساً أو قاعداً"(١)؛ لأنَّ السامع في قولنا: (زيدٌ في الدار) يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص ، فإذا أردنا أمراً بعينه فلابدَّ أنْ يُذكر المتعلق – أعني شبه الجملة – فلا يمكن أنْ يحذف إلَّا لقرينة فنقول: زيدٌ جالس في الدار أو عامل في الدار أو نائم وغير ذلك ، فإذا لم تخصص قصدت الوجود المطلق فيه ولولا هذا التقدير لم يصح المعنى من الكلام(٢).

أمّا الكوفيون فإنَّه "لا يحتاج عندهم إلى تقدير شي يتعلق به الخبر"(٣)، فهم يرون أنَّ الجار والمجرور أو الظرف هو الخبر بحد ذاته وليس هناك من خبر محذوف، بناء على تمام الفائدة به(٤)، لتضمنهما معنىً صادقاً على المبتدأ(٥).

نلحظ أنَّ الجار والمجرور أو الظرف ليسا بخبرين وإنَّما متعلقان بالخبر، فإنَّ الحذف هُنا حقق الايجاز؛ لأنَّه معلوم عند السامع، فلو قلنا: (زيد خلفك) ، فإنَّ الظرف جزء غير متمم لزيد وليس من صفات زيد، فإنَّ (زيداً) غير الظرف ، هذا من جهة ومن جهة أُخرى فإنَّ التراكيب النحوية "ليست قائمة في كلِّ أحوالها على تمام عناصرها لكي تتم الفائدة بها، فهناك الكثير من البنى قائمة على الحذف ، ومع ذلك فالمعنى تام بالعنصر المذكور"(٦)، فلو قلنا: (الأسدَ الأسدَ) ، فإنَّ التركيب النحوي مكتمل المعنى، فإنَّه مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أحذر)، وهذا التقدير زاد التركيب وضوحاً ، فلا يمكن أنْ نلغي تقدير الفعل* الناصب (للأسد)، وما قاله العلوي بتقدير خبر للمبتدأ هو الأرجح ؛ لأنَّه راعى الجانب الدلالي في التركيب النحوي.

---

(١) شرح المفصل ، ابن يعيش: (٩٠/١).
(٢) يُنظر: معاني النحو: (١٧٣/١).
(٣) شرح الرضي على الكافية: (٢٤٤/١).
(٤) يُنظر: (م.ن): (٢٨٤/١).
(٥) يُنظر: شرح ابن الناظم: (٧٩)، وشرح التصريح على التوضيح: (٢٠٦/١).
(٦) البنى النحوية واثرها في المعنى، احمد عبدالله حمود العاني، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م : (٧٢).
* يُنظر حذف الفعل في هذا المبحث : (١٦٥-١٦٦).

ج / أن يقع بعد المبتدأ (واو) هي التنصيص على المعية ، وفي هذا الموضع قال العلوي: "حذفه... على جهةِ الوجوب..كلُّ رجلٍ وضيعتهُ "[١]، فإنَّ (كلَّ) مرفوع على الابتداء و (ضيعتُه) معطوفة على كلِّ والخبر محذوف، تقديره (كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقترنان)[٢].

وقيل: إنَّ الخبرَ غير محذوف فلا يحتاج إلى تقدير، فإنَّ الكلام تام(كلُّ رجلٍ مع ضيعته)[٣]، وما ذهب إليه العلوي أخاله صواباً ؛ لأنَّ المعنى لا يكتمل عندما نقول (كلُّ رجلٍ مع ضيعته)، فلا يفهم السامع المعنى من التركيب النحوي فيصبح مبهماً، فهو ينتظر تتمة للكلام ، فإنَّ المعنى يحتاج إلى تقدير خبراً ، كي يستقيم المعنى ويصبح أكثر وضوحاً.

د / أنَّ يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدت مسد الخبر ، ذكر العلوي مثالاً على ذلك بقوله: (ضربي زيداً قائماً)[٤]، فإنَّ (قائماً) لا تصلح أنْ تكون خبراً ، فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده، فـ(ضربي) مبتدأ و (زيداً) مفعولاُ به للمصدر (ضربي) و (قائماً) حال منصوبة سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً تقديره (ضربي زيداً إذا كان قائماً) إذ أُريد الاستقبال ، أو (ضربي زيداً إذ كان قائماً) إن أُرِيَد المضيء ، فـ (قائماً) حال من الضمير المستقر في (كان) المفسر بـ(زيد) و (إذا كان) أو (إذ كان) ظرف زمان نائب عن الخبر[٥]، فإنَّ الحال لا تصح جعلها خبراً عن (ضربي) ؛ لأنَّ الخبر وصف في المعنى و(الضرب) لا يوصف بالقيام[٦].

ويبدو واضحاً أنَّ العلوي يُدرك تماماً أنَّ الحذفَ قائمٌ على الإيجاز والاختصار، فإنَّ المعنى لا يستقيم ولا يتضح إلا بالتقدير فضلاً عن أنَّ الحال لا تصلح أنْ تكون خبراً ؛ لأنَّها تخالف المبتدأ ، فالقيام جزء غير متمم للضرب، لذا لا يمكن أنْ يكون خبراً.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٩٧/١).

(٢) يُنظر: الكتاب: (٣٠٠/١)، والخصائص: (٢٨٣/١)، وشرح الكافية الشافية: (٣٥٧/١).

(٣) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: (٢٢٨/١)، وهمع الهوامع: (٣٣٨/١).

(٤) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٩٧/١).

(٥) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: (١/ ١٩٦)، وشرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور: (٣٥٢/١)، وبناء الجملة العربية: (٢٧٦).

(٦) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: (٢٢٨/١).

٢ / حذف الخبر جوازاً:

يُحذف الخبرُ جوازاً في مواضع عدة لعلم المخاطب به "فكلُّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناسِ فحذفه جائز لعلم المخاطب"[١]، فإنَّ الحذف الجائز يحقق المعنى والوضوح بصورةٍ أوسعَ من الحذفِ الواجب، فلا تتدخل فيه الصيغة النحوية كما في مواضع الوجوب.

فذكر العلوي بعضَ مواضعِ الجواز لعلمه بـ (علم المعاني و النحو)؛ لأنَّ الحذفَ الجائزَ لا يخلو من غاية أو فائدة للمعنى و البيان.

من المواضع التي ذكرها العلوي في حذف الخبر جوازاً هي:

أ / يُحذف الخبر بعد إذا الفجائية ، فقد ذكر العلوي أنَّ الخبرَ بعد (إذا) الفجائية لم يقع إلاّ مصرحاً به[٢]، وذكر مثالاً مصطنعاً عن ذلك: (خرجت فإذا السبعُ)، ويقدر العلوي الخبر بكلمة(واقف) أي خرجت فإذا السبعُ واقفٌ ، لكنه حُذف للعلم به[٣].

وزعم ابن هشام أنَّ الخبرَ مع (إذا) الفجائية لم يقع إلاّ مصرحاً به[٤]، ويرد هذا الزعم ما قاله العلوي، ويؤيد ذلك ما قاله أبوالحسن القرطاجني*[٥]، والعرب قد تحذف الاخبار بعد (إذا) عنت فجأة الأمر، فإنَّ حذف الخبر بعدها قليل وذكر الخبر أكثر من حذفه، فيجوز أنْ يحذف خبرها أو يذكر[٦].

وقد اختلف العلماء في (إذا) أهي ظرف أم حرف ؟ قيل: إنها ظرف سَواءٌ زمانٌ أم مكانٌ، فلا حذف في خبرها مثل (خرجت فإذا الاسد) فيقدرون (خرجت ففي وقت خروجي الأسد) أو ظرف مكان (خرجت ففي مكان خروجي الأسد)، وقيل: إنَّها حرفٌ بعدها مبتدأ و خبرها محذوف (خرجت فإذا الأسد حاضر)[٧].

---

(١) المقتضب: (٢٥٤/٣).

(٢) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي:(٣٩٧/١).

(٣) يُنظر: الطراز: ١٥٢/٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي:(٣٩٧/١).

(٤) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام:(٩٢/١).

* هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم القطربي النحوي (ت٦٨٤هـ)، صنّف:سراج البلغاء في البلاغة و كتابا في القوافي. يُنظر: بغية الوعاة: (٤٩١/١-٤٩٢).

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: (٩٤/١).

(٦) يُنظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢١٤).

(٧) يُنظر: شرح ابن عقيل (هامش المحقق): (٢٢٧/١).

نلحظ أنَّ خبرها محذوف تقديره(موجود أو حاضر أو غيره) أكثر دقةً و وضوحاً في المعنى فلا تكلف فيها هذا من جهة ومن جهة أخرى أنَّ الكلامَ لا يستقيم المعنى بجعلها ظرفية ؛ لأنَّ المخاطب لم يتضحْ له المعنى إلَّا بالتتمة ، التي هي الخبر المحذوف ، فلو قلنا: (نزلت إلى البحر فإذا الماءُ باردٌ) ولو حذفنا كلمة (بارد) وقلنا: (نزلت الى البحر ففي وقت نزولي الماء) أو (نزلت الى البحر ففي مكان نزولي الماء) لم يتضح المعنى، فأراه مبهماً يحتاج إلى توضيح، فأخالُ أنَّ الخبرَ المحذوف هو الذي يوضح المعنى حذفه إيجازاً ولعله هذا ما أراده العلوي.

ب / حذف الخبر لدلالة العطف عليه ، إذا ذكرت جملة مكونة مِنْ مبتدأ وخبر، ثم عُطِفَ على المبتدأ نظيرٌ له يصحُّ الإخبار عنه الخبر السابق، فجاز حذفه[١]، وعن ذلك قال العلوي: " زيدٌ منطلقٌ وعمرُو، فتحذف خبر عمرو، لتقدم ما يدلُّ عليه"[٢]، والتقدير: (عمرو كذلك أي منطلق، فالأولى أنْ يكون المذكور خبراً للأول والمحذوف للثاني وتكون الجملة زيدٌ منطلقٌ وعمرو كذلك)[٣].

وأشار العلوي إلى الخبر المذكور هو الذي دلَّ على الخبر المحذوف إشارة دقيقة؛ لأنَّ الحذف يحقق الإيجاز، فإنَّ ذكره يؤدي إلى التكرار، فقولنا: زيدٌ منطلقٌ وعمرو منطلقٌ لا فائدة فيه ولا يزيد المعنى وضوحاً، فالحذفُ أفضلُ إيجازاً واختصاراً في تركيب الجملة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإتساع بجعل الخبر محذوفاً يعطي المخاطب حرية في التفكير لتصرف الأذهان في فهمه من أجل سلامة تركيب الجملة.

ج / حذف المبتدأ أو الخبر:

إنَّ المبتدأ والخبرَ ركنان: أساسيان في الجملة الاسمية، فالجملة إذا فقدت أحد الركنين فلابَّد مِنْ تقدير، إمّا أنْ يكونَ المذكور مبتدأ والمحذوف خبراً ، وإمّا أنْ يكونَ المذكور خبراً والمحذوف مبتدأ، فالعلوي يقدر حسب المعنى تارة وتارة حسب الصناعة النحوية ، و "إنَّ التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجبُ أنْ يُراعى أمرين أساسين هما المعنى والصناعة النحوية... والتقدير الأمثل للمحذوفات هو ما يراعى الأمرين معاً"[٤].

---

(١) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢١٢).
(٢) الطراز: (١٥٢/٣).
(٣) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢١٢,٢١٣).
(٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (١٥٥).

ويمكن القول: إنَّ الأمرين معتمدان عنده ، لكننا نرجح المعنى؛ لأنَّ اعتماد الألفاظ على الصنعة النحوية فقط من دون المعنى تصبح جوفاءَ.

١ / المصدر المرفوع النائب مناب فعله:

قال تعالى على لسان يعقوب (عليه السلام): ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ**﴾[١]، يقدر العلوي القول القرآني بتقديرين إمّا مبتدأ و إمّا خبر، فيقدر المبتدأ (فأمري صبرٌ جميلٌ)[٢]، وتقديره للخبر(فصبرُ جميل أجمل)[٣]، ويعلل حذفه للمبتدأ من جهة المعنى بقوله: "حذف الخبر على جهة وإنْ كان وارداً على جهة الكثرة، لكن حذف المبتدأ هنا يكون أبلغَ ؛ لأنَّ الآية وردت في شأن (يعقوب) فلابَّد من أنْ يكونَ اختصاصاً به ، فإذا كان تقديره (فأمري صبرٌ جميلٌ) كان أخص به وأدخل في احتماله للصبر واختصاصه به[٤].

ويعلل العلوي حذف الخبر مِنْ جهة الصنعة النحوية بقوله : "حذف الخبر فيه يكون أقوى لأمرين: أمّا أولاً فلأنَّ حذفَ الخبرِ أكثر وجوداً، وأعم جرياناً في لغة العرب، فكان حمله على الأكثر أحق من حمله على الأقل ، وأمّا ثانياً فلأنّا نجد في كلام العرب أنَّ حذف الخبر قد يكون قياسياً... ولا يكاد يكون حذفُ المبتدأ قياسياً"[٥]، وقد ذهب سيبويه إلى جواز الأمرين، أي رفعُه على الإبتداء بتقديره (صبرٌ جميلٌ أمثلُ) أو على الخبر بتقديره (أمرُك صبرٌ جميلٌ)[٦] ، وقد سار في هديه نحاة كثيرون في جواز الأمرين[٧].

وما قاله العلوي في حذف المبتدأ هو الأرجح ؛ لأنَّ حذف المبتدأ مرتبطٌ بالمعنى فضلاً عن أنَّ الخبر فيه محلُ الفائدة ، فكان العلوي يريد أنْ يكون الصبر مطابقاً لمقتضى الحال " فسيدنا يعقوب عليه السلام كان في حاجة إلى التّحمل والتّحلي بالصبر حتى يستطيع مواجهة المواقف التي اُمتحن فيها مع

---

(١) يُوسُف:(١٨).
(٢) يُنظر: الطراز:(٦٤/٢).
(٣) يُنظر: الطراز: (٦٤/٢، ١٥٢/٣).
(٤) يُنظر: الطراز:(٦٤/٢).
(٥) الطراز: (١٥٢/٣).
(٦) يُنظر: الكتاب (هامش المحقق) : (٣٢٢/١).
(٧) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: (٣٠١/١)، والمفصل في علم العربية: ٥١، وشرح المفصل ابن يعيش: (٩٤/١)، والإيضاح في شرح المفصل: (١٩٣/١).

أولاده"[١]، فحذف المبتدأ ليخبر عن صبره الجميل ، وقال الدكتور فاضل السامرائي: "فقد أمرَ نبيّ اللهِ نفسه بالصبر الثابت"[٢]، بيد أنَّ المصدر هُنا مرفوع أحسبُه إخباراً لا أمراً ، فيكون المصدر منصوباً مع الأمر، لذلك قال سيبويه : " والنصب أكثر و أجود ؛ لأنَّه بأمره "[٣] ولوكان في غير القرآن الكريم وقال: (صبراً جميلاً) فإنَّ المصدر المنصوب الذي يؤتى به بدلاً من اللفظ بفعله "وكما حذف الفعل وجوباً في هذه المصادر حذف المبتدأ وجوباً في هذا الخبر الذي هو يشبه الفعل ، فإنْ لم يكن المصدر المخبر به نائباً مناب فعله لم يحذف مبتدؤه وجوباً تقول مثلاً (صبري صبرٌ جميلٌ) إذا قصدت الإخبار عن صبرك بأنَّه صبرٌ جميل، لا يقصد النيابة عن الفعل"[٤] ، فإنَّ المصدر المرفوع عرض له الرفع من أجل إفادة الإخبار والدوام الذي تفيده الجملة الاسمية ، وبذلك صار التركيب جملة اسمية لا فعلية ، وأصبح المقدر مبتدأً لا فعلاً[٥].

فإنَّ الابتداء بالمعرفة أكثر وضوحاً و دقة، لذلك وضع النحويون شروطاً للابتداء بالنكرة ، وهذا ما فعله العلوي[٦] ، فإنّ النكرة غير المفيدة لا يجوز الابتداء بها.

ومن هذا كلِّه يمكن القول: إنَّ حذف المبتدأ أكثر وضوحاً ودقة في المعنى من حذف الخبر؛ لأنَّ الخبر(فصبرٌ جميل أمثل)، فهي صفة حسنة مُثلى لم تكن الفائدة متحققة كما – يبدو لي– في حذف المبتدأ، فإنَّ الصبرَ الجميلَ أمرٌ معلومٌ بأنَّه أمثل ، فإنَّ مزية الخبر لا تُحقق تلك الفائدة بخلاف ما نراه بحذف المبتدأ فيكون التقدير معرفة + نكرة مخصصة أقوى من نكرة مخصصة + نكرة

المحذوف المحذوف

حذف المبتدأ = أمري+ صبرٌ جميلٌ ← أقوى دلالة من ← حذف الخبر= صبرٌ جميلٌ أمثل

(١) التقدير النحوي وأثره في تحديد الدلالة في القرآن الكريم، عامر يحياوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، ١٤٣٦هـ –٢٠١٥م: (٢٩).

(٢) معاني النحو: (١/١٨٠).

(٣) الكتاب: (١/٣٢١).

(٤) معاني النحو: (١/١٨٠)، ويُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢٠٥).

(٥) يُنظر: بناء الجملة العربية: (٢٧٩).

(٦) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/٢٩٢، ٢٩٣).

٢ / المخصوص مع (نِعْمَ وبئْسَ):

قال العلوي: " ما وضع للدلالة على المدح والذم من الأفعال على جهة الإنشاء"[١]. فإنَّ جملة المدح والذم تتألف من ثلاثة أركان هي: الفعل والفاعل والمخصوص، مع (نِعْمَ وبئْسَ)، أهو خبرٌ لمبتدأ محذوف أم هو مبتدأ وخبره محذوف، فلو قلنا: (نِعْمَ الرجلُ باسمٌ) و(بئس المرءُ زيدٌ) فذهب بعض النحاة إلى أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو باسمٌ) أو (هو زيدٌ)[٢]، وقد ذهب ابن عصفور إلى أنَّ المخصوص مبتدأ وخبره محذوف تقديره(باسمٌ الممدوحُ) أو زيدٌ المذموم[٣].

ويرى العلوي أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف[٤]، ويعلل سبب ذلك بأمرين: أحدهما يرجع إلى الصنعة النحوية وثانيها إلى المعنى بقوله: "القياس في الخبر إذا كان فعلاً أن لا يكونَ متقدماً على المبتدأ"[٥]، هذا من جهة ومن جهة أخرى "إذا كان خبراً لمبتدأ كان الكلام أفخم وأبلغ ؛ لأنَّ الجمل إذا ترادفت كانت أتم وأحسن"[٦]، ويرى ابن مالك ألاَّ حذفَ في الجملة ، فالمخصوص يعرب مبتدأ مؤخراً وخبره الجملة الفعلية[٧] ، ولعل ما يرجح ذلك أنَّ تقديم المخصوص وجعله أولاً لا يصح فيه غير الابتداء والجملة بعده خبر عنه[٨]، فمحال أنْ تقول : عبدُالله نِعْمَ الرجلُ ، والرجل غير عبد الله[٩].

يمكن القول: إنَّ ما قاله ابن مالك هو الأرجح ، وما قاله العلوي وابن عصفور بالحذف أقل قبولاً؛ لأنَّ عدم الحذف أولى لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة الأصل، بخلاف ما قاله العلوي، وهو كون المخصوص خبراً، فإنَّه يلزم منه أنْ يُنصب إذا دخلت عليه كان ، فلو قلنا: نعم الرجلُ كان زيدٌ ، فحريّ "بزيد" النصب ، ولا نجد عند العرب من يُعدل في مثل هذا عن الرفع ، فإنَّه قبل دخول كان لم يكن خبراً

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٤١٧/١).
(٢) يُنظر : اللمع في العربية : (٩٩) ، وشرح المفصل، ابن يعيش : (١ /١٣٥) ، والإيضاح في شرح المفصل : (٢ / ١٠١ – ١٠٢).
(٣) يُنظر: المقرب: (٦٩/١).
(٤) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٤٢١/١).
(٥) (م.ن) : (٤٢٢/١).
(٦) (م.ن) : (٤٢٢/١).
(٧) شرح التسهيل، ابن مالك : (١٦/٣).
(٨) يُنظر: اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: (١٨٢/١ – ١٨٣).
(٩) يُنظر: الكتاب : (١٧٧/٢).

وإنَّما كان مبتدأ[١]، فلو قلنا: (نِعْمَ الرجال كنتم)، فإنَّ (التاء) في كنتم تعرب اسم كان، والاسم قبل دخول (كان) كان مبتدأً ، وكذلك إذا قلنا: (كنتم نعم الرِجالُ).

إمّا كونه مبتدأ وخبره محذوف فلا نرجحه ؛ لأنَّ الحذف ملتزم ، ولا نجد خبراً يلتزم حذفه إلاّ ومحله مشغول بشيء يسد مسده ، كما قلنا في خبر المبتدأ بعد أداة الشرط (لولا)[٢]، فنجد في عدم الحذف وضوح المعنى فضلاً عن وروده في بعض الآيات القرآنية محذوفاً ، فيقدر إذا دلَّ عليه دليل ، علماً أنَّ الذي يراه خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأ وخبره محذوف فيصبح هناك تقديران "وفي جواز حذفه دلالة على قوة من اعتقد أنَّه مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر ؛ لأنَّ المبتدأ قد يُحذف كثيراً إذا كان في اللفظ ما يدلُّ عليه وأمّا حذف المبتدأ والخبر جميعاً فبعيد"[٣]، فيصبح الحذف جملة بخلاف حذفه في القرآن إذا دلّ عليه دليل يكون الحذف مفرداً، وأشار العلوي إلى ذلك بقوله :" إنَّ الإيجاز بحذف المفردات أوسع مجالاً من حذف الجمل ، لأنَّ المفردات أخف في الاستعمال"[٤] وكررنا قوله لغرض الفائدة.

وما يؤكد ذلك قوله تعالى:﴿**إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ**﴾[٥]، فالمخصوص محذوف تقديره(أيوب)[٦]، فإنَّ جملة المدح جملة واحدة – كما قال سيبويه[٧]– فالمبتدأ محذوف وبقي الخبر دلالة عليه وليس كما يظنُّ بعض الباحثين أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف فيصبح تركيبين– جملة فعلية و جملة اسمية–،[٨] وهذا يتنافى مع وضوح المعنى وسلامة التركيب.

٣ / أن يكون نصاً في اليمين:

قال العلوي: "إنْ يكون مرفوعاً ، كقولك: أمانةُ الله لأقومنَّ ، وعهدُ اللهِ لأخرجنَّ...، فهذه الأمور كلُّها مرفوعة على الابتداء والخبر محذوف .. تقديره : أمانة الله قسمي"[٩] ، وذكر العلوي قوله تعالى: ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[١٠].

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل: (١٦/٣)، ومعاني النحو: (٢٦١/٤).

(٢) يُنظر: شرح التسهيل : (١٧/٣).

(٣) شرخ المفصل، ابن يعيش : (١٣٥,١٣٦/٧).

(٤) الطراز: (٥٥/٢).

(٥) ص: من الآية : (٤٤) .

(٦) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح : (٨٤/٢).

(٧) يُنظر: الكتاب : (١٧٧/٢).

(٨) يُنظر: بناء الجملة العربية : (٢٧٨) ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢٠٥).

(٩) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٣٥٩/١).

(١٠) الحجر: (٧٢).

ويقدر العلوي لعمر الله قسمي[١] ؛ لأنَّ المحذوف يتعين أنْ يكون خبراً ؛ لأنَّ لام الابتداء قد دخلت عليه، وحقهُا الدخول على المبتدأ[٢].

ويقدر الزجاجي المحذوف (لعمرك ما أقسم به)[٣]، وذهب بعضهم أنَّ المحذوف مبتدأ والمذكور خبر، فيكون تقديره (لقسمي عمرك)[٤] ، وقيل : جواز الوجهين[٥] ، ولعل ما قاله العلوي هو الأولى؛ لأنَّ المبتدأ دالاٌ على القسم بكثرة الاستعمال وبطول الكلام ، فيغلب استعماله ، حتى لا يستعمل مع غيره إلاّ مع قرينة[٦]، فعمرك مبتدأ مرفوع وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر مضاف إليه والخبر محذوف تقديره كما قال العلوي (لعمرك قسمي) ، فحُذف للعلم به وسد جواب القسم مسده[٧]، ويذهب أحد الباحثين المحدثين بترجيح حذف الخبر بقوله: "عد المذكور مبتدأ حُذف خبره وجوباً بجعل جملة الجواب خبراً معنوياً عن ذلك الابتداء ، وإنَّما جعلناه خبراً معنوياً لا نحوياً ؛ تخلصاً من صنعة النحو التي لا تتفق فيها كل من جملة الخبر النحوي وجملة جواب القسم من حيث المحل من الإعراب ؛ لأنَّ الجملة الأولى لها محل منه ، بخلاف الأخرى ، فليس لها محلٌ. أمّا الذي نريده من ذلك الإخبار ، هو قياس على الإخبار النحوي من حيث حصول تمام الفائدة به بغض النظر عن محله من الإعراب ، بمعنى أنْ يكون المقسم به وجوابه أشبه ما يكونان بجملة واحدةٍ من حيث حصول تمام الفائدة بهما جميعاً من دون حاجة إلى الخبر المحذوف من جملة القسم"[٨] ، ولذا جعل العلوي حذفه واجباً؛ لأنَّه سدت جملة (إنَّهم لفي سكرتهم يعمهون) مسد الخبر المحذوف وجوباً ، فضلاً عن ذلك حصلت الفائدة بالجملة المذكورة بعد القسم.

أمّا من ذهب إلى أنَّ المبتدأ محذوف تقديره(لقسمي عمرك) والمذكور خبر وجملة (إنهم لفي سكرتهم يعمهون) قلنا خبراً معنوياً، ويؤدي إلى اجتماع خبرين من دون وجود المبتدأ يؤدي إلى غموض المعنى، فالجملة الاسمية تتألف من مبتدأ وخبر – أي مسند ومسند إليه –.

---

(١) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٣٥٩/١).
(٢) شرح ابن عقيل: (٢٣٥/١).
(٣) يُنظر: الجمل في النحو: (٧٤).
(٤) يُنظر: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبوحيّان الأندلسي: (٥٠).
(٥) يُنظر: (م.ن) : (٥٠).
(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل (هامش المحقق) :(٢٣٤/١)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢١٦).
(٧) يُنظر: شرح ابن الناظم: ٨٨، وهمع الهوامع: (٣٣٨/١)، وحاشية الصبان: (٣٤٩/١).
(٨) البنى النحوية وأثرها في المعنى: (٨١).

وذكر العلوي أمثلة أخرى في موضع القسم تصب في المعنى نفسه[١].

د / حذف الفاعل:

إنَّ الفاعل هو الاسم الذي وقع عليه الفعل وهو إمَّا صريح أو مؤول به ، أسند إليه فعل أو مؤول به، مُقدَّمٌ عليه بالإصالة واقعاً منه أو قائماً به[٢] ، ويجوز حذف الفاعل مطلقاً إذا وجد ما يدلُّ عليه[٣] ، وقد أجاز العلوي حذف الفاعل بمفرده إذا دلت عليه دلالة ، وهذه الدلالة إمّا أنْ تكون حالية وإمّا أنْ تكون مقالية ، فمع القرنية لا يمتنع جوازه[٤]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ** ﴾[٥] ففاعل بلغت محذوف "والغرض النفس وليس مضمراً ؛ لأنَّه لم يتقدم له ظاهر يفسره وإنَّما دلت القرينة الحالية عليه؛ لأنَّه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلاّ النفس"[٦].

والحق أنَّ ما ذكره العلوي هنا يدلُّ على تذوقه للآيةِ فالمعنى يحتاج إلى فاعل ، فالنفس التي تبلغ التراقي عند الموت غير النفس اللوامة المذكورة في بداية السورة ، وإنَّ الحذف هنا يدلُّ على الإيجاز والاختصار ؛ لأنَّ التلميح ابلغ من التصريح .

ويرى الزمخشري أنَّ الفاعل محذوف والضمير في (بلغت) للنفس وإن لم يجرِ لها ذكر ؛ لأنَّ الكلام الذي وقعت فيه يدل عليها[٧].

وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر[٨]، ورجحه السهيلي[٩]، وابن مضاء القرطبي[١٠].

وقد ذهب ابن جني أنَّ الفاعل لا يُحذف بل يُضمر، فيقول: "فلو قلنا: جاءني من الكرام؛ أي رجل من الكرام ، أو حضرني سواك، أي إنسان سواك، لم يُحسن لأنَّ الفاعل لا يحذف "[١١] ، فإنَّه يراه جزءاً

---

(١) يُنظر: الطراز: (٦٣/٢)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٦٠/١).
(٢) يُنظر: شرح قطر الندى: (١٨٠).
(٣) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: (٢١٥/٣).
(٤) يُنظر: الطراز: ٥٦/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: ٤٥٣/١.
(٥) القيامة: (٢٦).
(٦) الطراز: (٥٦/٢).
(٧) يُنظر: الكشّاف، الزمخشري: (٢٧١/٦).
(٨) يُنظر: همع الهوامع: (٥٢/١).
(٩) يُنظر: نتائج الفكر في النحو:(١٢٧).
(١٠) يُنظر: الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي: (٨٧).
(١١) الخصاص: (٣٦٨/٢) ويُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: (٣٣٧/١)، وشرح التصريح على التوضيح: (٣٩٨/١).

بالنسبة للفعل، وكذلك نائب الفاعل واسم كان، وأنَّها تستتر ولا تحذف، وإنَّما يقع حذفها مع أفعالِها[١]، فإنَّ إطلاق هذا الشرط وهو عدم الحذف من قبل المانعين غير دقيق بالنسبة للفاعل ؛ لأنَّ هناك مواضعَ قياسية ورد فيها الحذف[٢] ، فيحذف الفاعل خلافاً لقول ابن جني السابق أنَّ الفاعل يحذف ولا يُضمر وذلك مع المصدر إذا كان لم يذكر معه الفاعل مظهراً ، فإنَّ الفاعل يكون محذوفاً ؛ لأنَّ المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يحتمل ضميراً بل يكون محذوفاً مراداً ، نحو (يعجبني ضربٌ زيداً) ويعجبني شُرْبٌ الماءَ[٣]، ويحذف في مواضع بناء الفعل للمفعول عند وجود دلالة عليه لغرض معنوي كتعظيمه ، أو تحقيره أو قصد إبهامه ، أو للجهل به ، أو للخوف عليه ، أو منه ، أو لغرض لفظي كإقامة وزن شعر، أو إصلاح سجع[٤].

وقد رأى بعض المحدثين أنَّ منع ابن جني حذف الفاعل بمفرده "اصطلاح لا أثر له في القول فلا وجه لإلتزامه والتفرقة به"[٥]، فإنَّ القرينة الحالية أو المقالية كفيلة بحذف الفاعل ، ويكون في حذفه دلالة بلاغية لا تتوفر مع ذكره[٦]، وهذا ما أراده العلوي ، وهناك شواهد أخرى ذكرها العلوي في كتابيه الطراز والمنهاج[٧] ، وبعد هذه الشواهد قال العلوي راداً على ابن جني: "فإذن لا وجه لكلام ابن جني في المنع من حذف الفاعل مع هذه الشواهد"[٨].

هـ / حذف المفعول به:

ذكر العلوي أنَّ المفعول به معناه ما تعلق به الفعل على جهة الوقوع والتأثير[٩]، والمفعول به فضلة في الكلام وليس عمدة يمكن الاستغناء عنه، أي أنَّه يذكر ، إذا أراد المتكلم ذكره ، أو كما يقولون: إذا تعلق به غرض المتكلم ، ويحذف إذا لم يتعلق به غرض المتكلم ولكن لا يصح حذفه إلَّا عند وجود دليل

(١) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢٢٣).
(٢) يُنظر: (م.ن) : (١٣٧).
(٣) يُنظر: الاشياء والنظائر: (١٣٩/٣-١٤٠).
(٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: (٥٣٤/١)، ويُنظر اللباب في علل البناء والاعراب: (١٥٧/١).
(٥) إحياء النحو: (٥٦).
(٦) يُنظر: الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز (دراسة بلاغية): (٢٨٢).
(٧) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٤٥٣/١)، والطراز: (٥٦/٢).
(٨) الطراز: (٥٦/٢).
(٩) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٠٢/١).

عليه[١] ، وعن ذلك قال ابن جني: "وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربه وأعذبه في الكلام... ولو نطق بالمفعول ، لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوه"[٢].

أمّا ابن هشام فذهب قائلاً : "إذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان دليل ، لكن يشترط ألاّ يكون في حذفه ضرر معنوي... أو صناعي"[٣].

فلا نرى صحة ما ذهب إليه ابن هشام من عدم اشتراط الدليل في المحذوف الفضلة ، ذلك أنَّه مالم يوجد دليل فلا إمكان لتقدير المحذوف البتة ، سواء كان المحذوف جملة أو أحد ركنيها أم فضلة[٤].

يمكن القول: إنَّ ما ذهب إليه ابن جني من اشتراط الدليل– هو الأصح– على المحذوف سواء كان المحذوف عمدة أم فضلة أم غيره من دون عناية للموقع ما دامت هناك دلائل تشير إلى المحذوف، وهذا ما أراده العلوي[٥]. ويرى العلوي أنَّ حذف المفعول به من الكلام على وجهين يمكن أنْ نعدهما على جهة الاقتصار وعلى جهة الاختصار.

أمّا الاقتصار فقد ذكره العلوي بقوله: "أنْ يُحذف على جهة الاطراد وينسى فعله، ويُجعل كأنَّه من جملة الأفعال اللازمة ؛ لأنَّ الغرض ذكر الفعل دون تعلقه ... على جهة الإطلاق لم يحتج إلى ذكر مفعوله ومتعلّقه "[٦] ؛ لأنَّ غرض المتكلم يريد أنْ يثبت المعنى للفعل والفاعل من دون أنْ ينوي التصريح بالمفعول به يمكن أنْ يكون الفعل المتعدي كاللازم ولا يقدر المفعول به[٧].

وذكر العلوي أنَّ تقدير المحذوف لا يظهر من جهة إعرابه، وإنَّما يكون ظاهراً من جهة المعنى[٨]، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا** ﴾[٩].

---

(١) يُنظر: المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد لانطاكي: (١٠٤).
(٢) المحتسب: (٣٣٣/١).
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: (٦٦٨/٢ – ٦٦٩).
(٤) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٣٥).
(٥) يُنظر: الطراز: (٥١/٢).
(٦) الطراز: (٥٦/٢).
(٧) يُنظر: مغني اللبيب: (٦٧٦/٢ – ٦٧٧).
(٨) يُنظر: الطراز: (٥١/٢).
(٩) النجم : (٤٣ – ٤٤).

حُذِف مفعولُ الافعالِ الواردةِ في قوله تعالى: (أضحك، وأبكى، وأمات، وأحيا) اقتصاراً على الفعل من دون الفاعل ؛ لأنَّ المعنى هو الذي منه الإحياء والإماته والإضحاك ، والبكاء ، وهذا كل مُوضع كان القصدُ فيه أنْ تثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء ، وأنْ تخبر بأنَّ من شأنه أنْ يكون منه أو لا يكون، فإنَّ الفعل لا يعدّى هناك ؛ لأنَّ تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى[١]، فإسندت الفعل للفاعل لبيان معنى اتصافه بها ؛ لأنَّ نسبة هذه الافعال الى الله تعالى بإطلاق من دون تقييد ، وهذا ما أراده العلوي من قوله السابق.

أمّا على جهة الاختصار، فقال: "أنْ يُحذف من جهة اللفظ ويراد من طريق المعنى والتقدير"[٢]، فهو يريد حذفه من الكلام لفظاً لكن المراد منه المعنى والتقدير[٣]، ومثل ذلك في قصة موسى(عليه السلام) مع بنتي شعيب(عليه السلام) في حذف المفعول أربع مرات في قوله تعالى: ﴿ **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا**﴾[٤].

ويقدر العلماء فالعلوي منهم القول القرآني "يسقون مواشيهم ، وامرأتين تذودان أغنامهما فسقى لهما مواشيهما ، بعد قولهما لا نسقي مواشينا"[٥].

قال عبد القاهر الجرجاني: "ثم إنَّه لا يخفى على ذي بصر أنَّه ليس في ذلك كلِّه إلاّ أنْ يتركَ ذكره ويؤتى بالفعل مطلقاً وماذاك إلاّ أنَّ الغرض في أنْ يعلمَ أنَّه كان من الناسِ في تلك الحال سَقْيٌ ، ومن المرأتين ذود وأنَّهما قالتا لا يكون منّا سَقْيٌ حتى يصدر الرُعاء ، وأنَّه كان من موسى (عليه السلام) من بعد ذلك سَقْيٌ.

فأمّا ما كان المسقى؟ أغنماً أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض، وموهم خلافه. وذاك أنَّه لو قيل: وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما، جاز أنْ يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذودٌ ، بل من حيث ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود ... لأنَّ في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة، وأنَّ الغرضَ لا يصحُّ إلاّ على تركه "[٦]؛ لأنَّ ورود الفعل المستحق للمفعول بلا مفعول إنما يكون مقصوداً به

---

(١) يُنظر: دلائل الاعجاز: (١٥٥).
(٢) الطراز: (٥٦/٢).
(٣) يُنظر: معاني النحو: (٨١/٢).
(٤) القصص: (٢٢، ٢٣).
(٥) الطراز: (٥٧/٢).
(٦) دلائل الإعجاز: (١٦١-١٦٢).

اطلاق الفعل في كلِّ ما يسمح المقام بتصوره مفعولاً لذلك الفعل من دون النص على اسم بعينه[١]، فيقدر عن طريق المعنى، وهذا ما يراه العلوي ، ويحذف المفعول به في مواضع أخرى ذكرها العلوي تصب في المعنى نفسه[٢].

و / حذف المضاف:

ذكر العلوي أنَّ الإضافة إسناد اسم إلى اسم لا على جهة الإخبار عنه، وإنَّما لإفادة تعريف أو تخصيص[٣]، فالمضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفاً وتخصيصاً ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه من الألفاظ المتلازمة ، وحذف المضاف كثير الوقوع للعلم به[٤].

وقال ابن يعيش عن ذلك: "اعلم أنَّ المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يُشكل وإنَّما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ أخر استغنى عن اللفظ الموضوع"[٥] ، فأجاز العلوي حذف المضاف واستشهد بقوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[٦]، فإنَّ المرادَ أهلُ القرية، فإنَّه لو جيء بها لصح الكلام واستقام[٧] ؛ لأنَّه قد علم أنَّ القرية لا تُسأل إنَّما هي مدر و حجر؛ لأنَّ الغرض من السؤال رد الجواب وليس المدر والحجر بأنْ يجيب واحد منهما[٨].

وقد ذكر سيبويه القول القرآني السابق في باب استعمال اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز والاختصار ، فإنَّ القرية مفعول به لفظاً ، وقد نصب بالفعل (اسأل)[٩] ، فإنَّ المضاف هو المفعول الحقيقي الذي حُذِفَ فقدره العلوي (أهل) ؛ لأنَّ دليل الحذف هو المعنى وليس صنعة الإعراب،

---

(١) نحو القرآن: (٣٦).
(٢) يُنظر: الطراز: (٥١/٢، ٥٦، ٥٧).
(٣) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥١٤/١، ٥١٥).
(٤) يُنظر: الطراز: (٥٨/٢).
(٥) شرح المفصل، ابن يعيش: (٢٣/٣).
(٦) يُوسفُ: من الآية (٨٢).
(٧) يُنظر: الطراز: (٤١/١)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥٢٠/٢).
(٨) شرح المفصل، ابن يعيش: (٢٣/٣).
(٩) يُنظر: الكتاب: (٢١١/١، ٢١٢).

فالقرية مفعول به، ولامشكل فيه، بل المشكل يتمثل في أنَّ القرية لا تُسأل بل يُسأل أهلها، ولولا هذا المعنى لم يكن هناك دليلٌ على حذف المضاف[١]، فحذف المضاف يأتي لغرض الاتساع.

وقد لخص الدكتور فاضل السامرائي تلك الأغراض بالتجوز في الكلام والاتساع فيه والحذف والاختصار، والاستغناء بدلالة المضاف المذكور على المحذوف[٢] ؛ ولأنَّ المضاف مع المضاف إليه متلازمان كالشيء الواحد. كان لزاماً على العلوي أنْ يقدر المضاف المحذوف؛ فالمعنى يتطلب ذلك التقدير.

وخلاصة القول: إنَّ حذف المضاف هو ضربٌ من الاتساع وقد عبر عنه ابن جني بقوله: "وقد حذف المضاف وذلك كثير واسع... لأنَّ الحذف ضرب من الاتساع "[٣]، لذلك أدرك العلوي هذا المعنى؛ لأنَّه لو جيء بالمضاف لصح الكلام واستقام ، واطلق عليه العلوي "المجاز بالنقصان"[٤] ، لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه للخروج بالمعنى لاختلاف التعليق بين الألفاظ ، وقد ذكر العلوي شواهد أُخرى في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه محله[٥].

ز / حذف المضاف إليه:

جوّز العلوي وغيره من النحاة حذف المضاف إليه في قوله تعالى: ﴿ **فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾[٦] ويقدره (من قبل الأشياء ومن بعدها)[٧]، على إرادة أنَّك قبل ما تعلم حذفت المضاف إليه[٨] ، لدلالة السياق عليه وبُني اللفظان على الضم لنية معنى المضاف إليه[٩] في إفادة الشمول لكلِّ ما تحمله القبلية والبعدية من أزمنة وأمكنة وأشياء أخرى[١٠].

---

(١) يُنظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى: (١٠٠).
(٢) يُنظر: معاني النحو: (١٢٣/٣ – ١٢٤).
(٣) الخصائص: (٣٦٢/٢).
(٤) يُنظر: الطراز: (٤١/١).
(٥) يُنظر: (م.ن) : (٥٧/٢ – ٥٨)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥٢٠/١).
(٦) الروم: من الآية(٤).
(٧) يُنظر: الطراز: (٥٨/٢).
(٨) يُنظر: المقتضب: (١٧٥/٣).
(٩) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢٣٩).
(١٠) يُنظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبوشادي: (٨٢).

ويرى العلوي أنَّ حذف المضاف إليه يأتي على القلة والندرة ويعلل تلك القلة بقوله : "إنَّ المضاف إليه يكتسي منه المضاف تعريفاً ، وتخصيصاً فحذفه لا محاله يُخل بالكلام لإذهاب فائدته بخلاف المضاف ..."(١).

فإنَّ الحذف مزية من مزايا التركيب النحوي يقترن فيه الإيجاز بالدقة في أداء المعنى ، وحذف ما يمكن أن يستغى عن فضول القول سواء للاستخفاف أم لعلم المخاطَب(٢) ، فإنَّ حذف المضاف إليه ضربٌ من الاتساع يُتيح للمتلقي حرية التفكير، فذكر العلوي مثالين في هذا الموضع(٣).

ولا نسلّم بما قاله العلوي بأنَّ حذف المضاف إليه يأتي على قلة والندرة ، فهو يكثُر في ياء المتكلم، وفي الغايات– أي قبل وبعد– وفي أي وكل وبعض وجاء في غيرهنّ(٤) ، وقد ورد في القرآن حذفه على وجه الكثرة(٥).

ح / حذف الموصوف:

ذهب العلوي إلى جواز حذف الموصوف من التركب النحوي إذا دلَّ عليه دليل ، وهذا كثير الدور والجري في كتاب اللهِ(٦)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ **وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ**﴾ (٧)، ويقدر العلوي الآية القرآنية (حورٌ قاصرات الطرف)(٨)، فقد دلت الصفة على الموصوف المحذوف بصيغتها ودلالتها، فإنَّ (قاصرات) صفة الموصوف محذوف قدره العلوي (حور) ، وقد دلت عليه الصفة نفسها بمعناها، فضلاً عمّا فيها من قرينة نحوية هي إضافتها إلى الطرف بعد جمعها جمع تأنيث ، ممّا يدلُّ على اختصاص هذه الصفة بالحور فأغنت هذه القرينة عن ذكره(٩)، فإنَّ حذف الموصوف ينبغي فيه وجود شرطين أساسيين وهما: أنْ تكون الصفة خاصة يعلم بقوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره، والثاني أنْ

(١) الطراز: (٥٨/٢).
(٢) يُنظر: نحو المعاني: (٦٣).
(٣) يُنظر: الطراز: (٥٨/٢).
(٤) يُنظر: الاتقان في علوم القرآن: (١٦٢٥/٥).
(٥) لمزيد في تفصيل هذه المسألة ، يُنظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم: (٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤).
(٦) يُنظر: الطراز: (٥٨/٢).
(٧) ص: (٥٢).
(٨) يُنظر: الطراز: (٥٨/٢).
(٩) يُنظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى: (١٠٧).

تكونَ الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبِّر والفاجر[١]، " فَكُلّما استبهمَ الموصوفُ كان حذفه غير لائق بالحديث " [٢]، فحذفه يرتبط بدليل كما يراه العلوي.

و خلاصة القول: فإنَّنا لا يمكن أنَّ نعدَّ حذف الموصوف عبثاً بل له أثرٌ في المعنى، فهو يعطي الصفة الوضوح والتأكيد في إبراز معناها ، ممّا يجعلها تمثل موضع الاهتمام والعناية .

وذكر العلوي بعض الآيات القرآنية التي تدلُّ على حذف الموصوف[٣]

ط / حذف الصفة:

لم تكن ظاهرةُ حذفِ الصفةِ واسعةً في التركيب النحوي، ولا تكادُ تقع في الكلام إلاّ نادراً[٤] ، ويعلل العلوي ذلك بقوله : " إنَّ الصفة من حقِها أنْ تأتي من أجل إيضاح الموصوف وبيانه ، فلما كانت الصفة مختصة بالإيضاح والبيان ، كثُر لاشك قيامها مقام الموصوف ، بخلاف الموصوف ، فإنّه يكثر إبهامه من غير ذكر الصفة ، فلا جرم كان قيامه مقام الصفة قليلاً نادراً... "[٥]، فحذفها مع نية معناها في الموضع الذي تدلُّ فيه قرينة لفظية أو حالية أو صوتية على أنَّ الموصوف مقيد أو مخصص بصفة معينة ، فلو لم تقدر الصفة لأدى إلى خللٍ في المعنى المقصود[٦].

جوّز العلوي حذفها بقوله: "أنْ يتقدمَ مدح إنسان والثناء عليه فتقول بعد ذلك ، (كان واللهِ رجلاً) أي فاضلاً جواداً كريماً"[٧].

نلحظ أنَّ العلوي ردد كلام ابن جني مع اختلاف يسير في الألفاظ ، إذ يقول ابن جني: " وأنت تحسُّ هذا من نفسك إذا تأملته وذلك أنْ تكونَ في مدح إنسان والثناء عليه، فيقول: كان واللهِ رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (اللهِ) هذه الكلمة، ولتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً

(١) يُنظر: تفصيل ذلك في ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢٤٣،٢٤٤).
(٢) الخصائص: (٣٦٦/٢).
(٣) يُنظر: الطراز: (٥٨/٢).
(٤) يُنظر: (م.ن): (٥٩/٢).
(٥) (م.ن) : (٥٩/٢).
(٦) يُنظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢٤٥).
(٧) الطراز: (٥٩/٢).

أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك"[١]، فكانت إشارة العلوي إلى قرينة الصوت والدلالة الحركية ممّا لها أثرٌ في حذف الصفة، فهذا لا يتم إلاّ وكان الكلام مشافهةً، فإنَّ حذف الصفة يتمثل بنطق الألفاظ، فكان مثاله مرتبطاً بالقرينة الصوتية ، وهناك أمثلةٌ أخرى ذكرها العلوي[٢].

٢/ حذف الفعل:

يُعدُّ الفعل أحد ركني الجملة الفعلية وهو المسند كما يسميه النحاة ، وله مواطن كَثُرَ حذفه فيها حيث تكمن دلالات وراء حذفه ، فيحذف عند علم المخاطب ، وفي حالة الدليل يمكن الاستغناء عنه[٣] ، فيرد في اللغة حذف الفعل وحده أو حذفه مع فاعله المضمر ، وقال عن ذلك ابن جني :" حذف الفعل على ضربين : أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه ... والآخر أن تحذف الفعل وحده "[٤] وكلا الآمرين معتمدان في هذا المطلب .

فوقف العلوي على مواضع حذفه ، فرآها منقسمة بين الوجوب والجواز[٥] ، ففي مواضع الوجوب لا يمكن إظهار الفعل ، ولو ذكر لما كانت الجملة صحيحة نحوياً .

أمّا مواضع الجواز فيمكن إظهار الفعل المحذوف و تكون الجملة حينئذٍ صحيحة نحوياً [٦]، فاختلف في تقدير الفعل المحذوف أو عدم تقديره ، بحسب النظرة إلى الصفة وما فيها من تعليل وقياس أو حسب مراعاة صحة المعنى .[٧]

ويمكن القول: إنَّ للمعنى دوراً رئيساً في التركيب النحوي ؛ لأنَّ النحو يعتمد على المعنى في وضع الألفاظ ليتسنى للمخاطب الوضوح وسلاسة التراكيب وجزالتها ، فلا يتوقف الحذف على الصنعة النحوية فحسب ، بل إنَّ المعنى يشاركه في ذلك .

---

(١) الخصائص: (٣٧١/٢).
(٢) يُنظر: الطراز: (٥٩/٢).
(٣) يُنظر : الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (٩٨)
(٤) الخصائص : (٣٧٩/٢)
(٥) ينُظر : الطراز : (٥٥/٢) ، المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٣٥/٢) .
(٦) ينُظر : ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : (٢٥٣) .
(٧) يُنظر : البنى النحوية وأثرها في المعنى : (٨٢) .

أ / حذف الفعل وجوباً :

ذكر العلوي مواطن حذف الفعل وجوباً منها :

١ / حذف فعل الشرط المفسر بفعل مذكور بعده : يرى العلوي أنَّ الاسم إذا سبق الفعل بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ** ﴾[١] ، ففعله محذوف وجوباً تقديره (إنْ استجارك أحدُ فأجره)[٢] ؛ لأنَّ أداة الشرط ولايتها للفعل [٣] – على حد قوله – وهذا مذهب جمهور البصريين[٤] .

وقد راعى العلوي في تقديره القياس النحوي بمنع دخول أداة الشرط على الاسم من جهة وبمنع تقديم الفاعل على فعله من جهة أخرى[٥].

فمال العلوي إلى مذهب الجمهور ، ووافقه أصحاب مصنفات الاعجاز القرآني ومنهم الزركشي بقوله: " إنَّ الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار ، ألا ترى أنَّك تجد اهتزازاً في نحو قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) ... لا تجد مثله إذا قلت : (وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره) ... إذ الفعل المفسر في تقدير المذكور مرتين "[٦].

أمّا الكوفيون فيرَون أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس في الكلام محذوف يفسره ، ويرى الأخفش أنَّ الاسم بعد (إنْ) مبتدأ وخبره الجملة الفعلية ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير[٧].

فوضع العلوي تقدير فعل الشرط بلحاظ القياس النحوي ، بيدَ أني لا أرى حذفاً ، فلا أُرجح رأي العلوي، ويمكن القول: إنَّ ما ذهب إليه الكوفيون صواباً، لأنَّهم اعتمدوا المعنى المرتكز الأساس في التركيب النحوي والابتعاد عن التقدير الذي لا يعطي للمعنى وضوحاً ، ويمكن أنْ يؤدي إلى الغموض ولا

---

(١) التوبة : من الاية (٦)
(٢) يُنظر : الطراز : (٥٥/٢) .
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٣٥/٢)
(٤) يُنظر : المقتضب : (٧٤/٢) ، والخصائص : ٣٨/٢ ، وشرح المفصل : (١٠/٩) ، وشرح الرضي على الكافية وشرح ابن عقيل : (٤٣٠/١) ، وشرح التصريح على التوضيح : (٣٩٦/١) ، وهمع الهوامع : (٤٥٥/٢) .
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٣٥/٢) .
(٦) البرهان في علوم القرآن : (٩٠/٣)
(٧) يُنظر : شرح ابن عقيل (هامش المحقق) : (٤٣١/١)

ننكر التقدير كتقدير، وإنَّما نرفضُهُ في الابتعاد عن المعنى ، وقد عبر الدكتور فاضل السامرائي عن ذلك بقوله : " إذ ما الغرض من هذا الحذفِ والذكر مع العلم بإنَّ المفسِّر و المفسَّر لفظٌ واحد بعينه ، لا يزيدُهُ إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيرا ؟ فلو كان المفسر يعطينا معنىً زائداً لم يكن فيه ، لكان مقبولاً ، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف ، فما الغرض إذن من الذكر والحذف؟ إنّ (التفسير) مقبول في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ** ﴾ [1] ، فإنَّه فسر النجوى ووضحها بقوله (هل هذا إلاّ بشرٌ مثلكم)... ولكن أين الإيضاح في قولنا: (إذا جاءك محمد جاءك فأكرمه)؟ ... كان ينبغي على النحاة أنْ يقولوا: إنَّه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب ... وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط... والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا ، وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيعه، ويذهب بجمال الكلام وفصاحته"[2]، فإنَّ تقدير العلوي لا ينضوي تحت باب التوكيد لإيضاح المعنى، والإحاطة والشمول ولا يدخل في باب الشرط كقوله تعالى: ﴿ **إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ** ﴾ [3]، فجواب الشرط وضح معنى فعل الشرط ناهيك عن الجار والمجرور (لأنفسكم) الذي زاد المعنى وضوحاً ، وليس الأمر كذلك في القول القرآني ، فإنَّ جواب الشرط غير محذوف (فأجره) ، لذا اعتمدوا على تقدير الفعل (أستجارك) من فعل ورد في السياق لا يخص جواب الشرط.

وما جاء منه في القرآن الكريم كثرة مطردة عند عدم مباشرة أدوات الشرط الفعل كقوله تعالى: ﴿**إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ**﴾ [4]، فإنَّ ما ورد في القرآن حجة على عدم مجيء أداة الشرط على الاسم مباشرة فضلاً عن وضوح المعنى وجزالة التعبير. أمّا ما رآه العلوي من منع تقديم الفعل على فاعله ؛ لأنَّ أداة الشرط ولايتها للفعل فهو مردود بقول الأخفش –السابق– كون المقدم مبتدأ لا فاعلاً.

أما ما يراه أصحاب الإعجاز من قبول، فيدخل في باب التقديم والتأخير وليس في باب الحذف والتقدير؛ "لأنهم أظهروا الفعل المحذوف وحذفوا الفعل المذكور، وكأنَّهم قدموا الفعل بعدما كان مؤخراً ، في حين كان عليهم أنْ يظهروا الفعلين كليهما ليرَوا المبنى والمعنى عليه ، فلو قدرنا ظهور الفعلين فقيل: (وإنْ استجارك أحد من المشركين استجارك) لم يكن مقبولاً ، ولا أعني بذلك نفس ظهور فعلين متشابهين

(١) الأنبياء: من الآية (٣).
(٢) معاني النحو: (٨٧،٨٨/٤)
(٣) الإسراء: من الآية (٧).
(٤) التكوير: (١، ٢، ٣، ٤، ٥).

في النحو والكلام"[١]، بيد أنَّ ورود فعلين متشابهين في باب التوكيد اللفظي أمر جائز بما فيه من إيضاح المعنى والشمول وهذا مستساغ كقوله[٢]:

فأينَ إلى أين النجاة ببغلَتي أتاك أتاك اللاحقون احْبِس احْبِس

فنجد أنَّ في الفعل (أتاك) الثاني توكيداً للفعل الأول وكذلك الفعل (احْبِس) فأظهر الشاعر كلا الفعلين بخلاف القول القرآني فإن تقدير الفعل فرضه القياس النحوي، فلا نرى فيه توكيداً.

أما ما يراه أصحاب الاعجاز إلى أنَّ الاضمار أولاً ثم التفسير ثانياً يؤدي إلى الفخامة فهذا ينطبق على ضمير الشأن وما يفسره بعده من كلام[٣] ، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** ﴾ [٤]، وقال العلوي عن هذا الموضع: "إنَّما يرد على جهة المبالغة في تعظيم تلك القصة وتفخيم شأنها وتحصيل البلاغة فيه من جهة إضماره أولاً ، وتفسيره ثانياً ؛ لأنَّ الشيء إذا كان مبهماً فالنفوس متطلعة إلى فهمه ... ولأجل ما فيه من الاختصاص بالابهام لا يكاد يرد إلاّ في المواضع البليغة المختصة بالفخامة"[٥] ، فالضمير يفسره ما بعده لعدم وجود ما يرجع إليه ، بخلاف الفعل المحذوف الذي يقدر من فعلٍ يليه ليس فيه إيضاح ؛ لأنَّ تفسير اللفظ بنفسه لا يكون تفسيراً[٦].

وخلاصة القول: إنَّ التقدير غير مستساغ في القول القرآني من جهة وفيه ضياع للمعنى من جهة أخرى ، فهو قائم على التقديم والتأخير من باب العناية والإهتمام ، وخصوصية الخبر.

وأشار العلوي إلى شواهدَ أخرى في حذف الفعل وجوباً[٧].

٢ / حذف الفعل في باب النداء: أشار العلوي إلى ذلك بقوله : "إنَّ المنادى مفعول في المعنى، لأنَّ المقصود فيه: أنادي زيداً، وأنَّ العامل فيه إنَّما هو الحرف نفسه [بوساطة] الفعل، وأنَّ الفعل نفسه لا

(١) البنى النحوية وأثرها في المعنى: (٨٤).
(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلُها : يُنظر: أمالي ابن الشجري: (٣٧٢/١)، وشرح ابن الناظم :(٣٦٣)، و همع الهوامع: (١٤٤/٣).
(٣) يُنظر: الطراز: (١١٧/٢).
(٤) المؤمنون: من الآية (١١٧).
(٥) الطراز: (٧٦/٢).
(٦) يُنظر: البنى النحوية وأثرها في المعنى: (٨٥).
(٧) يُنظر: الطراز: (٥٥/٢)، (١٥٢/٣)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٣٥٥/٢).

يجوز إظهاره مع حرف النداء بحال"[١]؛ لأنّه حلَّ محل المفعول به بدلالة حرف النداء وهي قرينة لفظية تدلُّ على الفعل المحذوف وجوباً ، فإنَّ النداء أسلوب يكثر استعماله ، فلذلك يكثر تعرض عناصره للحذف[٢]، وأشار إلى ذلك سيبويه بقوله: "اعلم أنَّ النداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إضماره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب"[٣].

وقد أشار سيبويه في قوله إلى المنصوب والمبني في محل نصب ، وهذا تخريج للتقدير الفعل (أدعو أو أنادي) فإنَّ الحركة في المنصوب تختلف عن المبني وهو تعليل لسبب النصب والتقدير ينقل النداء من الإنشاء إلى الإخبار؛ وبذلك يتحمل الصدق والكذب ، فأنَّه أصل المعنى في ذلك ، ولم يفضل ابن جني هذا المعنى بقوله: "ألاَ ترى أنَّه لو تجشم إظهاره فقيل: أدعو زيداً ، و أنادي زيداً لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء ممّا لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب"[٤] ولهذا قال العلوي: "من قال : يازيد ، فلا يقال له: صدقت ولا كذبت"[٥] ، لكن في التقدير يقال له: صدقت أو كذبت.

وخلاصة القول: إنَّ المعنى يناسب ما كان منصوباً من النداء ولا يناسب ما كان مرفوعاً (المفرد والنكرة المقصودة) ، فالحركة في المنصوب شيءٌ وفي المرفوع شيءٌ آخر، فالتقدير يختلف في الحالتين، ولا يمكن للمعنى أن يجمعهم في تقدير واحدٍ.

وقد أشار العلوي إلى شواهد أُخرى في هذا الموضع[٦].

٣ / العطف المقطوع إلى النصب: جوّز العلوي قطع النعوت إذا تكررت ، فيراها أفضل من التكرار؛ لأنَّ القطع مبالغة في المدح أو الذم[٧]، فأشار في قوله إلى القول القرآني: ﴿ **لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ** ﴾[٨]، فالنصب

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥٢٨/١).
(٢) يُنظر: شرح المفصل : (٢٤/٢)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: (٢٥٤).
(٣) الكتاب: (١٨٢/٢).
(٤) الخصائص: (١٨٢/٢).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥٢٨/١، ٥٢٩).
(٦) يُنظر: (م.ن) : (٥٢٦/١، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١).
(٧) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/ ٢٢٤، ٢٢٥).
(٨) النساء: من الآية (١٦٢).

هنا إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام[١]، فهو يلفت نظر السامع إلى العطف المقطوع ويثير انتباهه وأنَّ الأصل في العطف أنْ يتبعَ المعطوف[٢]، فإذا كانت المخالفة بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيءٍ غير معتادٍ ؛ لأنَّ المقام يقتضي ذلك ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل ؛ لأنَّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتُتقن وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً[٣]، فلو ذكر الفعل لم تتحقق تلك المزية للمفعول به، فإنَّ العلوي يقدر الفعل (أعني المقيمين)[٤]، ويبدو لي أنَّه في تقديره كان صائباً لبيان فضل الصلاة على غيرها؛ لأنَّ الكلام القرآني يعني المقيمين الصلاة لا غيرهم.

أمّا من يذهب إلى تقدير فعل (أمدح)[٥] فلانرجحه؛ لأنَّ ليس هناك مفاضلةٌ في المدح، فإنَّ القول القرآني لا يريد أنْ يمدح المقيمين ويترك المؤتين الزكاة من دون مدح فهذه مفارقة، وإنَّما ركز على المقيمين و ولاهم العناية في الخطاب ، وتفضيل الصلاة بالعناية وليس بالمدح ، فالعناية تناسب المقام المذكور.

وذكر العلوي أمثلة أُخرى في هذا الباب[٦].

ب / حذف الفعل جوازاً:

ذكر العلوي بعضَ المواضع التي يُحذف فيها الفعل جوازاً منها:

١ / حذف الفعل مع المفرد في باب الإغراء والتحذير: بيّن العلوي معنى الإغراء والتحذير بقوله: هو "حثٌ على إثبات الشيء والالتصاق به، وهو نقيض التحذير، لأنَّه بعد عن الشيء وتأخر عنه"[٧]، فهما أسلوبان مِنْ أساليب العربية يلجأ المتكلم لإغراء السامع وحثه على أمر محمود أو تحذيره منه ، فيحذف الفعل جوازاً ويبقى مفعوله دليلاً عليه[٨].

---

(١) يُنظر: معاني القرآن: (١٠٥/١).

(٢) يُنظر: معاني النحو: (٣/ ١٦٧).

(٣) يُنظر: معترك الاتقان في اعجاز القرآن، السيوطي: (٢٦٨/١).

(٤) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٢٦/١).

(٥) يُنظر : الكشاف، الزمخشري: (١٧٨/٢)، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: (٢٠٧/١)، وهمع الهوامع: (١٢٥/٣)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : (٢٥٦).

(٦) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٥٥/١، ٢٢٦/١).

(٧) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١٠٦/٢).

(٨) يُنظر: الطراز: (٥٥/٢).

فجمع العلوي الإغراء والتحذير في شاهد واحد قوله تعالى: ﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾[١] ، فيقدر العلوي المحذوف (احذروا ناقة الله وألزموا سُقياها)[٢] ، ويبدو أنَّ تقديرَ الفعلِ لا يؤدي إلى خللٍ في المعنى ، لذلك قال الرضي: "وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقاً"[٣] ، فيكون المعنى مختصاً بالمفعول به سَواء كان مغرىً به أم محذراً منه ؛ لأن التحذير عن البلية ، أخلق مِنْ ذكر الفعل[٤]، لذلك حُذف الفعل ، فتحققت الفائدة على "التنبيه على أنَّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وإنَّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، فهذه هي فائدة الحذف في باب الاغراء والتحذير"[٥].

وخلاصة القول: إنَّ حذف الفعل جوازاً في باب الإغراء والتحذير يعطي المتكلم العناية باللفظ وتتيح له فسحة زمنية بسيطة في التفكير لإنتاج الكلام المرتبط بالمعنى، بخلاف ما كان مكرراً أو معطوفاً فيحذف الفعل وجوباً لضيق الوقت من ذكره فتغلب عليه الصنعة النحوية.

وذكر العلوي بعض الشواهد في هذا الباب[٦].

٢ / حذف الفعل الواقع جواباً للاستفهام: ذكر العلوي حذف الفعل الواقع في جواب الاستفهام جوازاً لقيام قرينة تدلُّ على حذفه[٧]؛ لأنَّ الموقف يستدعي حذف الفعل فهو جواب حقيقي للاستفهام ، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾[٨]، فيقدره (خلقهنَّ الله)[٩]، فلفظ الجلالة (الله) فاعلٌ للفعل المحذوف (خلقّهن)، فاللفظ ملازم للتقدير؛ لأنَّ السؤال عن الخلق فيكون الجواب مطابقاً، فُحذف إيجازاً واختصاراً و "إلزام لهم على إقرارهم بأنَّ الذي خلق السموات والأرض هو الله وحده"[١٠]

---

(١) الشمس: (١٣).
(٢) يُنظر: الطراز: (٥٥/٢).
(٣) شرح الرضي على الكافية: (٤٨٢/١).
(٤) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٣١٦/٢).
(٥) الاتقان في علوم القرآن: (١٦٠٠/٥)، ومعترك الأقران في اعجاز القرآن: (٢٣١/١)، والحذف البلاغي في القران الكريم: (١٤٩).
(٦) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١٠٧/٢، ١٠٨، ٣١٤/٢، ٣١٥، ٣١٦).
(٧) يُنظر: الطراز: (١٥٢/٣).
(٨) الزمر: من الآية (٣٨).
(٩) يُنظر: الطراز: (١٥٢/٣).
(١٠) الكشاف: (٢٠/٥).

بخلاف قوله تعالى: ﴿ **إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ**﴾[١]، فإنَّ أصناماً(مفعول به) للفعل (نعبد) ، فقال الزمخشري: هو "سؤال عن المعبود فحسب فكان القياس أنْ يقولوا أصناماً ولكنه سألهم ليريهم أنَّ ما يعبدونه ليس من استحقاق العبادة في شيء" فأظهروا الفعل في الجواب لسؤال نبيهم فهم معتقدون بأنَّ العبادة للأصنام لا غير بدليل قوله تعالى: (فنظل لها عاكفين) عناية واهتماماً باللفظ فضلاً عن ذلك تأكيداً لعبادتهم الأصنام.

٣ / حذف الحرف:

جوّز العلوي حذف الحرف بقوله: "ولما كانت أحرف المعاني كثيرة الدور في الاستعمال في الكلام، توسعوا في الإيجاز بحذفها"[٢]، فإنَّ الحروف روابط في التركيب النحوي لا يمكن أنْ نغفلَ عنها، فيعرب معناها بذكر ما تتعلق به، فلا يمكن إفرادها عن متعلقاتها، وإذا أفردناها أصبحت ألفاظاً من دون معنى، فلا يمكن أنْ يكون حذفها عبثاً، فيكمن في حذفها غرض مقصود؛ لأنَّ الحروف دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبت بحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً لقوة الدلالة عليه[٣]، فذكر العلوي بعض مواطن حذفها هي:

أ / **حذف(لا) النافية** : جوّز العلوي حذفها وهي مرادة في قوله تعالى: ﴿ **قالوا تاللهِ تفتؤا تذكر يُوسف**﴾[٤]، فيقدرها (لا تفتأ) ، ويرى معناها (لا تزال) – على حد قوله – فحذفت توسعاً وإيجازاً[٥] ، فإنَّ حذفها يطرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً[٦] "فحذف حرف النفي؛ لأنَّه لا يلتبس بالإثبات؛ لأنَّه لوكان إثباتاً لم يكن بُد من اللام والنون"[٧].

فالفعل إذا لم يؤكد بنون التوكيد ولم تدخل عليه اللام قطعاً فإنَّ الفعلَ منفيٌّ هذا من جهة الصنعة النحوية أمّا من جهة المعنى، وما يراه العلوي من أنَّ معناها (لا تزال) فلا نرجحه ؛ لأنَّ (لا تفتأ) معناها لا تنسى ذكره على تقادم العهد ، ولا تسكن نفسك ولا تطفئ ما في جوانحك من نار التعلق به وهو الفعل

---

(١) الشعراء: (٧٠-٧١).
(٢) الطراز: (٥٩/٢).
(٣) الخصائص: (٢٧٣/٢).
(٤) يُوسف: من الآية (٨٥).
(٥) يُنظر: الطراز: (٥٩/٢).
(٦) يُنظر: مغني اللبيب: (٧٠٩/٢).
(٧) الكشاف: (٣١٨/٣).

المناسب في هذا المقام لا يسدُّ مسده(ما زال أو مابرح) أو غيرهما[١]، فالفرق واضح بينهما، فمعنى (لا تزال) لا يناسب المقام.

وهناك شواهد أخرى ذكرها العلوي في هذا الموضع[٢].

ب / حذف حرف الجر: مِنْ المُسلَّم به أنَّ عمل حرف الجر هو جر الاسم الذي يأتي بعده وجوّز العلوي حذف حرف الجر (مِنْ) من قوله تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا**﴾[٣] وعلل ذلك بقوله: "لأنه كان مجروراً بحرف الجر، فلما حذف منه الحرف توسعاً واختصاراً، تعدى إليه الفعل على جهة التسليط عليه، فلا جرمَ كان منصوباً به"[٤]، وأحسبُهُ يريد نصبه بعد حذف حرف الجر تشبيهاً له بالمفعول به– أي منصوب بنزع الخافض[٥]، فإنَّ دلالة السياق دلت على المحذوف ، ومايراه العلوي من الحذف إيجازاً يمكن التسليم به.

أمّا من باب الاتساع في القول القرآني فلا نرجحه ؛ لأنَّ الاتساع لا يناسب الاختيار، وأشار إلى ذلك ابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ) بقوله: "اخترت أصله أنْ يتعدى بحرف الجر وهو (مِنْ) ؛ لأنَّه يتضمن إخراج شيءٍ وجاء محذوفاً ... لتضمّن الفعل معنى فعلٍ غير متعدٍ، كأنَّه نخل قومه وميزّهم وسبرهم ونحو ذلك"[٦].

ويلحظ الباحث أنَّ خصوصية الأمر الملقى على نبي الله في الاختيار من الذين لم يعبدوا العجل يحتاج إلى التمييز هذا من جهة ومن جهة أخرى بقوله: (سبعين رجلاً) فإنَّ التحديد يُنافي الاتساع، نعم وإنْ كانت اللغة ميالةً إلى الاتساع لكن القول القرآني هُنا مختلف عن الشواهد الأخرى التي أوردها العلوي[٧].

ج / حذف(ياء) النداء: ذهب النحاة ومنهم العلوي إلى تعليل ماهو مستساغ في العربية؛ لأنَّ النداء واحدٌ من الأساليب التي لا يخلو الكلام منها، فحذف الأداة أمر مقبول عندهم على الرغم من أنَّ الأداة هي عوض عن فعل النداء المحذوف الذي قدره النحاة وذهبوا إلى أنَّ أداة النداء هي بديل عنه، ومع ذلك فقد

---

(١) يُنظر: معاني النحو: (١/ ٢٢٢ – ٢٢٣)

(٢) يُنظر: الطراز: (٥٩/٢) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٣٥٩/١).

(٣) الاعراف: من الآية (١٥٥).

(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/ ٢٦٢).

(٥) يُنظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين درويش، (مج٣، ٥٤/٩).

(٦) بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية: (٤٧٨/٢).

(٧) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٢٦٢/١ – ٢٦٨).

يحذف المعوض وهو أداة النداء[١]، ويبقى المنادى فجوّز العلوي حذفها: "ما يجوز فيه طرح حرف النداء"[٢] مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا** ﴾[٣]، فيجوز حذف حرف (ياء) النداء من دون غيرها من حروف النداء[٤].

وعلى الأرجح فإنَّ القياس النحوي هو الذي قاد العلوي من دون النظر إلى المعنى ، فإنَّ حذفه لدلالة الكلام عليه من مقتضى السياق فضلاً عن ذلك الإيجاز والاختصار، وعن هذا المعنى قال الدكتور فاضل السامرائي "حذف حرف النداء ، فقد أرادوا ستر المسألة والكف عن الخوض فيها ، فقالوا ذلك بأخصر طريق ، حتى أنَّهم لم يذكروا حرف النداء"[٥].

يبدو أنَّ المعنى يناسب الحذف ولا أرى بأنَّ القياس النحوي هو الحاكم الكلي في القول القرآني، فإنَّ الحذف يتماشى مع حالة الإيجاز والاختصار في ستر المسألة، فكان الحذف مناسباً لهذا المقام.

وهناك أمثلة وشواهد أُخرى ذكرها العلوي في موضع الحرف ، فإقتصرنا على ثلاثة مواضع ؛ كي نتجنب الاطالة[٦].

٤ / حذف الجملة:

ذكر العلوي حذف الجملة في جواب الشرط ؛ لأنَّ الشرط تركيب قائم على "تعليق شيء بشيءٍ بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني"[٧]، فجملة الشرط تقوم على علاقة إسنادية بين جملتين جملة الشرط وجواب الشرط، فإنَّ العبارة الجوابية هي أكثر أجزاء الجملة الشرطية تعرضاً للحذف، وتحذف إذا دلَّ عليها دليل، أو كانت معروفة لا يحتاج إلى ذكرها، أو كان لحذفها غرض بلاغي مثل دفع الذهن إلى تصور عظمة أمرٍ ما[٨]، وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم أو التعظيم ويجوز حذفه لعلم المخاطب به ، وإنَّما يُحذف لقصد المبالغة ؛ لأنَّ السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كلَّ مذهبٍ، ولو صرح بالجواب

(١) يُنظر: الدلالة النحوية في كتاب المقتضب: (١١٥).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥٤٣/١).
(٣) يُوسُف: من الآية (٢٩).
(٤) يُنظر: النحو القرآني قواعد وشواهد، جميل أحمد ظفر: (٣٩٠).
(٥) معاني النحو: (٢٧٨/٤).
(٦) يُنظر: الطراز: (٥٩/٢، ٦٠، ٦١). ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥٧٢/١، ٥٧٣، ٥٨٧).
(٧) التعريفات: (١٣١).
(٨) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان: (٣٤٠).

لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع، ومِنْ ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصاً إلاّ بعد علم السياق[١]، فجوّز العلوي حذفه إذا كانت دلالة عليه، فأمَّا من غير دلالة فلا يجوز بحال[٢]، فذكر بعض المواضع في حذف جملة جواب الشرط هي:

أ / حذف جملة جواب (لولا) : ذكر العلوي قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ** ﴾[٣]، فجواب (لولا) محذوف يقدره العلوي(لما ستر عليكم هذه الفاحشة)[٤]، ويعلل تقديره بقوله: "ولهذا أعقبه (وأنَّ الله تواب) بالستر عليكم، (حكيم) بإعلامكم بما يتوجه على المُلاعن"[٥]، وهناك من يقدره (لهلكتم أو لم يبقَ لكم باقية أو لم يصلح أمركم)[٦] وهناك من يقدره (لحرجتم)[٧].

ولعل ما ذهب إليه العلوي هو الأرجح ؛ لأنَّ الآية تتمة للآيات الأولى التي تتحدث عن الزنى ، فهذا التقدير يناسب المقام ، فإنَّ: (الله تواب حكيم) قرينة على الفاحشة التي أرتكبوها وليس للعقوبة.

ب / حذف جملة جواب (لو): جوّز العلوي حذف جواب (لو) في القول القرآني: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ**﴾[٨]، فجواب الشرط محذوف، فيقدره العلوي "لكان هذا القرآن"[٩]، فاعتمد في تقديره على بداية الآية، وهناك من قدره اعتماداً على المعنى (لمّا آمنوا)[١٠]، فإن التقدير الثاني، هو الأصوب ، فهو مناسب للمعنى والمقام ، فإن القول القرآني يتحدث عن نفي الإيمان عن الكافرين، فالسياق المقامي لسبب النزول يؤكد أنَّ " الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: سيّر جبلي مكة، فقد ضيقا علينا، وأجعل لنا أرضاً قطفاً غراسه، وأحي لنا آباءنا وأجدادنا وفلاناً وفلاناً ، فنزلت معلمةً أنهم لا يؤمنون ولو كان ذلك كلُّه"[١١].

---

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: (١٨٣/٣).
(٢) يُنظر: الطراز: (٦١/٢).
(٣) النور: (١٠).
(٤) الطراز: (٦١/٢).
(٥) (م.ن) : الصفحة نفسها.
(٦) البرهان في علوم القرآن: (١٨٧/٣).
(٧) يُنظر: تفسير القرآن العظيم: (١٥/٦).
(٨) الرعد: من الآية (٣١).
(٩) يُنظر: الطراز: (٦٢/٢)، ومغني اللبيب: (٧٢١/٢)، وتفسير القرآن العظيم: (٤٦٠/٤).
(١٠) يُنظر : البحر المحيط : (٥/ ٣٨٢)، ومغني اللبيب : (٧٢١/٢)، و إعراب القرآن الكريم وبيانه : (مج٤، ٩٧/١٣).
(١١) البحر المحيط : (٣٨١/٥).

يبدو أنَّ سبب النزول إشارة إلى الإيمان ، فذكر القرآن تشريفاً وتعظيماً له ، ونستشف أنَّهم لا يطلبون إثبات تسيّر الجبال بالقرآن ، بل كان طلبهم لأجل الإيمان ، فالشرط متضمن معنى النفي أي نفي الإيمان عنهم.

وجوّز العلوي شواهد أخرى في حذف جملة جواب الشرط[1].

(١) يُنظر: الطراز : (٦١/٢، ٦٢، ٦٣).

ثانياً : التقديم والتأخير

لعل من نافلة القول إنَّ أسلوب التقديم والتأخير من الأساليب العربية التي أولاها علماء العربية عنايةً فائقةً ؛ لأنَّ التراكيب النحوية مرتبةٌ ، فإنَّ تغيرت فمما لا شك فيه أنَّ المعنى سيتغير ؛ لأنَّ التراكيب النحوية تعتمد على نظام الرتبة، فالمعنى هو القصد الذي ينشده المتكلم[١] ، فالتراكيب "تدلُ على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص، فإنْ بُدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة "[٢].

فالعربية لغة مرنة تقبل التقديم والتأخير ، لإبراز الصورة الذهنية والمعاني الباطنةِ داخل السياق، وعندئذٍ يصبح للتقديم والتأخير قيمتهما ومكانتهما في التراكيب اللغوية[٣].

وقد تحدث سيبويه عن التقديم والتأخير قائلاً: "... كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإنْ كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم "[٤] ؛ لأنَّ الأمر مرتبط بالمحتوى الدلالي للتراكيب ، فإنَّ المعنى هو العامل الأساس في تغيير رتبة الألفاظ في التراكيب ، وفي ذلك قال عبد القاهر الجرجاني: " لأنَّك تقتفي في نظم الكلام أثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"[٥]، فالذي أهم وأعنى يقدم على حد تعبير سيبويه وبحسب موقع المعاني في النفس وترتيبها على تعبير الجرجاني ، فإنَّ الدلالة الظاهرة هي السبب الأساس في التقديم والتأخير ، إذ يقدم المفعول به مثلاً على الفعل والفاعل ، والخبر على المبتدأ ، وهكذا بقية مستويات التراكيب النحوية[٦]، فإنَّ دور المعنى في هذه الظاهرة – وهو ما يعنينا – يتجلى في الغالب في البعد الخارجي للغة بما يتضمنه من مقامات مختلفة ومقاصد مخصوصة ، بل إنَّه مرتبط بقوة قصد المتكلم ورغبته في لفت انتباه المخاطب للعنصر المقدم الذي عادة ما يكون محور الحديث ، فإنَّ المقام أحياناً يحتاج إلى التقديم والتأخير فيكون له أثرٌ في المعنى ؛ لذلك نرى التقديم والتأخير يتم في ضروب الجمل النحوية العربية سواء أكانت فعلية ، أم اسمية أم شبه جملة،

---

(١) يُنظر : الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (٧٨) .

(٢) منهاج البلغاء وسُراج الأدباء ، حازم القرطاجني : (١٧٩)

(٣) يُنظر : التقديم والتأخير عند النحاة (وشواهدهما من القرآن الكريم) ، أحمد قرجي ، (رسالة ماجستير) ، معهد اللغة والآدب العربي ، جامعة تلمسان ، ١٩٩٣ : (٢٦) .

(٤) الكتاب : (٣٤/١) .

(٥) دلائل الاعجاز : (٤٩) .

(٦) يُنظر :الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (٧٩، ٨٠) .

ظرفاً كانت ، أو جارّاً و مجروراً ، ويخرج لأغراض دلالية توضح أو تنبئ عن المعاني المنشودة منهن، من أجل الوصول إلى أغراض البلاغة التي تتسم بالتناسق الجملي للتراكيب النحوية(١).

ومن هُنا يمكن القول: إنَّ العلوي ليس ببعيد عن ظاهرة التقديم والتأخير وما يرافقها في تغير في نظام الرتبة التي تحدد الوظائف الدلالة في التراكيب النحوية وسلامة التراكيب للوصول إلى الغرض الأسمى والهدف الأساس هو تبيان المعنى للمتلقي ، بيد أنَّنا سنقتصر القول في هذا المطلب على مسائل التقديم والتأخير التي عرضها العلوي ، لبيان المعنى والغرض النحوي من هذا التقديم .

١ / تقديم الخبر على المبتدأ :

ممّا لا شك فيه أنَّ الجملة الاسمية تتألف من مبتدأ وخبر ، فإنَّ الأصلَ هو أنْ يتقدم المبتدأ على الخبر ؛ لأنَّه المسند إليه والمحكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلَّا بعد معرفته ، فصار لزاماً تأخير الخبر ؛ لأنَّه جزءٌ متمم للمبتدأ أو وصف له ومحكوم به ، فحقه التأخير لفظاً كما هو متأخر معنىً(٢)، وهذا ما أكده الجرجاني بقوله : " إنَّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ، ولا كان الخبرُ خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنَّه مسند إليه ومثبت له معنى ، والخبر خبراً ، لأنَّه مسند ومثبت به المعنى ... ولو كان المبتدأ مبتدأً لأنَّه في اللفظ مقدم مبدوء به ، لكان ينبغي أنْ يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال (منطلق زيدٌ) ولوجب أنْ يكون قولهم: (إنَّ الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير) محالاً "(٣)، فإنَّ تغير الرتبة النحوية يؤدي إلى نقل الكلام النحوي إلى معانٍ وأغراض ومقاصد يريدُها المتكلم فتحصل تلك الدلالات بالتقديم .

في حين نجد أنَّ العلوي لم يشر إلى مواضع الوجوب(٤)، لعل واقع اللغة يفرض ذلك التقديم ، فلا نصيب بها للمتكلم غالباً ، فتختفي معظم تلك الدلالات في التقديم الوجوب*، فلا يحقق زيادة في المعنى من عنايةٍ أو اهتمامٍ أو اختصاصٍ أو توكيد لذلك تجنبناه .

فأشار العلوي إلى تقديم الخبر جوازاً كالخبر المفرد والجار والمجرور، إذا كان المبتدأ معرفة أو نكرة مخصصة أو سبق باستفهام أو نفي فيجوز فيه الأمران(٥)، التقديم والتأخير.

---

(١) يُنظر: نحو المعاني:(٨٦-٨٧).

(٢) يُنظر: الأصول في النحو : (٥٩/١-٦٠)، والايضاح في شرح المفصل : (١٨٤/١).

(٣) دلائل الإعجاز: (١٨٩).

(٤) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٩٦/١-٢٩٧) ، والطراز : (٣٨/٢-٣٩).

* لمزيد من تفصيل المسألة في حالات تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً ، يُنظر : شرح ابن عقيل : (٢٢٣/١-٣٣٦).

(٥) يُنظر : الطراز : (٣٨/٢-٣٩)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٩٧/١)

تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً :

يتقدم الخبر على المبتدأ جوازاً إذا ما خلا عن مواضع الوجوب ، فإنَّ تغيّر الرتبة (خبر مقدم + مبتدأ) يعطي دلالاتٍ وأغراضاً يقصدُها المتكلم تختلف عن التقديم الواجب ، فلا تتيح للمتكلم الحرية في الكلام لبيان مقاصده ، فإنَّ المعنى هو الهدف الأساس من هذا التقديم ، فقد أشار العلوي إلى دلالات التقديم الجائز، فذكر بعض المواضع هي:

١ / **تقديم الخبر المفرد على المبتدأ** : جوّز العلوي التقديم في قوله تعالى: ﴿ **وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ**﴾[١]، فاختلف في تقديم (مانعتهم) فمنهم من يرى أنَّ (مانعتهم) خبر (أنَّ) و (حصونهم) فاعل لاسم الفاعل[٢] .

أما العلوي فيرى أنَّها خبر مقدم و (حصونهم) مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية في محل رفع خبر أنَّ[٣].

فإنَّ أصحاب الرأي الأول نظروا إلى الإخبار فقط، " فإنَّك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلاّ الإخبار... من غير تعرض لمعنى من المعاني البليغة "[٤].

قال عبد القاهر الجرجاني: "فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بُدِئ به ، فجعل مبتدأ ، وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً ، فاعلم أنَّ الغرض هناك ، غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً "[٥]، فإنَّ اختلاف الغرض والمعنى تختلف معها مواضع الرتب وأحكامها، فمن ذهب إلى أنَّه خبر مقدم فيرى أنَّ هذا التقديم له معانٍ.

جاء في الطراز "إذا قدمته وقلت: قائم زيدٌ، فإنَّك تفيد بتقديمه أنَّه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل ، والضحك وغيرها ، أو تفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله ، وتفيد وجهاً آخر وهو أنْ يكونَ كلامه مع من يعرف زيداً وينكر قيامه فتقول: قائم زيدٌ، رداً لإنكار من ينكره "[٦]

---

(١) الحشر : من الآية (٢)

(٢) يُنظر : التبيان في إعراب القران ، الكعبري :(٧٤٣/٢) ، وإعراب القران وبيانه : (مج٧، ٤٦٩/٢٨)

(٣) يُنظر : الطراز : (٣٨/٢) ، وإعراب القران وبيانه : مج٧ (٤٦٩/٢٨)

(٤) الطراز :(٣٨/٢)

(٥) دلائل الاعجاز : (١٨٧)

(٦) الطراز :(٣٨/٢)

نلحظ أنَّ ما يراه العلوي– الرأي الثاني– هو الأرجح؛ لأنَّ القول القرآني يحمل في تقديمه دلالة الاختصاص بخلاف الإخبار على الرأي الأول.

وعن ذلك قال الزمخشري: " فإنْ قلت: أي فرق بين قولك: وظنوا أنَّ حصونهم تمنعهم أو مانعتهم وبين النظم الذي جاءت عليه؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها، ومنعها إياهم، وفي تصيير ضمير (هم) اسماً لأنَّ إسناد الجملة إليه : دليل على اعتقادهم في أنفسِهم أنَّهم في عزة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم؛ وليس ذلك في قولك : وظنوا أنَّ حصونهم تمنعهم"[١]، فتقديم الخبر (مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم) للإشعار بتفاوت الظنين ، وأنَّ ظنهم قد قارب اليقين ، فناسب أنْ يُؤتى بما يدلُّ على إفراط وثوقهم بما هي فيه فجيء به مقدما للاختصاص[٢]، نلحظ أنَّ التقديم أعطى معانيَ لم يحملْها التأخير وهذا ما أراده العلوي من ذلك بقوله : "ولو أُخِر الخبر لم يعط شيئا من هذه الفوائد"[٣]، فإنَّ التركيب النحوي بتقديم الرتبة أعطى دلالة الاختصاص التي تتفق مع السياق العام لمقصد الآية القرآنية.

٢/ تقديم الخبر الجار والمجرور: يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرةً ليس لها مسوغٌ في الابتداء وجب تقديم الخبر الجار والمجرور، فمثلاً لو قلنا: (في القاعة مناقشون) ، فإنَّ التقديم هنا واجب، فكلمة (مناقشين) مبتدأ مؤخر فقصر الجار والمجرور على المبتدأ المؤخر؛ لأنَّ المبتدأ نكرة محضة(غير مخصصة) وجب تأخيرها؛ لأنَّ التقديم هنا فرضته اللغة ؛ لذلك أشار العلوي إلى التقديم جوازاً في قوله تعالى : ﴿ **يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾[٤]، فإنَّ التقديم أفاد الاختصاص[٥] ، فقُدِم الظرفانِ ليدلَّ بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله[٦]؛ لأنَّ التغاير في التركيب النحوي له أثرٌ في اختلاف المعنى ، فلو كان في غير القرآن الكريم وقلنا: (الملك له والحمد له) انتفت دلالة الاختصاص؛ لأنَّ الملك والحمد في الدنيا ليس مختصاً بالله وحده ، وإنْ كان هو سببه كلَّه[٧]، فالناس قد يملكون لأنفسِهم أشياءَ ، وقد يحمد بعضهم بعضاً ؛ لأنَّ

---

(١) الكشاف : (٧٤/٦) ، يُنظر : المثل السائر : (٢١٥/٢) ، والطراز : (٣٨/٢، ٣٩)
(٢) يُنظر : دلالات التقديم في القران الكريم : (٦٤١)
(٣) الطراز : (٣٩/٢)
(٤) التغابن : (١)
(٥) يُنظر : الطراز : (٤٠/٢)
(٦) الكشاف : (١٣٠/٦)
(٧) يُنظر : لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، فاضل السامرائي : (١٩)

" المنعم يستحق الحمد من المنعم عليه والأستاذ يستحق الحمد من التلميذ والسلطان يستحق الحمد من الرعية "[١].

وخلاصة القول: أن ليس هناك شك أو تردد في فائدة التقديم ومعناه ، فإنَّه كان لقصد الاختصاص بلفظ الجلالة من دون غيره وهذا المعنى عينه الذي أراده العلوي ، فالمعنى يناسب المقام .

٢ / تقديم المفعول به على فاعله :

أشار العلوي إلى دلالات التقديم والتأخير في أكثر من موضع ، وهذه الدلالات لها علاقة وثيقة بالتركيب النحوي وما تؤديه من دلالة ، ومن المعروف أنَّ الجملة الفعلية لها نظام في الرتبة (الفعل المتعدي +الفاعل + المفعول به) إلاّ أنَّ هناك بعضَ المسوغات تتيح للمفعول به أنْ يتقدمَ[٢]، وذكر العلوي حالتين لتقديم المفعول به أمّا أنْ يتقدم على الفاعل والحالة الأخرى ، هي أنْ يتقدم على الفعل ، فأدرك العلوي هذا التقديم وقسمه على قسمين ، الواجب والجائز.

أ / تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً :

١ / أنْ يكونَ ضميراً متصلاً بالفعل ويكون الفاعل ظاهراً : كقولك : (أكرمني زيدٌ)[٣]، فإنَّ ضمير (الياء) مفعول به والفاعل (زيدٌ) تقدم على فاعله وجوباً ؛ لأنَّ المفعول لا يصح تأخيره في اللفظ ولا يصح انفصاله عن الفعل ، وهذا راجع إلى نطقه ، لذلك تختفي الدلالة في هذا التقديم ؛ لأنَّ الفاعل لا يمتلك أنْ يتقدم على الضمير المتصل بالفعل ، فلا نرى دلالة فيه من حيث الاختصاص والعناية والاهتمام والتوكيد. ... الخ ؛ لأنَّ اللغة تفرض هذا التقديم ؛ فإنَّ واقع اللغة في هذا التقديم جعل دلالة المعنى مختفية ، لذلك لم يُبين العلوي الفائدة من هذا التقديم[٤].

٢/ أن يكون الفاعل مقصوراً على المفعول : قال العلوي :" أنْ يكونَ الفاعل واقعاً بعد إلاّ وأخواتها كقولك : ما ضرب زيداً إلّا أخوك؛ لأنَّ المعنى يعسر إذا كان مقدماً؛ لأنَّ الحصر ها هنا متعلق بالفاعل، وإذا قدمته كان الحصر متعلقاً بالمفعول فيفسد معناه "[٥].

---

(١) تفسير الفخر الرازي : (٢٢٥/١)

(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي (٢٠٣/١) ، وهمع الهوامع : (٧/٢)

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٠٤/١، ٢٠٥).

(٤) يُنظر : (م. ن) : (٢٠٥/١)

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي (٢٠٥/١)

فإنَّ (زيداً) مفعول به تقدم على الفاعل (أخوك)، ولعل في ذلك دليلاً نحوياً ومعنوياً هو تأخر الفاعل وتقدم المفعول ، بخلاف ما لو وضع الكلام على أصله وقيل: (ما ضرب أخوك إلاّ زيداً)، فإنَّ الحصر أصبح متعلقاً بالمفعول وليس هو المقصود، وإنما الحصر متعلق بالفاعل .

أمّا إذا تأخر كلا الفاعل والمفعول بعد (إلاّ) فإنَّ الاختصاص يقع حينئذٍ في الذي يلي (إلاّ) منهما ، فإذا قلت: (ما ضرب إلاّ أخوك زيداً) كان الاختصاص في الفاعل ، وكان المعنى أنَّك قلت: إنَّ الضارب أخوك لا غيره ، وإنْ قلت : (ما ضرب إلاّ زيداً أخوك) كان الاختصاص في المفعول وكان المعنى أنَّك قلت: (إنَّ المضروب زيدٌ) لا سواه[١].

ومن هنا يتضح أنَّ تقديم المفعول على الفاعل هو من باب التخصيص والتوكيد، وهذا ما أراده العلوي من مثاله المصنوع.

٣ / إن يكون الضمير المتصل بالفاعل يعود على المفعول: ذكر العلوي قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**﴾[٢] فوجب التقديم؛ لأنَّ ضمير المفعول متصل بالفاعل ، ليكون عائداً عليه[٣]، فاشتمل الفاعل (ربُّه) على ضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة ، فالهاء في (ربه) مفسرها إبراهيم وهو من الناحية اللفظية متقدم ، لكن من ناحية التقدير متأخر، فهو متقدم في اللفظ من دون التقدير؛ لأنَّه مفعول به والمفعول رتبته بعد الفاعل والفاعل هو(ربه)[٤].

ويمكن القول: إنَّ التقدير (إذ ابتلى ربٌّ إبراهيمَ إبراهيمَ) ، فإنَّ الابتلاء مقصود على إبراهيمَ لا غير.

فقال العلوي :" كونه متصلاً بالمنصوب فيكون جائزاً تقديمه ، كقولك : ضرب غلامه زيدٌ " وفي قوله إشارة إلى من قرأ بالنصب* – اي نصب (ربه) – لأنَّ المعنى فيها "دعا إبراهيمُ ربَّه ، فعل المحبين له ، في أنَّه يفعل أو لا يفعل ما دعاه "[٥].

---

(١) يُنظر : دلالات التقديم والتأخير في القران الكريم : (٨٦).

(٢) البقرة : من الآية (١٢٤).

(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٠٥/١).

(٤) يُنظر : دلالات التقديم والتأخير في القران الكريم : (٨٩).

*هو عبدالله بن العباس بن عبد المطلب (ت٦٨هـ) ، يُنظر: الاستيعاب في معرفة الاصحاب : ابن عبد البر (٩٣٣/٣– ٩٣٤) ، والنعمان بن ثابت ، أبو حنيفة التيمي (ت١٥٠هـ) ، يُنظر: تاريخ بغداد (مدينة السلام ، الخطيب البغدادي (٤٤٤/١٥–٥٨٦).

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٤٥١/١) ، ويُنظر الكشاف : (٣١٧/١).

نلحظ أنَّ المعنى هو الاختبار الحقيقي لإبراهيم ليصل إلى أعلى مرتبة ولا ربط له بالدعاء ؛ لأنَّ إبراهيم "قد وفّى بما أمر به وأتى بما يأتي به المؤمن بل البرُّ المصطفى المختار، ومعنى ابتلى اختبر"(١).

ولولا هذا الاختبار الحقيقي لما أضاف ضمير الهاء العائد على إبراهيم في لفظة (ربه) والمقصود منه هو التشريف والتكريم سواء كان ذلك بمعنى اللفظ بحد ذاتها أم بإضافتها إلى ذلك الضمير، فلفظة (الرب) تدل على أنَّ الابتلاء تربية له واختبار لترشيحه لأمر عظيم ، وأما الإضافة فتدل على التشريف؛ لأنَّ الله – سبحانه وتعالى – لا يضيف شيئا إلى نفسه إلاّ كان شريفاً أو عظيماً(٢).

فإنَّ لفظة (ربه) هي التي جعلت التقديم وجوباً ؛ لأنَّ التركيب النحوي يؤدي وظيفته من حيث المفعولية والفاعلية بعودة الضمير من جهة وتلاحمه مع الفاعل من جهة أخرى ، و"هو تفاعل دلالي نحوي معاً ، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر"(٣).

وخلاصة القول: إنَّ الابتلاء هو الاختبار لأمر عظيم مقصور على إبراهيمَ؛ لأنَّ تأخير المفعول لا يعطي المعنى المراد فقدمه لأهمية الأمر وقصره على إبراهيمَ لا غير فضلا عن التشريف والتكريم .

ب / تقديم المفعول به على الفاعل جوازاً :

ممّا لا شك فيه أنَّ المفعول يتقدم على الفاعل جوازاً ؛ إذ كان ليس في الكلام ما يوجب تقديمه – عدا الحالات السابقة –وألاّ يكون هناك لبس بين الفاعل والمفعول(٤)، فإنَّ هذا التقديم له أثرٌ في المعنى؛ لأنَّ التغاير بين بنية وأخرى لا بد أنْ يصحبه عدول من معنى إلى معنى آخر ؛ كي تتحقق الفائدة أو الغرض المقصود والمعنى المراد من هذا التقديم(٥)، ولم يكن العلوي بعيداً عن معاني التقديم الجائز، فقد أشار إلى قوله تعالى: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ**﴾(٦)، فيرى أن التقديم حدث لأمرين : الأول أمر معنوي أفاد الاختصاص، والثاني أمر لفظي التشاكل، فكلا الأمرين شاركا في التقديم(٧) بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ التقديم من باب الاختصاص لا غير(٨).

---

(١) معاني القران وإعرابه ، الزجاج : (٢٠٥/١)

(٢) يُنظر : البنى النحوية وأثرُها في المعنى : (٢٧)

(٣) النحو والدلالة : (١٦٢)

(٤) يُنظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ابن هشام : (١١٩/٢).

(٥) يُنظر: معاني الأبنية في العربية (مقدمة المؤلف) : (٦، ٧).

(٦) طه : (٦٧).

(٧) يُنظر: الطراز: (٣٨/٢).

(٨) يُنظر: الكشاف: (١١٧/١).

قال ابن الأثير : " إنّما قُدم المفعول على الفاعل وفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول وبحرف الجر قصداً لتحسين النظم " [١]، فإنَّ الفاعل متقدم في التقدير من دون اللفظ ، فالهاء في نفسه مفسرها موسى ، وموسى (عليه السلام) فاعل متأخر لفظه ، ولكنّه من حيث التقدير مقدم على الضمير[٢]، ويرى الزركشي أنَّ للتأخير حكمة أخرى ، وهي أنَّ النفس تتشوق لفاعل (أوجس) فإذا جاء بعد أنْ أُخر وقع بموقع الاهتمام [٣].

ولعل ما قاله العلوي هو الأرجح ، فاشترك مع الاختصاص غرض لفظي هو مناسبة رؤوس الآية –رعاية الفاصلة – فإنَّ لو أُخر في نفسه عن موسى فاتت تناسب الفواصل ؛ لأنَّ الآية السابقة من قوله تعالى:﴿ **يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ**﴾[٤] والآية اللاحقة من قوله تعالى: ﴿ **إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَى**﴾ [٥].

فحقق التقديم أمرين: الأول معنوي تمثل بأنَّ المفعول مختص بموسى (عليه السلام) والآخر لفظي تمثل في رعاية الفاصلة فتقدير الكلام أصلاً (فأوجس موسى في نفسه خيفة).

٣ / تقديم المفعول على فعله:

يتقدمُ المفعول به على فعله المتعدي ليحقق أغراضاً وفوائد يقصدها المتكلم ، فيتغير نظام الجملة (مفعول به + فعل متعدٍ + فاعل)، وهُنا نتعاملُ مع الفعل المتعدي وليس اللازم ؛ لأنَّه يحقق المطلوب، فإنَّ لتقديم المفعول له فوائدَ منها: الاختصاص والعناية والاهتمام والتوكيد ، فيكون التقديم وجوباً تارةً وجوازاً تارةً أُخرى ، فأشار العلوي إلى الموضعين كليهما.

أ / تقديم المفعول على فعله وجوباً :

ذكر العلوي مواضع تقديم المفعول على فعله وجوباً، فهي :

١ / أنْ يكون المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام : إذا ورد اسم الاستفهام واسم الشرط وكان بعدهما فعل متعدٍ لم يستوفِ مفعوله، فيكون اسم الاستفهام والشرط مفعولاً به، فأورد العلوي بعض الأمثلة منها (من ضربت؟) و(من أكرمتَ أكرمتُ) ؛ لأنَّ الاستفهام والشرط يستحقان الصدارة في

(١) المثل السائر: (٢/٢١٢).
(٢) يُنظر: دلالات التقديم والتأخير في القران الكريم: (٨٩).
(٣) البرهان في علوم القران : (١/٦٢).
(٤) طه : (٦٦).
(٥) طه : (٦٨).

الكلام[١]، فلا يمكن القول (ضربتَ مَنْ) ولا (أكرمت أكرمت مَنْ)، فإنَّ التقديم لا يحق معه التأخير ولا يجوز أنْ تتغيرَ الرتبة في التركيب ، فإنَّ طبيعة الألفاظ لها الصدارة في الكلام.

ويمكن القول: إنَّ الاستفهام والشرط أديا دلالةً في التركيب النحوي ، وإنْ كانا لا على نية التأخير، فدلالتهما –كما يبدو لي– العموم والشمول ، فإنَّ الاستفهام والشرط حققا في لفظهما العمومية والشمول من دون التخصيص، بيدَ أنَّ العلوي لم يشر إلى تلك الدلالة .

٢/ أنْ يكونَ المفعول ضميراً منفصلاً : أورد العلوي في هذا البابِ قوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾[٢]، فقدم العبادة للاهتمام بها ، فهي مطلوب الله ، والاستعانة مطلوب العبد ، فنخص الله بالعبادة والاستعانة ، فلا نعبد غيره ولا نستعين بسواه[٣]، فإنَّ (إياك) ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به للفعل ، وهذا التقديم أعطى مزيةً للتركيب بخلاف إذا قلنا: (نعبدك) فنعدم المعنى المراد من التقديم، وقد اختلف النحاة في دلالة التقديم ، فقال الثعالبي (ت٨٧٥هـ): "وقدم إياك على الفعل اهتماماً، وشأن العرب تقديم الأهم "[٤]، وقد سار في هدي القرطبي (ت٦٧١هـ)[٥]، وما ذهبا إليه فيه نظر؛ لأنَّ التقديم هنا ليس من باب العناية والاهتمام.

قال العلوي : " تقديم المفعول على الفعل كقولك: زيداً ضربت ، في ضربت زيداً ، فإنَّ في قولك: زيداً ضربت تخصيصاً له بالضرب دون غيره ، بخلاف قولك : ضربتَ زيداً ، وبيانه هو أنَّك إذا قدمت الفعل فإنَّك تكون بالخيار في إيقاعه على أي مفعول أردت بأنْ تقول: ضربتُ زيداً أو عمراً أو بكراً أو خالداً ، وإذا أخرت الفعل وقدمت مفعوله فإنَّه يلزم الاختصاص للمفعول على أنَّك لم تضرب أحداً سواه"[٦]، فإذا قدم المفعول على فعله ، فظهر غرض الاختصاص[٧]. وذكر العلوي ما ذهب إليه العلماء في هذه الآية ، وهما مذهبان ، الأول : يرى أنَّ تقديم المفعول به هنا كان من أجل الاختصاص فقط ، أي اختصاص العبادة والاستعانة بالله تعالى من دون غيره وهذا ما اختاره الزمخشري في كتابه الكشاف[٨].

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١/ ٢٠٤، ٢٠٥)

(٢) الفاتحة : (٥)

(٣) يُنظر : دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، منير محمود المسيري : (١٣٥)

(٤) الجواهر الحسان في تفسير القران ، الثعالبي : (١٦٥/١)

(٥) يُنظر : الجامع لاحكام القران ، القرطبي : (٢٢٤/١)

(٦) الطراز : (٣٧/٢)

(٧) يُنظر : معاني النحو : (٧٦/٢).

(٨) يُنظر : الكشاف : (١١٧/١، ١١٨)

ورده العلوي بقوله :"وهذا فيه نظر لقوله تعالى:﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ**﴾(١)، ولو كان التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديمه ... ، فلما ورد مؤخراً عن الفعل والمعنى واحد بطل ما قاله"(٢).

أمّا المذهب الثاني فيرى أصحابه أنَّ تقديم المفعول به في الآية إنّما كان من أجل المشاكلة لرؤوس الآية، ومراعاة حسن الإنتظام وإتفاق إعجاز الكلم السجعية، ولو قال: (نعبدك) و(نستعينك) لذهبت تلك الطلاوة، و زال ذلك الحسن ، وهذا ما اختاره ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) في كتابه المثل السائر(٣).

وبعد عرض العلوي لهذين المذهبين قال: "والمختار عندنا أنَّه لا منافاة بين الأمرين فيجوز أنْ يكونَ التقديم من أجل الاختصاص والتشاكل فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً، فالاختصاص أمر معنوي ، والتشاكل أمر لفظي "(٤).

وقد وافق العلوي في رأيه هذا ما ذهب إليه عبد الحميد ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ) في رده على ابن الأثير، إذ قال:"فلا مانع من أن يكون المراد من قوله إياك نعبد وإياك نستعين كلا الأمرين: الاختصاص والسجع، ولا منافاة بين هذين المطلوبين " (٥).

نلحظ أنَّ التقديم رافقه التشاكل ، فضلاً عن أنَّ دلالة التقديم الاختصاص والقصر، فإنَّ الضمير المنفصل يجب فيه التأخير حال وضعه في تركيب آخر في صيغة النفي والاستثناء نحو قوله تعالى: ﴿ **أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ﴾(٦)، فإنَّ هذا التأخيرَ يُفيد الاختصاص والقصر،؛ لأنَّ القصر عليه وتأخيره بعد (إلاّ) فإنَّ دلالة الاختصاص وحدها غير كافية لذا يمكن القول: إنَّ التخصيص والقصر في العبادة (لله) وحده في عبادة الخالق من دون المخلوق، فهذا هو الذي أوجب التقديم، فرافقه التشاكل، فإنَّ الأمرين كليهما معتمدان أعطيا جانباً دلالياً وآخر لفظياً.

٣ / تقديم المفعول الواقع في جواب (أمّا): من صور تقديم المفعول به التي ذكرها العلوي وقوعه بعد (أمّا) التي فيها معنى المجازاة كقوله تعالى :﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ** ﴾(٧)، فإنَّ

---

(١) قريش : (٣) .
(٢) الطراز : (٣٨/٢) .
(٣) يُنظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الاثير : (٢١٢/٢) .
(٤) الطراز : (٣٨/٢) .
(٥) الفلك الدائر على المثل السائر ، ابن أبي الحديد : (٢٤٧، ٢٤٨) .
(٦) يوسف : من الآية (٤٠) .
(٧) الضحى : (٩ ، ١٠) .

"اليتيم والسائل منصوبان بالفعل الذي بعده وحق المنصوب أنْ يكونَ بعد الفاء والتقدير: مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم ولا تنهر السائل " [١] فإنَّ الاسم (المفعول به) المقدم يأتي بعد (أمّا) ويؤخر الفعل بعدها ، والاسم المقدم يسد مسد المحذوف الذي يكون معناه المجازاة ، فالمعنى ها هنا ألزم أنْ يتقدمَ المفعول به[٢]، فاذا تأخر المفعول كقولنا: (أمّا احترم فالعلم) لايجوز من حيث المعنى والتركيب فإنَّ التركيب النحوي يؤدي إلى المعنى ، فلا بدَّ من التقديم ، فإنَّ المعنى هو الهدف الأساس من هذا التقديم.

فإذا فصل بفاصل (كاليوم، الآن) بين (أمّا) والفعل لم يجب التقديم إذ يجوز أنْ تقولَ: (أمّا اليوم فلا تؤذِ الجارَ).

فإنَّ أداة التفصيل هي التي أوجبت تقديم المفعول ، ودليل ذلك أنَّ هذا الحكمَ لم يبقَ واجباً بينما لو رفعنا الأداة وأرجعنا التركيب إلى أصله ، فتقول – مثلاً –: (فلا تقهر اليتيم) إذ يكون المفعول مؤخراً ، بيدَ أنَّه آثر وضع الأداة ، وآثر معها وجوب التقديم لأسباب معنوية تتصل بالتركيب بحد ذاته وبالسياق بوجه عام ؛ وذلك بما توجبه هذه الإداة من دلالة على الاستدعاء ، وهذا الاستدعاء يكون في الجملة بانتظار جوابها، لما تحمله من دلالة على الشرط والجزاء، ويكون استدعاء في السياق أيضاً؛ وذلك بإنتظار جملة مفصلة أخرى معطوفة عليها، لما تحمله هذه الإداة من دلالة على التفصيل[٣].

فإنَ العلوي يرى أنَّ التقديم لأمر معنوي ، (الاختصاص) ، ولأمر لفظي، (التشاكل) في الفواصل القرآنية[٤].

وهناك من ذهب إلى أنَّ تقديم المفعول به "لمكان حسن النظم السَجعي "[٥]، وأمّا ما يراه الدكتور فاضل السامرائي للتوجيه والأرشاد بقوله: "فهذا ليس من باب الحصر كما هو واضح، إذ المعنى على الحصر يكون أنَّه منهٍ عن قهر اليتيم دون غيره، أي يباح له أنْ يقهرَ غير اليتيم، وأنْ ينهرَ غير السائل وهو غير مراد "[٦].

---

(١) الجامع لأحكام القران : (٣٥٠/٢٢)
(٢) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (٨٧، ٨٨)
(٣) البنى النحوية وأثرّها في المعنى : (٣٢)
(٤) يُنظر : الطراز (٣٨/٢) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٠٥/١)
(٥) المثل السائر : (٢١٤/٢)
(٦) معاني النحو : (٧٩/٢)

نلحظ أنَّ التقديم لا يؤدي معنى الاختصاص كما يراه العلوي ولعل ما قاله السامرائي خير دليل على ذلك أمّا الأمر اللفظي – للمشاكلة– فلا يمكن أن ننكره أمر مقبول .

أمّا ما يراه فاضل السامرائي وهي دلالة التوجيه والإرشاد فلا نسلّمُ به فلو قلنا: (لا تقهر اليتيم ولا تنهر السائل) ففيه توجيه وإرشاد وأكثر آيات القرآن تقوم على التوجيه والإرشاد هذا من جهة ومن جهة أخرى أنَّ الإداة (أمّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وهي التي أوجبت هذا التقديم؛ لذلك تستدعي جواب الشرط وأنَّ (الفاء) واقعة في جوابها، ولو رفعنا الأداة لا يتحقق التقديم الواجب، فإنَّ المعنى لا يفارقها أي لها دور في صنع المعنى، فإنَّ التقديم كان من باب العناية والاهتمام والتوكيد لا غير.

ب / تقديم المفعول على فعله جوازاً :

يتقدم المفعول على فعله جوازاً، إذا كان ليس في الكلام ما يوجب تقديمه أي إذا خلا من مواضع الوجوب، وذكر العلوي التقديم في هذا الموضع في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره[١]، فقد ذهب الجمهور إلى أنَّ هذا الضميرَ هو المفعول للفعل المذكور، وأنَّ الناصب للاسم المتقدم فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور[٢].

وأمّا الكوفيون ، فقد ذهبوا إلى أنَّ الاسمَ المتقدم منصوب بالفعل المذكور بعده، بيدَ أنَّهم اختلفوا في الضمير المتصل بالفعل ، فيرى بعضُهم أنَّ الضمير ومرجعه معمولان للفعل معاً، في حين يرى الآخرون أنَّ الضمير مُلغى، وأنَّ عمل الفعل متحدد في الاسم المقدم عليه[٣].

فلا يوافق البصريون قول الكوفيين، فهو مردود عندهم ، فقد ردوا القول الأول "بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره"[٤] ، وردوا القول الآخر أيضاً "بأنَّ الأسماء لاتلغى بعد اتصالها بالعوامل"[٥]، فأخالُ أنَّ العلوي كان مؤيداً لقول البصريين بدليل قوله تعالى:﴿ **وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ** ﴾[٦] ، فهو يرى أنَّ الدلالة في هذه الآيةَ تدل على التخصيص والمشاكلة[٧] – على

(١) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٣٠١/١)
(٢) يُنظر: الكتاب: (٤١/١، ٤٢)، وشرح التصريح على التوضيح: (٤٤١/١)
(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل : (٤٧١/١) ، وشرح التصريح على التوضيح : (٤٤٢/١) ، وهمع الهوامع : (١٠٧/٣)
(٤) شرح ابن عقيل : (٤٧١/١)
(٥) (م.ن) : (٤٧١/١)
(٦) يس : (٣٩)
(٧) يُنظر: الطراز: (٣٨/٢)

حد قوله – فهو متقدم في اللفظ والتقدير، فالهاء في (قدرناه) ضمير غائب ومفسره القمر، وهو متقدم في اللفظ والتقدير وفيه فائدة التشويق للمتأخر[١].

وقد قيل: إنَّ في هذا التقديمِ مراعاةً لنسق واحد في الكلام[٢]، إذ إنَّ هذه الآية سُبقت بآيات تضمنت ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿**وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ**﴾[٣].

وقال التفتازاني (ت٧٩١هـ): "وأمّا.. زيداً عرفته فتأكيد إنْ قُدِرَ المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب أي عرفت زيداً عرفته (وإلاّ).. لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أي زيداً عرفت عرفته؛ لأنَّ المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص... زيداً عرفته محتمل للمعنيين التخصيص والتأكيد فالرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنَّه للتخصيص يكون أوكد من قولنا: زيداً عرفت لما فيه من تكرار"[٤].

فأحسب أنَّ العلوي كان يقدر الفعل بعد المنصوب ، فالتقدير عنده في غير القرآن الكريم: (والقمرَ قدرنا قدرناه) ، فالتقدير كان منصبا على المذهب البصري.

وهناك من يرى أنَّ التقدير متقدمٌ وليس متأخراً بقوله: " وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدماً على الاسم المنصوب إلاّ أنْ يمنعَ مانعٌ من حصرٍ أو غيره فيقدر متأخراً عنه "[٥] ونستشف من هذا القولِ أنَّه للتوكيد فالتقدير في غير القرآن الكريم: (وقدرنا القمرَ قدرناه)، فهو توكيد بالجملة الفعلية ، ويعرض الدكتور فاضل السامرائي رأيه بقوله : " والذي أراه في هذا البابِ أنَّ الاشتغال لا يفيد تخصيصاً، ولا توكيداً وإنّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً ؛ لأنّه ليس معنى: (خالداً أكرمت) كمعنى (خالداً أكرمته)... فمعنى (خالداً أكرمت) خصصته بالكرم ، وأمّا (خالداً أكرمته) فتفيد إكرام خالد، لا تخصيصه بالإكرام، وقد قدمته للعناية"[٦].

---

(١) يُنظر: دلالات التقديم والتأخير في القران الكريم: (٨٩)
(٢) يُنظر: المثل السائر: (٢١٤/٢)
(٣) يس: (٣٨)
(٤) مختصر المعاني : (١١١).
(٥) شرح التصريح على التوضيح : (٤٥٩/١).
(٦) معاني النحو : (١١٢/٢).

نلحظ أنَّ ما قاله العلوي في الأمر اللفظي – للفاصلة – أمر مقبول أمّا الأمر المعنوي أي للتخصيص فلا نرجحهُ ؛ لأنَّ مراعاة الفاصلة أظهرت العناية والاهتمام والتأكيد ؛ لأنَّ " تقدير القمر منازل هو محط أنظار الناس ؛ لماله من شأن عندهم عبادة وحياة ، فتقدم ذكره عنايةً واهتماماً ، وأُعيد ذكره بضميرهِ لتأكيد تلك العناية والاهتمام"(١) ، فيبدو أنَّ المعنى من تأكيد أو تخصيص يخضع للصنعة النحوية من دون الإشارة إلى السياق الذي يحدد المعنى وبيانه والغرض المقصود، وإنّما هو تطبيق للقاعدة لاغير، و"إنَّ الاشتغال تعبير خاص ، وأسلوب معين له غرض معين"(٢).

٤ / تقديم الحال على عامله :

ومن مواطن التقديم والتأخير التي أشار إليها العلوي تقديم الحال على عامله إذا كان فعلا ، وهذا ما أجازه نحاة البصرة(٣) ، وخالفهم نحاة الكوفة(٤).

قال العلوي معلّقاً على تقديم الحال: " جواز تقدمها إذا كان عاملها لفظياً ؛ لأنَّ الفعل متصرف ، فلا جرمَ جازَ تقديمها وتأخيرها عليه، لأجل تصرفه"(٥)، وأوضح أنَّ تقديم الحال في نحو: جاء ضاحكاً زيدٌ "أنَّه جاء على الصفة مختصاً بها من غيرها من سائر صفاته بخلاف ما لو قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً فإنَّه كما يجوز أنْ يجيء على هذه الصفة فإنَّه يجوز مجيئهُ على غيرها من الصفات فافترقا "(٦).

فعلل العلوي الحال لإزالة الوهم من الذهن لإرادة معنى مختص – التخصيص– وأنَّ تقديم الحال غرضه التخصيص غالباً(٧).

أمّا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس من استهجان تصرف النحاة في تقديم الحال بقوله: " ولعمري تلك هي الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات ، فضلا عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية أليس يكون من المصادفة الغريبة أنَّ تستقري جميع الحالات المفردة في القرآن الكريم فلا نرى بينهما مثلاً واحدا

---

(١) البنى النحوية وأثرّها في المعنى : (٣٦).
(٢) معاني النحو : (١١٣/٢).
(٣) يُنظر : الكتاب : (١٢٢/٢، ١٢٥) والأصول في النحو : (٢١٥/١)
(٤) يُنظر : الخلاف في مسائل الانصاف : (٢١٠) ، واسرار العربية : (١٩٢)
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٩٠/١)
(٦) الطراز : (٤٠/٢-٤١)
(٧) يُنظر : مختصر المعاني ، سعد الدين التفتازاني : (١١٢).

يؤيد ما يزعمه النحاة"[١]، فمردود بما ذهب إليه النحاة ومنهم العلوي ، فالقاعدة التي وضعوها يدعمها ويعززها أعلى كلامٍ فصيحٍ أَلاَ وهو القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ**﴾[٢]، فقُدم (خشعاً) وهو الحال على عاملها (يخرجون) وكذلك وروده في الشعر العربي الفصيح كقول الشاعر[٣]:

ضاحكاً ما قبلتها حين قالوا نقضوا صكها، وردت عليا

فقدم الشاعر الحال (ضاحكاً) على عاملها (ما قبلتها)، فإنَّ التقديم في القول القرآني ، يؤدي معانيَ تختلف عما إذا تأخر[٤]، فتقديم الحال هنا –أعني خشعا– يعطي معنى العناية والاهتمام فضلاً عن التوكيد لحاسة البصر؛ لأنَّ "في العيون أظهر منها في سائر الجوارح "[٥]، فهي أول الحواس تأثراً "لأنَّ ذلة الذليل وعزة العزيز تظهران في عيونهما"[٦] ، فإنَّ تقديم الحال يعطي معانيَ تختلف عن تأخيره ، فأعطى المشركين صورة الخاسرين والخائبين، أكثر ما يبرز فيها خشوع الأبصار وذلتها[٧].

وما يراه العلوي من تقديم الحال هو الأصوب بخلاف من يمنع ذلك؛ لأنَّ العامل فيه الفعل ، فإنْ كانَ العامل غيرَ فعلٍ ، ولكن شيئاً في معناه ، لم تتقدم الحال على العامل ؛ لأنَّ هذا الشيءَ لا يعمل مثله في المفعول[٨] ؛ لأنَّ الحال في الأصل مفعول في المعنى، وهذا ما أشار إليه ابن السراج بقوله: "والحال إنما هي (هيأة) الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه"[٩]، فالمفعول يصحُّ أنْ يتقدمَ على فعله، وهو أمر مقبول ومستساغ فضلاً عمّا يقدم من معانٍ لا تحصل بتأخيره ، لذلك قال العلوي:تقديم الحال على صاحبها المرفوع المنصوب جائز.

أمّا صاحبها المجرور ففيه خلاف والذي عليه البصريون وأكثر الكوفيين المنع[١٠].

---

(١) من اسرار اللغة : (٣٣٤، ٣٣٥)

(٢) القمر : من الآية (٧)

(٣) البيت مجهول القائل : يُنظر : المقتضب (هامش المحقق ، رقم ٢) : (١٧٠/٤).

(٤) يُنظر : المقتضب : (١٦٩/٤).

(٥) البحر المحيط : (١٧٤/٨).

(٦) الكشاف : (٦٥٥/٥).

(٧) يُنظر : التقديم والتأخير في القران الكريم (دراسة لغوية وصفية تحليلية) ، عز الدين محمد امين سليمان ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، بغداد ، ١٩٩٧م : (١٢٧).

(٨) يُنظر : المقتضب : (١٧٠/٤).

(٩) الأصول في النحو : (٢١٣/١).

(١٠) يُنظر : الفرائد الجديدة ، السيوطي : (٤٤١/١).

٥ / تقديم الجار والمجرور على فعله :

يتقدم الجار والمجرور على الفعل والفاعل وعلى المفعول إنْ كانَ هناك فعل متعدٍ جوازاً (جار ومجرور + فعل متعدٍ + فاعل + مفعول به) ، وهذا التقديم في الرتبة يحقق أغراضاً في المعنى كالعناية والاهتمام أو الاختصاص[١] فيرى العلوي أنَّ تقديم الجار والمجرور له غرض لا يحصل مع تأخيره ، فإَّن في تأخيره إبطالاً لهذا الغرض[٢].

وذكر قوله تعالى:﴿ **صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ**﴾[٣]، فإنَّ المعنى في تقديم (إلى الله) – كما يراه العلوي– التخصيص ؛ "لأنَّ المعنى أنَّ الله تعالى مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره"[٤].

نلحظ أنَّ التخصيص وحده غير كافٍ لإزالة الشك أو التردد من ذهن المتلقي ، فلا بدَّ أنْ يرافقه التوكيد؛ لأنَّ فيه وعيداً و زجراً وهذا لا يحصل بالتخصيص من دون التوكيد ، وعن ذلك قال الفخر الرازي (ت٦٠٤هـ): "أَلاَ إلى الله تصير الأمور وذلك كالوعيد والزجر، فبين أنَّ أمرَ من لا يقبلُ هذه التكاليف يرجع إلى الله تعالى ، أي إلى حيث لا حاكم سواه فيجازى كلاً منهم بما يستحقه من ثواب أو عقاب"[٥]، وهذا يحتاج إلى تخصيص وتوكيد ليناسب مقام السياق من وعيد و زجر.

وهناك شواهد قرآنية أخرى ذكرها العلوي في هذا الباب[٦].

---

(١) يُنظر : الأقصى القريب في علم البيان ، التنوخي : (٥٤).
(٢) يُنظر : الطراز : (٣٩/٢).
(٣) الشورى :(٥٣)
(٤) الطراز : (٤٠/٢)
(٥) تفسير الفخر الرازي : (١٩٢/٢٧)
(٦) يُنظر : الطراز : (٤٠/٢)

المبحث الثاني : دلالة التراكيب الطلبية

إنَّ أساليب الطلب جزء لا يتجزأ مِنْ علم المعاني، فله علاقةٌ وثيقة بعلم النحو ، بل هو روح النحو، فإن فصل المعنى عن النحو يحيله جانباً شكلياً أو بالأحرى قواعد جامدة قاصرة تبحث عن القياس النحوي أو الصنعة النحوية لا يزيُدها إلاّ بُعداً عن جادة الصواب، فلا يمكن بأية حالٍ من الأحوال أنْ نجزئ بين اللفظ ومعناه ؛ لأنَّ اللفظ والمعنى أحدهما مكمل للآخر، فمطابقة الكلام لمقتضى الحال– السياق– لا يتم ولا يمكن أن يتمَّ إلَّا بمراعاة قواعد النحو ، وفي جانب ذي صلةٍ ، فلا يمكن للعلوي الاستغناء عن دلالة التراكيب الطلبية في بحثه النحوي ، لما فيها من فنون بلاغية وألوان خطابية وتراكيب حقيقية ومجازية ، وهذه الأساليب ودلالاتها تجدد نشاط المتلقي وتثير شعوره وتحرك إنتباهه نحو الفهم الدقيق والتذوق في الأساليب المختلفة ؛ كي يؤثر المتكلم في ذهن المتلقي ويحرك مشاعره ويثير ذلك الانتباه بالمعاني المختلفة التي يقصدها المتكلم نتيجة الأساليب الإنشائية التي تنقسم على قسمين طلبية وغير طلبية، وسنقتصر في دراستنا على الأساليب الطلبية (الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنداء).

أولاً: الأمر

معنى الأمر في أصل اللغة معروف ، وهو نقيض النهي[١] ؛ لأنَّ الأمر طلب إيقاع الفعل ، والنهي طلب لترك إيقاعه[٢].

أمّا في الاصطلاح، فهو "طلب إيجاد الفعل "[٣] أو" قول القائل لمن دونه افعل"[٤]؛ لأنَّ الأمر هو طلب حصول الفعل[٥]، ويعرفه العلوي بقوله:"هو صيغة تستدعي الفعل، أو قول ينبئ عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء"[٦]، فأشار العلوي إلى صيغ الأمر، فهو صيغة لا تختص بفعل الأمر، وإنَّما هناك صيغ أُخرى؛ لأنَّ "الأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها– أعني– لينزل وأنزال ونزال وصه على سبيل الاستعلاء"[٧] فإنَّ صيغ الأمر الحقيقي تفيد الوجوب والالتزام[٨].

---

(١) يُنظر: لسان العرب: (مج، ١/١٢٥) مادة (أمر).
(٢) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: (٢١٥).
(٣) البحر المحيط: (١/٣٣٠).
(٤) التعريفات: (٣٨).
(٥) يُنظر: الأساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون: (١٤).
(٦) الطراز: (٣/٢٥٥) ويُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/٦٦٥).
(٧) مفتاح العلوم: (٥٤٣).
(٨) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة: (١٩٠).

أمّا "طلب الفعل بصيغة مخصوصة، وله لصيغته أسماء بحسب إضافاته فإنْ كان من الأعلى إلى دونه قيل له أمر، وإنْ كان من النظير قيل له طلب، وإنْ كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له دعاء"(١)؛ لأنَّ الصيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب(٢)، لذا قال العلوي (من جهة الغير) احترازاً عن أمر الإنسان لنفسه لا على الحقيقة، وإنَّما على جهة المجاز(٣).

فطلب إيجاد الفعل على سبيل استعلاء الطالب الذي "يورث إيجاد الإتيان به على المطلوب منه"(٤)، فالاستعلاء جعل الوجوب في معنى الأمر احترازاً عن الدعاء والالتماس قال الزمخشري: "فإنْ قلت ما الأمر؟ قلت هو طلب الفعل ممّن هو دونك وبعثه عليه"(٥)

فقد لحظ العلوي أنَّ قول الزمخشري: (ممن هو دونك) لا يشمل الأمر الصادر من الأدنى إلى الأعلى ، وهذا عيبٌ في قوله ؛ لأنَّ قولهم على جهة الاستعلاء يحترز به عن الرتبة المفهومة من كلام الزمخشري ، فالرتبة غير معتبرة في ماهية الأمر ، بدليل أنَّ العبدَ يأمر سيده بما هو على جهة الاستعلاء ولا يصفونه بالحماقة(٦)، فيرى العلوي أنَّ القرينة توضح المعنى المراد.

ومن هذا كلِّه نرى أنَّ المعنى في الأمر سواء أكان على الوجوب المستقاة من الاستعلاء أم من مجرد الدلالة على الطلب، فهو الوجوب والالتزام بدلالة القرينة التي توضح المعنى ، فإنَّ الأمر الحقيقي قد يخرج عن الوجوب والالتزام إلى معانٍ أُخرى على سبيل المجاز بدلالة السياق– مقتضى الكلام– وقرائن الأحوال.

فإنَّ للأمر دلالات عدة أشار إليها العلوي منها:

أ / الدعاء:

"وهو طلب على سبيل الاستغاثة والعون والتضرع والعفو والرحمة وما أشبه ذلك"(٧)، ويسميه ابن فارس (المسألة) بقوله: "فأمّا المعاني التي يحتملها لفظ الأمر فإنْ يكون أمراً، والمعنى مسألة"(٨)، فالدعاء

(١) شرح المفصل ، ابن يعيش: (٥٨/٧).
(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية (١٢٣/٤).
(٣) يُنظر: الطراز: (١٥٥/٣– ١٥٦).
(٤) مفتاح العلوم: (٥٤٣).
(٥) الكشاف: (٢٤٧/١).
(٦) يُنظر: الطراز: (١٥٥/٣– ١٥٦).
(٧) في البلاغة العربية (علم المعاني): (٧٧).
(٨) الصاحبي في فقه اللغة: (١٩٠).

يجري مجرى الأمر والنهي، فهو طلب للمعنى[١]، لذلك قال العلوي: "اللهم أغفر لي، فإنَّ هذا وإنْ كان طالباً للفعل بالقول على جهة الإنشاء، لكنه لا يكون أمراً، لما كان ليس على جهة الاستعلاء وإنَّما على جهة الخضوع والتذلل"[٢]؛ لأنَّه صادر من أدنى إلى الأعلى على سبيل التضرع، فصيغة الأمر (اغفر) تدلُّ على الدعاء، وهي لا تحتمل صيغة الإيجاب والإلزام؛ لأنَّها ليست استعلاء، فإنَّ الأمر في مقام الدعاء مجازاً [٣]، لذلك قال العلوي: "المعاني المستعملة في غير الطلب، فإنَّها على جهة المجاز"[٤]، وهذا ما أشار له الدكتور الأوسي بقوله: "فليس صحيحاً بأنَّ الدعاء والالتماس تستعمل لهما صيغة أفعل أو ليفعل حقيقةً. وإنَّما الصحيح أنْ يعدَّا ممّا خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته"[٥].

نلحظ أنَّ مثال العلوي المصنوع (اللهم أغفر لي) ليس فيه استعلاءٌ هذا من جهة ومن جهة أُخرى فيه تضرع وطلب العفو، فلا يمكن حمله على الوجوب والإلزام– الحقيقة– ؛ لأنَّ المخاطب لا يشترط عليه الاستجابة لهذا الأمر.

ب / الإباحة:

ومعناها إباحة الجميع، وفيها خلاف إذ عدّها بعضهم من المعاني الحقيقية[٦]، فيتوهم المخاطب أنَّ الفعلَ محظورٌ عليه، فيكون الأمر إذناً له بالفعل ولا حرج عليه في الترك[٧]، فاستُعملت صيغة الأمر حيث يتوهم المخاطب عدم جواز الإتيان[٨].

فذكر العلوي قوله تعالى: ﴿ **كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ** ﴾[٩]، فيرى الأمر هنا للإباحة على سبيل المجاز[١٠]، "وهذا يقتضي كون الرزقِ مباحاً"[١١]، فالعلاقة بين الأمر والإباحة اشتراكهما في مطلق الأذن،

---

(١) يُنظر: المقتضب: (٤٣/٢).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٦٦٥/١).
(٣) يُنظر: حاشية الدسوقي: (٣٢٠/٢).
(٤) الطراز: (١٥٦/٣).
(٥) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٩٢).
(٦) يُنظر: الكتاب: (١٨٤/٣).
(٧) يُنظر: في البلاغة العربية(علم المعاني): (٧٩).
(٨) يُنظر: صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال، سعود بن غازي أبو تاكي: (٥٣).
(٩) البقرة: من الآية (٦٠).
(١٠) يُنظر: الطراز: (١٥٦/٣).
(١١) تفسير الفخر الرازي: (١٠٥/٣).

فهو من استعمال اسم الأخص في الأعم مجازاً ؛ لأنَّ فعلي الأمر (كلوا واشربوا) موضوعان للمأذون فيه، والمطلوب طلباً جازماً، فاستعملت في المأذون فيه من غير قيد بطلب[١].

ويمكن القول: إنَّ أمر المخاطب بالفعلين لا إلزامَ فيهما، وما يراه العلوي على سبيل المجاز هو الأولى، فيترتب على الامتثال المدح والثواب ، و لم يترتب ذم وعقاب على تركه ، فإنَّ المعنى ليس حقيقياً.

ج / التسخير:

ويسميه ابن فارس (التكوين)[٢]، ومعناه كمال القدرة، فلا يجوز أنْ يكون التسخير إلاّ مِنْ الله جل ثناؤه[٣]، فالمأمور مسخرٌ ومنقادٌ لما أُمر به[٤]، لا حيلة له فيه فاستشهد العلوي بقوله تعالى: ﴿ **كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾[٥]، فلا يراه أمراً حقيقياً؛ لأنَّهم غير منفذين للأمر خارج عن قدرتهم[٦]، فإنَّ العلاقة بين الأمر والتسخير سببية ، فإيجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه يتسبب عنه التسخير[٧]، "لأنَّهم ما كانوا قادرين على أنْ يقبلوا أنفسهم على صورة القردة بل المراد منه سرعة التكوين"[٨]، فهم صاغرون مطرودون، فالفعل (كونوا) أعطى دلالة التسخير – قردة– فلم يكن في مقدورهم أنْ يفعلوه، ولكنهم وجدوا قدرة الله قد تسلطت عليهم فحولتهم من أناسي إلى قردة من دون أن يكون لهم يد[٩]، فهو خارج عن إرادتهم، فالقدرة الآلهية وكمالها أعطت هذا المعنى؛ لأنَّ الدلالة خارجة عن ظاهر الأمر وهذا ما أراده العلوي.

د / الإهانة:

"هو إظهار ما فيه تصغير المهان، وقلة المبالاة به، وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام عدم الاعتداء بشأن المأمور، فإنَّ العلاقة بين الأمر والإهانة اللزوم ؛ لأنَّ طلب الشيء من غير قصد حصوله

(١) يُنظر: صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال: (٥٤).
(٢) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة: (١٩١)، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٢١٢).
(٣) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة: (١٩١).
(٤) يُنظر: في البلاغة العربية (علم المعاني): (٨٢).
(٥) البقرة: من الآية (٦٥).
(٦) يُنظر: الطراز: (١٥٦/٣).
(٧) يُنظر: صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال: (٥٦).
(٨) تفسير الفخر الرازي: (١١٨/٣).
(٩) يُنظر: في البلاغة العربية (علم المعاني): (٨٢).

لعدم القدرة عليه، مع كونه من الأمور الخسيسة يستلزم إهانته"[١] فذكر العلوي قوله تعالى: ﴿ **قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا** ﴾[٢]، فإنَّ الأمر فيه إهانة للمخاطب[٣].

فاستعمال العلوي لتسمية الإهانة كان موافقاً للمعنى في القول القرآني ؛ لأنَّ الإهانة تختلف عن التسخير "إذ ليس الغرض من يطلب منهم كونهم قردة أو حجارةً أو حديداً لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صيرورتهم قردةً وفي الإهانة لا يحصل ، إذاً المقصود قلة المبالاة بهم"[٤]، ففي الإهانة لم يكونوا في لحظة وقوع الفعل بخلاف التسخير.

ويذهب الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) بعيداً في تفسير القول القرآني (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا) ، بقوله: " ليس المراد منه الأمر بل المراد أنَّكم لو كنتم كذلك لما أعجزتم الله تعالى عن الإعادة "[٥]، و يبدو أنَّه جانب الصواب ؛ لأنَّ الإهانة بعيدة في معناها عن التعجيز ؛ لأنَّ توجيه الأمر إلى المخاطب بقصد الاستصغار وتقليل الشأن فضلاً عن ازدراء المأمور ، ففعل الأمر يدلُّ صراحة على ذلك.

أمّا التعجيز فلا نلمس منه تقليل الشأن بل التحدي للمخاطب "وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام إظهار عجز مَنْ يرى أنَّ في وسعه وطاقته أنْ يفعلَ أمراً ، وليس بمقدوره أنْ يفعله ... فوق مقدورهم وطاقتهم"[٦]، فعدم القدرة لا يعني الإهانة بل يعني التحدي وإظهار عجز المأمور عن تحقيق الأمر.

يلحظ الباحث أنْ تمييز العلوي بين تسمية الإهانة والتسخير في الآيتين الكريمتين السابقتين يدل على معرفته بمعاني الأمر المجازية بصورة دقيقة.

هـ/ التهديد:

عده العلوي من المعاني المجازية[٧]، إلاّ أنَّ البيضاوي (ت٦٩٥هـ) قال إنه مشترك[٨]، فالتخويف أعم من الإنذار؛ لأنَّه إبلاغ مع تخويف، والإنذار هو الإبلاغ لكن لا يكون إلاّ في التخويف[٩]، فتستعمل

(١) صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال: (٥٦، ٥٧).
(٢) الإسراء: من الآية (٥٠).
(٣) يُنظر: الطراز: (١٥٦/٣).
(٤) مختصر المعاني: (٢٤٠)، ويُنظر صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال: (٥٧).
(٥) مفاتيح الغيب ، الرازي : (٢٢٧/٢).
(٦) صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال: (٥٥).
(٧) يُنظر: الطراز: (١٥٦/٣).
(٨) يُنظر: الابهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي: (٥/٢).
(٩) يُنظر: مختصر المعاني: (٤٠).

صيغة الأمر من جانب المتكلم في مقام عدم الرضا منه بقيام المخاطب بفعل ما أمر به تخويفاً وتحذيراً[١]، ويسميه ابن فارس (الوعيد)[٢]، فأشار العلوي إلى قوله تعالى: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾[٣]، ففعل الأمر فيه تهديد[٤] ؛ "لأنَّه لم يأمرهم بعمل الكفر، إنَّما هو توعد"[٥]، فأتى الكلام على لفظ الأمر[٦]، ويتضح المعنى أيضاً بقوله: (إنَّه بما تعملون بصير)، فيبدو أنَّها "هي التي انبثق منها قدر هائل من التهديد وكأنَّه يأمرهم بأنْ يفعلوا ما يشاؤون من أنواع الشرور وألوان المعاصي ليوقع بهم أفانين العذاب وضروب الإيذاء"[٧].

فإنَّ المعنى كان أكثر وضوحاً بالقول القرآني (إنَّه بما تعملون بصير). يبدو أنَّ العلاقة سببية ؛ لأنَّ الأمر بالشيء يتسبب عنه بالتهديد – الوعيد– والتخويف لمخالفة الأمر، ولعل هذا ما أراده العلوي من المعنى المجازي.

و / التسوية:

هو توهم المتلقي رجحان أحد الأمرين أو أمر على الآخر[٨]، فإنَّ العلاقة بين الأمر والتسوية التضاد ؛ لأنَّ التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب[٩]، لذا أشار العلوي إلى قوله تعالى: ﴿ **اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[١٠] ، فإنَّ الأمر خرج إلى معنى التسوية[١١] ؛ لأنَّ الصبر إنَّما يكون له مزيةٌ على الجزع لينفعه في العاقبة، وبأنْ يُجازى عليه الصابر جزاء الخير، فأمَّا الصبرُ على العذاب الذي هو الجزاء لا عافية له ولا منفعة، فلا مزية له على الجزع[١٢]،

---

(١) يُنظر: في البلاغة العربية (علم المعاني): (٨٠، ٨١).
(٢) يُنظر: الصاحبي في فقه اللغة: (١٩٠).
(٣) فصلت: من الآية (٤٠).
(٤) يُنظر: الطراز: (١٥٦/٣).
(٥) مجاز القرآن، أبو عبيدة: (١٩٧/٢).
(٦) يُنظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة: (٢٨٠).
(٧) يُنظر: دلالات التراكيب (دراسة بلاغية): (٢٤٨، ٢٤٩).
(٨) يُنظر: من بلاغة النظم العربي(دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)، عبد العزيز المعطي عرفة: (٧٩/٢) ، وفي البلاغة العربية (علم المعاني): (٨١) ، وصور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال: (٥٧، ٥٨).
(٩) يُنظر: (م.ن) : (٧٩/٢)
(١٠) الطور: (١٦).
(١١) يُنظر: الطراز: (١٥٦/٣).
(١٢) يُنظر: البحر المحيط: (١٤٥/٨).

فإنَّ صبرهم أو عدمه في عدم النفع سواء ، فربما توهموا أنَّ الصبرَ نافعٌ للكفار في عذاب يوم القيامة فدفع بذلك إلى التسوية بين الصبر وعدمه[١]، فإنَّ قرينة القول القرآني: (إنما تجزون ما كنتم تعملون) هي التي كشفت عن معنى التسوية بصيغة الأمر (اصبروا)[٢]، فإنَّ القرينة هي التي أسهمت بخروج الأمر إلى المعنى المجازي وهذا ما أراده من الدلالة الخارجية للأمر[٣].

وهناك دلالات أُخرى لم يشر إليها العلوي(كالتعجيز والتأديب والتعجب والتبكيت والتسليم وغيرها)[٤].

ثانياً / النهي

جاء في لسان العرب: "النهي، خلاف الأمر (نهاه ،ينهاه ، نهياً) و (انتهى، وتناهى ، كفّ) " [٥].

وأمّا في اصطلاح النحاة، فيكون النهي نفي الأمر، قال سيبويه: "إنْ (لا تضرب) نفي لقوله (اضربْ)"[٦]، وقال ابن السراج: "إذا قلت: (قم) إنَّما تأمره بأنْ يكون منه قيام، فإذا نهيت فقلت: (لا تقم) فقد أردت منه نفي ذلك، فكما أنَّ الأمر يُراد به الإيجاب، فكذلك النهي يُراد به النفي "[٧]، فمعناه طلب الكف عن الفعل.

أمّا في اصطلاح البلاغيين، فهم يشترطون الاستعلاء والإلزام، فقال العلوي: "هو عبارة عن قول ينبئ عن المنع من الفعل على جهة الاستعلاء، كقولك: لا تفعل"[٨] وله صيغة واحدة هي الفعل المضارع المجزوم بـ (لا) الناهية الجازمة، وقد يستعمل النهي تعبيراً عن معناه الأصلي، وهو طلب الكف أو الترك، وينجز معانيَ ودلالاتٍ أُخرى تفهم من السياق، لذا قال العلوي: "وإنَّما تعرف هذه اللوازم بأدلة منفصلة من وراء الصيغة " [٩]، فإنَّنا نجد أنَّ الأمر والنهي يتفقان في بعض المهام، و يختلفان في مهام أُخرى، فالجدول يوضح مواطن الاتفاق والاختلاف[١٠]:

(١) يُنظر: من بلاغة النظم العربي (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني): (٨٠/٢).
(٢) يُنظر: (م.ن): (٨٠/٢)، وصور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال: (٥٨).
(٣) يُنظر: الطراز: (١٥٦/٣).
(٤) يُنظر: أساليب الطلب بين النحويين والبلاغيين (٢٠٨، ٢١٠، ٢١٢).
(٥) لسان العرب: (مج٦، ٤٩ / ٤٥٦٤) مادة (نهى).
(٦) الكتاب: (١٣٦/١).
(٧) الأصول في النحو: (١٥٧/٢).
(٨) الطراز: (١٥٦/٣)، ويُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٦٦٧/١).
(٩) (م.ن) : (١٥٧/٣).
(١٠) يُنظر: (م.ن) : الصفحة نفسها ، والبلاغة والتطبيق ، أحمد مطلوب: (١٢٩).

ت	الاتفاق	الاختلاف
١	أنْ يكون كلٌ من الأمر والنهي قد بنيا على أساس الاستعلاء.	أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مختص بصيغة تخالف الآخر ، فيكون الأمر على صيغة (أفعل) والنهي يكون على صيغة (لا تفعل).
٢	أنَّهما يتفقان بالغير، فلا يمكن أنْ يكون الإنسان آمراً لنفسه وناهياً لها.	أنَّ الأمر دال على الطلب أي طلب الفعل أمَّا النهي، فإنَّه دال على المنع.
٣	أنَّهما لا بد من أخذ حال فاعلهما في كونه مريداً لها.	أنَّ الأمر لا بَّد فيه من إرادة مأمورة، وأنَّ النهي لا بَّد فيه من كراهة منَهْية.

فالنهي الحقيقي دال على الوجوب والإلزام ، فصيغة (لا تفعل) كقوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾[١]، فيرى العلوي أنَّ النهي يعرف بأدلة شرعية لا من الصيغة نفسها فصيغة (لا تقربوا) من المناهي الشرعية دالة على المنع والتحريم بقرينة[٢]، "والصحيح في صيغة النهي أنَّها موضوعة لطلب الكف عن الفعل ، ولا يتعين فيها التحريم أو الكراهة إلاّ مع وجود قرينة تدلُّ على ذلك"[٣]، فإنَّ النهي في القول القرآني يناسب اسم التفضيل (أحسن) مراعاة لليتيم ؛ لأنَّ الطمع فيه أكثر، لضعفه وقلة مراعاته[٤]، فضلاً عن ذلك فيها استعلاء وإلزام في الوجوب.

وقد يرد النهي على جهة التهديد كقول المعلم لصبيانه : (لا تقرؤوا) ، فإنَّ صيغة النهي في مقام التهديد كما يراه العلوي[٥]؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ المعلمَ لا يطلب من صبيانه ترك امتثال لأوامره ؛ لأنَّ المطلوب من الصبيان الامتثال لا عدمه ، والتهديد خبر في المعنى، إذ كأنَّه قال له : سترى ما يلزمك على ترك الأمر ، فاستعمال صيغة النهي في مقام التهديد من باب المجاز ، فالعلاقة بين النهي والتهديد السببية ؛ لأنَّ النهي عن الشيء يتسبب عنه التخويف والتهديد لمخالفته[٦] ، فإنَّ (المعلم) أراد أنْ يخوف من دونه قدراً ومنزلة عاقبة القيام بعدم (القراءة) ، فإنَّه لا يرضى بذلك الفعل ، وهذا المعنى الذي أراده

---

(١) الأنعام: من الآية (١٥٢).

(٢) يُنظر: الطراز: (١٥٧/٣).

(٣) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٤٦٩).

(٤) يُنظر: البحر المحيط: (٢٥٢/٤).

(٥) يُنظر: الطراز: (١٥٧/٣).

(٦) يُنظر: من بلاغة النظم العربي (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) : (٨٨/٢) ، وفي البلاغة العربية (علم المعاني) : (٨٨).

العلوي بقوله : "من وراء الصيغة "[١]، ويخرج النهي إلى معانٍ مجازية لم يذكرها العلوي كالتمني والنصح و الإرشاد، والتوبيخ والتحقير والدعاء وغيرها[٢].

ثالثاً / الاستفهام

إنَّ الاستفهام في أصل اللغة هو الفهم قال ابن منظور: "استفهمه سأله أنْ يُفهمه ، وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهّمته تفهيماً"[٣].

أَمَّا في اصطلاح النحاة "الاستفهام طلب الفهم"[٤]، وعرفه التهانوي في كشافه قائلاً: "هو عند أهل العربية من أنواع الطلب الذي هو من أقسام الإنشاء، وهو كلام يدلُّ على طلب الفهم ما اتصل به أداة طلب... ولكون الاستفهام طلب ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن لزم ألاّ يكون حقيقة إلاّ إذا صدر عن شاك يصدقُ بإمكان الإعلام، فإنَّ غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انقضت فائدة الاستفهام..."[٥].

والاستفهام عند العلوي معناه "طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام"[٦]، فإنَّ قوله على جهة الاستعلام، لإخراج الأمر ، فإنَّه طلب على جهة التحصيل والإيجاد ، وقد فرّق الرماني بين الاستخبار والاستفهام ، فيرى أنَّ الاستخبار يختلف عن الاستفهام، فالأول طلب الخبر والثاني طلب الفهم[٧]، في حين نجد أنَّ ابن فارس قد ساوى بينهما بقوله : " الاستخبار طلب خبر ما ليس عند المستخبر وهو الاستفهام"[٨].

أمّا ابن يعيش فقد ساوى بين الاستفهام والاستعلام والاستخبار قائلاً: "الاستفهام والاستعلام بمعنى واحد، فالاستفهام مصدر استفهمت أي طلبت الفهم وهذه السين تفيد الطلب وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدراً لاستعملت واستخبرت"[٩].

---

(١) الطراز: (١٥٧/٣).
(٢) يُنظر: في البلاغة العربية (علم المعاني): (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨).
(٣) لسان العرب: (مج٥، ٣٤٨١/٣٧). مادة (فهم).
(٤) رسالتان في اللغة: (٧٣)، وخزانة الأدب: (٢٨/٢)، ويُنظر: التعريفات: (٢٧).
(٥) كشاف إصطلاحات الفنون والعلوم: (١٧١/١).
(٦) الطراز: (١٥٨/٣).
(٧) رسالتان في اللغة: (٧٣).
(٨) الصاحبي في فقه اللغة: (١٨٦)، ويُنظر: دلائل الاعجاز: (١٤٠).
(٩) شرح المفصل ابن يعيش: (١٥٠/٨).

نلحظ أنَّ العلوي لم يكن بعيداً عن مفهوم الاستفهام و دلالاته، فمهما يكن من أمر، فإنَّ الاستفهام طلب العلم بشيء ، لم يكن معلوماً أو طلب معلومة يجهلها السائل مِنْ قبلُ بإحدى أدوات الاستفهام، وأدواته هي: الهمزة، وهل، وما، ومَنْ، وأيَّان، ومتى، وأَين، وكيف، وأنَّى، وأيّ، وكم[١] .

فيرى العلوي أنَّ الشيءَ المطلوب علمه نوعان أمّا تصديقي أو تصوري[٢]، فالأول منهما يراد به نسبة بين شيئين ثبوتاً أو نفياً[٣]، إذا كان السائل يجهل مضمون الجملة أي "يكون الجواب يذكر حصول الصفة أو نفيها"[٤]، فإنَّ الاستفهام التصديقي يكون بـ (هل) أو (بالهمزة) من دون (أم) المعادلة.

ومثّل العلوي للاستفهام التصديقي (أقام زيدٌ؟) و(هل قام زيدٌ؟)، فيكون الجواب بالنفي أو الإثبات[٥].

أمّا الآخر، فقال العلوي: "يكون الجواب بذكر حقيقة الشيء وتصور ماهيته"[٦]، فهو إدراك أحد طرفي النسبة وهما المسند إليه، والمسند أو أحد متعلقيهما كالمفعول والحال والظرف ونحوهما[٧].

فيكون الاستفهام التصوري بظروف أو أسماء الاستفهام والهمزة بوجود أم المعادلة ، فقد ذكر العلوي أنَّ الظروف أو أسماء الاستفهام دالة على التصور؛ لأنَّها "موضوعة للسؤال عن الماهية الحاصلة في الذهن من غير أنْ يضاف إليها حكم من الأحكام... كقولك ما الجسمُ وما العرضُ، وما الملكُ؟ .. فإنَّه يحقُّ على المجيب أنْ يجيب بذكر ماهية هذه الأمور ليكون جوابه مطابقاً لسؤال السائل"[٨]، فإنَّ الجواب لا يكون بالنفي أو الإثبات ؛ لأنَّ الاستفهام تصوري ، فإنَّ ذهن السائل متصورٌ عن الإجابة ، ومثّل العلوي لذلك بقوله: "أعمامتُك قطنٌ أم حريرٌ "[٩]، فيحتاج الجواب إلى تعيين أحد الأمرين أمّا (قطن) أو (حرير) لا بديل لهما، فيكون الجواب مطابقاً لسؤال السائل، وهذا ما أراده العلوي من قوله السابق.

---

(١) يُنظر: الطراز: (١٥٨/٣).
(٢) يُنظر: (م.ن): (١٥٩/٣).
(٣) يُنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٣١٧).
(٤) الطراز: (١٥٩/٣).
(٥) يُنظر: (م.ن): (١٥٩/٣، ١٦٠).
(٦) (م.ن): (١٥٩/٣).
(٧) يُنظر: من بلاغة النظم العربي(دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني): (٩٣/٢).
(٨) الطراز: (١٥٨/٣).
(٩) يُنظر: (م.ن): (١٥٩/٣).

أمّا إذا كان الاستفهام لا يحتاج إلى جواب بالإثبات أو النفي أو بالتعيين ، فيكون استعماله في غير الطلب على جهة المجاز ويعرف من السياق فضلاً عن الأداة ألاَ وهو الاستفهام المجازي(١).

ويمكن القول: إنَّ الاستفهام في القرآن الكريم هو استفهام يخرج عن الحقيقة غالباً "وذلك لأنَّ المستفهم غير عالم ، إنَّما يتوقع الجواب فيعلم به والله – عز وجل – منفي عنه ذلك لأنه تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء ، فالاستفهام في القرآن غير حقيقي ؛ لأنَّه واقع ممّن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام..."(٢) ، فإنَّ الاستفهام يخرج من معناه إلى معنى أخر فضلاً عن دلالة الاستفهام ، وهذا ما جعل العلوي يصف معاني الاستفهام بالخروج من معناها الحقيقي إلى معانٍ أُخرى ، واستعمالاته في أساليب الكلام الاستفهامية(٣).

فقد ذكر العلوي بعض المعاني التي يخرج إليها الاستفهام وهي:

أ / التقرير:

أشار العلوي إلى خروج أدوات الاستفهام عن أصل وضعها إلى غرض التقرير بقوله : "وقد ترد مستعملة في غير الطلب على جهة المجاز، فالهمزة قد تستعمل للتقرير كقوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾(٤)"(٥).

ويريد العلوي بهذا المعنى المجازي للاستفهام بأنَّه ليس استفهاماً محضاً؛ لأنَّ الآية الكريمة لم تستفهم ، فالله جلَّ ثناؤه لا يريدُ جواباً بل يريد أنْ يقرَّ أمراً مثبت العلم به ، "فكأنَّه قيل: شرحنا لك صدرك"(٦) ، فأفاد إثبات الشرح وإيجابه؛ لأنَّ التقرير كما يحدُّه العلماء هو "حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقر عنده"(٧) نفياً أو إيجاباً ؛ لأنَّه أوقع في النفس وأجذب للانتباه وزيادة في الإقناع؛ لأنَّه "دخلت همزة الاستفهام على النفي فأراد التقرير على هذه النعمةِ وصار المعنى : قد شرحنا لك صدرك"(٨) ، فالتقرير لفظه استفهام ومعناه خبر ؛ لذلك يصحُّ أنْ يُعطف عليه الفعل الماضي(ووضعنا)(٩)

---

(١) يُنظر: (م.ن): (١٦٠/٣).
(٢) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٣٠٨).
(٣) يُنظر: (م.ن) : (٤٢١).
(٤) الشرح: (١).
(٥) الطراز : (١٦٠/٣)
(٦) الكشاف: (٣٩٦/٦)، ويُنظر: تفسير الفخر الرازي: (٢/٣٢).
(٧) البرهان في علوم القرآن: (٣٣١/٢)، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: (٤٤٧/٤)، ومغني اللبيب: (١٢/١).
(٨) البحر المحيط: (٤٨٣/٨).

من قوله تعالى: ﴿ **وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ** ﴾[١]عنايةً للمعنى ، فالتقرير يفيد الإيجاب بعكس الاستفهام الحقيقي الذي يفيد الشك[٢].

فيريده العلوي على جهة المجاز ليس طلباً حقيقياً "وذلك لأنَّ الاستفهام طلب الاقرار من غير سبق جهل بالمستفهم عنه"[٣].

وممّا يُذكر للعلوي هنا أنَّه أحسن التدلل على الغرض الذي أداه الاستفهام بالاستشهاد عليه بهذا الشاهد القرآني ، وفي هذه إشارة واضحة على أنَّه كان عارفاً بمعنى التقرير ؛ لأنَّه إثبات المستفهم يختص بعد النفي "سواء كان بما، أو لم، أو ليس، أو لمّا"[٤] ، فإنَّه لا يراد به معنى النفي ، بل يُراد تقرير ما بعده، وهنا الهمزة دخلت على نفي (ألم نشرح) ، وهذا كلُّه يؤكد مدى فهم العلوي لدقائق المعاني النحوية والبلاغية وتفاصيلها.

ب / الانكار:

جاء في لسان العرب أنَّ: الإنكار: الجحود... والإنكار الاستفهام عمّا ينكره... والاستنكار استفهامك أمراً تنكره"[٥]، فيقسم الانكار على قسمين : إمّا للتوبيخ أو للتكذيب ، والإنكار التوبيخي "يقتضي أنَّ المخاطب ، فعل فعلاً يستلزم توبيخه وتقريعه"[٦] على أمرٍ قد وقع في الماضي أو على أمرٍ يخاف المرء أنْ يقع في المستقبل بأنْ كان المخاطب بصدد أنْ يفعله[٧].

أمّا الإنكار التكذيبي "وهو إنكار على مَنْ أدعى الشيء والحق أنَّه غير واقع"[٨]، فجاء المتكلم بالاستفهام الإنكاري تكذيباً له فيما أدعاه[٩]، فإنَّ الاستفهام في الإنكار التوبيخي واقع بخلاف التكذيبي أو ما يسمى بالإبطالي[١٠].

---

(٩) يُنظر: الكشاف: (٣٩٦/٦)، والبحر المحيط: (٤٨٣/٨).

(١) الشرح: (٢).

(٢) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: (٨٣٠/٢).

(٣) من بلاغة النظم العربي (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني): (١١٥/٢).

(٤) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي الأربلي: (١٤).

(٥) لسان العرب: (مج٦، ٤٥٣٩/٥٠)، مادة (نكر).

(٦) معاني النحو: (٢٠١/٤)، ويُنظر: من بلاغة النظم العربي: (١١٥/٢)، وفي البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٢).

(٧) يُنظر: من بلاغة النظم العربي: (١١٥،١١٦/٢).

(٨) معاني النحو: (٢٠١/٤)، ويُنظر: في البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٢، ١٠٣).

(٩) يُنظر: من بلاغة النظم العربي: (١١٧/٢)، وفي البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٣).

(١٠) يُنظر: معاني النحو:(٢٠١/٤)، ومن بلاغة النظم العربي:(١١٧/٢)، وفي البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٣).

فعبر العلوي عن الأول (بالإنكار) والثاني (بالتكذيب)[١]، ومثل للأول بقوله تعالى: ﴿ **أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ** ﴾[٢]، فأشار إلى القول القرآني بالإنكار؛ لأنَّ الأمر واقع ، فكانوا يدعون الأصنام "التي كانوا يعبدونها وتقديم المفعول هنا بعد الهمزة يدلُّ على الإنكار عليهم دعاء الأصنام، إذ لا ينكر الدعاء ، إنَّما يُنكر الأصنام..."[٣]، فإنَّ الاستفهام هُنا حاصل ، لذلك عبر عنه العلوي بالإنكار، ولعله كان يريد الإنكار التوبيخي.

أمّا الثاني فمثل له بقوله تعالى: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا**﴾[٤] "فهذا تكذيب للمشركين ورد لما يفترونه ، ممّا يؤدي إلى الجهل العظيم، فإنَّهم يزعمون أنَّ الملائكة إناثاً وأنَّهم بنات الله وهذا يستلزم أنَّ الله اصطفاهم وأخصهم بالبنين الذين هم الصفوة واختار لنفسه النوع الأدنى، وأنَّه تعالى قد فضل البنات على البنين ، فكذبهم في كلا الأمرين ، أي لم يكن هذا ولا ذاك"[٥].

فأدرك العلوي أنَّ صيغة الاستفهام في الشاهدين خرجت عن أصل الدلالة الوضعية – أي عن معناها الأصلي – لإفادة الإنكار ؛ لأنَّ الاستفهام على سبيل المجاز[٦] ؛ لأنَّ "المستفهم عنه أمر منكر عرفاً أو شرعاً "[٧]، فإنَّ الاستفهام الدال على الإنكار يأتي "لتنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعي الجواب ، إمَّا لأنَّه قد ادّعى القدرة على فعل لا يقدر عليه... وإمَّا لأنَّه همّ بأنْ يفعل ما لا يستصوب فعله ، فإذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ، وإمَّا لأنَّه جوّز وجود أمر لا يوجد مثله"[٨].

فأراد العلوي أنْ يبيّنَ المعنى البلاغي من الاستفهام الدال على الإنكار على قسميه التوبيخي بمعنى ما كان ينبغي أو بمعنى لا ينبغي أنْ يكون، أو التكذيبي بمعنى لم يكن[٩].

وهكذا نرى العلوي نجح في استخلاص المعنى البلاغي لصيغة الاستفهام في هذين الشاهدين، لمعرفته بالمعاني البلاغية وبصيرته الواعية وعلمه في التراكيب النحوية ودلالاتها ومفاهيمها.

---

(١) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣).
(٢) الانعام: من الآية (٤٠).
(٣) البحر المحيط: (١٣١/٤).
(٤) الإسراء: من الآية (٤٠).
(٥) من بلاغة النظم العربي: (١١٨/٢)، ويُنظر: الكشاف: (٥٢١/٣).
(٦) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣).
(٧) في البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٢).
(٨) دلائل الاعجاز: (١١٩، ١٢٠).
(٩) يُنظر: (م.ن): (١١٦، ١١٧)، ومفتاح العلوم: (٥٤٠)، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٤٣٨).

جـ / التهكم:

يأتي الاستفهام في مقام التهكم على سبيل المجاز، ويقال له أيضاً السخرية والاستهزاء[١] "وهو إظهار عدم المبالاة بالمستهزئ أو التهكم به ولو كان عظيماً"[٢].

فيرى العلوي أنَّ الاستفهام في التهكم يخرج عن معناه الأصلي للدلالة على المعنى[٣]، نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في شعيب (عليه السلام): ﴿ **قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا**﴾[٤]، فالقصد هنا هو الاستخفاف بشأن شعيب (عليه السلام) في صلاته التي يلازمها؛ لأنَّ شعيباً (عليه السلام) كان كثير الصلاة[٥] "وكان قومه إذا رأوه يصلي تغامزوا وتضاحكوا فقصدوا بقولهم السخرية والاستهزاء والصلاة وإنْ جاز أنْ تكون آمرة على طريق المجاز... وجعلوا الصلاة آمرة على سبيل التهكم بصلاته"[٦]، فعبروا عن هذا بطريق الاستفهام، ليدلوا على ثباتهم وكفرهم ووقوفهم الصامد على كفرهم وغبائهم[٧] نلحظ أنَّ سؤالهم لشعيب (عليه السلام) فيه استخفاف وهزء وسخرية وتهكم لا على سبيل الطلب أي بمعنى لا حقيقة لسؤالهم، وإنَّما على سبيل المجاز، فتحقق هذا بالهمزة من دون غيرها، وهذا ما أراده العلوي من القول القرآني.

د / التعجب:

قد يأتي الاستفهام بمعنى التعجب، وذلك في مقام يتعجب فيه المتكلمون مِنْ مضمون الكلام[٨] فإنَّ الأوضاع تنقض إذا طرأ عليها طارئ ، وهذا ما أكده ابن جني في باب نقض الأوضاع بقوله: "من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً. وذلك قولك مررت برجلٍ أيّ رجلٍ فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً"[٩]، والقول القرآني الذي تناوله العلوي في قصة سليمان (عليه

(١) يُنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٤٤٧).
(٢) في البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٤).
(٣) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣).
(٤) هود: من الآية (٨٧).
(٥) يُنظر مختصر المعاني: (١٣٨)، وفي البلاغة العربية(علم المعاني): (١٠٤).
(٦) الكشاف: (٢٢٥/٣ – ٢٢٦).
(٧) يُنظر: من بلاغة النظم العربي: (١٢٨/٢).
(٨) يُنظر: (م.ن): (١٠٨/٢).
(٩) الخصائص: (٢٦٩/٣).

السلام) مع الهدهد: ﴿ **مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ**﴾[١] يصبُّ في هذا المعنى ، فليس من المعقول أنْ يكون سؤال سليمانَ (عليه السلام) عن نفسه ؛ لأنَّه "نظر إلى مكان الهدهد فلم يبصره...على معنى أنَّه لا يراه وهو حاضر لساتر يستره أو غير ذلك"[٢]، فإنَّ الهدهدَ لا يغيب عنه إلّا بإذنه، فلما لم يره تعجب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه ، فالتعجب منه في الحقيقة هو غيبة الهدهد من غير إذن و وجه خروج الاستفهام إلى التعجب أنَّ السؤال عن السبب في عدم رؤية يستلزم الجهل بذلك السبب، والجهل سبب عدم الرؤية يستلزم التعجب[٣].

فأدرك العلوي أنَّ الاستفهام في القول القرآني كان ظاهره استفهاماً وباطنه تعجباً[٤]، وما ذكره هُنا يعد توجيهاً بلاغياً مجازياً ، فالاستفهام لم يرد على الحقيقة، وهو طلب الفهم، أو كما يسميه "الاستعلام"[٥] عن رؤية الهدهد ، بل تجاوز هذا المعنى اللغوي الظاهر لإفادة معنى آخر هو التعجب؛ لأنَّه من الأمور التي تدعو إلى التعجب ، فقد دلَّ على استعمال القرآن هذا الأسلوب لا يفي به تعبير آخر غير ما جاءت به (ما الاستفهامية) ، وهذا هو سر جمالية الاستفهام ودلالته وبلاغته ، التي أعطت للمتلقي الفرصة للتصور في عدم رؤية الهدهد ، والتعجب من حال نفسه في عدم الإبصار للهدهد.

والتعجب بمعناه الاصطلاحي هو "استعظام أمر ظاهر المزية، خافي السبب، وإذا خرج من أسلوب النحو السماعي والقياسي إلى الاستفهام، فإنَّما يراد به المبالغة في إظهار التعجب"[٦]؛ لأنَّ الاندهاش والانبهار تمثل في القول القرآني ، فإنَّ الاستفهام هنا "إثارة وتحريك"[٧] للتساؤل حول عدم الرؤية، فهذا ما جعل العلوي يعدُّه في غير الطلب على جهة المجاز[٨].

---

(١) النمل: من الآية (٢٠).
(٢) الكشاف: (٤٤٥/٤)، ويُنظر: البحر المحيط: (٦٢/٧).
(٣) يُنظر: مختصر المعاني: (١٣٧)، من بلاغة النظم العربي: (١٠٨/٢)، وفي البلاغة العربية (علم المعاني): (٩٧).
(٤) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣).
(٥) (م.ن): (١٥٨/٣).
(٦) جمالية الخبر والإنشاء، حسين جمعة: (١١١).
(٧) من بلاغة النظم العربي: (١٠٨/٢).
(٨) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣).

هـ / التعظيم:

وقد يُراد منه التهويل، إذا كان المتكلم يقصد المبالغة والتفخيم في شأن من شؤون المستفهم عنه لغرض من الأغراض[١]؛ لأنَّ التعظيم هنا التهويل في قراءة ابن عباس (مَنْ فرعونُ)[٢] من قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِن فِرْعَوْنَ إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ** ﴾[٣] بفتح ميم (مَنْ) ورفع (فرعونُ) ، فتكون (مَنْ) استفهامية في محل رفع مبتدأ ، (وفرعون) خبراً[٤] ، أو خبراً مقدماً و (فرعون) مبتدأ مؤخراً[٥]، فيحسن على هذه القراءة الوقوف على (فرعون) ، فيبتدأ (إنَّه كان عالياً من المسرفين)[٦].

فجعل العلوي التعظيم في هذه القراءة بمعنى التهويل ؛ لأنَّه لمّا وَصفَ اللهُ سبحانه وتعالى العذاب بأنَّه مهين لشدته وفظاعة شأنه ، أراد أنْ يصور كنهه ، فقال: (مَنْ فرعونُ؟) أتعرفون من هو فرط عتوه وتجبره؟ ما ظنُّكم بعذاب يكون فرعون هو المعذب به[٧] ؟ ، ويبدو هذا واضحاً بقوله: (إنَّه كان عالياً من المسرفين) ، فكان حاله معروفاً ، فإنَّ حقيقة الاستفهام على القراءة غير مرادة، وإنَّما يراه العلوي على سبيل المجاز[٨] ؛ لأنَّ المراد تفظيع أمر فرعون والتهويل بشأنه ، لبيان شدة العذاب الذي نجا منه بنو إسرائيل وتهويل من شأن فرعون وعذابه ؛ لأنَّه كان عالياً في ظلمه مسرفاً في عتوه وشيطنته أي كان كبيراً رفيع الطبقة[٩].

ولعل العلوي كان يريد هذا المعنى ، وإنْ اختلفت التسمية ، فالمراد من المعنى واحد، فهو يريد تهويل الأمر و تعظيمه ؛ لأنَّ فرعون كان مسرفاً وعالياً ومتكبراً ، فهو عالي الدرجة في طبقة المسرفين. ناهيك عن أنَّ العلوي كان عارفاً بالقراءات ودلالات التراكيب وما تؤديه من معنى.

---

(١) يُنظر: من بلاغة النظم العربي: (١١١/٢)، وفي البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٦).

(٢) يُنظر: الكشاف (٤٧٢/٥)، وتفسير الفخر الرازي: (٢٤٩/٢٧)، وروح المعاني، الآلوسي: (١٢٥/٢٥).

(٣) الدخان: (٣٠ ، ٣١).

(٤) يُنظر: البحر المحيط: (٨)

(٥) يُنظر: مختصر المعاني: (١٣٩)، وفي البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠٦).

(٦) يُنظر: معجم القراءات: (٤٣٣/٨).

(٧) يُنظر: الكشاف: (٤٧٣/٥)، وتفسير الفخر الرازي: (٢٤٩/٢٧)، والبحر المحيط: (٣٨/٨)، وروح المعاني: (٢٥/ ١٢٥)، وبغية الإيضاح لتخصيص المفتاح، عبد المتعال الصعيدي: (٤٤/٢).

(٨) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣).

(٩) يُنظر: مختصر المعاني: (١٣٩)، وبغية الايضاح لتخصيص المفتاح: (٤٤/٢)، وفي البلاغة العربية(علم المعاني) : (١٠٦).

و / التحقير :

خروج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى المجاز للدلالة على ضآلة المسؤول عنه وصغر شأنه مع معرفة المتكلم أو السائل به ، فإنَّ المُحتقر من شأنه أنْ يجهل لعدم الاهتمام به فيسأل عنه ، والاحتقار فيه إظهار حقارة المخاطب وإظهار اعتقاد صغره[١] ؛ لأنَّ الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به ، والجهل به يستلزم التحقير ، والفرق بين التحقير والتهكم أنَّ التهكم قد يكون بمن هو عظيم في نفسه بخلاف التحقير[٢].

وقد ذكر العلوي ذلك على سبيل المجاز ، فمثل لذلك بقوله : "من هذا تحقيراً لحالِه"[٣]، وهو أسلوب شائع على ألسنة الناس حينما يريدون أنْ يحقّروا إنساناً أو شيئاً لا يعتدون به[٤] ، فلا شك أنَّ التلميح أبلغ وأفخم من التصريح ؛ لأنَّ قول العلوي: (مَنْ هذا) أبلغ وأفخم وأجمل من (هذا حقير) أو (هو حقير) ، فإنَّ السائل عالم بصغر شأن المخاطب .

أمّا إذا كان السائل غير عالم بالمخاطب ويريد أنْ يحتقره ربّما يُعرف بالنبر والتنغيم ، فالنبر علو بعض مقاطع الكلمة ؛ لأنَّ هناك لغاتٍ نبرية وأُخرى غير نبرية ، ولغتنا العربية لغة نبرية ، وفيها يكون موضع النبر حراً، وعند ذاك يستعمل للتمييز بين المعاني أو الصيغ عن طريق تغيير مكانه[٥].

أمّا التنغيم فهو : "تغيرات تنتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط ، ومن هبوط إلى صعود ، لبيان مشاعر الفرح والغضب ، والنفي والإثبات والتهكم والاستهزاء والاستغراب"[٦]، فإذا قُرِئ الاستفهام بشكل طبيعي يكون الاستفهام حقيقياً ، وأمّا إذا قُرِئ بشكل آخر – بصوت خافت – فإنَّه يدل على التحقير بسبب التنغيم الذي حدث فيه . ويرى الباحث أنَّ كلا الأمرين يؤديّان التحقير سَواء كان السائل عالماً بالمخاطب أم عن طريق النبر والتنغيم ، ويبدو لي أنَّ العلوي يرى الأمر الأول .

---

(١) يُنظر : في البلاغة العربية (علم المعاني) : (١٠٠).
(٢) يُنظر : بغية الايضاح لتلخيص المفتاح هامش (هامش رقم ٦) : (٤٣/٢) ، ومن بلاغة النظم العربي : (١٢٨/٢).
(٣) يُنظر : الطراز: (١٦٠/٣) .
(٤) يُنظر : من بلاغة النظم العربي : (١٢٧/٢).
(٥) يُنظر : في البحث الصوتي عند العرب ، خليل إبراهيم العطية : (٦٢-٦٣).
(٦) (م.ن) : (٦٣).

ز/ الاستبطاء :

ذكر العلوي أنَّ الاستفهام يخرج عن معناه الأصلي إلى المعنى المجازي ، على بعد المدة الزمنية للإجابة عن المدة الزمنية للسؤال[١]، وهذا البعد يكون في مقام الاستبطاء ؛ لأنَّ "عد الشيء بطيئاً في زمن انتظاره"[٢] ، فإنَّ ألفاظ الاستفهام تستعمل كثيراً ما في معانٍ غير الاستفهام الحقيقي بحسب ما يناسب المقام ولعل العلوي كان يدرك ذلك ، ومثل لذلك بمثال مصنوع (كم دعوتك؟)[٣] ، فإنَّ تكرير الدعوة مسبب عن الاستبطاء في إجابتها[٤]، فإنَّ العلوي يريد المعنى المجازي بدلالة القرائن ؛ لأنَّ المخاطب أبطأ في الاستجابة ، فإنَّ المراد هنا ليس عن عدد مرات الدعوة أو النداء ، وإنَّما المراد تكرار الدعوة ، فالبعد بين زمن الإجابة و زمن السؤال ، والبعد يستلزم الاستبطاء لأنَّ قرينة الإبطاء مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ، ومع جهل المخاطب بالعدد ، فكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ المتكلم أراد بالاستفهام الاستبطاء[٥] .

ح/ الاستبعاد :

وهو عدُّ الشيء بعيداً بخلاف الاستبطاء ؛ لأنَّ الاستبعاد متعلقهُ غير متوقع والاستبطاء متعلقهُ متوقع بيد أنَّه بطيء في زمن انتظاره[٦] ، فإنَّ الاستفهام في كلا الموضعين يخرج عن معناه الأصلي إلى المعنى المجازي ، وهذا ما يراه العلوي بمثاله السابق عن الاستبطاء وقوله تعالى : ﴿**أَنَّىٰ لَهُمُ الذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ** ﴾[٧] ، للاستبعاد[٨] ؛ لأنَّ الآية القرآنية على سبيل المجاز ، لاستحالة حقيقة الاستفهام من الله سبحانه وتعالى بطلب الجواب ، وإنّما هو يعلم الجهر وما يخفى فيكون الاستفهام بمنعى الاستبعاد بقرنية السياق –سياق الكلام– بدلالة قوله تعالى: (وقد جاءهم رسولٌ مبين) ، فإنَّ المعنى الذي يدلُّ عليه ظرف الاستفهام على المكان "من أين لهم التذكر والاعتبار والرجوع إلى

---

(١) يُنظر : الطراز : (١٦٠/٣)

(٢) في البلاغة العربية (علم المعاني) : (١٠٠)

(٣) يُنظر : الطراز : (١٦٠/٣)

(٤) يُنظر : بغية الايضاح لتلخيص المفتاح (هامش رقم ٢): (٣٨/٢)

(٥) يُنظر : من بلاغة النظم العربي (١٠٤/٢) ، وفي البلاغة العربية (علم المعاني) : (١٠٠)

(٦) يُنظر : بغية الايضاح لتلخيص المفتاح (هامش رقم ١١): (٤٤/٢) ، من بلاغة النظم العربي (١٠٥/٢) ، وفي البلاغة العربية (علم المعاني) : (١٠١)

(٧) الدخان: (١٣)

(٨) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣)

الحق ، والحال أنَّهم جاءهم رسولٌ يعلمون صدقه وأمانته ، فاعرضوا عنه ، وفي ذلك استشارتهم وتنبيههم إلى ما هم فيه"[١] ، ويرى بعض المفسرين أنَّ (أنّى) بمعنى كيف – أي – يعني كيف يتذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوه ، وقد أرسلنا إليهم رسولاً[٢].

أمَّا الدكتور فاضل السامرائي فيرى أنَّ الآية تحتمل المعنيين بقوله : "تحتمل أنْ يراد بها (من أين لهم الذكرى) وتحمل أن يراد (كيف لهم الذكرى) أي كيف لهم أنْ يتذكروا ؟ ، استبعاداً لحالتهم عن التذكر، وأحسب أنَّ المعنيين مرادان"[٣] .

يلحظ الباحث أنَّها استُعملت للمكان "أي من أين لهم أنْ يتذكروا وهم قد تركوا الذكرى وراء ظهورهم بأنْ جاءهم رسولٌ مبين "[٤]، فإنَّ الآية الكريمة تشير إلى الموضع الذي تأتي منه الذكرى بقرينة (قد جاءهم رسول مبين) ، والمجيئ يدل على الموضع ، وليس لبيان حالة الرسول ناهيك عن الجار والمجرور (لهم) الذي ساعد في كشف المعنى هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنَّ (أنّى) أقوى دلالة وأوسع معنىً في باب الاستفهام من (أين) و (كيف) ، فإنَّ تركيبها الذي يشير إلى التشديد والمدة الطويلة يناسب ذلك الاستبعاد المكاني المراد من الاستفهام المجازي لعله كان مناسبا لجو الآية القرآنية .

وقد كان العلوي موفقاّ في كلا المثالين ، لمعرفته بالتراكيب النحوية والمعاني البلاغية وإشارته الدقيقة لتلك المعاني ، وأحسبُهُ كان ضليعاً ومتمرساً في قراءاتهِ المناسبة لتلك الشواهدِ المستقاة من القرآن الكريم.

ونلحظ أنَّ هناك دلالات أُخرى يخرج إليها الاستفهام لم يذكرها العلوي كالتفجع والاسترشاد والتحذير وغيرها[٥].

---

(١) من بلاغة النظم العربي (١٠٦/٢)، ويُنظر في البلاغة العربية (علم المعاني): (١٠١)

(٢) يُنظر: الكشاف: (٤٦٧/٥)، وتفسير الفخر الرازي: (٢٤٤/٢٧)، والبحر المحيط : (٣٥/٨)، وفي ظلال القران ، سيد قطب : (٣٢١١/٥)

(٣) معاني النحو : (٢١٨/٤).

(٤) تفسير ابن عطية : (مج ٧ ، ٥٧٢/٢٥)

(٥) يُنظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : (٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩).

رابعاً / التمني والترجي والعرض والتحضيض

لم يفرد العلوي لكلٍّ واحدٍ منهما قسماً خاصاً ، وإنَّما وضع تلك الأساليب الطلبية تحت قسم التمني ، ولعل ذلك يرجع إلى تقارب معاني تلك الأساليب ، وقال في ذلك "والسبب في خروج بعض هذه المعاني إلى بعض ، هو تقاربُها"(١).

فالتمني لغة: " تشهّى حصول الأمر المرغوب فيه وحديث النفس بما يكون وما لا يكون...(تمنيت الشيء) أيْ : قدّرته وأحببتُ أنْ يصيرَ إليّ . مِنْ المنى وهو القدر ... و (تمنى الشيء) : أرادهُ"(٢).

أمّا في الاصطلاح فيحدُّه العلوي بقوله: " توقع أمر محبوب في المستقبل... وليس مِنْ شرط المتمنى أنْ يكونَ ممكناً بل يقع في الممكن وغير الممكن"(٣)، وهذا الحد يحمل في طياته بعض التناقض، فقوله (توقع) ثم تبعه بقوله (في المستقبل) يدلُّ على الإمكان في الحصول ، فالتوقع لا يدخل في التمني؛ لأنَّ التوقع لغةٌ يعني: " توقعتُ الأمرَ، أي انتظرته"(٤) أو "توقعت الشيء واستوقعته ، أي انتظرت كونه"(٥) بخلاف التمني ، وقد وضّح السكاكي ذلك بقوله: " أو ما ترى كيف تقول : ليت زيداً جاءني ، فتطلب كون الواقع فيما مضى واقعاً فيه ، مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول: ليت الشباب يعود ، فتطلب عود الشباب ، مع جزمك بأنَّه لا يعود ، أو كيف تقول : ليت زيداً يأتيني ، أو ليتك تحدثُني ، فتطلب إتيان زيد وحديث صاحبك في حال لا تتوقعهما ولا لك طماعية في وقوعهما ، إذ لو توقعت أو أطمعت لاستعملت لعل أو عسى"(٦).

ونجد كثيراً مِن العلماء من استعمل لفظة (طلب) بدل (توقع) ، بقولهم : "طلب حصول الشيء على سبيل المحبة"(٧)، فإذا كان ممكن الطمع في حصوله صار ترجياً ، فيستعمل له التوقع بدلالة الألفاظ الدالة على الترجي (لعل ، وعسى) ، فإنَّ التمني يستعمل في الممكن والممتنع ، وذكر العلوي قوله

---

(١) الطراز : (١٦١/٣).
(٢) لسان العرب: (مج ٦ ، ٤٧ /٤٢٨٣- ٤٢٨٤) مادة (منى).
(٣) الطراز : (١٦٠/٣).
(٤) العين : (١٧٧/٢) مادة (وقع).
(٥) الصحاح : (١٣٠٣/٣) مادة (وقع).
(٦) مفتاح العلوم : (٥٢٤).
(٧) العوامل المائة النحوية : (١٧٠) ، يُنظر: مفتاح العلوم : (٥٢٤) ، والمصباح في المعاني والبيان البديع ، ابن الناظم: (٨٣) ، والاتقان في علوم القران : (١٧١٦/٥).

تعالى: ﴿ **يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ**﴾ [١]، فيرى أنَّها في الممكن[٢]؛ لأنَّهم تمنوه ليتقربوا به ، ليكون لهم مثل تلك الكنوز ، وهي أمنية محبوبة لأنفسِهم ، وهي ممكنة الوقوع ، لكن يطمعون في نيلها لبعد منالها[٣].

أمّا في الممتنع ، فقد ذكر العلوي قوله تعالى ﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ** ﴾ [٤] ، فإنَّ التمني مستحيل الحصول عليه[٥] ؛ " لأنَّ ما تمنى ممّا قد مضى فكأنَّه مجحود " [٦] ، يتمنى شيئاً قد كان عاهدَ أنْ يفعله و عذر في عهده ، فهو يتأسف بعد ذلك على فوات الخير ، فإنَّ التمني خرج إلى معنى التحسر والتأسف والندامة[٧].

وأورد الفرَّاء وجه النصب لجواب التمني وجعل الفاء سببية وأضمر (أنْ) بعدها (فأفوزَ) بالنصب جواب (ليت) ؛ لأنَّها تمنٍ[٨]، فإنَّ (ليت) حوّلت التركيب من الخبر إلى الطلب ، وهذا يتبعه تغير علامة الاسم من الرفع إلى النصب فضلاً عن ذلك صيرته من الأخبار إلى الإنشاء ؛ لأنَّ الخبر ما كان محتملاً للصدق والكذبِ إلى ما لا يحتمل الصدق ولا الكذب[٩].

وذكر العلوي أنَّ هناك أدواتٍ طارئةً على التمني وهي (ألا ، هل ، لو) فتحول الخبر إلى الإنشاء ؛ لأنَّ "دلالة المعنى النحوي تُفسر بإخراج التركيب من الإخبار إلى الإنشاء بدخول إحدى أدوات التمني"[١٠]، ويظهر هذا الأمرُ جلياً في تفسير العلوي لـ (لا) النافية للجنس إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فـ" تكون للتمني فتقول : ألَا ماءَ أشربه ... فيكون الاسم بعدها مبنياً معها كما قولك : لا رجلَ في الدار ، لأنَّ التضمن للحرف كما هو حاصل في لا ، فهو حاصل أيضاً في ألا"[١١]، وقد أشار سيبويه إلى هذا الأمرِ قائلاً : " واعلم أنَّ لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما

---

(١) القصص : من الاية (٧٩).
(٢) يُنظر : الطراز : (١٦٠/٣).
(٣) يُنظر : الكشاف : (٥٢٥/٤) ، والبحر المحيط : (١٣٠/٧)، ومن بلاغة النظم العربي : (١٣١/٢).
(٤) النساء : من الآية (٧٣).
(٥) يُنظر : الطراز : (١٦٠/٣).
(٦) معاني القرآن ، الفرّاء : (٢٧٦/١).
(٧) يُنظر: تفسير ابن عطية: (مج ٢، ٦٠١/٥).
(٨) معاني القرآن ، الفرّاء : (٢٧٦/١).
(٩) يُنظر: الطراز: (١٦٢/٣).
(١٠) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (٢٣١).
(١١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٩١/٢).

بعدها فنصبته ، ولا يحسن لها أنْ تعمل في هذا الموضعِ إلّا فيما تعمل فيه في الخبر ، وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر"[١]، فهي بمعنى أتمنى ، واتمنى لا خبر له ، فصار معنى اسمها معنى المفعول فاستغنت عن الخبر[٢]، لذا جعل العلوي التركيب النحوي يخرج من النفي إلى التمني – أي من الخبر إلى الإنشاء – لأنَّه أصبح بمعنى "محبة حصول الشيء"[٣].

أمّا (هل) في قوله تعالى:﴿ **فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**﴾[٤]، فيرى العلوي أنَّها استُعملت للتمني في غير الممكن ، بقرينة (أو نُرَدُّ)[٥]؛ لأنَّها متعلقة بقوله: (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا) ، وعن ذلك قال ابن جني: "فعطف نرد على يشفعوا وهو منصوب ؛ لأنَّه جواب الاستفهام وفيه معنى التمني ، وذلك أنَّهم قد علموا أنّه لا شفيع لهم إنَّما يتمنون أنْ يكون لهم شفعاء ، فيردوا بشفاعتهم ، فيعلموا ما كانوا لا يعلمونه من الطاعة ، فيصير به المعنى إلى أنَّه كأنَّهم قالوا : إنْ نُرزق شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد . أمّا تقديره مع الرفع نُردُّ – على قراءة جماعة – : إنْ نُرزق شفعاء يشفعوا لنا، وإن نرد و نعمل غير الذي كنا نعمل"[٦].

ويمكن القول: إنَّ العلاقات النحوية بين عناصر التركيب في القول القرآني لم تخرج عن الإطار الوضعي لها بيد أنَّ حمل الكلام على الاستفهام الحقيقي يمتنع – أو كما عبر عنه العلوي غير ممكن – لاستحالة حصول الاستفهام في هذا المقام بوجود شفعاء لهم ؛ لأنَّهم يعلمون لا شفاعة لهم ؛ فإنَّ التركيب أصبح بمعنى الممتنع بوساطة قرنية السياق.

أمّا (لو) فقد تستعمل للتمني ، فتشبه (ليت) في الإشعار بمعنى التمني ؛ لأنَّها تنقل التراكيب النحوية من الخبر إلى الإنشاء كقوله تعالى: ﴿ **لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً** ﴾ [٧]، فيرى العلوي أنَّ (لو) هنا للتمني[٨] ، وقد وضّح القرطبي (ت٦٧١هـ) ذلك بقوله : " لما رأى استمرارهم في غيهم، وضَعُف عنهم

---

(١) الكتاب: (٣٠٧/٢).

(٢) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٧/ ٤٨،٤٩) ، والمقرب : (١٩٢/١).

(٣) أساليب الطلب عند النحويين البلاغيين : (٥١٧).

(٤) الأعراف : من الآية (٥٣).

(٥) يُنظر: الطراز: (١٦٠/٣).

(٦) المحتسب: (٢٥٢/١) ، ويُنظر : الكشاف : (٤٤٩/٢) ، والبحر المحيط : (٣٠٨،٣٠٩/٤) ، والاتقان في علوم القران : (١٧١٧/٥).

(٧) هود : من الاية (٨٠).

(٨) يُنظر: الطراز : (١٦٠/٣).

ولم يقدر على دفعهم ، تمنى لو وجد عوناً على ردهم ، فقال على جهة التفجع والاستكانة "[١] ، فإنَّ لوطاً (عليه السلام) يتمنى أنْ يكون له أنصارٌ وأعوانٌ لردهم، وهذا على سبيل التفجع .

وهناك من يرى أنَّها شرطية " أي لو ثبت أنَّ لي قوةً ملتبسة بكم بالمقاومة على دفعكم بنفسي لفعلت –فلو – شرطية وجوابها محذوف"[٢].

ويبدو لي أنَّها طلبية ، لأنَّ وضعها هنا لا على سبيل الإخبار والشرط الذي يحقق الإخبار، وإنَّما على سبيل الإنشاء ، فإنَّهم مستمرون في غيهم ، فلا معنى لجوابهم ؛ لأنَّه ممتنع أصلاً هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالذكر أولى من الحذف ، فإنَّ تقدير فعل شرط و جواب شرط يخضع للقياس النحوي من دون النظر في معنى التفجع والاستكانة ، لذا كان العلوي مدركاً أنَّ التركيب النحوي يهدف إلى التمني.

أمّا الترجي فقد ذكر العلوي أفعالاً للترجي بقوله: " ما وضع لدنو الخبر حصولاً ، أو رجاءً أو أخذاً فيه"[٣]، ولعل من أظهر هذه الأفعال في أسلوب الترجي (عسى)، "وقولنا : رجاء : نعني به عسى ، فإنَّها للمقاربة على معنى الرجاء"[٤] ، و الترجي أمر ممكن الحصول وإنَّ هذه الأفعالَ لا بدَّ من فاعل لها إذا كانت تامة ولا بد لها من اسم وخبر إذا كانت ناقصة ، " فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل ... ولا بد لها من فاعل ؛ لأنَّه لا يكون فعل إلّا ولها فاعل ... و خبرها مصدر؛ لأنَّها لمقاربته والمصدر اسم الفعل"[٥]، كقوله : (لعلي أزورك فتكرمني) ، فيرى العلوي أنَّ (لعل) مولدة للتمني[٦]، وقال السكاكي: "متى امتنع إجراء هذه الأبواب على الأصل تولّد منها ما ناسب المقام"[٧] ، وسبب توليد (لعل) معنى التمني – كما يراه العلوي – "هو بعد المرجو عن الحصول"[٨] ، فالفرق بين التمني الممكن وترجيه ، أنَّ المترجَّى متوقع حصوله بخلاف المتمنى ، فإنَّه غير متوقع الحصول[٩] ، فالفرق بين قولك : (ليت زيداً يأتينا) ،

---

(١) الجامع لأحكام القران : (١٨٠/١١).
(٢) روح المعاني: (١٠٨/١٢)، وينُظر: الكشاف : (٢٢٠/٣) ، وتفسير المحيط : (٢٤٧/٥).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦٤١/١).
(٤) (م.ن) : الصفحة نفسها.
(٥) المقتضب : (٦٨/٣).
(٦) يُنظر : الطراز : (١٦١/٣).
(٧) مفتاح العلوم : (٥٢٥).
(٨) يُنظر : الطراز : (١٦١/٣).
(٩) يُنظر : حاشية الصّبان : (٤٢٤/١).

و(لعل زيداً يأتينا) ، أنَّ الأولى تمنٍّ ، وقائلهُ غيرُ متوقِّع لحصوله ، بخلاف الثانية فإنَّه متوقِّع لمجيئه[١]، فهذا يرجح استعمال أداة بدل الأخرى للقرائن ، وأشار العلوي إلى ذلك بقوله: "والمعتمد في ذلك على قرائن الأحوال فلأجل ذلك يجوز استعمال بعضها مكان بعض"[٢].

فإنَّ الترجي يقع بـ (عسى ، لعل) ، فتنقل التراكيب النحوية من الخبر إلى الإنشاء فضلاً عن ذلك، تغير الحركة الإعرابية ، ويمكن خروج لعل عن سياقها الوضعي بوساطة القرائن أو السياق الذي يقصده المتكلم .

وهناك أدوات أُخرى ذكرها العلوي (لولا ، لوما ، وهلّا ، ألا) ، ويرى أنَّها أُلحقت بـ (هل و لو) ، فركُبت (هل) مع (لا) و (لو) مع (لا) و (لو) مع (ما)[٣] ، وفي حالة التركيب أصبح لها معنى آخر ، فإنَّ هذه الأدواتِ تدلُّ على التقارب فيما بينها إمّا عرضاً أو تحضيضاً ، فقد ذكرهما ابن فارس بقوله : أنَّهما "متقاربان إلّا أنَّ العرض أرفق والتحضيض أعزم"[٤] ، فالعرض طلب فيه رفق ولين والتحضيض طلب بحث وشدة[٥] ، قال ابن يعيش : "اعلم أنَّ هذه الحروفَ مركبةٌ تدلُّ مفرداتها على معنى ، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب"[٦] ، ومثل العلوي لذلك (هلا تقوم) و (هلا قمت) ، فالأول يدلُّ على التحضيض للحث على الفعل ليفعله في المستقبل ، والثاني توبيخ على الفعل لعدم فعله والتنديم على تركه[٧] .

وأمّا قولك: (ألَا تنزلُ فتصيب خيراً) ، فيراه مولد عن الاستفهام يؤدي معنى العرض بحكم قرينة الحال فليس هنا المراد الاستفهام ، وإنَّما المقصود (ألَا تحب النزول مع تحياته) ، فلهذا كان عرضاً[٨].

ومثل العلوي ، لذلك بقوله : (عسى زيدٌ أنْ يخرجَ) ، فإنَّ (عسى) بمعنى (قارب زيدٌ الخروج) ، فـ(زيد) اسمها والمصدر المؤول خبرها ، وجاءت (أنْ) هنا لتوكيد معنى (عسى) ؛ لأنَّ الترجي يكون في الأزمنة المستقبلة و(أنْ) يحقق ذلك ، وتكون بمعنى (قرب) كقوله: (عسى أن يخرجَ زيدٌ) ، فيكون لها

(١) يُنظر : معاني النحو : (٢٧٩/١).
(٢) يُنظر : الطراز : (١٦١/٣).
(٣) يُنظر: الطراز : (١٦١/٣).
(٤) الصاحبي في فقه اللغة: (١٩٣).
(٥) يُنظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: (١٤٤/٨) ، ومغني اللبيب: (٧٢/١).
(٦) شرح المفصل، ابن يعيش: (١٤٤/٨).
(٧) يُنظر: الطراز : (١٦١/٣).
(٨) يُنظر: (ن.م) :الصفحة نفسها.

فاعل لا غير[١] ؛ لأنَّ الترجي عند العلوي: "هو التوقع في مرجو أو مخوف"[٢]، فتوقع المحبوب يسمى ترجياً أو طمعاً وتوقع المخوف أو المكروه يسمى إشفاقاً فإنَّه لا يكون إلّا في الممكن[٣].

فقد ذكر العلوي قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ والارض فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ** ﴾ [٤]، فإنَّه يرى أنَّ (لعل) في المرجو[٥] " لعله يجد مع قربه من السماء سببا يتعلق به"[٦]، بقرينة (فأطلعُ) بالرفع عطفاً على (أبلغ) فكلاهما مترجى[٧]، وهناك من يقرأ (فأطلعَ) بالنصب ، فيراها جوابا للترجي[٨].

أمّا الزمخشري فيرى نصب (فأطلعَ) جواباً للترجي تشبيهاً بالتمني[٩]، وقد ذكر ابن عطية (ت٥٤١هـ) مذهباً آخر أنَّ (لعل) للتمني و (اطلعَ) منصوبة جواباً للتمني[١٠].

أما العكبري فيرى أنَّ (فأطلعَ) جواب للأمر بقوله : " وبالنصب على جواب الأمر : أي إنْ تبنِ لي اطلعَ"[١١].

ومن هنا يمكن القول: إنَّ (لعل) في أمر مرجو، لكن لا على سبيل الحقيقة وإنَّما كان "جهلاً أو مخرقةً أو إفكاً "[١٢] ؛ لأنَّه أبرز ما لا يمكن في صورة الممكن من باب السخرية والكذب تمويهاً على السامع.

---

(١) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٦٤١/١، ٦٤٢).
(٢) يُنظر: الطراز: (١٦١/٣).
(٣) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح : (٢٩٥/١) ، ومعاني النحو : (٢٧٨/١).
(٤) غافر : (٣٦،٣٧).
(٥) يُنظر : الطراز : (١٦١/٣).
(٦) البحر المحيط: (٤٤٦/٧)، ويُنظر: تفسير ابن عطية: (٤٤٣/٧).
(٧) يُنظر (م.ن) : الصفحة نفسها.
(٨) يُنظر معاني القرآن ، الفراء : (٩/٣) ، والتوطئة : (١٤١) ، وشرح الكافية الشافية : (١٥٥٤/٣) ، وشرح الرضي على الكافية : (٦٣/٤).
(٩) يُنظر : الكشاف : (٣٤٨/٥).
(١٠) يُنظر : تفسير ابن عطية : (٤٤٣/٧).
(١١) البيان في إعراب القرآن ، العكبري : (٦٩٢/٢).
(١٢) مغني اللبيب : (٣١٨/١) ، يُنظر التصريح على التوضيح : (٢٩٦/١) ، ومعاني النحو : (٢٧٩/١).

أمّا في المخوف فأشار العلوي إلى قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ** ﴾[١]، فيرى أنَّها دلت على التخويف ؛ لأنَّ " قيام الساعة غير مستبعد من قدرة الله ولدلالة الكتاب المعجز على أنَّها آتية لا ريب فيها ، ولشهادة العقول على أنَّه لا بدَّ من دار الجزاء" [٢] ، فإنَّ الترجي يمتلك توقعه بخلاف التمني ، فإذا كانت (لعل) بمعنى (ليت) لا يمتلك توقعه .

خامساً / النداء

جاء في الصحاح: " النداء: الصوت...وناداه مُناداة ونداء ، أي صاح به. والندى.. بُعُد ذهاب الصوت"[٣].

أمّا اصطلاحاً فقد حدَّه العلوي بقوله : "هو التصويت بالمنادى لإقبالهِ عليك"[٤] ، وحد العلوي لم يكن بعيداً عن أصله في اللغة ، وهو من باب تنبيه المدعو للإقبال ، ويرتبط الصوت بالنداء ارتباطاً وثيقاً ليكشف المعنى ، فقولنا: يا محمد أقبل عندما يكون قريباً منك ، وقولنا: يا محمد أقبل عندما يكون محمد بعيداً عنك بشكل غير الأول ، كأنَّنا نضغط الكلام لنصل إلى المعنى النحوي أو الوظيفي بين المتكلم والمخاطب ومدى العلاقة التي تكشفها بوساطة السياق ، وهذا ظاهر كلام العلوي ؛ لأنَّ في الإقبال إخراج المعاني المجازية من أسلوب النداء .

وقد ذكر العلوي أنَّ العامل في النداء الفعل بوساطة حرف النداء بقوله: "إنَّ المنادى مفعول في المعنى ، لأنَّ المقصود فيه : أنادي زيداً ، وأنَّ العامل فيه إنَّما هو الحرف نفسه [بوساطة] الفعل ، وأنَّ الفعل نفسه لا يجوز إظهاره مع حرف النداء بحال ... فإنَّ حرف النداء قد سمعت فيه الإمالة، فلولا كونه قائماً كمقام الفعل ، لكان لا وجه للإمالة فيه"[٥] .

ويرى البصريون أنَّ العامل فيه الفعل المضمر ، فلا يجوز إظهاره ، وأنَّ حرف النداء عوض عن المحذوف[٦].

---

(١) الشورى : من الآية (١٧).
(٢) الكشاف : (٤٠٢/٥)، ويُنظر : تفسير الفخر الرازي (١٦٠/٢٧).
(٣) الصحاح : (٢٥٠٥/٥ – ٢٥٠٦).
(٤) يُنظر : الطراز : (١٦١/٣) ، ويُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٢٧/١).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٢٨/١).
(٦) يُنظر : الكتاب : (١٤٧/١ ، ٣٠٣) ، والمقتضب : (٢٠٢/٤) ، واللمع في العربية : (٧٩).

ويرى الخوارزمي (ت٦١٧هـ) أنَّ العامل فيه حرف النداء نفسه من دون أنْ يكون قائماً مقام الفعل[١]، ويعلل ذلك بقوله: " لو كان الفعل مضمراً .. لكان كلاماً يتطرق إليه التصديق والتكذيب "[٢].

فالنداء أسلوب طلبي لا يحتمل التصديق والتكذيب والعامل فيه الفعل بمساعدة (يا النداء) ؛ لأنَّ الحرف لا يعملُ في الأسماء إلّا إذا كان قائماً مقام الفعل أو مشابهاً له ، ولهذا قال العلوي : " هو من الأمور الانشائية التي لا تحتمل الصدق والكذب "[٣].

أمّا حروف النداء ، فيعدُّها العلوي سبعة (ياء ، وأيا ، وهيّا ، وأي ، و آ ، والهمزة ، و وا)[٤]، بخلاف الزجاجي فيعدُّها خمسة (يا ، وأيا ، وهيّا ، وأي ، والألف)[٥]، فقد وافق المبرد في ذلك[٦] .

وخلاصة القول: إنَّ هذه الحروف تنوب مناب الفعل فتحول الخبر إلى الإنشاء وهذا الإنشاء يخرج إلى معانٍ أُخرى غير معناه الحقيقي الذي وضع له ، وقد ذكر العلوي بعض معاني النداء :

أ / الاستغاثة

قال العلوي : هي " طلب الفرج من جهة الغير لما هو فيه من البلوى "[٧]، لإنقاذ الطالب مما هو فيه من المحن بخلاف النداء الحقيقي فهو عام ، ليكون معبراً عن حال التركيب الذي يخضع إلى معنى الإعانة والفرج ، لذلك خرج النداء إلى معنى آخر ، قال ابن هشام :" المستغاث به : وهو كل اسم نودي ليخلص من شدة ، أو يعين على دفع مشقة ، ولا يستعمل له من حروف النداء إلّا (يا) خاصة ، والغالب استعماله مجرداً بلام مفتوحة "[٨] ؛ لأنَّ (لام) المستغاث به مفتوحة ، ويعلل العلوي ذلك بقوله: "إنَّ لام المستغاث به مفتوحة أبداً ، وإنَّما وجب ذلك لأنَّه بمنزلة المنادى المقصود الواقع موقع المضمر. ... ولام المستغاث من أجله مكسورة على القياس"[٩] ، فربط العلوي بين حركة المستغاث به ، ومعنى

---

(١) يُنظر : التخمير ، الخوارزمي : (٣٢٥/١).
(٢) (م.ن) : (٣٢٥/١ ، ٣٢٦).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٢٨/١).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (٥٢٩/١).
(٥) يُنظر : الجمل في النحو : (١٥٥).
(٦) يُنظر المقتضب : (٢٣٣/٤).
(٧) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٦٨/١).
(٨) شرح قطر الندى وبل الصدى : (٢١٨).
(٩) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٧٠/١).

الاستغاثة ؛ لأنَّ حركة اللام لو تغيرت من الفتح إلى حركة أخرى لخرجت إلى معنى آخر ، وقد أشار المبرد إلى ذلك و وضح أنَّ اللام المفتوحة التي للمستغاث ، إنَّما فُتحت على الأصل ليفرق بينها وبين غيرها[١]، ومثّل العلوي لذلك (ياالله وللمسلمين للعلوج) ، فيرى أنَّ حركة اللام لها علاقة بالمعنى[٢] " لأنَّها حققت وظيفة الإنباء عن معنى ، فضلاً عن القصدية في نفس المتكلم الذي ألزم نفسه بمعنى الاستغاثة ، وهذا يدلُّ على أنَّ الجزءَ الأساسي في المعنى يعتمد على دلالة القصدية في نفس المتكلم "[٣]، فإنَّ حركة (اللام) تفرق في المعنى بين المستغاث بهم والمستغاث من أجلهم ، فالتركيب النحوي للاستغاثة (حرف النداء ياء + اللام + المستغاث) يكشف عن المعنى المراد ؛ لأنَّ " التركيب اللغوي لا ينبئ عن مدلوله بمجرد المواضعة بل لا بدَّ من اعتبار قصد المتكلم "[٤] ، فإنَّ القصدية والتركيب النحوي كشف اللثام عن معنى النداء ، فغير دلالته من الإقبال إلى طلب النجدة والعون الذي أراده العلوي .

ب / التعجب :

إذا خرج الشيء عن المألوف والعادة أصبح شيئا يتعجب منه ، وفيه دلالة على الكثُرة ؛ لأنَّك تدعو إلى شيء فيه تعظيم لأمرٍ ما ، ويكون للتعجب كقولك ياللماء ويالللدواهي، فقال العلوي : " إنَّ مثل هذا الكلام يستعمل في المواضع المستظرفة التي يتعجب منها ، ولهذا فإنَّه لا يقال: ياللقيام ، ويالللقعود"[٥]، فإنَّ المعنى عند العلوي " يا قوم أدعوكم للماء، وللداهية، فتدفعونهما عني"[٦]، فإنَّ المراد من كلام العلوي أنَّ النداء فيه تعظيم بخلاف القيام والقعود ، فلا يحتمل دلالة التعجب فضلاً عن ذلك قصد المتكلم يحدده السياق ، فإنَّ تركيب النداء الدال على التعجب مكون من (حرف نداء + اللام المكسورة + المتعجب منه)، وأمّا ما ذكره الدكتور الأوسي بقوله : " وأرى أنَّ الأداة (يا) في نحو(ياللعجب) مستعملة لمجرد التنبيه"[٧] ، فإنَّ قوله فيه نظر ، فإنَّ التنبيه صفة عامة يكسبها الاسم من حرف النداء ؛ لأنَّ أصل النداء هو تنبيه المنادى بأحرف النداء ، حتى وإنْ حذفت يبقى معنى الحرف مشيراً إلى معنى النداء ، وهذا يتضح من السياق ، وقد ذكر هذا المعنى سيبويه بقوله : "وأمّا المستغاث به فيا لازمة له ؛ لأنَّه يجتهد :

---

(١) يُنظر : المقتضب : (٢٥٤/٤).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٦٨/١).
(٣) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (٢٢١).
(٤) إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، نصر حامد أبو زيد : (٨٨).
(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٦٨/١).
(٦) (م.ن) : الصفحة نفسها.
(٧) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : (٢٩٣).

فكذلك المتعجب منه وذلك ياللناس ، ويالله ، وإنَّما اجتهد ؛ لأنَّ المستغاث عندهم متراخ أو غافل والتعجب كذلك"[١]، وقد وضح المبرد لام المستغاث به ، ولام المدعو إليه بقوله : "إذا دعوت شيئا على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة ... تقول: ياللَناس ... فإنْ دعوت إلى شيءٍ فاللام معه مكسورة ، تقول: ياللِعجب"[٢]، وقد أشار العلوي إلى ذلك الأمر فيرى لام الاستغاثة تكون مفتوحة للمستغاث به ومكسورة للمستغاث من أجله ؛ كي يتضح المعنى بين هذا وذاك[٣].

ج / الندبة :

نداء موجه للمتُفجع عليه ، أو المتوجع منه[٤]، والمتُفجع عليه من أصابته المنيّة فحملت الناس على إظهار الحزن عليه وقلة الصبر[٥] ، ويرى العلوي أنَّ الندبة أكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن ، وقلة صبرهن ، فتلحق ألف في أخره وصلاً ووقفاً كقولك: (وازيدا) ، فالخيار متروك للمتكلم في إلحاقها وليس أمراً حتمياً ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تلحق به (هاء) السكت ، وهي تلحق في الوقف لا غير ، فتقول (وازيداه) ، فإذا قلت : وازيدا يا قوم ، فلا وجه لإلحاقها[٦]، وحرفا الندبة (يا) و (وا) ، ولا يجوز أنْ تحذف من المندوب الأداة ؛ لأنَّ الندبة إنَّما تكون لإظهار التفجع ومد الصوت[٧] ؛ فلا يجوّز العلوي ندبة النكرة ؛ لأنَّ الندبة تكون عذراً للمتُفجع[٨] ؛ لذلك وجب ألّا يندبَ إلّا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها ، لكي يعرفه السامع ، فيكون عذراً للنادب من فجع وهول أثر المندوب[٩].

د / الاختصاص :

---

(١) الكتاب : (٢/٢٣١).

(٢) المقتضب : (٤/٢٥٤).

(٣) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١/٥٧٠).

(٤) يُنظر: شرح قطر الندى : (٢٢٢).

(٥) يُنظر: شرح المفصل ، ابن يعيش: (٢/١٣) ، وشرح الرضي على الكافية : (١/٤١٤) ، وارتشاف الضرب : (٥/٢٢١٥).

(٦) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/٥٩٠).

(٧) يُنظر: المقتضب: (٤/٢٦٨).

(٨) يُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي: (١/٥٩١).

(٩) يُنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٢٨٦).

قد تخرج صيغة النداء من الإقبال إلى التخصيص[١] ، وذلك أنْ تأتي بصيغة (أي) ، وتدخلها في النداء ، فضلاً عن (ها) التنبيه التي تلحقها وتصفه بالمعرف (بأل)[٢]، والاختصاص أحد معاني النداء ، ومثل العلوي لذلك (اللهم أغفر لنا أيتها العصابة) ، فلم يعنوا بالعصابة ؛ لأنَّه لو كان منادى كان المقصود غيره[٣]، " فأنت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصّتها من غيرها ؛ كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أعني (أيتها) ، لمساواتها إياه في الاختصاص ... "[٤] ، ويبدو أنَّ (أي) هي التي أوقعت معنى الاختصاص ؛ لأنَّ المنادى المطالب غير المنادى المطلوب[٥] ، وعبّر المبرد عن ذلك بقوله: " فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ؛ لأنَّ فيها الاختصاص الذي في النداء "[٦]، فإنَّ الاختصاص تركيبه النحوي يتألف من (أي + هاء التنبيه) فضلاً عن قرينة السياق – سياق الحال– هي التي كشفت المعنى .

وهناك معان أُخرى لم يشر إليها العلوي ولعل السياق كفيل بكشف تلك المعاني التي يخرج إليها النداء[٧].

(١) يُنظر: الطراز: (١٦١/٣).
(٢) يُنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: (٢٩٦).
(٣) يُنظر: الطراز: (١٦١/٣).
(٤) المقتضب: (٢٩٨/٣ ، ٢٩٩).
(٥) يُنظر: الطراز: (١٦١/٣).
(٦) المقتضب: (٢٨٩/٣).
(٧) يُنظر: أساليب الطلب عن النحويين والبلاغيين: (٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣).

الفصل الثالث

القرائن وأثرها في المعنى النحوي

- مدخل

- المبحث الأول: القرائن اللفظية

- المبحث الثاني: القرائن المعنوية

مدخل :

تُعد القرائن ميداناً واسعاً ، لفهم التراكيب النحوية ؛ لأنَّها تحتوي على كثير مِنْ القواعد النحوية التي تستطيع بها معرفة معاني تلك التراكيب ، وتتبّين القرائن بالعلاقات السياقية بربط أجزاء الجملة وتأثيرها في توجيه المعنى ؛ فإنَّ القرائن تكشف عن المعنى في التراكيب النحوية ، وتمثل مرتكزاً أساساً في بنية الكلام في وضعها الدلالي الذي يكشف للمتلقي الغرض المقصود مِنْ تلك التراكيب ، فالقرائن تكشف عن المعنى المراد من اللفظ ، فهي دليل واضح يصاحب التركيب ؛ لأنَّ المتكلم يبّين الصورة التي تكونت في ذهنه ، فيجعلها وسيلة لصورة ارتسمت في ذهنه إلى ذهن المتلقي ، فيتسنى للمتكلم أنْ يعبر عن الغرض الأساس كي يُمكّن المتلقي من فهم تلك التراكيب وتوضيحها بوساطة القرائن ؛ لأنَّ الجزء الواحد مِنْ تلك التراكيب لا يعطي المعنى المقصود ، فيتطلب من التراكيب النحوية أنْ تكون أجزاؤها مترابطةً ، فالجزء الواحد يقتضي الآخر كي تكون العلاقة منتظمة بين تلك الأجزاء ، فللقرائن الأثر الأساس في ذلك الربط فتسعى دائماً إلى تضام التراكيب النحوية ؛ لأنَّ الربط يوافر للمتلقي الوصول إلى المعنى ، كما تشترط على المتكلم استعمال التراكيب النحوية استعمالاً صحيحاً بعيداً عن الغموض ، فإنَّ القرائن تسعف المتكلم في الحكم على التراكيب النحوية بأنَّها مقبولة من جهة اللفظ والمعنى ، ومن فائدة القول التعريف بالقرينة لغة واصطلاحاً:-

مفهوم القرينة في اللغة والاصطلاح:

عندما نلجأ إلى المعجمات اللغوية ونبحثُ عن القرينةِ لغةً نجدُها في مادة (قَرَنَ) واشتقاقاتها ، فإنَّها تتضمن معاني عدة تنصبُّ أغلبها على معنى الرفقة أو الصحبة والشد والربط والتلازم ، ففي ذلك قال الخليل: " قرنت الشيء أقرنه إقراناً أي شددته إلى الشيء ... والقرين : صاحبك الذي يقارنك"[١] ، فقرين الشيء مرتبط به ومتلازم معه ، ولذا يطلق على صاحبك الذي يقارنك القرين ، لمّا يربط بين الصاحبين من أواصر ودٍّ و محبةٍ[٢] ، وجاء في المعنى نفسه قوله تعالى : ﴿**أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ**﴾[٣]، أي يقارن بعضهم بعضاً أو يمشون معه[٤]، و ورد في الجمهرة " أنَّه يقال فلان قرين فلان ، إذا كان لا

(١) العين : (١٤٢،١٤١/٥) مادة (قرن).
(٢) يُنظر : القرينة في اللغة العربية ، كوليزار كاكل عزيز : (١٩).
(٣) الزخرف : من الآية (٥٣).
(٤) يُنظر : البحر المحيط : (٩/٨).

يفارقه، والجمع قرناء"[١] ، وصرح ابن فارس بأنَّ :" القاف والراء والنون أصلان صحيحان أحدهما يدلُّ على جمع الشيء إلى الشيء ، والآخر شيء ينتأ بقوة ، وشدة "[٢] ، ويذكر الزمخشري في أساسه قوله : " القَرن بالفتح : مثلُك في السن ، والكسر مثلك في الشجاعة ، وهم أقرانه ، وهو قرينه في العلم والتجارة ... وقرن بين الحج والعمرة قِرانا ... أعطاني قَرَناً : بعيرين مقرونين"[٣].

ومن هذا كلِّه يتضح لنا أنَّ المعنى يدور في فلك الشد والربط والتلازم ؛ لأنَّه إذا قرنت الشيءَ بالشيء إذا وصلته[٤] ، فإنَّ التعريفات اللغوية لمادة قرن لا تخرج عن إطار الشد والربط والتلازم والرفقة.

أمّا القرينة في الاصطلاح فلم نجد لها تعريفاً واضحاً ومفصلاً – على قدر إطلاعي– فعرفها الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) بشكل عام على أنَّها: " أمر يشير إلى المطلوب "[٥]، وهذا التعريف عام ليس فيه شيءٌ من الخصوصية[٦] ؛ لأنَّ كلمة (أمر) هنا غير محددة تشمل كلَّ ما يشير من لفظ أو معنى أو حال إلى المطلوب ، والمطلوب هو المقصود والمراد من اللفظ[٧].

وعرفها الكفوي (ت١٠٩٤هـ) أنَّها: " ما يوضح عن المراد لا بالوضع تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه"[٨] ، فقد أشار إلى المجاز في تعريفه ، لذا قال العلوي : " إنَّ اللفظ الذي لا يفيد إلّا مع القرينة هو المجاز بعينه ، ولا يقال: بأنَّ اللفظ مع القرينة يصير حقيقة فيّما دلَّ عليه؛ لأنَّ دلالة القرينة ليست وضعية ، حتى يحصل المجموع لفظاً دالاً على المعنى ، وإنَّما دلالتها عقلية "[٩]،

(١) جمهرة اللغة ، ابن دريد : (٤٠٨/٢) مادة (قَرَنَ).
(٢) مقاييس اللغة : (٧٦/٥).
(٣) أساس البلاغة : (٢/ ٧٤،٧٣).
(٤) يُنظر : لسان العرب : (مج٥ ،٣٩ ،٣٦١١).
(٥) التعريفات : (١٨٢).
(٦) يُنظر : القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني ، عدوية عبد الجبار كريم الشرع ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م : (٨).
(٧) يُنظر : القرائن في توجيه المعنى (في تفسير البحر المحيط) ، أحمد خضير عباس علي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، كلية الاداب ، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م : (٦).
(٨) الكليات : (٧٣٤).
(٩) الطراز : (٤١/١).

فالوضع يعين اللفظة بأزاء المعنى بنفسها على سبيل الحقيقة ، وإذا أردت القرينة ، فإنَّ التعيين لا يسمى وضعاً[١] ، وإنَّما مجازاً ؛ لأنَّ القرينة عامل مساعد يُعين المتلقي على الوصول إلى المعنى المقصود .

وقد أشار العلوي إلى ذلك بقوله: " إنَّما تعرف هذه اللوازم بأدلة منفصلة من وراء الصيغة"[٢]، وقال أيضاً: "ونحن نجد في الاوضاع اللغوية ما لا يفهم المراد من ظاهر لفظه ، كما في الألفاظ المشتركة ، فإنَّ حقيقة وضعها يُنافي البيان لما فيها من الإبهام إلّا بقرينة من وراء لفظها"[٣] ، فالقرائن اللفظية تكشف عن المعنى سواء أ كانت متصلةً أم منفصلةً ، فالمتصلة " هي كلُّ ما يتصل بكلمة فيبطل ظهورها ويوجّه المعنى العام للسياق الوجهة التي تنسجم معه"[٤] ، فالكلمة المفردة لا تنجز مهمتها الدلالية على الوجه الأكمل إلّا ضمن السياق حيث يعلق بعضها ببعض ، فهي مصاحبة للفظ العام متصلة بسياق الكلام في عمومه[٥] . أمّا القرينة اللفظية المنفصلة ، فهي تبطل ظهور الكلمة وتوجّه المعنى العام للسياق الوجهة التي تنسجم معه ، بيد أنَّها لا تأتي متصلة بسياق الكلام نفسه ، بل تكون منفصلة عنه[٦] ، فلا ترد في السياق نفسه لذا تكون منفصلة وهذا ما أراده العلوي بقوله: (بأدلة منفصلة من وراء الصيغة) أو (من وراء لفظها) ، فهي عنصر مهم من عناصر الجملة يُستدل بها على المعنى ، إذ أنَّها تُعضد ما ظهر منه، أو توجّه النص إلى معنى آخر ، يُغيّر مجرى ظاهر النص[٧]، و" يُدركُها المتكلم السليقي من دون شعور منه بذلك ، ويستعين بها في فهمهِ وإفهامه جمل اللغة . أمّا الباحث فعليه أنْ يبحثَ عنها ويستقرئها"[٨] ، فالقرينة بشكل عام " ظاهرة لفظية أو معنوية أو حالية يتم بها التوصل إلى أمن اللبس الناشئ من تركيب المفردات بعضها على بعض في سياقات متقاربة لفظاً أو معنىً ثم ترجيح حكم على آخر بوساطتها"[٩]. وبعض المُحدَثين عرفها وأعطاها شيئاً من الخصوصية بقوله : فهي" ما يدل على المراد"[١٠] ، وهي عند

(١) يُنظر : مفتاح العلوم : (٥٨٧،٥٨٨).
(٢) الطراز : (١٥٧/٣).
(٣) (م.ن) : (١٧/١).
(٤) دروس في علم الأصول ، محمد باقر الصدر : (٩٢/١).
(٥) يُنظر : علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي : (٢٦٣).
(٦) يُنظر : دروس في علم الاصول : (٩٢/١).
(٧) يُنظر : الجملة العربية والمعنى : (٥٩).
(٨) المعنى وظلال المعنى (انظمة الدلالة في العربية) ، محمد محمد يونس علي : (٣١٨).
(٩) القرينة النحوية في الأسماء المعربة ، دريد عبد الجليل عبد الأمير ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية للبنات ، ١٤١٦هـ /١٩٩٧م : (٤).
(١٠) دائرة معارف القرن العشرين ، محمد فريد وجدي : (٧٧١/٧).

آخر: " كلُّ ما يدلُّ على المقصود"[١] ، فلم يتضح لنا من كلا التعريفين الوصول إلى المعنى الدقيق من القرينة ، " فالقرينة على هذا هي الدليل ، والمراد هو المدلول عليه ، ولعلنا نجد الارتباط واضحاً بين المعنى المعجمي للقرينة والمعنى الاصطلاحي فهي عندما تكون دليلاً فلأنَّها المصاحب أو القرين أو المراد ، و وجودها يدلُّ على وجود الملازم أو المصاحب لها أو الموصول بها"[٢] .

ويبدو أنَّ القرينة لا تبتعد عن المعنى اللغوي كثيراً ، فقد تدور في فلكه وتتعكز عليه ؛ لأنَّ " المعنى الاصطلاحي عموماً تربطه علاقةٌ ما بالأصل اللغوي ؛ لأنَّه لولا هذه العلاقة ، أو المناسبة ، لم يكن لاختيار هذا اللفظِ دون غيره أيُّ مزيّةٍ"[٣] ، فمعنى القرينة في الاصطلاح وصفٌ أكثر منه تعريفاً ؛ لأنَّها لا تُباين المفهوم اللغوي ولا تبتعد عنه كثيراً ، ويمكن أنْ نتوصل إليها بالنظر إلى سياق الكلام وارتباطها به "فكأنَّ وضوح القرينة و دنّوها من المعنى اللغوي أعفى من حدها"[٤].

وخلاصة القول : إنَّ المعنى اللغوي له دور أساس في مفهوم القرينة ، فلا يمكن للقرينة أنْ تبتعد عنه ، فإذا حصل ذلك تصبح التراكيب النحوية في فوضى وغير منسقة لا يحكمها السياق ويصيبها الغموض ، فلا يمكن الوصول إلى الغرض المقصود ؛ لأنَّ التراكيب النحوية تعتمد على القرائن النحوية – اللفظية والمعنوية – في الوصول إلى المعنى ، فالقرينة تساهم في ربط أجزائها ، كي يتسنى للمتكلم التعبير عن قصده وغرضه الأساس هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعف السامع لفهم قصد المتكلم كي يطابق اللفظ المعنى المراد بواسطة القرائن ، فإنَّ التراكيب النحوية تعتمد على القرائن اللفظية والقرائن المعنوية ، وسنتناول في هذا الفصل القرائن اللفظية والقرائن المعنوية لتعلقهما بالتراكيب النحوية جاعلين المبحث الأول مختصاً بالقرائن اللفظية والمبحث الثاني مختصاً بالقرائن المعنوية .

---

(١) موسوعة النحو والصرف والإعراب ، أميل بديع يعقوب : (٥٢٢).

(٢) أثر القرائن في توجيه المعنى (في تفسير البحر المحيط) : (٦).

(٣) القرائن والنص (دراسة في المنهج الأصولي في فقه النص) ، أيمن علي صالح : (٣٤).

(٤) (م.ن) : (٣٧).

المبحث الأول : القرائن اللفظية

لا يمكن عزل التراكيب النحوية عن القرائن بشكل عام واللفظية بشكل خاص ، فهي ظلُّها الذي يسايرُها؛ لأنَّها " الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على كلِّ جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي، أو على مستوى التركيب الكلامي ككل"(١)، فكلُّ ما يلفظ أو يكتب من عناصر الكلام يستدلُّ به على الوظائف النحوية ، ويمكن الاسترشاد بتلك القرائنِ ، فتقول هذا فاعل ، و ذاك مفعول ، أو غير ذلك، وهي بمثابة معالم الطريق الذي يهتدي به المرء إلى المكان الذي يقصدُه(٢)، فالكلمات في التراكيب النحوية المنطوقة أو المكتوبة تكشف عن الوظائف النحوية عن طريق التحليل والفهم ، فنعرف مضامين تلك التراكيب ، لذا فإنَّ القرائنَ اللفظية تُؤازر التراكيب النحوية وتكشف عن مضامينها ، وبتلك المضامين يتمُّ توضيح المعنى النحوي الذي يقصدُه المتكلم.

والقرائن اللفظية تشمل: (العلامة الإعرابية، المطابقة، الرتبة، الربط، التضام). وسنوضح أثر هذه القرائن في تحديد معنى التركيب النحوي وإمكانية توظيفها عند العلوي لبيان المعنى وهي الغاية الأساس التي نسعى إليها من أقوال العلوي ومضامين تلك الأقوال ، لعلنا نُصيب كبد الحقيقة ، وهي الغاية الأسمى في هذا البحث. وسنعرض للقرائن اللفظية كُلّاً على هذا الترتيب .

أولاً / قرينة العلامة الإعرابية :

تُعدُّ ظاهرة الإعراب من أهم الظواهر اللغوية في لغتنا العربية، فهي قرينة لفظية حظيت باهتمّام النحويين القدماء والمتأخرين ومنهم العلوي ، لما لها من تأثير في تغيير المعنى النحوي ، لذلك حدها العلوي بقوله: "ما اختُلف آخر الكلمة به من غير قيام سبب البناء فيها لفظاً أو محلاً"(٣)، فقد خرّج من حدِّه الكلمات المبنية الملازمة لحالة واحدة التي لا تتغير علامتها في اللفظ، فيكون الإعراب مختصاً بالكلمات المعربة، فهي أمارةٌ على ما يختص به (٤)، ويكون هذا الاختصاص في الكلمات المعربة التي تتغير أواخرها ، وهذا التغير" يُحبب الكلمة إلى السامع من أجل فهم معناها"(٥)، فلا يكون الإعراب أثراً

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : (١٨٠).
(٢) يُنظر : البيان في روائع القرآن ، تمّام حسّان : (٧).
(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٢/١).
(٤) يُنظر : (م.ن) : (١٦٩/١).
(٥) (م.ن) : (١٦١/١).

شكلياً مختصاً بأواخر الكلمة فحسب وإنَّما هو دليل المعنى[١] ، لذلك قال العلوي: " الإعراب يوضح المعنى ويكشفُه"[٢] .

إنَّ العلامة الإعرابية متعلقة بنظرية العامل ، والإعراب لا يكون إلّا بعامل[٣] ، وللعاملِ أثرٌ أساس في مدار التفكير عند النحويين المتقدمين، لِما له من تأثير في تغيير العلامة الإعرابية، لذا قال العلوي:".. الإعراب لامحالة يتغير به آخر الكلام لأجل اختلاف عامله "[٤]؛ لأنَّ الأسماءَ إذا دخلت عليها العوامل تتغير علامتها الإعرابية ولم تتغير أبنيتها[٥]، وإنَّما تدلُّ على معانيها المختلفة باختلاف إعرابها[٦] ، وهذا الإعراب يخرج لأغراض منها الإبانة عن المعاني ، والسعة في التعبير، والدقة في المعنى[٧] ، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "ومثل ذلك : (مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه) إذا أردت معنى أنَّه كامل ... وقد تقوله على غير هذا المعنى ، تقول: (مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه) تُريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك"[٨].

فقد ركّزَ سيبويه في قوله على دلالة العلامة الإعرابية بين الجرِ والرفعِ ، فجعلها الحاكم على المعنى ، فجر كلمة (رجل) يدلُّ على أنَّه رجلٌ كامل ، و رفع كلمة (رجل) يدلُّ على رجلٍ واحدٍ بعينه، وسار ابن قتيبة في الإتجاه نفسِه بوصفهِ العلامات الإعرابية ، بأنَّها وشيٌ لكلام العرب وحلية لنظامها، وفارق بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيينِ المختلفينِ كالفاعل والمفعول، فلا يفرق بينهما إذا تساويا إلّا بالإعراب، ولو أنَّ قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر : (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة، لدلَّ التنوين على أنَّه لم يقتله بعد ودلَّ حذف التنوين أي الإضافة على أنَّه قد قتله[٩]، فالتنوين دلالته مقرونة بالحال والاستقبال، فيكون (أخي) مفعولاً به بخلاف الإضافة تكون دلالته على المضي فـ(أخي) مضاف إليه، فإنَّ العلامة الإعرابية تصنع فارقاً دلالياً بين التركيبين؛ لأنَّ الأصل في الإعراب هو الإبانة عن المعنى، وهذا ما أكده الزجاجي بقوله: " إنَّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، و تكون فاعلة ومفعولة،

---

(١) يُنظر : الإيضاح في علل النحو : (٧٢) ، ونتائج الفكر في النحو : (٦٦).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦١/١).
(٣) يُنظر : المقتضب : (٨٠/٤).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦١/١).
(٥) يُنظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : (٧٢/١).
(٦) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٥،١٦٤/١).
(٧) يُنظر : معاني النحو : (٣٤،٣٠/١).
(٨) الكتاب : (٢٩/٢).
(٩) يُنظر : تأويل مشكل القرآن : (١٤).

ومضافاً إليها ، ولم تكنْ في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا : ضربَ زيدٌ عمراً ، فدلّوا برفع زيد على أنَّ الفعل له، وبنصب عمر على أنَّ الفعل واقع به ، وقالوا ضُربَ زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل و رفع زيد على أنَّ الفعل ما لم يسمَّ فاعله وأنَّ المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلامُ زيدٍ ، فدلّوا بخفض زيدٍ على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركاتِ دلائلَ عليها ليتوسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إنْ أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركاتُ دالةً على المعاني"[١]، فإنَّ الأسماء المعربة مختصة بالإعراب ، وهذه الحركات الثلاث قد أشار إليها العلوي بقوله: " إنَّ هذه الأعاريب الثلاثة موضوعة في الأسماء بإزاء معانٍ حاصلة فيها، فالرفع موضوع للفاعلية، وهو علمٌ لها، والنصب موضوع للمفعولية ، وهو علمٌ عليها ، والجر مخصوص بالإضافة وهو علمٌ عليها"[٢]، فإنَّ العلامات الإعرابية تفرق بين المعاني وتزيل اللبس والإبهام الحاصل في التراكيب النحوية ؛ لأنَّ الفائدة من الإعراب "هي التفريق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني ألتبست" [٣] ، فيرى العلوي أنَّ الزللَ في الإعراب يؤذن بفساد المعنى والتباسه[٤]؛ لأنَّ الإعراب دخل الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني التي تعتورها ، ولذلك استغنى عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ؛ لأنَّها دالة على معانيها بصيغتها المختلفة كما كان الاسماء دخل فيها الإعراب ليزيل اللبس الحاصل عند اعتوارها ، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول ، فإنَّ ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب ثم وضع للبس ما يزيله إلى حقيقة من الألتباس في التراكيب النحوية[٥] ؛ لأنَّ الإعراب "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه"[٦]، فاللبس مأمون في ظهور العلاقات الإعرابية ، وهذا ما أكده العلوي بصريح قوله: " .. إنَّ المقاصد وإنْ كانت مفهومة بالقرائن في بيان الفاعل والمفعول، لكُنَّا نريد مع فهم المعاني بالقرائن الحالية أنَّه لابدَّ من جريها على القوانين الإعرابية ... و ربَّما لا يطرد ذلك أعني الأتكال على القرائن بل

(١) الإيضاح في علل النحو : (٧٠،٦٩).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٦/١).
(٣) المرتجل : (٣٤).
(٤) يُنظر : الطراز : (١٩/١).
(٥) يُنظر : الأشباه والنظائر في النحو : (٣٣٧/١).
(٦) الخصائص : (٣٥/١).

لا بدَّ من التفرقة بين الفاعل والمفعول بالإعراب، وإلّا كان اللبس واقعاً كما في قوله : ضرب زيد عَمرواً فإنَّه لولا الإعراب لما عُرف الفاعل من المفعول"[١]، فإنَّ العلامة الإعرابية تزيل اللبس الحاصل، فلو قلنا: (ما أحسن الرجل) من دون ذكر علامة إعرابية، لألتبس المعنى يحتمل في كلمة (الرجل) الرفع والنصب والجر، ولكلِّ علامة إعرابية تختلف عن الأخرى، فإذا رفعنا كلمة (الرجل) أصبح فاعلاً ، فكانت دلالته مقرونة بالنفي (لم يحسنْ شيئاً)، وإذا نصبته أصبح مفعولاً به، فكانت دلالته مقرونة بالتعجب (شيءٌ أحسنَه!) وإذا جررته أصبح مضافاً إليه، فكانت دلالته مقرونة بالاستفهام (أيُّ شيءٍ أحسنُه؟)[٢].

وفي ذلك قالت العرب: (جاء الشتاءُ والحطبَ) ، فبالإعراب يتضح المعنى ويُدرك المتلقي أنَّ المعنى ليس مجيء الحطب ، بل إنَّما أراد الحاجة إليه ، فإنَّ أراد مجيئها لقال : (والحطبُ) بالضم عطفاً على الشتاء[٣] ؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء ، ولولا الإعراب ، لما كانت هذه المعاني متميزةً على الرغم من أنَّ الصيغة واحدة[٤] ، فلكلِّ واحدٍ من وجوه الإعراب دال على معنى بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ[٥]، فإنَّ الفرق بين معاني تلك التراكيب النحوية يُدرك بالإعراب ؛ لأنَّه " أُتي به للفرق بين المعاني ، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ، ليدل على ذلك المعنى"[٦].

ويؤكد الجرجاني ذلك في أثناء حديثه عن نظرية النظم في توخي معاني النحو في نظم الكلام ؛ لأنَّ نظم الكلام يقتفي آثار المعاني، وترتيبها حسب ترتيب المعاني في النفس وليس النظم إلّا أنْ تضع كلامك الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانين وأُصوله ، وتعرف مناهجه ، فلا يمكن الزيغ عنها[٧]، "فمداره على معاني النحو وعلى وجوهه والفروق التي مِنْ شأنها أنْ تكون فيه فلا معنى للنظم غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، فيجب تعلم النحو والسير على أُسسه و قواعده لأنَّه أساس الكلام الصحيح ، وبه تتضح العوامل النحوية ، والأساليب اللغوية المتباينة " [٨]، فإنَّ المعنى مرتبط بالحركة

---

(١) الطراز : (١٨/١).
(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٥/١، ٤٠٨) ، والطراز : (١٨/١).
(٣) يُنظر : الصاحبي في فقه اللغة : (١٩٧).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٥/١) ، والطراز : (١٨/١).
(٥) يُنظر : مفتاح العلوم : (٢٠٤).
(٦) شرح المفصل : ابن يعيش : (٨٤/١).
(٧) يُنظر : دلائل الإعجاز : (٨١).
(٨) القرينة في اللغة العربية : (٩٥).

الإعرابية، لذلك يرى العلوي أنَّ وضع الحركات الإعرابية في غير موضعها يؤدي إلى اللحن ، وهذا اللحن يبطل المعنى ويفسده[١] ، فلا يستطيع أحدٌ إنكار قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾[٢] ، فإنَّ لفظ الجلالة (اللهَ) مفعولٌ به تقدم على فاعله (العلماء)، فلو أبدلنا حركة لفظ الجلالة (الله) إلى الرفع و(العلماء) إلى النصب ، لأختل المعنى وتغيرت دلالته، فلا يُنسب إلى قدرته تعالى (خشيته من العلماء)، وهذا التغير محكوم بالحركة الإعرابية ، فيؤمن اللبس بظهور الحركات الإعرابية ، أمّا إذا كان اللبس غير مأمّن بانعدام ظهور الحركات الإعرابية ، كالأسماء المنقوصة والمقصورة وغيرها فيجب مراعاة الرتبة كقولنا: (ضرب مرتضى مصطفى) و (خاطب الفتى المولى) ويحتكم المعنى إلى نظام الرتبة ، قال العلوي: "ما يوجب تقديم الفاعل في محله المستحق له ، وتأخير المفعول ... فيكون الإعراب منتفياً فيهما... إذ لا يفترق الحال ها هنا إلّا بتقديم الفاعل"[٣]، فإنَّ الحركات الإعرابية وضعت كل واحدة منها على معنى معين في الكلمة[٤] ، فدلالة الضمة غير دلالة الكسرة والفتحة ، فالرفع يدل على الفاعلية وما شابهه والجر علم الإضافة ، والنصب علم المفعولية وماشابهه ، لذلك "شكلت العلامة الإعرابية موضعاً للجدل عند النحاة على اختلاف عصورهم وتوجيهاتهم ، إذ راحوا يستجمعون حججهم العقلية والمنطقية من أجل إثبات أصالة الإعراب وأهميته في تشكيل المعنى والدلالة عليه"[٥].

ويرى العلوي أنَّ العلامة الإعرابية دليلٌ على المعنى واختلافها اختلاف المعنى ، أو أنَّها عنصر من عناصر تحديد المعنى[٦] ، فلا يمكن أنْ نعدوها بأيّ شكل من الاشكال ؛ لأنَّها دليل المعنى الذي يحتاجه المتلقي لفهم قصد المتكلم ، وهذا الأمر متفق عليه عند معظم العلماء والباحثين[٧] ما خلا قُطرباً*

---

(١) يُنظر : الطراز : (١٩/١).

(٢) فاطر : من الاية (٢٨).

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٠٥/١).

(٤) يُنظر : شرح الوافية نظم الكافية : (٩٦).

(٥) الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دراسة تحليلية نقدية) ، دليلة مزوز ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خضير ، كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية ،١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م : (٧٨).

(٦) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٥/١) ، والطراز: (١٩/١) ، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ، بتول قاسم ناصر : (٤٨) ، والمعنى وظلال المعنى : (٣٢٥) ، علم الدلالة التطبيقي في التراث : (١١٥).

(٧) يُنظر : الإيضاح في علل النحو : (٧)، والمرتجل : (٣٤)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٥/١)، والعلامة الإعرابية بين القديم والحديث: (٢٦٠)، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدماء : (٤٨).

* هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب النحوي اللغوي أحد علماء اللغة والنحو أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء ، توفي في سنة (٢٠٦هـ). يُنظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : (٢١٩/٣).

ومن سار في هديه*، فقد نقل الزجاجي قولاً منسوباً إليه : " لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض ... وإنَّما أعربت العرب كلامها لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً ، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ، ليعتدل الكلام..."(١).

فقد نفى قُطربٌ وجود علاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ، وهذا الرأي يحتاج إلى تأمل ونقاش في القول أولاً وفي الرد ثانياً ، فإنَّ الزجاجي لم يشر عمّن أخذَ القول لبعد الفاصل الزمني بينه وبين قطرب ، لذلك قال الدكتور محمد حماسة : " ولم يذكر لنا الزجاجي عمّن أخذَ قول قطرب هذا وقد كان رأي قطرب هذا كفيلاً بأنْ يُثير من الضجة حوله في عصره ... غير أنَّ هذا كلَّه حقيقٌ بأنْ يُثير قلق الباحث ، ويدفعه لإعادة النظر في رأي قطرب المنسوب إليه" (٢) ، هذا من جهة ومن جهة أخرى قال المخالفون له رداً عليه : " لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ، و رفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأنَّ القصد في هذا إنَّما الحركة تعاقب سكوناً ليعتدل به الكلام. وأيُّ حركةٍ أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك . وفي ذلك فساد للكلام ، وخروج عن أوضاع العرب وحمكة نظام كلامهم "(٣) ، فقرينة الإعراب على وفق ما يرى عمل لفظي خالص لا يختص بالمعنى ، وإنَّما يقصد تحريك أواخر الكلم للتخلص من الإسكان ، ولمراعاة الانسجام الصوتي ، حتى يتمكن المتكلم من النطق في درج الكلام ، بِلا صعوبةٍ أو عسرٍ ، ولو صحَّ ما يدعي لأُلتزم بتحريك أواخر الكلم بحركة خفيفة تُعين على النطق ، وتُيسر الانطلاق في درج الكلام(٤) ، وقد يرى أنَّ السكون أصعب الحركات مع أنَّ السكون يعني عدم الحركة ، فهو بذلك يدعو إلى التوسع في الكلام ، فيجوز له تحريك الكلمة ، كما يشاء وفي كل موضع ، وهذا لا يرتضيه أحدُ من النحاة(٥) ، لذلك قال العلوي : " الجزم: هو قطع الحركة وإذهابها ، فلو دخل في الإسماء

---

* فقد خالف الجمهور بعض المعاصرين ، إذ ذهبوا إلى إنكار أية دلالة لعلامات الإعراب وأنَّ دلالتها صوتية . يُنظر : من أسرار العربية (٢٣٧) ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) ، عبد الصبور شاهين : (٣٨٩) ، ونحو عربية ميسرة ، أنيس فريحة : (١٢٣) ، وذهب إبراهيم مصطفى إلى إنكار دلالة الفتحة . يُنظر : إحياء النحو : (٥٠) ، وذهب المخزومي إلى دلالة إنكار الحركة في الفعل المضارع . يُنظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : (١٣٣).

(١) الإيضاح في علل النحو : (٧٠-٧١) ، ويُنظر : الأشباه والنظائر في النحو : (٩٣/١).

(٢) العلامة الإعرابية بين القديم والحديث : (١٦٢).

(٣) الإيضاح في علل النحو : (٧١) ، ويُنظر : الأشباه والنظائر في النحو : (٩٣/١).

(٤) نحو التيسير دراسة ونقد منهج ، أحمد عبد الستار الجواري : (٣٤).

(٥) يُنظر : إحياء النحو : (٥٢).

لكان ذلك إذهاباً لإعرابها ، و إبطالاً له ، وقد قررنا أنَّ معانيها لا تحصل إلّا على جهة التبع لإعرابها"[١]؛ لأنَّه يؤدي إلى الالتباس في المعاني ، فلا يمكن التمييز بأيِّ شكلٍ من الأشكال بين الأساليب والمعاني المتكافئة ، كما أوضحنا ذلك في قول العلوي السابق : (ما أحسن زيد) من دون علامةٍ إعرابية ، فإنَّ التركيب يتضمن النفي والتعجب والاستفهام ، فلا يمكن التقليل من شأن الإعراب ، لذا قال الجرجاني: " وأمّا زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع... وأشبه بأنْ يكون صداً عن كتابِ اللهِ ، وعن معرفة معانيه .. لأنَّهم لا يجدون من أنْ يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، فإنَّ الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأنَّ الأغراض كامنةٌ حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنَّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصان كلام و رجحانه حتى يفرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه "[٢] ، ولم يكن العلوي بعيداً عن قول الجرجاني ، فهو يرى بأنَّ معرفة الإعراب يستفاد منه الاطلاع على المعاني المفيدة والجمل المركبة من الفاعل مع فعله ، والمبتدأ مع خبره وغيرها من أفانين الكلام وأنواعه ، فإنَّ ذلك لا يحصل إلّا بالوقوف على حقائق الإعراب ولوازمه[٣] ، " فالحركات الإعرابية قرينة لفظية ملازمة لبنية الكلمة "[٤]، وهي كما يقول الدكتور تمّام حسّان : "كُبرى الدوال على المعنى" [٥] ، ولو تأملنا قوله ، فإنَّنا نجد أنَّ العلامة الإعرابية ركيزة مهمة في الوصول إلى المعنى ، وهذا لا يعني إلغاء غيرها ، فإنَّ قوله (كبرى الدوال)، يعني أنَّ هناك دوالَ أُخرى، فلا ندعي أنَّ الإعراب قادرٌ بنفسه على كشف كلِّ معاني التراكيب النحوية أو هو الدال الوحيد على المعنى ، فيكون "النحو إعراباً والإعراب نحواً "[٦] ، فمن المستحيل أنْ ننكرَه أو نرفضَه مطلقاً أو نعطيَه قدراً زائداً عن إمكانيته أو نحمله ما لا يطيق في الدلالة على المعاني النحوية ، فلا يمكن الإدعاء بأنَّ الإعراب قادرٌ بنفسه على الكشف عن كل المعاني[٧] ؛ لأنَّ " العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى" [٨] ، فيكون لها أهميةٌ مع غيرها من القرائن ، فـ" هذه القرينة لها

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٦٦/١،١٦٧).
(٢) دلائل الإعجاز : (٢٨).
(٣) يُنظر : الطراز : (١٧/١).
(٤) الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة : (٨٤).
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : (٢٣٢).
(٦) الإيضاح في علل النحو : (٩١).
(٧) يُنظر : المعنى وظلال المعنى : (٣٢٦).
(٨) اللغة العربية معناها ومبناها : (٢٠٧).

دور لا شكَّ فيه في فهم الأبواب النحوية ولكنَّها بمفردها لا يمكن أنْ تكون عاملاً في فهم التركيب إذ كيف يمكن لنا أنْ نُميّز بها الأبواب النحوية حين يكون الإعراب تقديراً أو محلياً "[١] ، فإنَّ هذه العلامات تكشف المعنى و توضحه في التراكيب النحوية عن الغموض والالتباس ، وهذا –على ما يبدو لي– ليس دائماً ، فإنَّ العلامة الإعرابية إذا لم تظهر لا نستطيع إذا كان اللفظ ممَّ سبق ذكره ، لذلك لجأ العلوي إلى نظام الرتبة في قولنا (ضرب مصطفى مرتضى) فيكون الإعراب منتفياً فيهما، فيجب تقديم الفاعل على مفعوله[٢] ؛ "لأنَّ العلامة الإعرابية في كلِّ واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة ، فيستفاد منها معنى الباب حتى ننظر إلى مطلق العلامة ، كمطلق الضمة ، أو مطلق الفتحة ، أو مطلق الكسرة ، فسنجد أنَّها لا تدلُّ على باب واحد ، وإنَّما تدل الواحدة منها على أكثر من باب"[٣] ، فالمرفوع قد يكون فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً ، وهكذا كما قال العلوي: " نحن نجد من الأوضاع اللغوية ما لا يُعين المراد من ظاهر لفظه كما في الألفاظ المشتركة ... لما فيها من الإبهام إلّا بقرينة من وراء لفظها"[٤] ، فلا بدَّ من النظر في إطار ما أسماه الدكتور تمّام حسّان بتضافر القرائن ، وهذا صادق على كل قرينة أخرى بمفردها[٥].

ومن هذا كلِّه نلحظ أنَّ قرينة العلامة قرينة مهمة تُعين على فهم التراكيب النحوية وتوضّح المعنى وتزيل اللبس الحاصل في تلك التراكيب ، وهذا التوضيح وفهم المعنى يحتاج إلى وجود قرائن أُخرى تتعاضد معها وتؤازرها ، كي نصل إلى المراد في إظهار المعنى وتحديد بابه النحوي ، فالتقديم والتأخير لا يلغي وجود العلامة الإعرابية وإنَّما يعطي معنى آخر على معاني الوظائف النحوية ، فإنَّ العلامة الإعرابية نحتاج إليها في فهم المعنى أكثر ممّا نفقدها.

ثانياً / قرينة المطابقة :

تُعدُّ قرينة المطابقة من القرائن اللفظية ، ووسيلة من وسائل الربط في التراكيب النحوية ، فهي توضح العلاقة بين أجزاء التراكيب وتوثق الصلة ، فمن دونها تصبح التراكيب عارية من المعاني فضلاً عن ذلك ينعدم التماسك بين أجزاء التراكيب النحوية[٦] ، ولا يتضح هذا التماسك إلّا بقرينة المطابقة ،

---

(١) النحو والسياق الصوتي ، أحمد كشك : (٢٨) ، ويُنظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : (٢٢٧).
(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٠٥/١).
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : (٢٠٥).
(٤) الطراز : (١٧/١).
(٥) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (٢٠٧).
(٦) يُنظر : مناهج البحث في اللغة ، تمّام حسّان : (٢٠٣–٢٠٤).

فبدورها ينسجم المعنى مع التركيب ثم يتضح المعنى النحوي بتعاضد العلاقات بين أجزاء التركيب النحوي[١] ، فهي " توثق الصلة بين أجزاء التركيب ، وتعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين "[٢] ، فبواسطتها ينسجم المعنى ويتضح لدى المتلقي ؛ لأنَّها تؤمن اللبس بين المعاني ، ويطفو المعنى –إنْ صح التعبير– على سطح تلك التراكيب ، فمن دون المطابقة تتفكك العُرى بين التراكيب ، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلة بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال[٣] ، فإذا أنعدمت قرينة المطابقة يكون التركيب ، " فاقد المعنى عديم الجدوى ، أو على أقل تقدير، تنفر منه النفس، ولا تأنس له والسبب في ذلك هو انفصال الكلمات المتراصة عن بعضها ، حتى لتغدو في بعض الحالات وكأنَّها منعزلة لا يجمع بينها رابط " [٤] ، فلا تقتصر قرينة المطابقة على رفع اللبس بين المعاني بل لها دور آخر، فهي " تُعين على إبراز العلاقة بين الكلمات بحيث لو أُزيلت المطابقة عمّا ينبغي أنْ تكون فيه ، لخرج الكلام عن حدود الفهم ، و ربَّما خرج عن أنْ يكون مفيداً " [٥] ، فيكون الكلام مفيداً بالتماسك السياقي الذي يحدده الترابط بين أجزاء التراكيب النحوية ، وهذا الترابط يتوقف على عناصر هي[٦] :

أ– العلامة الإعرابية .

ب– الشخص (المتكلم ، والخطاب ، والغيبة).

جـ– العدد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع).

د– النوع (التذكير و التأنيث).

هـ– التعيين (التعريف و التنكير).

أ / العلامة الإعرابية:

تختلف التراكيب النحوية بحسب نوعها في التطابق بين أجزائها ، فإنَّ بعض التراكيب النحوية قد يتوجب التوافق بين أجزائها في واحد من العناصر ، أو اثنين أو أكثر ، وهذا يحصل في التطابق بين

---

(١) يُنظر : الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (١٨٨).

(٢) مبادئ اللسانيات ، أحمد محمد قدور : (٢٨٩).

(٣) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها : (٢١٣).

(٤) أمْنُ اللبس في النحو العربي (دراسة في القرائن)، بكر عبدالله خورشيد ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، كلية التربية ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م : (٧٤) .

(٥) المعنى وظلال المعنى : (٣٣٦).

(٦) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (٢١٢،٢١١) ، ومناهج البحث في اللغة : (٢٠٥،٢٠٤).

التابع والمتبوع ، فتكون العلامة الإعرابية في التوابع دليلاً على المطابقة[١] ، لذا قال العلوي : " إحراز المعاني ، وهو لا يمكن إلّا بإحراز الجمل وتركيبها ، فنظرُ الإعرابي مقصورٌ على معرفة الجمل وكيفية تركيبها ليتحصّل المقصود "[٢] ، فلا بدَّ من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الغلط في تأدية المعنى[٣]، فإنَّ العلامة الإعرابية عنصر مهم في المطابقة ، ولا سيَّما في موضوعات التوابع ، وجاء في قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾[٤] ، فيرى العلوي أنَّ كلمة (قتال) بدل اشتمال مجرور من (الشهر) ؛ لأنَّ سؤالهم كان من أجل القتال من دون الشهر ، ففيه دلالةٌ على البدل فضلاً عن مطابقته في الحركة الإعرابية[٥] ؛ لأنَّ " البدل في جميع العربية يحلُّ محل المبدل منه ، وذلك قولك : مررتُ برجلٍ زيدٍ ، وبأخيك أبي عبدالله . فكأنك قلت : مررتُ بزيدٍ ، و مررتُ بأبي عبدالله " [٦] ، فالبدل موقعه الإعرابي الجر؛ لأنَّ المبدل منه مجرور أيضاً ، فبدل الشيء ينبغي أنْ يكونَ مبدلاً منه في كلِّ شيء ، وحتى في العلامة الإعرابية ، فوجب التطابق بينهما ، فكان للعلامة الإعرابية حضورٌ في قرينة المطابقة، وهذا الحضور يؤدي إلى المعنى النحوي[٧] ، لذا قال العلوي : " الإفادة اللفظية فهي دلالة المطابقة " [٨]، فالعلامة الإعرابية قرينة لفظية تدل على المطابقة بتضافرها مع هذه العلاقات بين الجمل[٩] ، " فالمطابقة بين البدل والمبدل منه لابدَّ منها حتى يمكن أنْ نطلق عليهما تسمية البدل"[١٠] ، وكذلك تجب المطابقة بين الصفة والموصوف ؛ لأنَّ الصفة تحلية له[١١].

قال العلوي : " أنْ يكون النعت جارياً على ما يظهر فيها من الإعراب لفظاً لا غير"[١٢] ، كقولنا : (مررتُ بزيدٍ الظريفِ) ، فإنَّ إعراب كلمة (الظريفِ) نعتٌ (لزيدٍ) مطابق له في الحركة الإعرابية ، ولو

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢١٩/١).
(٢) (م.ن) : (٤١١/٢).
(٣) يُنظر : الطراز : (٩٦/١).
(٤) البقرة : من الآية (٢١٧).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٥٦/١).
(٦) المقتضب : (٢١١/٤).
(٧) يُنظر : الكتاب : (٩٦/١).
(٨) الطراز : (٩٧/١).
(٩) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (٢١٢).
(١٠) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (١٨٩).
(١١) يُنظر : المقتضب : (٢٤/١).
(١٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٢٨/١).

تغيرت الحركة الإعرابية ، لم يكن (الظريف) نعتاً ، و فقدَ عنصراً من عناصر المطابقة ، فإذا حُرِّك (الظريفُ) بالضمة اختلفت الحركة الإعرابية ممّا يؤدي إلى وظيفة أخرى بقطع الحركة فتتغير دلالتها من الصفة إلى الخبر ، وإذا حُرِّك بالفتحة (الظريفَ) أصبح مفعولاً به ، وهذا ما أراده العلوي بقوله : (ما يظهر فيها من الإعراب لفظاً) ، فتكون المطابقة في التوابع أغلب ممّا في غيرها في عنصر العلامة الإعرابية[١] ، ويُضاف إلى التوابع الفعل المضارع عندما يتبع عليه فعل مضارع آخر ، فلابدَّ في المطابقة سواء كان رفعاً أم نصباً أم جزماً ، فقولك: (من يضحك يتهلل وجهه فله درهم) ، فيرى العلوي أنَّ (يتهلل) فعلاً مضارعاً مجزوماً على البدلية ، فالفعل (يتهللْ) مجزوم فضلاً عن ذلك أنَّ الفعل لا يجوز عطفه على نفسه ، ناهيك عن جواب الشرط المقترن بالفاء ، فالحركة الإعرابية طابقت الفعلين المضارعين المجزومين ، فالسكون ، أسهمت في دلالة المطابقة ، لأمتزاج البدلية بين الفعلين[٢] ، فالإهدار في عنصر الحركة الإعرابية ، ولا سيَّما التوابع يغير أجزاء التراكيب النحوية ، ويحولها إلى لغوٍ غيرِ ذي معنى ، أو بالأحرى إلى تراكيب لا تمت إلى التوابع بصلة.

ب/ الشخص (المتكلم ، والخطاب ، والغيبة):

قال العلوي : الضمير "ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظاً ، أو معنىً ، أو حكماً "[٣] ، فتكون الضمائر متمايزة فيما بينها ؛ لأنَّ الضمائر أنواع كما أشار إليها العلوي ، وهي ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب ، وهذه الضمائر ينبغي للمتكلم مراعاة قرينة المطابقة ، لكونها معارف، "ومن المعرفة المضمر، نحو الهاء في (ضربتَه) ، و (مررتُ به) والكاف في (ضربتُك) و (مررتُ بك) ، والتاء في قمتُ ، وقمتَ ، وقمتِ يا امرأة " [٤] فالهاء في (ضربته ، به) تكون عائدة على الشخص الغائب ، لذا قال العلوي : " أما على جهة المطابقة له في لفظه كقولك : زيداً ضربته"[٥] ، فتكون الهاء مطابقة للفظ ، لذا صح المعنى النحوي في مطابقة اللفظ مع المعنى وهذا يرجع إلى قرينة المطابقة ، " فالمحور الأول من عملية الكلام هو الشخص المتكلم (أي : المنشئ) ، والمحور الثاني المتلقي(السامع) فإنَّك أضمرت بدلالة المطابقة في الكلام ومن ثَمَّ فهم السامع لما تعنيه "[٦] ، فإنَّ المعنى

---

(١) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (٢١٢).

(٢) يُنظر : الطراز : (٣٠/٢).

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٤٤٠/١).

(٤) المقتضب : (٢٧٩/٤).

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٠٣/١).

(٦) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (١٩٠).

الذي أراده العلوي أنْ تكون المطابقة مفهومة عند السامع ؛ " لأنَّك لا تضمره إلّا بعد ما يعرفه السامع ، وذلك أنَّك لا تقول : مررت به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير "[١]، فقول العلوي: (زيداً ضربته) استند على المطابقة ، ولو أنَّه قال (ضربته) لم يتضح المعنى ، فاعتمد على قرينة المطابقة في الكلام ، فلا يصح أنْ نقول: (نعرف هو) ولا (تعرف نحن) ؛ لأنَّها فقدت قرينة المطابقة . علماً أنَّ الضمائر تعتمد على تلك القرينة ؛ لأنَّ هناك من الضمائر ما تدلُّ على الغائب ، وأخرى على المتكلم وأخرى على المخاطب ، فكلُّ ضمير له وضعه وسمته ، لذا ينبغي على الشخص المتكلم أنْ يضع ألفاظه مفهومة لدى السامع ، وهذا الفهم ينشأ من مراعاة قرينة المطابقة ، فمن دون مراعاتها لا يتضح المعنى النحوي من التراكيب النحوية وضاع على السامع قصد المتكلم ، " فلا يصح أنْ يقول المتكلم كلاماً ألفاظه ألفاظ المتكلم ويريد به معنى الغائب ، أو الجمع "[٢]، فيرى العلوي أنَّ المطابقة دلالة على وضوح المعنى النحوي لفهم ما يقوله المتكلم وإلّا أصبح المعنى عسير المنال .

جـ/ العدد (الإفراد ، والتثنية ، والجمع):

يُعدُّ عنصر الإفراد والتثنية والجمع من عناصر المطابقة أي مطابقة العدد مع المعدود ؛ لأنَّ من خواص الإسناد في التراكيب النحوية مراعاة الإفراد والتثنية والجمع في الجملة الاسمية " فإذا كان اسماً صار مبتدأً ، ولابدَّ من أنْ يكون مساوياً للخبر في عدته ، كما تقول الزيدان قائمانِ وغلاماك منطلقانِ"[٣]، فلا يقال (الزيدانِ قائم) أو (الزيدانِ قائمونَ) ، فإنَّ قرينة المطابقة تكشف الرتب ؛ لأنَّ " الرتب في الأعداد ثلاث : رتبة الواحدة و رتبة الاثنين و رتبة الجماعة ، فهي للتوحيد والتثنية والجمع ، لا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضاً . فإنَّ عبّر عن واحد بلفظ جماعة ، أو اثنين بلفظ جماعة فذلك كلُّه مجاز"[٤] ، و هذا ما أشار إليه المبرد قائلاً : "ولو أريد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر لأنَّه الأصل ؛ لأنَّ التثنية جمع " [٥] ، وإذا كان في غير الشعر فلا يصح من حيث المعنى النحوي . وقد أوضح العلوي معنى التثنية والجمع بقوله : " ضم الاسم إلى مثله لأجل الاختصار ... وأمَّا الجمع فهو الضم للاسم إلى أكثر منه " [٦] ، فإنَّ التثنية تختلف عن الجمع فقرينة المطابقة توضح هذا الاختلاف ،

---

(١) المقتضب : (٢٨٠/٤).

(٢) الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (١٩١).

(٣) الأصول في النجو : (٣٦/٢) ، و يُنظر : بناء الجملة العربية (٩٩).

(٤) الصاحبي في فقه اللغة : (١٩٥).

(٥) المقتضب : (١٥٣/٢).

(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٩٥/١).

وقد أوضح الزجاجي الفرق بين التثنية والجمع بقوله : "وليس الجمع كذلك لأنَّ الاثنين لا يختلف معنى التثنية فيهما لأنَّه لا يكون اثنان أكثر من اثنين عدداً . والجموع تختلف في الكمية والأعداد في قلتها وكثرتها كما اختلفت الآحاد في أشخاصها وأبنيتها فاختلفت أبنية الجموع لاختلاف مقاديرها ، وأنواعها ، وأجناسها ، وقلتها ، كما اختلفت الآحاد في أبنيتها ، وألفاظها ، وأجناسها ، وأنواعها ، وخلقها. وكما تتفق الآحاد كذلك لم تتفق الجموع . فمن الجموع ما جاء على حد التثنية ، وهو أن تضم أسماء بعضها إلى بعض متفقة الألفاظ ، فيزاد في آخر واحد منها علامة الجمع ، فيعلم أنَّ الجماعة داخلة معه، كقولنا : الزيدون ، والعمرون ، ودللنا بهذا اللفظ على الجمع بين الأسماء ، كلُّ واحدٍ منها على انفراده يقال له زيد و عَمرو " [١] ، فإنَّ صيغة المفرد تبقى في المثنى والجمع ، لذلك يرى العلوي أنَّ صيغة المفرد لابدَّ أنْ تكون محفوظةً في المثنى ؛ لأنَّ التثنية في معنى العطف ، فضلاً عن لزوم اللام عند التثنية أو الجمع ، لاسم العلم فتقول في (زيد) ، (الزيدان ، والزيدون)[٢] ، وهذا مختص بالأسماء من دون الأفعال ؛ لأنَّ الأفعال لا تثنى ولا تجمع "وإنَّما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل. فإذا قلت : يقومان فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع ، فإذا نصبت أو جزمت حذفتها"[٣] ، وقد أوضح العلوي أنَّ الفعل لا يطابق الفاعل إذا تأخر الفاعل كقولنا : (قام الزيدان) و (قعد الرجال) وبخلاف ذلك فتقول (الزيدان قاما) و (الرجال قعدوا) ولا يصح أن تقول : (الزيدان قام) و (الرجال قعد)، فلابدَّ من قرينة المطابقة ، "إذ الأصل أنَّ الفعل لا يطابق الفاعل إذا ثني أو جمع ، وإنَّما يظلُّ مفرداً إلّا إذا تأخر عن الفاعل فإنَّه يطابقه . غير أنَّ نصوصاً كثيرةً وردت بخلاف ذلك تأمل فيها النحاة كثيراً و درسوها دراسة مستفيضة تبرهن على عنايتهم بهذه القرينة " [٤] ، وهذه القرينة – أعني المطابقة – تُسهم في معرفة الموقع الإعرابي في التراكيب النحوية .

قال سيبويه : " واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك، فشبهوا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فُلانة) ، وكأنَّهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة . قال الشاعر ، وهو الفرزدق*:

---

(١) الإيضاح في علل النحو : (١٢١،١٢٢).

(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٩٧/١).

(٣) الاصول في النحو : (٤٨/١،٤٩).

(٤) نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (٢٠٢).

* هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية من شعراء العصر الاموي توفي في سنة (١١٤هـ) . يُنظر : الشعر والشعراء : (٤٧١/٢) ، وديوان الفرزدق ، تحقيق علي فاعور : (٨).

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَورَانَ يَعصِرْنَ السّلِيطَ أَقارِبُهْ[1]

وأما قوله جل ثناؤه : ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[2] فإنَّما يجئ على البدل ، وكأنَّه قال : انطلقوا فقيل له : مَنْ ؟ فقال بنو فلان . فقوله جل وعزَّ. (وأسروا النجوى الذين ظلموا) وعلى هذا فيما زعم يونس* "[3].

وينقل ابن عقيل في شرحه (قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمنَ الهنداتُ) ، فتكون الألف والواو والنون حروفًا تدلُّ على التثنية والجمع ، وهي لغة تعرف بلغة (أكلوني البراغيث)[4] .

يلحظ الباحث أنَّ (الألف والواو والنون) ليست علامات تثنية أو جمعاً فحسب بل لها موقع إعرابي تعرب فاعلاً ؛ لأنَّ الضمائر في قولنا (الزيدان قاما) و (الزيدون قاموا) و (الهنداتُ قمنَ) تعرب فاعلاً . نعم هي للتثنية والجمع من حيث المطابقة ، لكن لها وظيفة نحوية تؤديها داخل التراكيب النحوية ، وما بعدها (الزيدان ، أو الزيدون ، أو الهندات) بدل كل من كل يعتمد على قرينة المطابقة، فلا أراه فاعلاً ، فإنَّ البدل والمبدل منه يعتمد على قرينة المطابقة غالباً ، لذا لا يمكن تجاهل قرينة المطابقة ، ولا سيَّما بين النعت والمنعوت في الإفراد والتثنية والجمع إذا كان النعت والمنعوت اسمين ما عدا النعت السببي ، لذلك قال العلوي : " ما يكون صفة بحال سبب الموصوف ، ولابدَّ للمطابقة للموصوف في خمسة أمور : رفعه ، ونصبه ، وجره ، وتعريفه ، وتنكيره " [5]، فلا يشترط المطابقة من حيث الإفراد والتثنية والجمع في النعت السببي ، لذا نجد " أنَّ الإفراد والتثنية والجمع كان أساساً مهماً تعتمده كثيرٌ من الأبواب النحوية كالابتداء وما يدخل عليه من نواسخ والخبر والفاعل ونائب الفاعل وتمييز العدد والنعت وغيرها من الموضوعات المهمة ، لذا عنوا بصيغها و دلالاتها وعلاماتها في إسنادها أو إضافتها وتعريفها أو تنكيرها وتذكيرها وتأنيثها "[6]، فإنَّ قرينة المطابقة تتضح في الأسماء ، ولا سيَّما في مباحث الإعراب ، فهي قرينة تُعين المتلقي إلى الوصول لإحكامه النحوية ، ودليل محكم في الوصول إلى المعنى مع القرائن الأُخرى.

---

(١) يُنظر : ديوان الفرزدق : (٤٤).

(٢) الانبياء : من الآية (٣).

* هو أبو عبدالرحمن الظبي النحوي من أهل جبل ، أخذ عن أبي عَمرو بن العلاء وعن حمادة بن سلمة بن دينار ، توفي في سنة (١٨٢هـ). يُنظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : (٤/٧٤،٧٦).

(٣) الكتاب : (٢/٤٠-٤١).

(٤) يُنظر شرح ابن عقيل : (١/ ٤٢٦،٤٢٩).

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١/٢١٧).

(٦) نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (٢٠٢-٢٠٣).

قال العلوي: ".. إذا اختلف إعراب الأسماء المنعوتة ، فإنَّه يمتنع الجمع بين نعوتها ، فلا يجوز أن تقول: قام زيدٌ ، ورأيت أباك العاقلين ، ولا العاقلان... [و] إذا كان العاملُ مختلفاً ، وكان الإعراب من جنس واحد ، فإنَّه لا يجوز الجمع بين النعوت ، فلا تقول : قام زيدٌ ، وهذا محمدٌ الظريفإنَّ ، ولا مررت بزيدٍ ، و دخلت على عَمرو العاقلين... وإنَّما امتنع ؛ لأنَّ اختلاف العاملين كاختلاف الإعرابين"(١)، اعتمد العلوي على قرينة الإعراب في التراكيب النحوية ، فاختلاف الإعراب يؤدي إلى عدم المطابقة في قوله (قام زيدٌ) ، فزيد فاعل مفرد للفعل (قام) و (العاقلان) صفة للمثنى ، وأمَّا قوله: (رأيت أباك العاقلين)، فإنَّ (أباك) مفعول به و(العاقلين) نعت منصوب للمثنى ، فامتنعت المطابقة ، فالإعراب عنصر مساعد على قرينة المطابقة هذا من جهة ومن جهة أُخرى اختلاف العامل ، كقوله: (قام زيد) ، فإنَّ (زيداً) فاعل للفعل (قام) ، فهو متعلق بالفعل لا ينفك عنه ، وقوله (هذا محمدٌ) فـ (محمد) خبر أسند إلى المبتدأ (هذا) ، فاختلف العامل فيهما، لذا أصبح كلاً على حدِه، فلا تجوز المطابقة فيهما فضلاً عن أنَّ المعنى فيه إبهام ولبس، ولا يتحقق المقصود به، لذا قال سيبويه: "هذانِ رجلانِ وعبدُالله منطلقينَ. وإنَّما نصبت المنطلقين لأنَّه لا سبيل أنْ يكون صفةً لعبدُالله، ولا أنْ يكون صفةً للاثنين ، فلمّا كان ذلك مُحالاً جعلته حالاً صاروا فيها ، كأنَّك قلت: هذا عبدُاللهِ منطلقاً. وهذا شبيه بقولك : هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمينِ. وإنْ شئت قلت : هذانِ رجلانِ وعبدُاللهِ منطلقانِ ؛ لأنَّ المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين ، فجريا عليه"(٢) .

اعتمد سيبويه على قرينة المطابقة للوصول إلى المعنى ، فقد جعل (منطلقينَ) حالاً منصوباً بالياء؛ لأنَّ (رجلينِ) يكون وصفهما بمثنى نكرة ، و (عبدالله) يكون وصفه باسم مفرد معرفة ، لذا فالقول بإعراب كلمة (منطلقينَ) نعتاً أظنه غير دقيق ؛ لأنَّ (منطلقين) حال لبيان هيأتهم جميعاً . وحين جاز وصف (رجلين) بكلمة (منطلقينِ) ؛ لأنَّ (رجلين) نكرة يجوز وصفه بنكرة على أنْ تكون مثنى و مرفوعة لتطابق (رجلان) ؛ لأنَّ قرينة المطابقة تدلُّ على التثنية و تُعين على إعرابها صفة لرجلين ، و دلالة (منطلقين) على الجمع ، فهي قرينة تعين على إعرابها حالاً.

وخلاصة القول: إنَّ المطابقة تُعين على الوصول إلى المعنى ، فلا يمكن أنْ تكون بعيدةً عن القرائن الأُخرى ؛ لأنَّ التركيب النحوي تتضح دلالته بتضافر القرائن ويكون أحدهم مكملاً للآخر ، لذا كان العلوي يعي تلك القرينة بتوافقها مع القرائن الأُخرى للوصول إلى المعنى المراد من التركيب النحوي.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٢٧/١).

(٢) الكتاب : (٨١/٢).

د/ النوع (التذكير والتأنيث):

قال العلوي : " المؤنث : ما موجود فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً . فاللفظ كقولنا : حمزة .. ، وحمراء ، وحُبلى ، والمقدر كقولك : .. عقرب وهند ، .. وأمَّا المذكر: فهو ما خُلي عن العلامات التي للتأنيث "[١] ، فتكون الكلمات في اللغة العربية أمَّا مذكرة أو مؤنثة وقد تكتسب بعض الكلمات التذكير والتأنيث بأحرف كالتاء المربوطة والألف المقصورة والألف الممدودة التي تغير تأنيث الاسم وأحرف المضارعة التي تجعل الفاعل مذكراً أو مؤنثاً فضلاً عن الضمائر المختلفة[٢] ، لذا قال الدكتور تمّام حسّان : " وأمَّا النوع فإنَّه يكون أساساً للأسماء والصفات والضمائر (بأنواعها) وتتطابق الأفعال مع هذه الأقسام عند إسناده إليها أو إلى ضمائرها العائدة إليها "[٣] ، فقرينة التأنيث والتذكير قرينة مهمة ومن أهميتها جعلوا لها مصنفاتٍ مستقلةً عن جوانب اللغة الأخرى وألفوا فيها كتباً كثيرةً[٤].

"فإنَّ التذكير والتأنيث يراعى في كثير من الأبواب النحوية كإسناد الفعل إلى الفاعل ، وفي الابتداء وخبره ، والنواسخ وأخبارها ، والنعت والمنعوت وتمييز العدد " [٥] ، وقد لحظ العلوي أنَّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مذكرةً كلَّها بقوله : " فأمّا الأفعال فلا حظَّ لها في التأنيث لأنَّها دالة على معانٍ هي المصادر واقعة في الأزمنة ... نعم دخلت في الأفعال ليس لتأنيث الأفعال أصلاً ، وإنَّما تلحقها علامات التأنيث للدلالة على تأنيث الفاعل ، فلهذا تقول : قامتْ هندُ ، وخرجتْ زينبُ ، فأمَّا تأنيث الأفعال بالإضافة إليها نفسها ... وأمّا الحرف فإنَّها ممّا يُذكّر ويُؤنّث ، فمن ذكرها .. حملها على لفظ الحرف نفسه فيقول : هذا ألفٌ ، وهذا جيمٌ ، ومن أنثها حملها على لفظ الكلمة فيقول : هذه ألف ، وهذه كاف ..."[٦].

وقد فرق المبرد بين التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي – المجازي – بقوله : "والتأنيث والتذكير في الواحد على ضربين : أحدهما حقيقة ، والآخر لفظ ... فأمَّا الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة وجميع الحيوان ؛ لأنَّك لو سميت رجلاً لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكراً ... والتأنيث الثاني ، والتذكير

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢/٢٤٦).

(٢) يُنظر أثر القرائن في توجيه المعنى : (١٧٧).

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : (٢١٢).

(٤) صنفت كتب كثيرة في هذا المجال. يُنظر المذكر والمؤنث ، للفرّاء ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ، والمذكر والمؤنث ، للمبرد ، والمذكر والمؤنث ، لابن جني ، والمذكر والمؤنث ، لابن فارس ، والمذكر والمؤنث ، لابن الانباري ، وغيرهم .

(٥) نظرية المعنى في الدراسات النحوية : (١٩٣).

(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢/٢٤٦،٢٤٧).

نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ، ومنزل ، فليس هذا أكثر من لفظ " [١] ، فإذا أُسند الفعل – كما يرى العلوي – إلى اسم ظاهر كان تأنيثه حقيقياً على شريطة ألّا يفصلَ بفاصل بينه وبين فاعله ، و لُحقت علامة تأنيث الفعل كقولنا : (حضرتِ الطالبةُ) وامتنع حذف تاء التأنيث فلا نقول: (حضر الطالبة) ، وإنْ كان مجازياً جاز إلحاق العلامة وتركها كقولنا : (طلعتِ الشمسُ) و (طلع الشمسُ)[٢] ، وهذه التفرقة عند العلوي تدلُّ على عنايته بالمعنى في التراكيب النحوية ، فإنَّ المؤنث اللفظي يمكن أنْ يأتي فيه الفعل خالياً من التأنيث ويمكن أنْ يؤنث ، " فلو قلت : قصر ليلتُك وعمر دارُك لجاز ؛ لأنَّ الدار والمنزل شيء واحد. ليس في الدار حقيقة تعرفها عن ذلك ... قال الله عزَّ وجل: ﴿ **فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ**﴾[٣] وقال عزَّوجل: ﴿**وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ** ﴾[٤] " [٥] ، فإنَّ الفعلين (جاء وأخذ) لم تدخل عليهما علامة تأنيث وفاعليهما (الموعظة والصيحة) مؤنث ، لذا فإنَّ المطابقة قد حملت على الأصل وقد أوضح العلوي أنَّ المذكر هو الأصل بقوله : " أعمُّ الأشياء هو قولنا : شيءٌ ، ثم جسمٌ ، ثم حيوانٌ ، ثم إنسانٌ، ثم رجلٌ ، فهذه كلُّها مذكرةٌ ، وهي أصولٌ للأشياء ... [فـ] التذكير حاصل من غير علامة والتأنيث لا يحصل إلّا بعلامة ، وما يحصل بعلامة فرع عمّا لا يحصل بعلامة " [٦] ، فإنَّ قرينة المطابقة حصلت بواسطة السياق التركيبي للآيتين وسمح بذلك أيضاً الوضع اللغوي في التذكير والتأنيث لغرض المطابقة وهذا ما سعى إليه العلوي بتفريقه بين التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي .

هـ/ التعيين (التعريف والتنكير):

إنَّ للتعريف والتنكير دوراً مهماً في نظام اللغة العربية ، وقد تكون صحة كثير من التراكيب النحوية متوقفةً عليهما أو بأحدهما ، لذا تُعين النكرة والمعرفة في إدراك وظائف كثير من الكلمات في الجملة العربية للعلم بهما أو بأحدهما [٧] ، فإنَّ النكرة والمعرفة طريقة من طرائق توضيح المعنى ، قال العلوي: النكرة " ما دلَّ على شيءٍ لا بعينه ... [وأمَّا المعرفة] ما دلَّ على شيءٍ بعينه " [٨]، فتكون النكرة أوسع

---

(١) المقتضب : (٣/٣٤٨،٣٤٩).

(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢/٢٥١).

(٣) البقرة : من الآية : (٢٧٥).

(٤) هود : من الآية : (٦٧).

(٥) المقتضب : (٣/٣٤٩).

(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢/٢٤٦).

(٧) يُنظر : التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ، محمود أحمد نحلة : (١٥،١٦).

(٨) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١/٢١٩،٢٢٠) ، ويُنظر : الطراز : (٢/٨).

من المعرفة ؛ " لأنَّ الأشياء إنَّما تكون نكرةً ثم تعرف " [١]، وأشار المبرد إلى ذلك بقوله: " وأصل الأسماء النكرة ، وذلك لأنَّ الاسم المنكّر هو الواقع على كلِّ شيءٍ من أمته لا يخص واحداً من الجنس دون سائره ، وذلك نحو: رجل ، وفرس ، وحائط ، وأرض ، وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز منه ؛ إذ كان الاسم قد جمعهما "[٢]، وقد بين العلوي النكرات بأنَّها لا تخرج عن هذه التصنيفات بقوله : "وجملة النكرات ستة : شيء ، ثم جوهر ، ثم جسم ، ثم حيوان ، ثم إنسان ، ثم رجل. وهذه النكرات كل واحد منها له قرينة في التنكير، والأولى منها أعم من الثانية "[٣]، ويرى الزجاجي أنَّ المعارف خمسة أضرب منها: أسماء الأعلام نحو: (زيد وعَمرو) ، والمضمر نحو : (أنا وأنت) ، والمبهم نحو: (هذا ، وهذان)، وما عرف بالألف واللام نحو (الرجل ، والغلام) ، وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف تعرف به ، نحو (غلامك ، وغلامُ زيدٍ)[٤] ، ولا يوافق العلوي الزجاجي ، وإنَّما يراها ستة أنواع ، وهو النكرة المقصودة (يا رجلُ ، يا غلامُ) ؛ لأنَّ حرف النداء مع الضمة أسهم في الدلالة على أنْ يكون معرفةً [٥].

ويشترط العلوي في النعت بنوعيه الحقيقي والسببي مطابقة المنعوت في التعريف والتنكير، فلو قلنا: (مررتُ بالرجلِ الكريمِ) ، بالتعريف ، فإنَّ (الكريم) نعتٌ للرجل مجرور، وإذا قلنا: (مررت برجلٍ عاقلٍ) بالتنكير ، فإنَّ (عاقل) نعتٌ مجرورٌ ، فلا تجوز المخالفة في التعريف والتنكير. وكذلك النعت السببي كقولنا: (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه) و (مررتُ بالرجلِ الكريمِ أبوه) فتجب فيه المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير، ولو قلنا : (جاءني زيدٌ الراكبُ) فهو صفة (زيد) ولو قلنا: (جاءني زيدٌ راكبٌ) انعدمت المطابقة بين الصفة والموصوف واستحال أنْ تكون (راكب) صفة ، لما فيه من المخالفة بالتنكير، ولو كانت حالاً كان الصوابُ (جاءني زيدٌ راكباً) فلا تشترط في الحال المطابقة[٦].

ومِنْ هذا كلِّه يتضح لنا أنَّ القرائن اللفظية المتمثلة بالمطابقة ، منها العلامة الإعرابية والشخص والعدد والجنس والتعيين بالتعريف والتنكير تتآزر فيما بينها من أجل الوصول إلى المعنى ، فإنَّ المطابقة تعين على الوصول إلى المعنى وتوثيق الصلة بين التراكيب النحوية ، وإذا انعدمت المطابقة بفروعها

---

(١) الكتاب : (٢٤١/٣).

(٢) المقتضب : (٢٧٦/٤).

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢١٩/١) ، ويُنظر : الطراز : (٨/٢).

(٤) يُنظر : الجمل في النحو ، الزجاجي : (١٤).

(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٢٠/١).

(٦) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٢٢،٢١٧/١).

تفككت التراكيب وأصبحت الكلمات المتآزرة منعزلةً عن بعضها ويصعب فهم تلك الكلمات والغرض المراد، ولا يتحقق المعنى أو بالأحرى يصبح عسيراً.

ثالثاً / قرينة الرتبة :

تُعدُّ الرتبة من القرائن اللفظية ولها علاقةٌ معنويةٌ وثيقةٌ في التركيب النحوي تُعين على إبراز المعنى النحوي ؛ لأنَّ " الموقع الذي يتخذه العنصر النحوي في الجملة وحركته في التركيب وعلاقته بالعناصر الأخرى في بناء الجملة "[١] يساعد على تضافر القرائن، وهذا التضافر يكشف النقاب عن المعنى ، فالكلمة في الجملة لها موقع خاص تؤدي فيه الوظيفة النحوية دورها بالتعالق مع غيرها من الكلمات[٢] ، و" لكل كلمةٍ في الجملة العربية رتبة خاصة بحسب وضعها اللغوي ، فالفعل يتقدم على الفاعل والفاعل يتقدم على المفعول به في نظام الجملة الفعلية ، والمبتدأ يتقدم على الخبر في الجملة الاسمية ..."[٣]، ناهيك عن بقية مكونات الجملة وهذا يسمى الرتبة المحفوظة.

أمّا إذا تغير موقع الكلمة في التركيب النحوي سواء كان متقدماً أم متأخراً فيسمى الرتبة غير المحفوظة . وقد أشرنا إلى ذلك في موضوع التقديم والتأخير*، وقد أولى العلوي هذه القرينة عناية ملحوظة وبيّن المعاني الناتجة عن التقديم والتأخير في التراكيب النحوية سواء كان التقديم وجوباً أم جوازاً.

إنَّ قرينة الرتبة ركيزةٌ مهمةٌ في توضيح المعنى ليس بإنعزالها عن القرائن الأُخرى ، بل تآصرها مع القرائن الأُخرى ، وقد أشار الدكتور فاضل الساقي إلى مواطنها وأهميتها في النحو العربي ، وقد لخص ذلك في كتابه أقسام الكلام العربي[٤] .

رابعاً / قرينة الربط:

ممّا لا شكَّ فيه أنَّ قرينة الربط لها دور أساس في تعلق الكلام بعضه ببعض ؛ كي تُجنب التراكيب النحوية اللبس والغموض ، فهي تخضع لمبادئ وقواعد ينشئها المتكلم لتُعبر عن أفكاره ؛ كي تصل إلى المتلقي ؛ لأنَّ فائدة الكلام لا تتضح إلّا بالربط ؛ فيستطيع المتلقي أنْ ينكر الكلام إذا كان مفككاً ، فلا

---

(١) الاحتمالات اللغوية المخلة بالمقطع وتعارضها عن الاصوليين ، كيان أحمد حازم يحيى الزُّبيدي : (٤٣١).

(٢) يُنظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : (١١٤).

(٣) الجملة في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية دلالية) ، عدنان خالد فضل المرابحي : (١٠٦).

* يُنظر : المبحث الأول من الفصل الثاني من الرسالة : (١٧٢-١٨٩).

(٤) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : (١٨٦،١٨٧،١٨٨).

تحصل فائدة في التفكيك [١]، فاللغة " نظام تخضع له ، قواعد مقررة ليست فوضى، وليست تتآلف من أشياء لا روابط بينها ، فلها نظام معين في توزيع أصواتها ونماذج محددة في بناء كلماتها وجملها ، ولولا هذا النظام لَما تحقق لها هدف ، ولَما استحقت أنْ تكون مجالاً للدراسة " [٢]، فإنَّ الهدف من قرينة الربط مع القرائن الأُخرى لإيضاح المعنى الناشئ من ألفاظ التراكيب النحوية ، لأنَّ المعنى له منزلة في اللفظ أو كما قال العلوي: "منزلة المعنى من اللفظ هي منزلة الروح من الجسد ، فكلُّ لفظٍ لا معنى له فهو بمنزلةِ جسد لا روحَ فيه "[٣]، فإنَّ قرينة الربط هي أحدى القرائن السياقية تُعين التراكيب النحوية بتعلق بعضه ببعض ، فمن دون قرينة الربط يصبح الكلام مفككاً من دون جدوى ، إذ " إنَّ رصف الكلمات ليس أبداً دليلاً على تلاحمها ، فقد تجد من الكلمات المتراصفة التي يبدو أنَّها في تناسق مقبول ، لكن فقدانها لصفة الربط أو الترابط يجعل من ذلك الرصف من الكلمات مجرد ألفاظ وُضِع بعضها جنب بعض" [٤]، و التراكيب النحوية يُهدف بها حصول الفائدة ، وهذا يحصل بالربط ، فإنَّ " الربط كمنهج من مناهج المعالجة اللغوية التركيبية في اللغة العربية ، باعتباره قرينة من القرائن اللفظية التي ينبغي أنْ تحلل التراكيب العربية في ضوء قواعدها وأنظمتها ، باعتباره نظرية هامة قائمة برأسها في إبراز العلاقات بين عناصر التراكيب العربية " [٥] ، فإنَّ الربط كما يرى الدكتور تمّام حسّان قرينة لفظية تُعين على اتصال أحد المترابطين بعضه ببعض[٦] ، والاتصال من غير رابط يصبح انفصالاً ، فالترابط شرط المعنى ، فإنَّ الربط بين المفردات والجمل يكون تارةً ربطاً لفظياً وتارةً أُخرى معنوياً ، ويبدو أنَّ قرينة الربط تقتصر على الربط اللفظي ، وأمّا الربط المعنوي فنجده يدخل في باب القرائن المعنوية ، كالإسناد والتعدية وغيرهما[٧] ، لذا فإنَّ الربط يكون في الضمير أو بحروف العطف والفاء الواقعة في جواب الشرط والاسماء الموصولة حين يخشى المتكلم " اللبس في فهم الانفصال بين معنيين ، أو اللبس في فهم الارتباط بين معنيين،

---

(١) يُنظر : بناء الجملة العربية : (٨٧).

(٢) اللغة بين القومية والعالمية ، إبراهيم أنيس : (١١).

(٣) الطراز : (١٣١/٣).

(٤) القرائن العلائقية وأثرها في الإتساق (سورة الأنعام أنموذجاً) ، دراسة وصفية إحصائية تحليلية ، سليمان بوراس ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ٢٠٠٨م /٢٠٠٩م : (١١٦).

(٥) أنظمة الربط في العربية (دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية) ، حسام البهنساوي : (١٦).

(٦) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (٢١٣).

(٧) يُنظر : بناء الجملة العربية : (٩٥) ، والقرينة في اللغة العربية : (١١٤).

والواسطة اللفظية إمّا أنْ تكون ضميراً بارزاً منفصلاً أو متصلاً وما يجري مجراه من العناصر الإشارية ، كالاسم الموصول واسم الإشارة ، وإمّا أنْ تكون بإداة من أدوات الربط " [١]، فأشار العلوي إلى الربط بالضمير أو بحرف العطف بقوله : " إنَّ من حق الجمل إذا ترادفت وتكرر بعضها في أثر بعض فلابدَّ فيها من ربط الواو لتكون منسقة منتظمة ، كما أنَّ الجمل إذا وقعت موقع الصلة ، أو الصفة ، فلابدَّ لها من ضمير رابط يعود منها إلى صاحبها ، فلهذا تقول ؛ زيدٌ قائمٌ ، وعَمرو منطلقٌ ، فلا تجد بُدّاً من الواو، وكما لا تجد بُدّاً من الضمير في نحو قولك : هذا الذي قام وخرج من أجل الربط " [٢] ، فلابدَّ أنْ يكون هناك ضميرٌ رابطٌ بين المبتدأ والخبر في (زيدٌ قائم) ؛ لأنَّ الخبر مشتق فيرجع الضمير إلى المبتدأ ، فضلاً عن الربط بين الجملتين (بالواو) حرف العطف (زيدٌ قائمٌ وعَمرو منطلقٌ) ، فيرى العلوي أنَّ الضمير قرينة ربط لابدَّ منه ، كي يستقيم المعنى ، وإذا قلنا : (بكر أخوه منطلقٌ) ، فإنَّ ضمير (الهاء) أحال على (بكر) ، فإنَّ الخبر جملة اسمية ارتبطت بالمبتدأ عن طريق الضمير ، وكذلك قولنا: (بكر انطلق أخوه) ، فالضمير هنا يرجع إلى (بكر) ، فالخبر جملة فعلية ، ولو جردنا كلا الجملتين من الضمير ، لأصبحت التراكيب النحوية مفككة وأصابها اللبس في فهم المقصود وأصبح التركيب النحوي مجرداً من المعنى[٣].

ومن أدوات الربط (الفاء) الواقعة في جواب الشرط كقولنا :(إنْ قمتَ فبكرٌ قائمٌ) فجاءت (الفاء) رابطة ، وهذا ما صرح به العلوي بقوله: "لأجل الربط بين فعل الشرط وجوابه " [٤] ، فهي قرينة من القرائن اللفظية الدالة على معنى الارتباط بين فعل الشرط وجوابه.

وأشار العلوي أيضا إلى الربط الإضافي بضمير الفصل بقوله: "إنْ تقصد المبالغة في الخبر فتقصر جنس المعنى على المخبر عنه كقولك: زيدٌ هو الجوادُ ، وعمرٌ هو الشجاعُ ، تريد أنَّه هو المختص بالمعنى دون غيره ، وأنت إذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الاشتراك ، فلا يجوز أنْ تقول: زيد هو الجواد وعَمرو ، لأنَّه يبطل المعنى"[٥] ، فإنَّ فائدة الربط بضمير الفصل يحدد الخبر خوفاً من الالتباس بالنعت لأنَّه فصل بين الخبر والنعت ، فالفصل به يوضح الثاني خبراً لا نعتاً ؛ لأنَّك إذا قلت: (زيدٌ الجواد) ، فيكون التوهم عند السامع بأنَّ (الجواد) صفة ، فجئنا بضمير الفصل للتفريق بين

(١) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، مصطفى حميدة : (١٩٥،١٩٦).
(٢) الطراز : (٢٦/٢).
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١/ ٢٩٥،٢٩٦) ، والطراز : (٢٦/٢).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١/ ٦٨٢).
(٥) الطراز : (١٣/٢).

الخبر والصفة[١] ، فإنَّ التركيب النحوي في (زيدٌ هو الجوادُ ، وعمرٌ هو الشجاعُ) استعمل لأمن اللبس في فهم الارتباط بين (زيد) و (الجواد) و(عمر) و (الشجاع) ، فإذا قيل :(زيدٌ الجوادُ) و (عمرٌ الشجاعُ) في إنشاء علاقة إسنادية ، نشأ اللبس في فهم العلاقة الوصفية ؛ لأنَّ كلا الاسمين معرفة ، وبينهما تطابق ، فلجأت العربية إلى ضمير الفصل للربط بين الاسمين كي يزول احتمال فهم العلاقة الوصفية[٢]، وهذا واضح في القولين الكريمين ﴿**وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[٣] و ﴿**أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا** ﴾[٤]، فيرى العلوي أنَّ القول الأول ربط بالضمير ليدلَّ على أنَّ الكفرَ مختصٌ بهم وفيه مبالغة بظلمهم الفاحش ، وأمّا القول الثاني ففيه دلالة على الاختصاص بالإيمان وهذه الصفة يستحقونها من بين سائر الخلق ، لذا أدى الضمير الرابط معنيين هما الاختصاص والتوكيد[٥].

خامساً / قرينة التضام:

تعد قرينة التضام من القرائن الشكلية ، إذ لا يكاد باب من أبواب النحو العربي يخلو منها [٦]، فإنَّها تظهر في التركيب النحوي ، لأنَّها استلزام أحد العنصرين النحويين لعنصر آخر[٧] ، فهي " كلٌّ لفظين أو بابين أو لفظ و تركيب أو لفظ و محل إعراب بينهما اقتضاء ضروري .. أو غير ضروري .." [٨]، لذا فإنَّ قرينة التضام لا تُعين على المعنى إلّا عن طريق التراكيب والتعالق بين عناصره ، فهي استدعاء "الكلمة كلمة أُخرى في السياق " [٩] ، فإنَّ الألفاظ المفردة من أوضاع اللغة فلا توضع لتعرف معانيها في نفسها ، بل ضم بعضها إلى بعض لتحصل الفائدة [١٠] ، وأشار العلوي إلى ذلك بقوله: " يجب مراعاة أحوال التأليف بين الألفاظ المفردة ، والجمل المركبة ، حتى تكون أجزاء الكلام متلائمة آخذاً بعضها بأعناق بعض" [١١] ، فقرينة التضام قرينة نحوية شاملة لمعظم الأساليب النحوية تساعد بتآزرها مع القرائن

---

(١) همع الهوامع في جمع الجوامع : (٢٢٧/١).
(٢) يُنظر : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية : (١٩٩).
(٣) البقرة : من الآية : (٢٥٤).
(٤) الأنفال : من الآية : (٤).
(٥) يُنظر : الطراز : (١٣/٢).
(٦) يُنظر : البيان في روائع القرآن : (١٥٤).
(٧) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (٢١٧).
(٨) لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية) ، محمد حماسة عبد اللطيف : (٢٣٣).
(٩) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : (١٩٦).
(١٠) يُنظر : دلائل الإعجاز : (٥٣٩).
(١١) الطراز : (١٦٠/٢).

الأُخرى على توضيح المراد عن طريق السياق النحوي[١] ، فيكون التضام بين أجزاء الكلام كالحروف مع الأسماء ، ولاسيَّما حروف الجر ، " لأنَّ المجرور داخل في الجار فصارا كأنَّهما كلمة واحدة " [٢] ، وهذا ما قاله العلوي أيضاً: " إنَّ وضع الحرف مطلقاً هو دلالته على معنى في غيره ولا يستقل بنفسه في الدلالة ، فأمَّا وضع حروف الجر فإنَّما هو لاتصال معاني الأفعال بالأسماء ، ويختلف ذلك الاتصال باختلاف معانيها "[٣] ، فهي علاقة تلازمية ، وكذلك حروف العطف مع الاسم المعطوف ، وأدوات الاستثناء مع المستثنى ، وأدوات النصب مع الفعل المضارع المنصوب ، وأدوات الجزم مع الأفعال المضارعة المجزومة وحرف النداء مع المنادى مباشرة ، فضلاً عن طلب الفعل للفاعل سواء كان ظاهراً أم مقدراُ [٤] .

إنَّ قرينة التضام كما يراها العلوي هي التلازم بين التراكيب النحوية ، فإذا علقت الكلمة بما يستحيل عقلاً تعلقها به ، فهي في أصل اللغة غير موضوعة له [٥] ، فحذف أحد المتضامنينِ ، فلابدَّ من دليل يدلُّ على المحذوف ، كما في حذف المضاف الوارد في قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[٦]، فلا يمكن بأية حال من الاحوال سؤال القرية ، فيكون التركيب النحوي من دون فائدة ، فيُحذَف المضاف لوجود قرينة دالة على حذفه ناهيك عن علاقة التضام بينهما فقدر المضاف (أهل)[٧] ، فإنَّ اللفظ يستعمل في معنيين أحدهما حقيقة والآخر مجاز ، وهذا ما صرح به العلوي بقوله : " أحدهما يكون سابقاً إلى الفهم عند إطلاق اللفظ من دون قرينة ، والآخر لا يفهم عند الاطلاق إلا بقرينة " [٨]، وهذا ما أشار إليه الدكتور فاضل السامرائي بالدلالة الظاهرة والدلالة الباطنة [٩] ، وهذه الدلالة – أعني الباطنة– لا تتضح إلّا بالقرينة .

---

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين ، عواطف كنوش المصطفى : (٦٦).

(٢) الكتاب : (١٦٤/٢).

(٣) الطراز : (٣١،٣٠/٢).

(٤) يُنظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : (١٩٦–١٩٩) ، والبيان في روائع القرآن : (١٥٤–١٥٧) ، والقرينة في اللغة العربية : (١١٠،١٠٩).

(٥) يُنظر : الطراز : (٥١/١).

(٦) يُوسف : من الآية (٨٢).

(٧) يُنظر : الطراز : (٥١/١ ، ٥٧/٢ ، ١٧٦/٣).

(٨) الطراز : (٥٠/١) ، يُنظر : دلائل الإعجاز : (٢٦٢).

(٩) يُنظر : معاني النحو : (١٩/١).

ومن علاقات التضام تضام الحروف مع الفعل المضارع فمثلاً (السين ، وسوف ، ولام الامر، وإنْ الشرطية) ، فهذه الحروف تدخل على الفعل المضارع ما خلا إنْ الشرطية ، فيجوز أنْ تدخل على الماضي بتضامهم مع الفعل المضارع ، وتغير دلالة الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال ، وهذا ظاهر قول العلوي: " فإذا أردت خلاصه للاستقبال أدخلت عليه حرف السين أو سوف فقلت: سيقومُ، وسوف يقومُ ، فيصير مستقبلاً لا غير ، ويخرج عن حد الاشتراك . وهكذا الحال فيه إذا كان للأمر ، والشرط ، في مثل قولك: ليخرج عَمرو ، وإن تقم أقم معك ، فإنَّ هذه الأفعالَ كلَّها دالة على أزمنة المستقبل"[1] ، فقرينة هذه الاحرف أخرجت الفعل المضارع من دلالة الحال إلى دلالة الاستقبال ، وهذه الاحرف لها علاقةٌ وثيقةٌ مع الفعل المضارع ألا وهي علاقة التضام ، فالحروف قرينة لفظية صيّرت التركيب النحوي من معنى إلى معنى آخر ، وهذا بفضل التلازم بين الحروف والفعل المضارع بوساطة قرينة التضام ؛ لذلك قال العلوي (يخرج بذلك عن حد الاشتراك) في الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال .

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٩٤/١).

المبحث الثاني: القرائن المعنوية

لم تكن علاقات التراكيب النحوية علاقاتٍ عشوائيةً خالية من التنظيم والانضباط ، وإنَّما لها أُسس وقوانين يبنى عليها النظام النحوي ، بل هي مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني لتحصل الفائدة من التراكيب النحوية ، فإنَّ هذه العلاقاتِ المتداخلة والمتشابكة في نسيج متلاحم لا يمكن كشفها إلّا بالقرائن النحوية وتتآزر هذه القرائن كي تساعد كلٌّ منها الأُخرى في أدائها للغاية التي تراد منها(١).

وتُعدُّ القرائن المعنوية من الركائز الاساسية التي تربط بين أجزاء الجملة ، لأنَّ رصف الكلمات في التراكيب النحوية يأخذ طريقاً منسجماً بواسطة هذه القرائن ، لأنَّها " لا يخلو أي تركيب منها ، فإذا نظرنا إلى أتم هذه العلاقات وجوداً فإنَّها ولا شك علاقة الإسناد ، لأنَّه لا يخلو أي تركيب منها ولأنَّ بعض العلاقات الأُخرى كالتخصيص والنسبة مرتبط بها " (٢)، فهي علاقات سياقية مفهومة تربط بين أجزاء الجملة وتؤلف بين عناصرها ، فلا يمكن فصل إحداهما عن الأُخرى(٣) ، و القرائن المعنوية تحتاج إلى القرائن اللفظية فهما " يتعانقان بحيث يتوقف فهم إحداهما على فهم الأخرى " (٤)، وإنْ كانت القرائن اللفظية أيسر وصولاً إلى القصد المراد من القرائن المعنوية ، فهذا لا يعني أنَّ القرينة المعنوية لا تُعين على المعنى ، بل يُعتمد عليها في ربط السياق ورصف الكلمات كي تحدد المعنى النحوي ، وهنا لا يمكن أنْ يعدوها العلوي لِما لها من أثرٍ واضح في كشف المعنى ، فتضم القرائن المعنوية (الاسناد، والتخصيص، والتبعية، والنسبة).

أولاً / قرينة الإسناد:

وهي من القرائن المعنوية التي اعتنى بها علماء اللغة عنايةً فائقةً ؛ لأنَّها تساعد على تميز المسند إليه من المسند في الجملة ، فهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل ونائبه ، وما كان بمنزلة أحدهما ، وهذه القرينة تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أنَّ الأول مبتدأ أو فعل والثاني خبر أو فاعل يحدد ذلك العلاقة المعنوية الرابطة بين الجزأين(٥) ، فالإسناد تعلق شيء بشيء

(١) يُنظر : العلامة الإعرابية بين القديم والحديث (٣٠٦).
(٢) النحو والسياق الصوتي : (٤٣).
(٣) يُنظر : العلامة الإعرابية بين القديم والحديث (١١١).
(٤) (م.ن) : الصفحة نفسها .
(٥) يُنظر : النحو والسياق الصوتي : (٤١).

آخر؛ لأنَّ التراكيب النحوية تتعالق فيما بينها لإفادة الافهام[١]، وقد قال الشريف الجرجاني في هذا الخصوص : " الإسناد في عُرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأُخرى على وجه الإفادة التامة ؛ أي على وجه يحسن السكوت عليه " [٢]، فإنَّ الفائدة التامة تتضح بالإسناد ، لذلك قال العلوي: "اعلم أنَّ الألفاظ إذا كانت مركبة لإفادة المعاني ، فإنَّه يحصل لها بمزية التركيب حظ لم يكن حاصلاً مع الإفراد " [٣] فإنَّ التركيب النحوي تتحقق به الفائدة القائمة على عنصري الإسناد –أعني– المسند والمسند اليه ولا يخلو تركيبٌ من أحدهما ، قال سيبويه في هذا المضمار: "ما لا يغني واحد منهما من الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً " [٤]، فلا يستغني المنشئ عنهما في سبيل تحقيق الفائدة للمتلقي ، فهما ركنان مهمان بل هما عمدة الكلام وغيرهما فضلة[٥] ، فإذا كان التركيب يخلو من أحدهما احتجنا إلى التقدير؛ لأنَّ "الإسناد لا يتّأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه " [٦] ؛ لأنَّ الكلام إذا تحققت به الفائدة فلابدَّ من وجودهما سواء كان لفظاً أم تقديراً[٧].

فالمذكور كقولنا (الجهلُ ظلامٌ) فـ(الجهل) مبتدأ وهو مسند إليه ، و(ظلام) خبر وهو مسند ، وأمّا المقدر كقوله تعالى : ﴿**قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ**﴾[٨]، قال العلوي " الغرض من سلام الملائكة : نُسلم سلاماً، والغرض من سلام إبراهيم عليه السلام : مني سلامٌ ، فالأول حكاية جملة فعلية ، والثاني حكاية جملة اسمية ، ولهذا قيل: إنَّ سلامَ إبراهيمَ أبلغ من سلام الملائكة ؛ لأنَّ سلام الملائكة منصوب قيداً بالفعلية ، كأنَّه قال: نسلم سلاماً ، بخلاف سلام إبراهيم ، فإنَّه مرفوع على الإطلاق من غير إشعار فيه بالفعلية ، ولهذا كان تقديره: مني سلامٌ "[٩].

نلحظ أنَّ العلوي قدر في الجملة الأولى (نُسلم) فعل مضارع وهو مسند والفاعل (نحن) وهو مسند إليه بخلاف الجملة الثانية قدر خبراً (مني) وهو مسند ، كي يطابق الحركة الإعرابية ، فالجملة الاسمية

---

(١) يُنظر : الطراز : (٢٦/١).
(٢) التعريفات : (٢٣،٢٢).
(٣) الطراز : (٦٨/١).
(٤) الكتاب : (٢٣/١).
(٥) يُنظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : (٣٤).
(٦) المفصل في علم العربية : (٤٨).
(٧) يُنظر : بناء الجملة العربية : (٣٥).
(٨) هود : من الآية (٦٩).
(٩) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٨٦/٢) ، ويُنظر الطراز : (١١/٢).

تدلُّ على الثبوت بخلاف الجملة الفعلية ؛ لإنَّ الاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه بخلاف الفعل لا يكون إلّا مسنداً ، ويرى الرضي أنَّ الأصل في الإسناد الفعل من دون الاسم ؛ لأنَّ الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير[١] ، وقد أشار العلوي إلى أنَّ كلاً من الفاعل والمبتدأ مسندٌ إليهما ، فذكرهما هو المطرد المعتاد[٢] ، فالإسناد يوضح العلاقات بين التراكيب سواءٌ كان الإسناد فعلياً أم اسمياً ؛ لأنَّه "عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه " [٣]، ولو تجرد الركنان الأساسيان من الإسناد– المسند والمسند إليه– لاختفت الدلالة والإعراب معاً ، فهذا لا يتضح إلّا بعد العقد والتركيب، قال العلوي: " الإعراب لا يحصل إلّا بمجموعهما . فالتركيب أقلّه من جزئين*. والعقد إسناد أحدهما إلى الآخر فلو حصل أحدهما وتعذر الآخر ، لفات المعنى ولبطل الإعراب "[٤]، فأصبح في حكم الأصوات التي ينطق بها المتكلم ، فلا يفهمها السامع ، فإنَّ السامع يحتاج إليهما في فهم المعنى ، فلا يمكن أنْ تقوم الجملة سواءٌ كانت فعليةً أم أسميةً إلّا بهما ، فلو قلنا: (قام زيدٌ) فقد أسندنا القيام إلى زيد ، فالقيام مرتبطٌ به من دون شخصٍ آخر " فالإسناد تعليق خبر بمخبرٍ عنه ، أو طلب بمطلوب سواء كان ذلك الإسنادُ معنوياً أو** كان الإسنادُ لفظياً ، فالإسناد إذاً يفيد معنى تعليق الكلام بعضه ببعض وعقد الوصل بين كلماته " [٥] ، فالجملة "عبارة عمّا تضمّن الإسناد الأصلي ، سواء أكانت مقصودةً لذاتها ، كقولك: (قام محمدٌ ، ومحمدٌ فاهمٌ) ، أمْ لا ، كجملة الشرط ، والخبر، والصلة ، والصفة ، والحال..."[٦] ، فنجد (محمداً) في كلا الجملتين مسنداً إليه أو المُتحدَّث عنه فيكون (قام ، فاهم) مسنداً ، فالإسناد يتمم الفائدة، قال العلوي: " فإنَّ حقيقةَ الخبرِ هو المسندُ به وهو غير خارج عن هذه الماهية بتقديم ولا تأخير ، ولا تعريف ولا تنكير ، وأيضاً فإنَّ الخبر عبارة عن الصفة ، والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذات ، ولا شكَّ أنَّ الذات بالابتدائية والصفة بالخبرية أحق من العكس"[٧]، فإنَّ ظاهر كلام العلوي المسند إليه أكثر أهمية من المسند ، فهو يمثل الركن الأساس في الجملة ، فالذات أقوى في الثبوت من الوصف ، فحاجة الجملة

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية : (٤٧٩/٤) ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها : (٣٤،١٣).
(٢) يُنظر : الطراز : (١٤٤/٣).
(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه : (٣١).
* وردت كذا في النص والصحيح : (جزأين).
(٤) الطراز : (١٥/١).
** وردت كذا في النص والصحيح : (أمْ).
(٥) القرينة في اللغة العربية : (١٣٥).
(٦) القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ، غريب عبد المجيد نافع : (٢٢).
(٧) الطراز : (١٤/٢).

إلى الدال على الثابت أشد وأقوى من حاجتها إلى المتحول العارض[١] "فلا يُغير هذه الماهية عروض عارض"[٢]. فالإسناد الركيزة الأساس في بناء الجمل[٣] ، فهو قرينة معنوية وهذه القرينة لا يمكن أنْ تكون منفردةً ، فلابدَّ أنْ تتضافر معها قرائن لفظية أو معنوية ؛ لأنَّها "لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذا القرار ؛ لأنَّها يمكن أنْ تكون إسناداً في جملة اسمية أو إسناداً في جملة فعلية ويمكن أنْ تكون إسناداً خبرياً أو إسناداً إنشائياً " [٤]، ولذا تحتم علينا استعمال القرائن اللفظية معها لتتضافر تلك القرائن على إبراز الباب النحوي ، فيمكن أنْ نتوصل إلى صيغتي الفعل والفاعل مثلاً ورتبتهما والمطابقة بينهما بل وعلاقتهما ، ناهيك عن فهم علاقة الإسناد ليتم فهم الباب النحوي[٥] ، فيكون الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية [٦] ، فالفعل في (ضربَ) في جملة (ضربَ زيدٌ بكراً) مسند أُسند إلى الفاعل (زيد) وهو مسند إليه ، فضلاً عن الحركة الإعرابية والرتبة والمطابقة ويضاف إلى هذا قرينة التعدية لمفعول به (بكراً) وهي قرينة معنوية ، فهذا الإسناد يسمى إسناداً أصلياً[٧].

أمّا الإسناد غير الأصلي كما يراه الدكتور فاضل السامرائي فيكون في المشتقات ، فإنَّها مع ما أُسندت إليه ليست بكلام ولا جملة[٨] . نعم يمكن ذلك إنْ كان اسم الفاعل عاملاً عمل فعله كقولنا :(أخَوك ضاربٌ زيداً) ، فـ(أخوك) مبتدأ وهو مسند إليه ، و (ضارب) خبر وهو مسند يعمل عمل فعله فيحتاج إلى فاعل ففاعله (ضمير مستتر هو) وهو مسند إليه وزيداً مفعولاً به وهو فضلة.

أخوك + ضاربٌ + (هو) + زيداً

مسند إليه مسند مسند إليه مفعول به (فضلة)

فلا يمكن أنْ يكون(ضاربٌ) (مسنداً إلى أخيك) ومسند إلى الضمير المستتر، فهو يتعلق بالمسند إليه الأول (أخوك) بدليل أنَّ بمجرد دخول كان أو أحدى أخواتها تتغير حركته الاعرابية ، فهذا الإسناد

(١) يُنظر : في البلاغة العربية (علم المعاني) : (١٣٣).
(٢) الطراز : (١٤/٢).
(٣) يُنظر : (م.ن) : (١٤٤/٣).
(٤) اللغة معناها ومبناها : (١٩٢).
(٥) يُنظر : النحو والسياق الصوتي : (٤١).
(٦) يُنظر : اللغة معناها ومبناها : (١٩٤).
(٧) يُنظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : (٢٥).
(٨) يُنظر : (م.ن) : الصفحة نفسها .

غير الأصلي وإنْ تمت به الفائدة ؛ لإنَّ الجملة العربية الفعلية أو الاسمية تتألف من ركنين مسند + مسند إليه (فعل وفاعل) أو مسند إليه + مسند (مبتدأ و خبر) ، فيبدو أنَّ (ضارب) أقترب من الفعلية أو دخل في دائرة الفعلية فأصبح الإسناد ناقصاً ، وتميل الدكتورة كوليزار إلى الابتعاد عن التعقيد لبيان وضوح المعنى بقولها : " والذي نراه أنَّه لا داعي لهذا النوع من التمييز بين الإسناد الأصلي الحاصل بالاسماء والإسناد غير الأصلي الحاصل بالمشتقات " [1]، ولا نسلم بما قالته الدكتورة فوضوح المعنى لا يكون على حساب الأصل في التركيب النحوي ، فالجملة تحتاج إلى مسند ومسند إليه وليس مسنداً مع مسند آخر أو مسنداً إليه مع مسند إليه كقولنا: (جاءني الضاربُ زيداً) فالضارب (فاعل) مسند إليه وفاعله ضمير مستتر (هو) مسند إليه أيضاً، وهو يتنافى مع أُسس الجملة العربية .

وأمَّا إذا كان اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله فيكون الإسناد أصلياً بخلاف ما قاله الدكتور فاضل السامرائي ؛ لأنَّه يقترب من الاسمية أو بالأحرى يقع في الدائرة الاسمية وابتعد عن دائرة الفعلية كقولنا: (أخوكُ ضاربُ زيدٍ) ، فـ(أخوك) مبتدأ وهو مسند إليه ، و (ضارب) خبر وهو مسند و(زيد) مضاف إليه وهذه الإضافة كما يقول العلوي: " ليست على جهة الانفصال ، فلهذا أفادت تعريفاً أو تخصيصاً"[2].

أخوك	+ ضاربُ	+ زيدٍ
↓	↓	↓
مسند إليه	مسند	مضاف إليه (قرينة النسبة)

فلا يسمى إسناداً غير أصلي بل أسناد أصلي ، فالحركة الاعرابية قرينة كاشفة للإسناد الأصلي وغير الأصلي ، فلا يمكن القول إنَّ الاسناد وحده يمكن أنْ يكشف المعنى ، فلابدَّ من تضافر القرائن الأخرى وما قاله الدكتور تمّام حسّان بنظريته بتضافر القرائن هو الأصوب.

ومن هذا كلِّه نلحظ أنَّ الاسناد في جملة (أخوكُ ضاربٌ زيداً) إسناد غير تام فالضرب لم يقع بعد؛ لأنَّ دلالته دلالة الفعل الدال على الحاضر والمستقبل وأمّا (أخوك ضاربُ زيدٍ) اسناد تام فالضرب وقع و دلالته دلالة الفعل الماضي ، و لا يمكن القول: إنَّ اسم الفاعل فعل بكلِّ خواصه ، ولا يمكن أنْ يكون اسماً بكلِّ خواصه بل هو بين منزلتين بين الفعلية والاسمية إنْ اكتسب صفات الفعل اقترب منه وإنْ اكتسب صفات الاسم اقترب منه ، وليس قسماً خاصاً بذاته.

(١) القرينة في اللغة العربية : (١٣٧).

(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٨٤/١).

ثانياً / قرينة التخصيص:

ممّا لاشك فيه أنَّ قرينة الإسناد تكشف عن طرفي الإسناد والعلاقة بينهما ، وهذه العلاقة تنعقد بها التراكيب النحوية ، فإنَّ قرينة التخصيص توضّح عن قسم من العلاقات التي تقيد تعبير المعنى الإسنادي أو ما يقع في حيزه وتخصص المعنى وتضيقه(١)، لذا فهي ثاني القرائن المعنوية ، وهي علاقة سياقية كبرى تتفرع عنها كثير من القرائن الخاصة التي هي قيود على علاقة الإسناد التي مر ذكرها ، فالقرائن المعنوية المتفرعة عنها تعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم المعنى المراد(٢)، لذا قال الدكتور تمّام حسّان: "والتخصيص علاقة سياقية كبرى وإنْ شئت فقل: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها"(٣)، فإنَّ ما يتفرع عن قرينة التخصيص يُعد قيوداً على علاقة الإسناد ، ويعبر كلٌ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحديث(٤). فإنَّ القرائن الفرعية التي ترتبط بقرينة التخصيص ارتباط الجزء بالكل ، فهي علاقة تكميلية وتوضيحية لمعنى التركيب النحوي ، فلا شك أنَّها تضيف معنى زائداً على معنى الإسناد تعبر عنه ما تشتمل عليه من أبواب نحوية(٥) ، كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء(٦) ، فهذه المفاعيل وأشباهها قرائن معنوية تقيد الإسناد وتخصصه، فهي تبين القصد ولا تأتي إلا بعد إكمال الركنين الأساسيين أعني المسند والمسند إليه وتشتمل هذه القرينة على قرائن فرعية أخص منها ، فمن القرائن الفرعية التي تحدث عنها العلوي هي :

أ / التعدية:

وهي قرينة معنوية تدلُّ على معنى المفعول به يدركها المتلقي من العلاقة القائمة بين معنى الحدث الحاصل من الفاعل في جملة الإسناد والمفعول به "على جهة وقوعه عليه"(٧) وقرينة التعدية مرتبطة بالفعل المتعدي ، قال العلوي في الفعل المتعدي: " ما توقفت عقليته على متعلق له ، كقولك: ضرب زيدٌ عمراً ، فإنَّ هذا وما شاكله من الأفعال المتعدية ، لا يمكن مفهومه إلّا بعد فهم متعلقه"(٨)، وهذه إشارة

(١) يُنظر : أثر القرائن في توجيه المعنى (في تفسير البحر المحيط) : (٢٥٨).
(٢) يُنظر : النحو والسياق الصوتي : (٤١).
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : (١٩٤).
(٤) يُنظر : (م.ن) : (١٩٥).
(٥) يُنظر : أثر القرائن في توجيه المعنى (في تفسير البحر المحيط) : (٢٥٨).
(٦) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٠١/١، ٢٧١ ، ٥٨/٢، ٩٥).
(٧) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٠٢/١).
(٨) (م.ن) : (٢٦١/١).

مهمة إلى قرينة التعدية ؛ لأنَّ إسناد الضرب الى المسند إليه (زيد) مخصص بوقوعه على (عمر) وهو المفعول به ، فإنَّ الوقوع على عمر كان قيداً في أسناد الضرب إلى من أُسند إليه وهو الفاعل(زيد) فوضحت جهة الضرب وقوعه على (عمر) ، وتحديد جهة الضرب ضيقت التركيب النحوي وألّا يفهم على إطلاقه[١] ؛ لأنَّ "التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب والمسند إليه"[٢]، فتخصيص التعدية بمتعلقه كما يراه العلوي كان سبباً في نصب المفعول به ؛ لأنَّها تحديد لعلاقة الإسناد من جهة ومن جهة أُخرى تعبير عن الجهة[٣]، وكلا الامرين– على ما يبدو لي– ساعدا على إماطت اللثام عن المعنى الوظيفي للتركيب النحوي ، وقد يقع الحدث على مفعولٍ واحدٍ أو اثنين أو أكثر يتعدى إليهما الفعل ، فقال العلوي :" لا يجوز الاقتصاد على أحدهما دون الآخر"[٤].

نلحظ أنَّ قرينة التعدية ساعدت في الوصول إلى المعنى لكن هذا المعنى غير مكتمل بقرينة التعدية وإنَّما تضافرت معه قرينة الإسناد وقرينة العلامة الاعرابية إذا كانت غير مقدرة ؛ لأنَّ المفعول به حكمه النصب دائماً ناهيك عن قرينة الرتبة المحفوظة أو غير المحفوظة ، وهذا ما ذكره العلوي بتقديمه على الفعل أو على الفاعل أو الاثنين معاً[٥].

ب / الغائية:

هي إشارة إلى المفعول له أو ما يسمى المفعول لأجله أو من أجله ، فنجد كلَّ التسميات واردة عند العلوي[٦] ؛ لأنَّ المفعول له مصدر يحصل من فعل مخالف له على جهة كونه علةً فيه[٧] ، ولا تقتصر الغائية على المفعول له ، وإنَّما تدلُّ على المضارع بعد اللام ، وكي، وحتى، والفاء ، ولن، وإذن، والواو[٨]، فإنَّ الغائية قرينة معنوية تكشف عن الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل "كونه علة للفعل

(١) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (١٩٥) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٢).
(٢) (م.ن) : الصفحة نفسها .
(٣) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٤٨).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٦٤/١).
(٥) يُنظر : الطراز : (٣٨،٣٧/٢) ، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١/ ٢٠٦،٢٠٥،٢٠٤).
(٦) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٥٨،٣٥٧/٢).
(٧) يُنظر: (م.ن) : (٣٥٧/٢).
(٨) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٤٩).

وباعثاً عليه"[١]، وقد أشار العلوي إلى ذلك بقوله: " جئتُك إكراماً لك ، فالمجيء والإكرام وقتهما واحد"[٢]، فالإكرام عذر لحدث المجيء ، فأسند المجيء إلى المتكلم وهو الفاعل مقيداً بسبب خاص وهذا القيد هو الغائية ، فلا شكَّ أنَّه جهة في فهم المجيء ، ولأنَّ المجيء مرتبط بالإكرام . وهو سبب المجيء ، ولو كان المجيء من غير سبب كان أعم ، فالمجيء هنا فهمت غايته وجهته كونه مسبباً في الإكرام ، "وتكون الغائية وهي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله أو على معنى الفعل المضارع بعد الأدوات المذكورة ومقيدة للإسناد الذي لولاها لكان أعم وتكون أيضاً بسبب تقيدها هذا للإسناد دالة على جهة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل " [٣]، ولعل العلوي كان يريد أنْ يكون السبب مرتبطاً بالمسبب وهذا ظاهر كلامه ، فقرينة الغائية أعطت التراكيب النحوية دوراً مهماً في تحديد المعنى وفهمه.

فنلحظ أنَّ الغائية تقسم على قسمين غائية السبب وغائية المدى وهذا التقسيم –كما يبدو لي – ناتج من التراكيب النحوية باستعمال الأدوات وهذه الأدوات تكون بقرينة التضام كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

أولهما / غائية السبب:

تمثل الغائية معنى السبب ، فالسببية هي إحدى معاني الغائية ، وهذا المعنى يُدَلُّ عليه بالمفعول لأجله[٤]، كونه علة للفعل وباعثاً فيه كما أشار العلوي إلى ذلك ، ولا يكون مقتصراً على المفعول لأجله ، وإنَّما يعبر عن هذا المعنى بنصب الفعل المضارع بعد أدوات النصب (اللام، وكي، والفاء، وحتى) ، نحو(قمت لتقومَ ، وقمتُ كي تقومَ ، وأسلمت حتى أدخلَ المدينة ، فإنَّ حتى هنا ما بعدها مسبباً عمّا قبلها فهي بمعنى كي ، وأنزل فأكرمَك)[٥] ، فهذه الأدوات دخلت على التراكيب النحوية لتدلَّ على السبب لكن هذا لا يعني أنْ تكون القرينة الغائية منفردةً بذاتها ، فلابدَّ أنْ تتضافر معها قرائن نحوية أُخرى كالعلامة الإعرابية أعني حركة نصب الفعل المضارع ، فضلاً عن البنية ، فإنَّ المفعول لأجله يشرط أنْ يكون مصدراً ، وهذا المصدر كما قال العلوي " إنْ يكون .. فعلاً لفاعل الفعل المعلل ، كقولك: دخلت

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٥٧/٢).
(٢) (م.ن) : (٣٥٨/٢).
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : (١٩٦).
(٤) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٥٠).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦١٢،٦١٠،٦٠٩/١).

بغداد طلباً للعلم ، فالدخول والطلب لفاعل واحد"[١]، وبنية الفعل المضارع ناهيك عن قرينة التضام بين أداة النصب والفعل المضارع ، كلٌّ هذه القرائن توزعت أدوارها في كشف المعنى.

ثانيهما / غائية المدى:

وتشمل الغائية الزمانية ، مختصة بالمعنى الذي يعبر عنه بالفعل المضارع بعد أدوات النصب (لن، إذن، وحتى، و أو)، فإنَّ هذه الأدواتِ تعبر عن مدى وغاية زمانية ، فـ(لن) تنفي الفعل المضارع ، وتفيد نفي الغاية الزمانية[٢] ، أمّا (إذن) فتحدد الغاية الزمانية فالحدث الأول مرتبط بالحدث الثاني فنقول (سأجتهد) ، فيكون الجواب (إذن تنجحَ) فتتحقق الغاية الزمانية ؛ لأنَّ النجاح مقرون بالأجتهاد ، وليس له أمر آخر ، و(حتى) تفيد استمرار الحدث إلى غاية زمانية هي وجود حدث آخر كقولك: (سرت حتى تطلعَ الشمس) ، فما بعدها غاية لما قبلها فيكون معنى الضمير مقروناً بطلوع الشمس وهي غاية زمانية ، وأمّا (أو) كقولك: (لألزمنك أو تعطيني حقي) فيكون ما بعدها مسبباً لما قبلها فهي غاية زمانية فيكون الالزام مرتبطاً بإعطاء الحق[٣].

أمّا الغائية المكانية فيعبر عنها الفعل المضارع المنصوب بعد (حتى) كقولك: (سرتُ حتى أدخل المدينة) فالفعل هنا (أدخل) في حكم المستقبل ، فالدخول واللزوم لا يجوز خلافهما[٤]، فالغائية هنا لا تتمثل في الدخول إلى النقطة المكانية – بل يتخطاه إلى وسطها أو نهايتها[٥]، قال العلوي: " فالدخول ها هنا قد تقضى ومضى خلا أنَّه كان في وقت السير فالمفعول من أجله كان مترقباً " [٦]، فإنَّ ظاهر كلام العلوي يدلُّ على الغائية المكانية المقرونة بدخول المدينة.

نلحظ أنَّ الغائية قرينة معنوية يتصّحر معناها وتصبح بوادٍ غير ذي زرعٍ إنْ لم تتضافر معها قرائن أُخرى كالإسناد والعلامة الاعرابية والبنية والأداة المتصلة بالفعل بقرينة التضام ومن دون ذلك لم يتحقق كشف المعنى في التركيب النحوي.

---

(١) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٥٨/٢).
(٢) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٥٠).
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦٠٧/١،٦٠٨،٦١٥،٦٢٥،٦٢٦).
(٤) يُنظر : (م.ن) : (٦٢٦/١).
(٥) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٥١).
(٦) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦٢٦/١).

جـ / المعية:

وهي" قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية... و اصطلاح المعية مقصود على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو"[١] ؛ لأنَّ الاسم المنصوب – المفعول معه – يُذكر بعد واو المصاحبة[٢] ، فإنَّ المفعول معه " يُذكر للبيان عن مصاحبة الفعل ومقارنته"[٣]، فإنَّ قول : (قام زيدٌ وعمرٌ) يختلف عن التركيب النحوي (قام زيدٌ وعمراً) ، فالرفع يختلف عن النصب ، قال العلوي في هذا المضمار : " بالرفع فإنَّ كل واحد منهما قد حصل منه القيام واستقل به ، بخلاف النصب فإنَّ الغرض الإخبار هاهنا بقيام زيد مصاحباً لعمر لا غير" [٤]، فبالنصب أريد به التنصيص على المعية ، كي يدلَّ على شيء جعل الفعل بمصاحبته من دون قصد في إشتراكه في حكم ما قبله ، لذلك يرى العلوي أنَّ العطف ممتنع ، فإنَّ المفعول معه يقدر بـ(مع) فحذفت(مع) وأقامت (الواو) مقامها ونقل إعراب الاسم من الجر إلى النصب[٥].

يبدو أنَّ الحركة الإعرابية أهم وسيلة في كشف المفعول معه فضلاً عن قرينة الأداة (الواو) ثم القرينة المعنوية المعية ، وهذا لا يقتصر على المفعول معه بل الفعل المضارع بعد الواو كقول النحاة: (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن)[٦] ، فيرى العلوي أنَّ نصب الفعل المضارع على المعنى أي (لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن)[٧]، فإنَّ الواو هي نفسها معنى الواو في المفعول معه ولتشابه المعنى في الحالتين إلّا أنَّ هناك اختلافاً في قرينة التضام بين الواو وما يتبعها ، فالذي يضام بعد الواو في المعية اسم منصوب والذي يضام الواو في المصاحبة مضارع منصوب[٨]، فضلاً على ذلك الفرق بين بنية الفعل والاسم ، فالمفعول معه يصاحب ما قبله بخلاف الفعل الواقع بعد (الواو) ، فقول النحاة السابق الفعل الأول (لا تأكل) فعل منهٍ عنه مجزوم بالسكون والفعل(تشرب) مثبت ومنصوب بالفتحة زيادة على عدم

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : (١٩٦).
(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٥٨/٢).
(٣) شرح المقدمة المحسبة : (٣٠٩/٢).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٥٩،٣٦٠/٢).
(٥) يُنظر : شرح المقدمة المحسبة : (٣٠٩/٢).
(٦) يُنظر : الأصول في النحو : (١٥٤/٢) ، و المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦١٨/١) ، وهمع الهوامع : (٣١٣/٢).
(٧) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦١٨/١).
(٨) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (١٩٦).

صحة المعية ؛ لأنَّ معنى الواو يكون على معنى الجمع لا للمعية أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا[١] ، ويرى الفراء أنَّ الفعل (تشرب) منصوب على الصرف ، فإنَّ الكلام لا يستقيم إعادته على ما عطف عليه فالفعل مجزوم والثاني منصوب[٢]، وقد رجح الدكتور مهدي المخزومي انطباق مفهوم الصرف على نصب المضارع بعد واو المعية ، فيبدو أنَّ الصرف ليس هي هي المعية ففيها تباين ، فالصرف أوسع من المعية لا يختص بالواو وحدها وإنَّما يشمل ثلاثة أحرف (الواو، الفاء، وأو) هذا من جهة ومن جهة أخرى أضيق من المعية ، فالصرف لابدَّ أنْ يسبق بنفي أو طلب ويدخل على الفعل المضارع لا غير، أمّا المعية فلا يشترط معها ذلك[٣]، ويرى العلوي أنَّ هذه الاحرفَ (الفاء، والواو، وأو) عوضت عنه (أنْ) فلا معنى للنصب على المخالفة[٤].

نلحظ أنَّ قرينة المعية (الواو) يتحكم فيها المعنى من الحركة الاعرابية وقرينة التضام ليس إلّا ، فلو نطقت وقلت (لا تأكل السمكَ وتشرب اللبنَ) بالجزم لاستشعرت أنَّ كلا الأمرين منهيٌ عنهما ولو رفعت لجعلت الأول مجزوماً والثاني مستأنفاً عن الأول بإشارة العلامة الإعرابية ، ولو نصبت لفكرت في الناصب مع المعنى.

د / الظرفية:

وهي قرينة معنوية تدلُّ على المفعول فيه ، فالظرف على قسمين زمان ومكان[٥] ، فهي قيد على الإسناد ؛ لأنَّها تحدد زمان الحدث ، وربط الحدث مع الإسناد كي تكشف المعنى النحوي للتراكيب ، فهي قرينة على باب نحوي تفيد زمن الإسناد أو مكانه[٦]، فالظروف بعضها كما يرى العلوي لا يجوز نقلها عن الظرفية ، فهي ملازمة للظرفية (حين ، وعند ، ولدى ، ودون ، وحيث وغيرها)[٧]، وبعضها ظروف غير أصلية – إن جاز التعبير – كالمصادر وصيغتي الزمان والمكان و(منذ ومذ) وبعض أسماء الإشارة كـ(هنا ، ثَمَّ) وبعض الأسماء المبهمة كـ(فوق ، تحت) وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية

(١) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٥٢).
(٢) يُنظر : معاني القرآن ، الفرّاء : (٣٤،٣٣/١).
(٣) يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي : (٣٠٦).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦٣٢/١).
(٥) يُنظر : (٢٨٠،٢٧٧/١).
(٦) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : (١٩٧) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٢).
(٧) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٨٣،٢٨٢/١).

كـ(سحرة وبكرة)[١] " فهذه الظروفُ كلُّها لازمةٌ للنصب لا تخرج عنه ، وإنَّما تكون لازمةً له إذا كانت لأزمانها المعينة "[٢]، فإنَّ الفعل قد يقع فيهما فقولنا: (صمت يومَ الجمعةِ) فأسند الفعل إلى ضمير المتكلم – أعني الفاعل – وتخصيص الصوم بـ (يوم الجمعة) ويعرب مفعولاً فيه ناهيك عن دلالته على المعنى الوظيفي ، فقيد الظرفية والإسناد أفصحا عن المعنى النحوي للتركيب ، فالفعل(صمتُ) تضمن معنى الحدث والزمن ، فالحدث اختص بالصوم ، والزمن مختص بالفعل الماضي فكان الإسناد مقيداً بالظرف ، فهو ملازم للنصب[٣].

هـ / التأكيد والتحديد:

وهي قرينة معنوية تختص بالمفعول المطلق ، قال العلوي: " وهو المفعول حقيقة ، لأنَّه هو الذي يحصل من جهة الفاعل ويكون موجوداً ، وهو أخص الأفعال وأقواها "[٤] ، فهو يختص بالفعل " ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربت زيداً ، أنَّك لم تفعل زيداً ، وإنَّما فعلت الضرب ، فأوصلته إلى زيد وأوقعته به ؛ لأنَّك إنَّما أوقعت به فعلك" [٥] ، ويرى العلوي أنَّه منصوب ومنطلق عليه الفعل ، فهو مفعول حقيقي[٦] ، وقد عبر الدكتور مصطفى جَواد عن ذلك بقوله : ".. هو الفعل نفسه ، فإذا قلنا: (خرجنا خروجاً) فالفعل الذي فعلناه هو (الخروج) وهو نتيجة للفعل (خرج) فلذلك سمي مطلقاً ، وقيل: إنَّه المفعول الحقيقي، وتلك المفعولات ليست حقيقيةً..."[٧]، فهو أقوى المفعولات ؛ لأنَّه يتميز بالتأكيد والاختصاص[٨] ، وله أغراض ثلاثة : فيأتي لتوكيد الفعل ، أو لبيان نوعه ، أو عدد مراته ، ففي توكيده (ضربتُ زيداً ضرباً) ، وفي بيان نوعه (ضربت زيداً ضرباً شديداً أو خفيفاً) أو (ضربتُ زيداً ضربَ العبدِ) ، وفي عدد مراته (ضربت زيداً ضربةً أو ضربتين أو ضرباتٍ)[٩] ، فيكون(ضرباً) هو المصدر الذي وقع عليه الفعل فيصبح المعنى

(١) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٦،١٩٧).
(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٧٨/١).
(٣) يُنظر : (م.ن) : الصفحة نفسها .
(٤) يُنظر : (م.ن) : (٣٥٣/٢).
(٥) المقتضب : (١٢٠/١،١٢١).
(٦) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٧٦/١).
(٧) مصطفى جواد وجهوده اللغوية ، محمد عبد المطلب البكاء : (٢٠٤).
(٨) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٥٣/١).
(٩) يُنظر : (م.ن) : (٢٧٤/١،٢٧٥).

أكثر قوةً وتخصيصاً و" تعزيز المعنى الذي يقيده الحدث في الفعل"[١] ، فتتضافر قرينة التحديد والتوكيد مع قرينة الإسناد لتؤدي المعنى الوظيفي ، فضلاً عن العلامة الإعرابية التي تحدد بابه النحوي.

نلحظ أنَّ قرينة التحديد والتوكيد قرينة جزئية من قرينة التخصيص، وهذه القرينة لا تعطي المعنى كاملاً من دون أنْ تتضافر مع قرائن أُخرى كالإسناد والعلامة الإعرابية ، من دون هذا التضافرِ لا يتضح المعنى الوظيفي للتركيب النحوي.

و / الملابسة:

وتختص بباب الحال ، ووظيفتها بيان دلالة هيأة الفاعل أو المفعول[٢] ، فهي قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو أو من دونهما[٣]، فالحال عند الكوفيين من أشباه المفاعيل[٤] ، ويرى العلوي أنَّه مفعول من جهة المعنى[٥] ، فهو قرينة تقيد الإسناد كقولنا : (جاء محمدٌ راكباً) فـ(راكباً) حال منصوب ، فتكون دلالته ليست على الاطلاق ، وإنَّما مقيدة بالمجيء[٦]، فحددت الوضع أو الهيأة التي كان فيها (محمد) ، فالحال باب نحوي مهم يخبر عن صاحب الحال ؛ لأنَّه خبر من جهة المعنى ، لأنَّ الحال تخصص عموم الدلالة في الإسناد ، فالمعنى جاء محمد ملابساً لحال الركوب[٧]، فلا تكون قرينة الملابسة مستقلة عن قرينة الإسناد والعلامة الإعرابية فضلاً عن التعيين أنْ تكون نكرة وصاحب الحال معرفة[٨] ، لذلك قال العلوي: (جاءني زيدٌ راكبٌ) لا يصح رفعه على النعت، فالأجود نصبه على الحال(جاءني زيدٌ راكباً)[٩] ، فهذه القرائن تتضافر مع بعضها ، لتؤدي المعنى الوظيفي للتركيب النحوي ومن دونها لا يتضح المعنى.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٨).
(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٨٤/١).
(٣) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٨).
(٤) يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : (٣٠٩) ، مصطفى جواد وجهوده اللغوية : (٢٠٧).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٨٥/١).
(٦) يُنظر : (م.ن) : (٢١٥/١).
(٧) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٨).
(٨) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٨٥/١).
(٩) يُنظر : (م.ن) : (٢٢٢/١).

ز / التفسير :

قرينة معنوية تدلُّ على باب التمييز، فيكون التفسير لإزالة الإبهام[١] ، ولأنَّ المميز في اللغة هو"التمييز بين الأشياء" [٢]، فإنَّ إزالة الإبهام الحاصل في التركيب النحوي متوقفة على التمييز مع قرائن أُخرى، فقولنا: (عندي عشرون) و(طاب زيد) ، فيرى العلوي الإبهام حاصلاً في مذكور، وهو(عشرون)، فلو قلنا: (عندي عشرون درهماً) فكلمة (درهم) رفعت الإبهام ، وقولنا: (طاب زيدٌ نفساً) ، فالطيب هنا مسند إلى زيد في اللفظ ، وهو في الحقيقة مسند إلى مقدر متعلق بزيد ، فله محتمل لمتعلقات كثيرة ، فقلت: (نفساً) أزالت الإبهام[٣]؛ لأنَّ الإبهام عموم وأنَّ التقييد تخصيص للعموم ، فالتمييز يزيل الإبهام كما أنَّ التخصيص يزيل العموم[٤]، وقد أشار العلوي إلى أنَّ الإسناد بإسناد (طاب) إلى (زيد) ، فكلمة (نفساً) تمييز ملحوظ قيداً على هذا الإسنادِ ومزيل للإبهام الحاصل في التركيب النحوي.

فإزالة الإبهام تحصل بقرينة التفسير ، لكن هذه القرينة تتآزر مع قرينة الإسناد فضلاً قرينة الرتبة التي تشكل الدور الأساس في تأخير التمييز عن المميز، فهذه الرتبة المحفوظة تتماشى مع التمييز في معظم الحالات.

حـ / الإخراج:

وهي من القرائن المعنوية الدالة على باب الإستثناء، فقرينة الإخراج كما يسميها الدكتور تمّام حسّان[٥] مستوحاة من حدود النحاة[٦] ، فالاستثناء كما يرى العلوي إخراج الشيء عن حكم ما قبله بإلّا وأخواتها[٧]، فيتخصص الإسناد عن طريق إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه ، فإنَّ المستثنى غير داخل في الإسناد ، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد ، فتفهم هذه القرينة من السياق[٨]، فإذا قلت: (قام القومُ إلا زيداً) ، فإنَّ (القوم) فاعل أسندنا إليه القيام وأخرجنا زيداً من الإسناد ، فهي تماثل عملية الطرح

(١) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٨) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٢).
(٢) لسان العرب : (٤١٢/٥) مادة (ميز).
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٩٧،٩٦/٢).
(٤) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٩).
(٥) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٩) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٢).
(٦) يُنظر : اللمع في اللغة العربية : (٥٤) ، المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٩/٢) ، وشرح التصريح على التوضيح : (٥٣٧/١).
(٧) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥٩/٢).
(٨) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٩).

في الحساب ،" ففي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له" [١]، فهي تسهم في أمن اللبس ، عندما تروم معناها في السياق تُخرج المستثنى من علاقة الإسناد[٢] ، وهذا يختص في الاستثناء المتصل ،" ويشترط في الاستثناء الذي يؤدي هذه الوظيفة – وظيفة التخصيص– أنْ يكون استثناءً حقيقاً أي أنَّ المستثنى من جنس المستثنى منه ؛ لأنَّه يفيد التخصيص بعد التعميم ، ويزيل ما يظن من عموم الحكم" [٣]، أمّا الاستثناء المنقطع فلا يدلُّ على قرينة الإخراج ، قال العلوي: " فإنَّه ليس مخرجاً لأنَّه غير داخل أصلاً فيما قبله"[٤] فلا يدلُّ على التخصيص فهو استثناء غير حقيقي لا معنى له إلّا الاستدراك ، فإنَّ الشيء يخصص جنسه ، وإنَّما يقدره العلوي بـ (لكن)[٥] كقولنا: (حضر المسافرون إلّا أمتعتهم) ، فالمسافرون ليس من جنس (الأمتعة) ، فإنَّ (المسافرين) لا يتناول الأمتعة ولا يدلُّ عليها ، والذي لا يتناوله اللفظ لا يحتاج إلى ما يخرجه منه ، فكان الاستثناء منفصلاً لغرض الاستدراك كي لا يكون في التركيب النحوي توهم أنَّ الأمتعة حضرت مع المسافرين أيضاً[٦].

نلحظ أن قرينة الإخراج لا تنهض إلا بالاعتماد على قرينة الأداة وهي (إلا) وأخواتها على حد تعبير العلوي فضلا عن قرينة العلامة الإعرابية في الاستثناء المتصل المثبت المحكوم بالنصب ، وقد تنعدم العلامة الإعرابية في الاستثناء المتصل المنفي والمفرغ فلا تكون دليلاً على قرينة الإخراج.

ثالثاً / قرينة النسبة:

تُعدُّ من القرائن المعنوية الكبرى وتتضمن الإضافة وحروف الجر[٧]، فالإضافة كما قال العلوي: "هو إسناد الاسم الى الاسم لا على جهة الإخبار عنه"[٨]، فلو قلنا: (هذا غلامُ زيدٍ) ، فإنَّ (زيداً) مضاف إليه لا على جهة الإخبار وإنَّما على جهة الإضافة بخلاف قولنا: (زيدٌ قائمٌ) ، فلا إضافة هنا في التركيب النحوي وإنَّما على جهة الإخبار[٩]، فإضافة الشيء إلى الشيء وربطه يحتاج إلى طرفين منسوب و

(١) مبادئ اللسانيات : (٢٨٥) ، يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(١٩٩).
(٢) يُنظر : أمن اللبس في النحو العربي (دراسة في القرائن) : (٥١).
(٣) القرينة في اللغة العربية : (١٧٠،١٧١).
(٤) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٦٠/٢).
(٥) يُنظر : (م.ن) : (٧٣/٢).
(٦) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٧١).
(٧) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(٢٠١) ، و القرينة في اللغة العربية : (١٧٣).
(٨) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥١٤/١).
(٩) يُنظر : (م.ن) : الصفحة نفسها.

منسوب إليه[١] ؛ لأنَّ النسبة "إيقاع التعليق بين شيئين"[٢]، فالنسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها ، فإنَّ هذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية ومعنى النسبة يختلف عن معنى التخصيص، فالتخصيص تحديد أو بالأحرى تضييق ومعنى النسبة إلحاق ، والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة تتخذ قرائن في التحليل والإعراب وفهم النص بصورةٍ عامة في معاني المجرورات جميعاً[٣]، فإنَّ الإضافة "نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر"[٤].

فالإضافة تكون لفظية تارةً ومعنوية تارةً أُخرى ؛ لأنَّ الإضافة كما يرى العلوي تبين قوة التعليق فيكون المضاف والمضاف إليه كلمة واحدة ، لذلك لا يجوز الجمع بين اللام والإضافة ، فلا يقال: (الغلامُ زيدٍ) ولا (الصاحبُ عَمرو) وأنت تريد الإضافة[٥] ، فالإضافة تكون بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد لا غير، فإنَّ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه تدلُّ على الإرتباط ؛ لأنَّ الاسم الأول منصهر في الاسم الثاني.

هذا الانصهار يُكوِّن الإضافة المعنوية التي تفيد التخصيص أو التعريف كقولنا: (هذا غلامُ رجلٍ) فالأضافة أفادت التخصيص لإلحاق كلمة (غلام) بـ(رجل) فقد أضفنا (غلام) إلى رجل من دون غيره ، ولو قلنا: (هذا غلامُ زيدٍ) فالإضافة أفادت التعريف ، لإلحاق كلمة (غلام) بـ(زيد) وتكون بمعنى (اللام) كقولنا: (هذه دارُ زيدٍ) أو بمعنى (مِنْ) كقولنا: (هذا خاتمُ ذَهبٍ) ، أو بمعنى(في) كقولنا: (السارقُ مكرُ الليلِ)[٦]، فكلُّ هذه الأمثلة إضافة معنوية محضة ، فلو تأملنا في مثالنا(هذه دارُ زيدٍ) أسندت الدار إلى زيدٍ من دون غيره ، فإنَّ قيد الإسناد قرينة الإضافة ؛ لأنَّ كلمة (دار) قد عرفت بقيد الإضافة إلى (زيد) ، فإنَّ الإضافة معنوية تدلُّ على معنى التركيب النحوي مع الإسناد "وهذا القيد يجعل قرينة الإسناد نسبية"[٧]، فمعنى النسبة –كما أشرنا إلى ذلك– إلحاق الدار لـ(زيد) تضافرت مع الإسناد.

أمّا الإضافة اللفظية "فهي إضافة الاسم الى الاسم على جهة التخفيف " [٨]، فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ويزال منها التنوين أو نون التثنية أو نون الجمع ؛ لأنَّ التنوين مختص بالتنكير بخلاف

---

(١) يُنظر : البحث النحوي عند الأصوليين : (١٨٠).

(٢) التعريفات : (٢٦٠).

(٣) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(٢٠١) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٢) ، ومبادئ اللسانيات : (٢٨٦،٢٨٥).

(٤) همع الهوامع : (٤١١/٢).

(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥١٨،٥١٥/١).

(٦) يُنظر : (م.ن) : (٥١٦/١).

(٧) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(٢٠١) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٢).

(٨) المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥١٥/١).

الإضافة تدل على التخصيص أو التعريف ، فإنَّ الإضافة غير المحضة تكون في المشتقات كما يرى العلوي كقولنا: (هذا ضاربُ زيدٍ) (هذان ضاربا زيدٍ) و(هؤلاء ضاربو زيدٍ) ، فإنَّ (زيداً) في الجمل الثلاث مضاف إليه في اللفظ ؛ لأنَّ الجر في الإضافة هو الأصل[١]، فهو مختص بالأسماء من دون غيرها ، فضلاً عن قرينة الرتبة المحفوظة التي ترافق المضاف إليه ، كما قال العلوي " ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف"[٢]، فيكون المضاف إليه إلحاقاً بالمضاف ، فيكونا متضايفين في نطاق الإسناد.

ويدخل ضمن قرينة النسبة عمل حروف الجر التي يطلق عليها الكوفيون مصطلح الخفض[٣]، ويرى العلوي أنَّ الخفض والجر شيء واحد[٤]، فالحرف عنصر أساس من عناصر تكوين الجملة ، فالجملة تتكون من كلمات ذات معانٍ مختلفة ، لا يمكن أنْ تكون معنى موحداً مفيداً للسامع مالم ترتبط وتتآزر بعضها ببعض ، فالحرف يتولى وظيفة الربط بين الكلمات متمثلة بحروف مستقلة عن أصول الكلمات ، ولكنها تمتزج معها كي تسهم في بناء معنى المفرد[٥]، فإنَّ الحرف لا يؤدي معنى بنفسه ولكن ضمن وظيفة الربط ، لذلك قال العلوي: " اعلم أنَّ وضع الحرف مطلقاً هو دلالته على معنى في غيره ولا يستقل بنفسه في الدلالة ، فأمّا وضع حروف الجر فإنَّما هو لاتصال معاني الأفعال بالأسماء ، ويختلف ذلك الاتصال باختلاف معانيها" [٦]، فحرف الجر متعلق فيما بعده من دون استقلاله بحد ذاته ويتضح معناه بالربط بالاسم الواقع بعده ولا ينفك عنه ، ولذا يرى العلوي ، أنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره بأصل الوضع[٧] ، فلو قلنا: (سرتُ مِنْ البصرةِ) ، فإنَّ (مِنْ) هنا لابتداء الغاية المكانية[٨]، لا يمكن أنْ يستقل بنفسه ويؤدي هذا المعنى فهو متعلق بالاسم المجرور، فإنَّ الحرف يعبر عن نسبة بين ضمير الفاعلية وبين المكان ، " فالتعليق بواسطة ما يُفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقة إيجاد علاقة نسبة بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد" [٩]، فلو قلنا:(جلست في السوق) ، فيرى العلوي أن معنى(في) للظرف[١٠]، فهي ترتبط بالسوق، والسوق تعلق بالجلوس لا بزمنه فتكون نسبة الحدث بين الظرف والمظروف ويترتب على ذلك تقيد الحدث، فتجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت العلاقة بين

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٥١٧/١).

(٢) يُنظر : (م.ن) : (٥٢٠/١).

(٣) يُنظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : (٣١١).

(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٣٩/١).

(٥) يُنظر : القرينة في اللغة العربية : (١٧٦).

(٦) الطراز : (٢/ ٣٠،٣١) ، و يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٣٩/١).

(٧) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (١٥٨/١).

(٨) يُنظر : (م.ن) : (٣٤٠/١).

(٩) اللغة العربية معناها ومبناها :(٢٠٤) ، ويُنظر: ومبادئ اللسانيات : (٢٨٦).

(١٠) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٤٠/١).

مبتدأ وخبره أم بين فعل وفاعله[١]، لذا فإنَّ حروف الجر تؤدي معانيَ مختلفة وفقاً لدلالة التراكيب النحوية ، فإنَّ(مِنْ) مثلاً تكون لابتداء الغاية وللتبعيض ولبيان الجنس وللزيادة[٢] ، فإنَّ حروف الجر ثمرة مترتبة على وجود النسبة بين الجار والمجرور ومتعلقه[٣]، فإنَّ حروف الجر في التركيب لها دور مهم في كل لغة ، فهي كالمفاصل في الأجساد والأجسام ، فهي تخدم السياق[٤]، فإنَّ قرينة النسبة قرينة معنوية لا يمكن أنْ تكون ناهضةً في كشف المعنى من دون الاعتماد على القرائن اللفظية ولاسيَّما قرينة العلامة الاعرابية ، فالجر حالة ملازمة للكلمة التي بعدها سواء كان الاسم مقصوراً أم منقوصاً أم موصولاً أم ممنوعاً من الصرف وغيرها ، فحرف الجر لابدَّ له من مجرور فهو تركيب تلازمي لا ينفك أحدهما عن الآخر، وهو قرينة على الربط بين ما سبقه وما لحقه.

رابعاً / قرينة التبعية:

وهي قرينة معنوية توضح ارتباط التابع بالمتبوع سواء كانت التبعية من غير واسطة أو بواسطة لإداء المعنى الوظيفي في التركيب النحوي[٥] ، فلا يمكن للتابع أنْ يتصل بعناصر التركيب النحوية إلا عن طرق المتبوع ، فيكون الارتباط عن طريق المتبوع وهذا يجري في كل أنواع التوابع ، ويرى العلوي أنَّ التابع يجري على ما قبله بالحركة الإعرابية[٦] ، فهو محكوم بمتبوعه ويقيد المتبوع ، فإنَّ التابع " قرينة معنوية يندرج تحتها أربع قرائن هي: (النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل) ، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أُخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ، ثم إنَّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية "[٧]، فالحركة الإعرابية في التوابع لا يمكن أن نغفلها ؛ لإنَّ التبعية في الإعراب تبعية في المعنى ، فإنَّ تغيرت حركته الإعرابية لا يسمى تابعاً بل يخرج عن متبوعه ، ويكون

(١) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(٢٠٣) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٣) ، والقرينة في اللغة العربية : (١٧٧).

(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٣٤٠/١).

(٣) يُنظر : البحث النحوي عند الأصوليين : (٢٣٩).

(٤) يُنظر : مصطفى جواد وجهوده اللغوية : (٢١١).

(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢١١/١).

(٦) يُنظر : (م.ن) : (٢١٢/١).

(٧) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(٢٠٤) ، والنحو والسياق الصوتي : (٤٣) ، ومبادئ اللسانيات : (٢٨٦).

مقطوعاً على إضمار فعل أو مبتدأ له[١] ، لذا فإنَّ التوابع تتبع المتبوعات في الحركة الإعرابية ناهيك عن قرينة المطابقة ، وهي مرتبطة بالمتبوع ، وهي على أبواب :

أ / النعت:

ينقسم النعت على نعت بالجملة أو نعت بالمفرد سواء كان حقيقياً أم سببياً أم شبه جملة ، كلها تنطوي تحت النعت[٢]، فلو قلنا: (أكرمتُ المجتهدُ) ورفعنا المجتهد على أنَّه نعت لضمير المتكلم ، فذلك لا يجوز ، قال العلوي: " لأنَّ الصفة إنَّما تراد للإيضاح ، وهو في نفسه واضح لا يحتاج إلى شيء يوضحه كالمتكلم والمخاطب وحمل سائرها عليها ، وإنَّما لم يوصف به ؛ لأنَّ الصفة حقها أنْ تكون دالة على معنى في متبوعها ، والمضمر ليس فيه دلالةٌ على ذلك ، وإنَّما هو موضوع للدلالة على الذات مطلقاً من غير دلالة على معنى فيها"[٣]، ولو قلنا: (أكرمتُ الطالبَ المجتهدَ) فأصبح الاجتهاد نعتاً للطالب ، فهو وصف للمنعوت وبه يتضح المنعوت ، فالنعت (المجتهد) مرتبط بالطالب وعن طريقه ارتبط بعناصر الجملة ، لذلك فقولنا: (أكرمتُ المجتهدَ) ارتبط (المجتهد) بقرينة التعدية لا بقرينة التبعية لذلك يعرب (مفعولاً به) بخلاف قولنا: (أكرمت الطالبَ المجتهدَ) فيعرب نعتاً منصوباً بقرينة التبعية والعلامة الإعرابية والمطابقة في التعريف والتذكير ، فالغرض من النعت هنا إزالة الابهام الحاصل في المنعوت ، لذلك يُعدُّ النعت قرينة معنوية على تقييد المنعوت وتمييزاً له حتى ينماز عن غيره ، فبواسطة التبعية خرج عن قرينة التخصيص وقرينة الإسناد فضلاً عن قرينة العلامة الإعرابية التي أراها عنصراً فعّالاً في كشف التوابع ويضاف إليها قرينة المطابقة ، لذلك يرى العلوي امتناع وصف المضمر في (أكرمت المجتهدَ).

ب / العطف:

للعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق[٤]، وقد ذكر العلوي أنَّ عطف البيان يوضح متبوعه[٥]، فإنَّ عطف البيان يستعمل لتوضيح ما قبله وتفسيره لإزالة الإبهام الحاصل في التركيب النحوي ، فإذا

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٢٤/١،٢٢٥).
(٢) يُنظر : (م.ن) : (٢١٥/١).
(٣) يُنظر : (م.ن) : (٢٢١/١).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٢٩/١).
(٥) يُنظر : (م.ن) : الصفحة نفسها.

قلت: (أعجبني ضاربُ الرجلِ زيدٍ) فـ (زيد) عطف بيان مجرور من (الرجل)[١]، فلا يجوز أنْ يكون بدلاً، قال العلوي: " فلو جعلته بدلاً للزم جواز الضارب زيد ، وهي ممنوعة " [٢]، فبحذف المتبوع لا يستقيم المعنى ، فلا يصح بدلاً. قال الدكتور تمّام حسّان: " عند إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه ، فإذا امتعنت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال" [٣].

وأمّا عطف النسق فهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بأحد الأحرف العشرة وكل حرف من هذه الأحرف له دلالة خاصة[٤]، ومن دون هذه الأحرف لا يتضح عطف النسق وما عبر عنه العلوي على جهة المغايرة [٥]، فالمعطوف والمعطوف عليه كلٌّ قائمٌ بذاته بخلاف التوابع الأخرى ، فهذه الحروف تؤدي إلى اختصار التركيب النحوي مع دلالة تفصيل المسند إليه ، وهذا يعني أنَّ المعطوف يأخذ الحكم الإعرابي من المعطوف عليه بالاشتراك معه بحرف العطف ، فالعطف له أثر في تغير المعنى في المعطوف طبقاً للمعنى[٦] نحو: (قام زيد وعمر) ، فإنَّ الواو حرف عطف للجمع المطلق ، فاحتمل القيام أنْ يكون زيداً قبل عمر، واحتمل أنْ يكون بعده أو قيامهما معاً ، ونحو: (جاء زيدٌ فعمرُ) فـ(عمر) معطوف على زيد ، فإنَّ دلالة الفاء للتعقيب من دون مهلة بخلاف قولنا: (جاء زيدٌ ثم عمرُ)، فحرف العطف دلالته مقرونة بمدة أطول فيها تعقيب مع المهلة ، فيكون مجيء عمر بعد مدة من مجيء زيد وقد يكون حرف العطف للشك في الإخبار نحو: (جاء زيدٌ أو عمرُ) ، فيبقى السامع في شك من مجيء أحدهما يعترضه الشك في آخر الأمر بخلاف (إما) فيكون الشك من أوله ، فالكلام مبني على الشك نحو(سافر إما خالد وإما بكر)، وقد يكون حرف العطف دلالته لغرض رد السامع إلى الصواب نحو : (جاء زيدٌ لا عمر) وغيرها من أحرف العطف[٧]، فلكلِّ حرف دلالته الخاصة ، فبواسطته يعرف عطف النسق فالحركة الإعرابية لها أثرٌ فعّال ، فضلاً عن قرينة المطابقة والرتبة ؛ لأنَّ المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ناهيك عن قرينة الربط بالأداة التي تسهم إسهاماً كبيراً في كشف الباب النحوي.

---

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٢٩/١).
(٢) يُنظر : (م.ن) : الصفحة نفسها .
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : (٢٠٤).
(٤) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٣٠/١).
(٥) يُنظر : (م.ن) : (٢١١/١).
(٦) يُنظر : الدلالة النحوية في كتاب المقتضب : (١٨٤).
(٧) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٣٤،٢٣٣،٢٣٢/١).

جـ /التوكيد:

يستعمل التوكيد لإزالة الشك أو الإنكار من ذهن المخاطب ، فإذا كان تكرير اللفظ من غير زيادة أو نقصان يُسمى لفظياً كقولنا: (أكرمت زيداً زيداً) و يكون معنوياً بألفاظ خاصة ، (نفس ، وعين ، وكل، وجميع ، وعامة ، وأكتع ، وأبتع ، وأبصع)[١] ، كقولنا: (أكرمتُ زيداً نفسَه) ، فالتوكيد إزالة التردد أو الإنكار وتوضيح المعنى ، فهو يقيد المؤكد ويخصصه فيكون قيداً للإسناد[٢] ؛ لأنَّه يقرر أمر متبوعه في تحديد النسبة أو الشمول[٣]، فيكون التوكيد في التركيب النحوي بحسب الحاجة إليه وما يقتضيه المقام ، فالتوكيد في الجملة العربية وحدة متكاملة منظور إليه نظرة شاملة ، وقد روعيت في ذلك جميع مواطنه ، فالمتحدث يؤكد في موطنٍ ما ، فتدرك أنَّه أكد في هذا الموطن بسبب اقتضاء التوكيد هنا فيحتاج إليه التركيب النحوي ، ولم يؤكد في موطن آخر لسبب دعا الى استعمال كل تعبير في موطنه أو موضعه المناسب له[٤] ، ولا يقتصر التوكيد على اللفظي أو المعنوي كما يرى العلوي وإنَّما يكون التوكيد بالقصر وبالمصدر وبالضمير وبالحرف* والتقديم والتأخير**– كما أشرنا إلى ذلك سابقاً– فإنَّ هذه الصيغ تفيد تقييد وتخصيص الإسناد.

نلحظ أنَّ التوكيد سواء كان لفظياً أم معنوياً فهو مرتبط بالمؤكد ويقيد الإسناد الحاصل في التركيب النحوي ويخصصه بقرينة التبعية وهذه القرينة معتمدة على المطابقة والرتبة زد على ذلك العلامة الإعرابية.

د / البدل:

يدخل ضمن قرينة التبعية ، وهو أحد التوابع يشترك بالمبدل منه من غير واسطة[٥] ، ويرى العلوي أنَّ البدل على أربعة أنواع هي بدل كل من كل ، وبعض من كل ، وبدل الاشتمال ، وبدل الغلط ، فكل

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٤٤،٢٤٣/١) ، والطراز : (٩٤/٢).
(٢) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها :(٢٠٤).
(٣) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٤٣/١).
(٤) يُنظر : التعبير القرآني : فاضل السامرائي : (١٢٥).
* يُنظر : المبحث الرابع من الفصل الأول المُتسم بالتوابع من الرسالة: (١١٥–١٢٣).
** يُنظر : المبحث الأول من الفصل الثاني من الرسالة : (١٧٢–١٨٩).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٥١/١).

واحد مغاير للآخر[١] ، فلو قلنا: (جاءني زيد) فـ(زيد) مسند إليه يعرب فاعلاً من دون تقييد ، ولو قلنا: (جاءني زيدٌ أخوك) فيعرف السامع أنَّ المجيء مقرون بأخيك زيد ، وتقييد زيد بالأخ وتخريجه ممّن يشاركونه في التسمية ، (فأخوك) بدل مطابق لـ(زيد) ، فذُكر توطيداً وتمهيداً[٢]، فذكرهما يتضح المعنى من دون طرح المبدل منه فإذا حذفت المبدل وتلغيه كما يقول العلوي: " لم يسد كلامك"[٣] فبمجموعها يتضح التبين والتعريف للمسند (زيد) ، فإنَّ طرح المبدل منه يخرج عن بيان التوضيح ؛ لأنَّ من أغراض البدل " الايضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز"[٤] ، فهو قيد على الإسناد وكذلك أنواع البدل الأخرى كقولنا : (أعجبني المشرفُ خلقُه) فـ(خلقه) بدل إشتمال فوضح التركيب النحوي (أعجبني المشرف) وقيّده وفسّره بعد إبهامه وكذلك في بدل بعض من كل (ضربت زيداً رأسه) فقد أوضحت الجزء المضروب من زيد وهذا ما أراده العلوي من دون طرح المبدل منه[٥].

نلحظ أنَّ قرينة التبعية تُحيل التركيب النحوي من المجمل الى التفصيل ومن الإبهام إلى التوضيح ومن العموم إلى الخصوص مستعينة بالقرائن الأُخرى كالعلامة الإعرابية والمطابقة والرتبة ويضاف لها قرينة الربط بالأداة ، وهذا مختصٌ بعطف النسق ، من هنا يمكن القول: إنَّ قرينة وحدها لا تكفي للوصول إلى المعنى المراد من التركيب النحوي ، فلابدَّ أنَّ تتضافر القرائن فيما بينها وتتآزر لتكشف المعنى المراد الوصول إليه بكل يسر وسهولة.

(١) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٥٩/١).
(٢) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٥٧،٢٥٦/١).
(٣) يُنظر : (م.ن) : (٢٥٧/١).
(٤) أسرار العربية : (٢٩٨).
(٥) يُنظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : (٢٥٤،٢٥٥/١).

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذهِ الرحلةِ الممتعةِ مع سفينةِ العلوي التي أبحرتْ على شاطئِ العلمِ والمعرفةِ ، توخّى الباحثُ فيها الدقةَ والحذرَ ، كي ترسوَ على شاطئٍ هادئٍ بعيداً عن ريحٍ عاتيةٍ ، فنقّبَ البحثُ أقوالَ العلوي، وبيان المعنى النحوي في كتابيه (الطراز ، والمنهاج)، وصلته بالتركيب النحوي والعلاقة بينهما، فركّزَ الباحثُ في دراستهِ على توضيحِ ذلك المعنى؛ لأنَّه منزلةٌ من اللفظِ هي منزلةُ الروحِ من الجسدِ، فكلُّ لفظٍ لا معنى له فهو بمنزلةِ جسدٍ لا روحَ فيه، وحاول الباحثُ جاهداً أنْ يوثّقَ مقولة العلوي التي ظهرتْ بشكلٍ واضحٍ في أقوالهِ، ولعلنا لا نبالغ إنْ قُلنا: جُلُّ البحث ارتكز عليها، فكانت قضيةُ المعنى المحورَ الأساسَ في التركيب النحوي عنده، وقد دأبْنا على إثباتِ تلك المعاني النحوية مشفوعة بالأدلة والنصوص الموثقة التي تُبينُ حقيقةَ العلاقةِ بين التراكيبِ النحويةِ ومعانيها، وقد نأخذ أيضاً على عاتقِنا ما تهدفُ إليه أقوالُ العلوي، فنعطي بعضَ وجهاتِ النظرِ في أقوالهِ، لنصلَ إلى الضفةِ الأُخرى بأمانٍ بعيداً عن التكلفِ والتعقيدِ، ولكنْ ليسَ على حسابِ المعنى، لذلك يمكنُ أنْ نلخصَ أهمَّ النتائجِ وأظهرَها التي قد توصلَ إليها البحثُ ولعل من أهمِّها ما يأتي:

١/ ركَّز العلوي في حده على معنى الاسم ليخرج الفعل والحرف ، فجعل المعنى معياراً لحدِّه .

٢/ خرج العلوي من حده الأسماء الدالة على الزمان (كاسم الفاعل) مثلاً ؛ لأنها عارضةٌ ليس بأصل وضعها ، ويمكن القول : إنه راعى فيها جانب الاشتقاق للكلمة .

٣/ ركَّز العلوي في حده للحرف على كلمة (الوضع) ليخرج منه اسم الفاعل والمصدر ؛ لانهما عارضان ، والذي أحسبه أن اسم الفاعل والمصدر قد تختفي فيهما الدلالة الزمنية عن طريق الإضافة من دون القرائن .

٤/ ساير العلوي في حده للفعل الكوفيين ، إذ يرى أن الفعل هو الأصل ، والمصدر مشتق منه ، وأن الدلالة الزمنية متعلقة بالفعل لا غيره .

٥/ لا يمكن تحديد الدلالة الزمنية للفعل بصيغته إلا بالتركيب ، ولاسيما الزيادات والقرائن بواسطتها تحديد الدلالة الزمنية المحدودة ، وصرح به العلوي بتمثيله لخصائص الفعل جاعلاً الدلالة الزمنية الركيزة الأساس للفعل .

٦/ خالف العلوي الزجاجي في حده للفعل بتخريجه الأحداث منه ، وكذلك تقسيمه للفعل بدلالته على الماضي والحال والاستقبال ، فنرى الزجاجي يرفض دلالة الحال معتمداً على قسمين ماضٍ ومستقبل .

٧/ نجد في حدود العلوي للاسم والفعل والحرف عبارة (أصل الوضع) ليمنع تداخل الحدود فيما بينها ، وإنْ كانت لم تستغرق المحدود ، فهو يريد إبراز المعاني النحوية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يريد أن يفرق بين المحدود وخاصيته .

٨/ اقترب المعنى الذي يؤديه الحرف في حد العلوي من استغراق المحدود ، وإن لم يكن جامعاً مانعاً إلا أن المعاني التي يؤديها تنحصر بالحرف غالباً .

٩/ انصب حد العلوي على الدور الوظيفي للمبتدأ عن طريق الإسناد ، وما يؤديه مع الخبر لوضوح المعنى ، وراعى فيها نظام الرتبة في التقديم والتأخير .

١٠/ اقتصر حد العلوي على أن يكون الخبر اسماً تاركاً الخبر الجملة الفعلية أو الظرف أو الجار والمجرور. وقد شابه العلوي في حده إلى حد ما حد ابن الحاجب إلا في قيد واحد في حد الأخير (غير الصفات الواقعات مبتدأ).

١١/ ركَّز العلوي في حد المفعول معه على ركيزتين رئيستين ، هما : (الموقع بعد واو المصاحبة ، والتعلق بالعمل سواء كان فاعلاً أم مفعولاً) ، فخرج من حده العطف معتمداً على المعنى واللفظ ، أعني الفعل أو ما ينوب عنه .

١٢/ أشار العلوي في حده للحال إلى عبارة (بأصل وضعها) ليخرج الصفة من حده ، وإن أتت لهيأة الفاعل والمفعول ، فهي ليس بأصل وضعها وإنما هي عارضة ، فركز العلوي على الدلالة الزمنية فهي تميز الحال من النعت ، لأن الحال مرتبط بالوقت الحاضر ، والنعت متصف بالثبوت غالباً .

١٣/ أشار العلوي في حده للتوابع بأنها تتبع المتبوع من غير وساطة ما خلا عطف النسق ، فليس بثانٍ بل مغاير للأول ، وفرع له بالحركة الإعرابية ناهيك عن ذلك أنه تتمة له ، نلحظ في حد العلوي الخاص مسحة منطقية بقوله : (مطلقاً) التي تعني المجرد عمَّا يعين المعنى ، فتكاد العبارات المنطقية لا تفارق حدود النحاة المتأخرين ، وقد خالف العلوي الزجاجي وشُرَّاح الجمل في تقسيمه للتوابع ، فجعلها خمسة أقسام ، في حين نجد الزجاجي وشُرَّاح الجمل كان تقسيمهم منصباً على أربعة أقسام ، وهذا إن دلَّ على

شيء إنما يدخل على أنه لم يكن مقلداً أحياناً ولا سيما في التوابع، كما ذكر العلوي في كتابه حدين للنعت أحدهما عام والآخر خاص أراد بهما تخريج النعت من معاني التوابع الأخرى فضلاً عن معنى الحال ومعنى الخبر .

١٤/ خرّجَ العلوي في حده التوكيد من أنواع التوابع الأخرى معتمداً في ذلك على المعنى المراد من التوكيد الذي يتسم بالإحاطة والشمول ، فركز العلوي في حده للتوكيد على أنه تابع يقرر أمر المتبوع ، ليؤدي غرضه ويجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يظن غيره ، لذلك ركز في حده على التوكيد المعنوي وأغفل التوكيد اللفظي فضلاً عن ذلك أنه أدخل في حده ما يسمى التوكيد بالنعت (العدد واحد واثنين) .

١٥/ فرق العلوي في حده بين النعت والتوكيد والبدل وعطف النسق وعطف البيان ، فإن التوابع مقصودة بالحكم ـ ماخلا عطف النسق ـ فهي مكملة للمتبوع بوجه من الوجوه والنسق بوساطة حرف ، أما البدل فهو المقصود بالحكم ، وأدرك العلوي المعنى بعدم طرح المبدل منه وأن المعنى يتضح باجتماعهما وليس بالانفراد .

١٦/ لم يشر العلوي إلى حذف المبتدأ وجوباً ما خلا النعت المقطوع إلى الرفع؛ لأنه يرى بأنَّ القطع يحقق غرضاً في التركيب النحوي ويحمل معنى المبالغة ، بيد أنَّه أهمل دلالتين مهمتين في النعت المقطوع إلى الرفع هما: التنبيه والاهتمام بالسامع.

١٧/ راعى العلوي في تقدير حذف الخبر جوازاً المعنى النحوي من جهتين الحركة الاعرابية– أعني الصنعة النحوية – ودلالة الحذف.

١٨/ يلحظ الباحث أن حذف الفاعل إذا لم يدلّ عليه دليل هو الأقرب إلى معنى الإيجاز بخلاف ابن جني الذي منع حذفه ؛ لأن الفاعل لا يصح تقديره بضمير من دون دلالة عليه فلو قلنا: (زيدٌ قام)، فالفاعل عند البصريين (هو) يعود على (زيد) وعند الكوفيين (زيد) ، أمّا إذا قلنا: (قام) فلا يستقيم المعنى بالضمير(هو) وهذا ما أراده العلوي.

١٩/ راعى العلوي المعنى الموافق للموقف أو المقام المراد من التقديم والتأخير أي المناسب للسياق في التراكيب النحوية. فنظر العلوي إلى المعنى على أنه دليل لمعرفة التقديم والتأخير لاشتراكه مع دلالة الرتبة والعلامة الأعرابية ويعد دليلا على التميز بين مكونات الجملة؛ وهذا التقديم قد يخالف الحكم النحوي مرة وقد يوافقه مرة أخرى ، لأنَّ التغاير بين بينة وأخرى لابد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى آخر كي تتحقق الفائدة أو الغرض المراد من هذا التغاير .

٢٠/ يلحظ الباحث أنَّ تقديم المفعول على فعله وجوبا بطريقة (أمّا) الشرطية من باب العناية والاهتمام والتوكيد بخلاف العلوي الذي يرى التقديم للاختصاص، وبخلاف الدكتور فاضل السامرائي الذي يرى التقديم للتوجيه والإرشاد؛ لأنَّ (أمّا) الشرطية هي التي أوجبت التقديم وهي حرف شرط وتوكيد فلها دور في صنع المعنى .

٢١/ يلحظ الباحث أنَّ تقديم الحال على فعله أمر جائز ، وهذا وارد في القرآن الكريم بخلاف ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس الذي لم يجوز تقديم الحال؛ لأنَّه في تقديمه يعطي معنى العناية والاهتمام والتوكيد بخلاف عدم التقديم فلا يتحقق الغرض المراد. فإنَّ النحاة ومنهم العلوي كانوا مدركين لذلك المعنى من التقديم .

٢٢/ لم يوفق العلوي في التمييز بين التمني والترجي ، فيرى التمني وقوع الأمر، وهذا ينافي معنى التمني الذي يراد به طلب الحصول على شيء على سبيل المحبة .

٢٣/ يلحظ الباحث أنَّ العلوي كان دقيقاً في تسمية الدلالات المجازية للأساليب الطلبية كالإنكار والتكذيب والإهانة والتسخير وغيرها ، وهذا إنْ دلَّ على شيء إنَّما يدلُّ على معرفة العلوي بالتراكيب النحوية و دلالاتها فضلاً عن معرفته بعلم المعاني.

٢٤/ يلحظ الباحثُ أنَّ المفهوم اللغوي للقرينة النحوية يكاد لا يبتعد عن المفهوم الاصطلاحي كثيراً فهما يقعان في دائرة واحدة دائرة الربط والتلازم والشدة والمصاحبة ، ونرى بأنَّ العلماء السابقين لم يطرقوا باب القرينة ويضعوا لها حداً خاصاً يميزها عن معناها اللغوي ، وإنَّما انحسرت بلفظة الأمارة والدليل وغيرها.

٢٥/ صرح العلوي بمصطلح القرينة ومفهومها في كشف المعنى وتارةً يصرح بمفهوم الأمارة ، فنجد كلا المصطلحين قد استعملهما العلوي وهذا إنْ دلَّ على شيء يدل على اهتمّامه بالمعنى، فكان يعي مفهوم القرينة، ويرى أنَّ اللفظ الظاهر لا يحتاج إلى قرينة لكشف المعنى، فهو سابق إلى الفهم عند اطلاقه وآخر يحتاج إلى قرينة ، فالقرينة تكشف معنى تلك الألفاظ العسيرة المنال ، لذلك لم تكن العلامة الإعرابية عنده قرينةً شكليةً مختصة بأواخر الكلم ، وإنَّما لها دورٌ أساسٌ في توضيح المعنى وكشفه ، فيحببه السامع ما خلا الأسماء المقصورة والمنقوصة والمبنية وغيرها ، فإنَّ اختلاف الحركة يؤدي في اختلاف المعنى.

٢٦/ لا يمكن الكشف عن معنى التراكيب النحوية بالقرائن المعنوية من دون القرائن اللفظية ، إذ لا يمكن أنْ تنفرد قرينة بتلك المهمة، فلابدَّ أنْ تتضافر القرائن فيما بينها. نعم يمكن أنْ تكون قرينة أو قرينتين أكثر من غيرهما، وهذا لا يعني إلغاء القرائن الأُخرى.

٢٧/ يلحظ الباحث أنَّ قرينة التخصيص وقرينة التبعية تُقيد قرينة الإسناد وتضيقه، فتنقل المعنى من العموم إلى الخصوص ومن المجمل إلى التفضيل ومن المبهم إلى الإيضاح ، فهما قرينتان يختصان بالفضلات وهذه الفضلات يمكن طرحها من التراكيب النحوية بصورة شكلية، لكن مؤثرة في كشف المعنى و بواسطتها يفهم السامع المعنى المراد، فإنَّ قرينة التبعية والنسبية تحتاج إلى قرينة الرتبة فلا تنفك عنها فضلاً عن الحركة الإعرابية ، وهذا ما صرح به العلوي في التوابع ، فالتابع يتبع ما قبله في الحركة الإعرابية ولا يتقدم عليه ، وكذلك المضاف إليه ، فيمكن القول: إنَّ الرتبة والحركة الإعرابية تستعمل مناصفة مع قرينة التبعية والنسبية في كشف معنى التراكيب النحوية.

مظانّ البحث

الكتب المطبوعة

❖ **القرآن الكريم**

١/ **الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلى علم الأصول)** ، للقاضي البيضاوي (ت٦٩٥هـ) ، السبكي ، علي بن عبد الكافي (ت٧٥٦هـ) ، و ولده تاج الدين عبد الوهاب (ت٧٧١هـ) ، تحقيق : د. شعبان محمد إسماعيل ، ط١ ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ،١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢/ **الإتقان في علوم القرآن** ، السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد للطباعة ، السعودية ، (د.ط) ، (د.ت).

٣/ **أثر القراءات في الأصوات في النحو العربي** ، (أبو عَمرو بن العلاء) ، د. عبد الصبور شاهين ، ط١ ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

٤/ **أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث** ، توفيق الزيدي ، ط١ ، الدار العربية للكتّاب، تونس ، ١٩٨٤م .

٥/ **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، د. عبد القادر حسين ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

٦/ **الاحتمالات اللغوية المخلّة بالمقطع وتعارضها عند الأصوليين** ، د. كيان أحمد حازم يحيى الزبيدي ، ط١، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣م.

٧/ **إحياء النحو** ، إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٢) ، ط٢ ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

٨/ **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي الاندلسي ، (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، د. رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

٩/ **أساس البلاغة** ، الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود عمر بن أحمد ، (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيود السُّود ، ط١، دار الكتبة العلمية ، منشورات محمد علي بيضون ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٠/ **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، عبد السلام محمد هارون ، ط٥ ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١١/ **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين** ، د. قيس إسماعيل الأوسي ، (د.ط) ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٨م.

١٢/ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد (ت٤٦٣هـ) ، تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .

١٣/ **أسرار العربية** ، الأنباري ، أبو البركات بن عبد الرحمن (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، دمشق ، (د . ط) ، (د . ت).

١٤/ **أسرار النحو** ، ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سلمان) (ت ٩٤٠ هـ) ، تحقيق : د. أحمد حسن حامد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢ ، (د . م) ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

١٥/ **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم** ، د. محمد حسين أبو الفتوح ، ط١ ، مكتبة لبنان ، لبنان ، ١٩٩٥م.

١٦/ **الإشارات والتنبيهات** ، ابن سينا ، أبو علي حسين بن عبدالله (ت٤٢٩هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٧/ **الأشباه والنظائر في النحو** ، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .

١٨/ **إشكاليات القراءة وآليات التأويل** ، نصر حامد أبو زيد ، ط٧، الناشر المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، ٢٠٠٥م

١٩/ **الأصول في النحو** ، ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، بيروت ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

٢٠/ **إظهار أسرار في النحو** ، البركوي ، زين الدين محمد بن بير علي بن اسكندر (ت٩٨١هـ) ، عُني به أنور بن أبي بكر السيخي الداغستاني، دار المناهج، ط ١ ، جدة ، السعودية ، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

٢١/ **إعجاز القرآن** ، الباقلاني ، أبو بكر محمد بن الطيب (ت٤٠٣هـ) ، تحقيق: السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، مصر ، (د.ط)،(د.ت) .

٢٢/ **إعراب القرآن** ، النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٣/ **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ، أ. محيي الدين الدرويش ، ط٧ ، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ،

دمشق ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢٤/ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** ، ابن خالويه ، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ) ، دار ومكتبة الهلال ، (د.ط) ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٥م .

٢٥/ **إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج** ، الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ، (ت٣١١هـ)، القسم الأول ، تحقيق : إبراهيم الإيباري ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (د.ط) ، مصر ، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٢٦/ **الإعراب والمعنى في القرآن الكريم** ، محمد أحمد خضير ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٧/ **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)** ، خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ٥ ، ١٩٨٠ م .

٢٨/ **الإغراب في جدل الاعراب** ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ، (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، (د . ط) ، ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .

٢٩/ **أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة** ، د. فاضل مصطفى الساقي ، (د.ط) ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، نشرته بمساعدة جامعة بغداد ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٣٠/ **الأقصى القريب في علم البيان** ، التنوخي ، زين الدين محمد بن محمد بن عمرو (ت٧٤٩هـ) ، ط١، مطبعة السادة ، ١٣٢٧هـ.

٣١/ **الألسنية العربية** ، ريمون طحّان ، ط١، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٧٢م.

٣٢/ **الألسنية (علم اللغة الحديث)** ، د. ميشال زكريا ، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٣/ **ألفاظ العموم والشمول** ، المرزوقي ، أبو علي أحمد بن الحسن (ت٤٢١هـ) تحقيق : د. خليل إبراهيم العطية ، ط١، دار الجبل ، بيروت ، ١٤١٣هـ/١٩٩٤م.

٣٤/ **الألفاظ المستعملة في المنطق** ، الفارابي ، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان (ت٣٣٩هـ) ، تحقيق: محسن مهدي ، ط٢، مطبعة العلامة الطباطبائي ، إيران ، (د.ت).

٣٥/ **ألفية ابن مالك** ، ابن مالك ، محمد بن عبدالله الطائي (ت٦٧٢هـ)، ضبطها وعلق عليها عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، (د.ط)،(د.ت).

٣٦/ **أمالي ابن الشجري** ، الحسني ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطنّاحي ، ط١، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٣٧/ **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)** ، الشريف المرتضى ، علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، دار الكتب العربية ، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٣٨/ **الأمام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية** ، د. أحمد محمود صبحي ، منشورات العصر الحديث (د.ط)،(د.ت).

٣٩/ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ، ١٩٥٣م.

٤٠/ **الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د.جودة مبروك محمد مبروك ، ط١، مراجعة: د. رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د.ت).

٤١/ **أنظمة الربط في العربية (دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة والنظرية التوليدية التحويلية)** ، د. حسام البهسناوي ، ط١ ، الناشر مكتبة الزهراء الشرق ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٤٢/ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ابن هشام ، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، (د.ط)،(د.ت).

٤٣/ **الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز (دراسة بلاغية)** ، د. مختار عطية ، دار المعرفة الجامعية ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، (د.ط)،(د.ت).

٤٤/ **الإيضاح العضدي** ، الفارسي ، أبو علي الحسين بن أحمد (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ، (د.ط) ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٤٥/ **الإيضاح في شرح المفصل** ، ابن الحاجب ، أبو عَمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، بغداد ، (د.ط)،(د.ت).

٤٦/ **الإيضاح في علل النحو** ، الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق : د.مازن مبارك ،ط١ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .

٤٧/ **الإيضاح في علوم البلاغة** ، القزويني ، أبوعبدالله جلال الدين محمد سعد الدين (ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي ، ط٣ ، الناشر مكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

٤٨/ **البحث النحوي عند الأصوليين** ، مصطفى جمال الدين ، ط٢ ، دار الهجرة ، قم ، إيران ،١٤٠٥هـ.

٤٩/ **البحر المحيط** ، أبوحيّان ، محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

٥٠/ **بدائع الفوائد**، ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت ٧٥١هـ) تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ، (د. ط) ، (د.ت) .

٥١/ **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، الشوكاني، محمد بن علي محمد (ت ١٢٥٠ هـ) ، ط ١ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٤٨ هـ .

٥٢/ **البرهان في علوم القرآن** ، الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٥٣/ **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح** ، عبد المتعال الصعيدي ، (د.ط) ، الناشر مكتبة الآداب ، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م .

٥٤/ **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة** ، السيوطي ، جلال الدين بن عبدالرحمن (ت٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢، مكتبة دار الفكر ، ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م .

٥٥/ **البلاغة القرآنية واثرها في الدراسات البلاغية** ، محمد حسنين أبو موسى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

٥٦/ **البلاغة والتطبيق** ، د. أحمد مطلوب ، و د. كامل حسن البصير ، ط٢ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م .

٥٧/ **بلوغ المرام في شرح مسك الختام في مَنْ تولىّ ملك اليمن من ملك وإمام** ، العرشي ، حسين بن أحمد (ت١٣٩٢هـ) ، عُني نشره : انستاس الكرملي ، مطبعة البرتيري ، مكتبة الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٣٩م .

٥٨/ **بناء الجملة العربية** ، د. محمد حماسة عبداللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

٥٩/ **البنى النحوية** ، نعوم تشومسكي ، ترجمة : د . يوئيل يوسف عزيز ، مراجعة : مجيد الماشطة ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٧م .

٦٠/ **البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني)** ، تمّام حسّان ، ط١ ، الناشر عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

٦١/ **تاج العروس من جواهر** القاموس ، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، الجزء الثالث والعشرون، تحقيق: إبراهيم الترزي، مراجعة: د. محمد سلامة رحمه وآخرون ،ط١، الكويت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦٢/ **تاريخ بغداد مدينة السلام** ، الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٦٣/ **تأويل مشكل القرآن** ، ابن قتيبة ، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)،تحقيق: السيد أحمد الصقر ، ط٢ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٣م.

٦٤/ **التبيان في إعراب القرآن** ، العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: سعد كريم الفقي ، ط١، دار اليقين للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢/٢٠٠١م.

٦٥/ **التداولية عند العلماء العرب** ، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللسان العربي ، د. مسعود صحراوي ، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،٢٠٠٥م.

٦٦/ **ترشيح العلل في شرح الجمل**، الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت٦١٧هـ)، تحقيق: عادل محسن سالم العميري، ط١، جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦٧/ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، (د.ط)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٦٨/ **التطور النحوي للغة العربية**، براجستراسر ، اخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب ،ط٢، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٦٩/ **التعبير القرآني** ، د. فاضل صالح السامرائي ، ط٤ ، دار عمار، عمان ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٧٠/ **التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل**، د. محمود أحمد نحلة، ط١ ، دار التوني للطباعة والنشر، القاهرة مصر، ١٩٩٧م.

٧١/ **التفاحة في النحو** ، النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ) ، تحقيق: كوركيس عواد ، (د.ط) ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

٧٢/ **تفسير القرآن العظيم** ، ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق: سامي بن محمد السلامة ،ط١، دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٧٣/ **تقريب المقرب**، أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن ،ط١، دار المسيرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٧٤/ **التوطئة** ، الشلوبيني ، أبو علي عمر بن محمد (ت٦٤٥هـ) ، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع ، ط٢ ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٧٥/ **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان** ، القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن الحسن بن أحمد (ت٦٧١هـ) ، تحقيق: د. عبدالله عبد المحسن تركي ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٧٦/ **جمالية الخبر والإنشاء** ، حسين جمعة ، (د.ط) ، منشورات اتحاد الكتّاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٥م.

٧٧/ **الجمل في النحو** ، الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق: د. علي توفيق الحمد ، ط١، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧٨/ **الجملة الشرطية عند النحاة العرب** ، أبو أوس إبراهيم شمسان ، ط١ ، مطابع الدجوى ، عابدين ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٧٩/ **الجملة العربية تأليفها وأقسامها** ، د. فاضل صالح السامرائي ، ط٢ ، دار الفكر، عمان ، الأردن ، ١٤٢٧هـ /٢٠٠٧م .

٨٠/ **الجملة الفعلية** ، د. علي أبو المكارم ، ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٨١/ **الجملة الوصفية في النحو العربي** ، د. شعبان صلاح ، (د.ط) ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٤م .

٨٢/ **الجملة في القرآن الكريم (دراسة اسلوبية دلالية)** ، د. عدنان خالد فضل المراجحي، ط١ ، دائرة البحوث والدراسات ، نشر ديوان الوقف السني، بغداد ، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

٨٣/ **جمهرة اللغة** ، ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ) ، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧م.

٨٤/ **الجنى الداني في حروف المعاني** ، المرادي ، أبو علي الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٨٥/ **جواهر الأدب في كلام العرب** ، الأربلي ، علاء الدين بن علي بن بدر الدين (ت٦٣١هـ) ، (د.ط) ، مطبعة وادي النيل ، القاهرة ، ١٢٩٤هـ .

٨٦/ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن** ، المشتهر بتفسير الثعالبي ، الثعالبي ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف المالكي (ت٨٧٥هـ) ، تحقيق: علي محمد معوض ، عادل احمد عبد الموجود ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٨٧/ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري**، محمد بن عقيقي الباجوري (ت١٣٤٥هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).

٨٨/ **حاشية الدسوقي على شرح السعد** ، الدسوقي ، محمد بن أحمد بن عرفة (١٢٣٥هـ)، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركائه ، مصر ، (د.ط) ، (د.ت) .

٨٩/ **حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان**، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، (د.ط)، (د.ت).

٩٠/ **حاشية يس على شرح التصريح** ، يس زين الدين العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ) ، ط٢، المطبعة الازهرية المصرية، ١٣٢٥هـ .

٩١/ **الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري** ، د. رياض يونس السواد ، ط١ ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

٩٢/ **الحذف البلاغي في القرآن الكريم** ، مصطفى عبد السلام بو شادي ، مكتبة القرآن للطباعة والنشر ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

٩٣/ **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** ، البطليوسي ، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد (ت٥٢١هـ) ، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي ، مركز ودود للمخطوطات ، (د.ط) ، (د.ت).

٩٤/ **الخصائص** ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، (د.ط) ، (د.ت).

٩٥/ **خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)** ، د. محمد محمد أبو موسى ، ط٤ ، الناشر مكتبة وهبة ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٩٦/ **دائرة معارف القرن العشرين** ، محمد فريد وجدي ، ط٣، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧١م.

٩٧/ **دراسات في لغة القرآن** ، محمد حسن عواد ، ط١ ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٩٨/ **دروس في علم الأصول**، محمد باقر الصدر(قدس سره)، ط٢، الناشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩٩/ **دقائق التصريف** ، المؤدب ، أبو القاسم محمد بن سعيد (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ، ٢٠٠٤م.

١٠٠/ **دلائل الاعجاز**، الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر (أبو فهر)، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

١٠١/ **دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم (دراسة تحليلية)** ، منير محمود السري ، ط١ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٠٢/ **دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء**، د. بتول قاسم ناصر، ط١، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، العراق، ١٩٩٩م.

١٠٣/ **دلالة الألفاظ**، د. إبراهيم انيس، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).

١٠٤/ **دلالة التراكيب (دراسة بلاغية)** ، د. محمد محمد أبو موسى ، ط٢ ، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م .

١٠٥/ **الدلالة السياقية عند اللغويين** ، د. عواطف كنوش المصطفى ، ط١ ، دار السياب ، لندن ، ١٩٩٩م.

١٠٦/ **الدلالة اللغوية عند العرب**، عبد الكريم مجاهد، (د.ط)، دار الضياء، عمان، ١٩٨٥م.

١٠٧/ **الدلالة النحوية في كتاب المقتضب**، د. سامي الماضي، ط١، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٠٨/ **الدلالة والنحو**، د.صلاح الدين صالح حسنين، ط١، توزيع مكتبة الآداب، (د.ت).

١٠٩/ **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك** ، عبدالله بن صالح الفوزان ، ط١ ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م.

١١٠/ **دور الحرف في اداء معنى الجملة**، الصادق، خليفة راشد، (د.ط)، منشورات جامعة قار يونس بن غازي، ١٩٩٦م.

١١١/ **دور الكلمة في اللغة** ، ستيفن أولمان، ترجمه وقدم له وعلق عليه: د. كمال محمد بشر، الناشر مكتبة الشباب، (د.ط)، (د.ت).

١١٢/ **ديوان امرئ القيس**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، دار المعارف، (د.ت).

١١٣/ **ديوان الفرزدق** ، الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة (ت١١٤هـ)، شرحه وضبطه وقدم له : الأستاذ علي فاعور ،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١١٤/ **الرد على النحاة** ، ابن مضاء ، أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت٥٩٢هـ) ، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، دار الاعتصام ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١٥/ **رسالتان في اللغة** ، الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، (د.ط) ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٤م.

١١٦/ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع** المثاني ، الآلوسي ، شهاب الدين السيد محمود البغدادي (ت١٢٧٠هـ) ، أدارة الطباعة المنيرية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، (د.ط) ، (د.ت).

١١٧/ **زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته(دراسات في النحو العربي)**، عبدالجبار توامة، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، ١٩٩٤م.

١١٨/ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، الحنبلي ، عبد الحي بن عماد (ت١٠٨٩هـ) ، ط٢، دار المسيرة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١٩/ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ابن عقيل ، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ،ط٢، دار التراث ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

١٢٠/ **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٢١/ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

١٢٢/ **شرح ألفية ابن معطٍ** ، ابن القواس عبد العزيز بن جمعة (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١، مطبعة الخريجي ، الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٢٣/ **شرح التسهيل** ، ابن مالك ، جمال الدين محمد عبدالله بن عبدالله الأندُلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدري المختون ، ط١ ، هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

١٢٤/ **شرح التصريح على التوضيح**، الأزهري ، خالد بن عبدالله (٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٢٥/ **شرح جمل الزجاجي** ، ابن خروف ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأشبيلي (ت٦٠٩هـ) ، تحقيق ودراسة : د. سلوى محمد عمر عرب ، (د.ط) ، أم القرى ، ١٤١٩هـ.

١٢٦/ **شرح جمل الزجاجي** ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ، (د.ط) ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٢م.

١٢٧/ **شرح الرضي على الكافية** ، الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٨ هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر، ط ٢ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، ١٩٩٦ م .

١٢٨/ **شرح ديوان لبيد ابن ربيعة العامري**، تحقيق: د. إحسان عباس ، (د.ط)، التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م.

١٢٩/ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت٦٧١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد ، (د.ط)، دار الطلائع ، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٣٠/ **شرح عيون الإعراب** ، المجاشعي ، أبو الحسن علي بن فضال (ت٤٧٩هـ) ، تحقيق: د. حنا جميل حداد ، ط١، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

١٣١/ **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، ابن هشام ، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد مجي الدين عبد الحميد ، ط١١، الناشر مكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

١٣٢/ **شرح كتاب الحدود في النحو** ، الفاكهي ، عبدالله بن أحمد (ت٩٧٢هـ) ، تحقيق : د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، ط٢، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.

١٣٣/ **شرح كتاب سيبويه** ، السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : رمضان عبد التواب وآخرون ، (د.ط) ، الهيئة العامة المصرية ، ١٩٨٦م .

١٣٤/ **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية** ، ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: د. هادي نهر ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، (د.ط) ، (د.ت).

١٣٥/ **شرح اللمع**، ابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٣٦/ **شرح اللمع في النحو** ، جامع العلوم ، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق: د. محمد خليل مراد الحربي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٣٧/ **شرح المفصل**، ابن يعيش، موفق الدين يعيش ابن علي (ت٦٤٣هـ)، صّححه وعلق عليه مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره ادارة الطباعة المنيرية، مصر (د.ط)، (د.ت).

١٣٨/ **شرح المقدمة المحسبة**، بابشاذ، طاهر بن احمد (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.

١٣٩/ **شرح الوافية نظم الكافية**، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العليلي ، (د.ط) ، مطبعة الآداب ، النجف الاشرف ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

١٤٠/ **الشعر والشعراء**، ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)،تحقيق: احمد محمد شاكر، دار المعارف ، (د.ط)، (د.ت).

١٤١/ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، ابن مالك ، جمال الدين محمد عبدالله بن عبدالله الأندُلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. طه محسن ،ط٢، مكتبة ابن تيمية ، ١٤١٣هـ.

١٤٢/ **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ، ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي اللغوي (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق: عمر فاروق الطباع ، ط١ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤هـ /١٩٩٣م.

١٤٣/ **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** ، الجوهري ، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) ، الجزء السادس ، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار ، ط٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٤٤/ **صحيح البخاري** ، البخاري ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، شرح وتعليق: د. مصطفى ديبا البغا ، ط١، دار طوق النجاة ، ١٤٢٢هـ.

١٤٥/ **الصفوة الصفية في شرح الدرة** الألفية ، النيلي ، أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين (من علماء القرن السابع الهجري) ، تحقيق: محسن بن سالم العميري ، (د.ط) ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٤٢٠هـ.

١٤٦/ **صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال** ، د. سعود بن غازي أبو تاكي ، ط١ ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

١٤٧/ **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، العلوي ، يحيى بن حمزة (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبدالحميد الهنداوي ، ط١ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٤٨/ **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي** ، المنصف عاشور ، (د.ط) ، منشورات كلية الاداب ، تونس ، ١٩٩٩م.

١٤٩/ **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ، طاهر سليمان حمودة ، (د.ط) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م .

١٥٠/ **العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية** ، الخزرجي ، علي بن الحسن ، (ت٨١٢هـ) ، تصحيح : محمد بسيوني عسل ، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٥١/ **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث** ، محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

١٥٢/ **العلل في النحو** ، الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبدالله (ت٣٨١هـ) ، تحقيق: مازن المبارك ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠م.

١٥٣/ **علم الدلالة**، أحمد مختار عمر، ط٥، عالم الكتب القاهرة، ١٩٩٨م.

١٥٤/ **علم الدلالة**، تأليف أف. آر. بالمر، ترجمة مجيد الماشطة، حقوق الطبع والنشر محفوظة للجامعة المستنصرية، ١٩٨٥م.

١٥٥/ **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**، د. هادي نهر، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

١٥٦/ **علم اللغة الحديث**، د.محمد حسن عبد العزيز، ط١، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٥٧/ **علم اللغة العام**، فرديناند دي سوسير، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، ط٣، دار آفاق عربية، بغداد، (د.ت).

١٥٨/ **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية** ، الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد (ت٤٧١هـ)، شرح خالد الازهري ، (ت٥٠٩هـ) ، تحقيق: د. زهران البدراوي ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة، (د.ت).

١٥٩/ **العين** ، الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، (د.ط) ، مطبعة الرسالة ، الكويت ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٦٠/ **غاية النهاية في طبقات القراء** ، ابن الجرزي ، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي (ت٨٣٣هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٦١/ **الغرة في شرح اللمع** ، ابن الدهان ، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت٥٦٩هـ) ، تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز ، الزامل السُليم ،ط١ ، الدار التدمرية ، السعودية ، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

١٦٢/ **الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة** ، السيوطي ، جلال الدين بن عبدالرحمن (ت٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الكريم المدرس ، (د.ط) ، التراث الإسلامي، وزارة الاوقاف ، جمهورية العراق ،١٩٧٧م.

١٦٣/ **الفروق اللغوية** ، العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥ هـ) ، حققه وعلق عليه : محمد إبراهيم سلم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د . ط) ، (د . ت) .

١٦٤/ **الفصول المختارة من العيون والمحاسن**، تأليف الشريف المرتضى ، علي ابن الحسين الموسوي (ت٤٣٦)، ط١ ، الناشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ، مطبعة مهر ، ١٤١٣هـ .

١٦٥/ **الفعل زمانه وأبنيته**، إبراهيم السامرائي، ط١، مؤسسة الرسالة، سورية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٦٦/ **الفلك الدائر على المثل السائر** ، ابن أبي الحديد ، عز الدين عبدالحميد (ت٦٥٦هـ) : تحقيق: د. أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، ط٢ ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، (د.ت).

١٦٧/ **في البحث الصوتي عند العرب** ، د. خليل إبراهيم العطية ، (د.ط) ، الموسوعة الصغيرة (١٢٤) ، منشورات دار الجاحظ للنشر ، بغداد ، ١٩٨٣م.

١٦٨/ **في البلاغة العربية (علم المعاني)** ، د. عبد العزيز عتيق ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٣٠هـ /٢٠٠٩م .

١٦٩/ **في ظلال القرآن** ، سيد قطب ، إبراهيم حسين الشاذلي ، ط٣٢ ، دار الشروق ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

١٧٠/ **في اللسانيات ونحو النص**، د. إبراهيم محمود خليل، ط٢، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

١٧١/ **في النحو العربي نقد وتوجيه** ، مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٧٢/ **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، د. خليل أحمد عمايره، ط١، عالم المعرفة، جده، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٧٣/ **القاموس المحيط**، الفيروز آبادي ، مجدي الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)، ط٣ ، المطبعة الأميرية ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٠١هـ.

١٧٤/ **القرائن والنص (دراسة في ألمنهج في فقه النص)**، د. أيمن علي صالح، ط١، المعهد العالمي الفكر الاسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الامريكية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٧٥/ **القرينة في اللغة العربية** ، كوليزار كاكل عزيز ، ط١ ، دار دجلة ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩م.

١٧٦/ **القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي** ، د. غريب عبد المجيد نافع ، ط١، مطبعة دار المحامي للطباعة ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٧٧/ **الكافي في علم النحو والشافيه في علمي التصريف والخط**، ابن حاجب، جمال الدين عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبدالعظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٠م.

١٧٨/ **الكتاب**، سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨م.

١٧٩/ **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٤١٤هـ/١٩٩٨م.

١٨٠/ **كشف المشكل في النحو**، الحيدره ، علي بن سليمان اليمني (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطيه مطر، ط١، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٨١/ **كفاية الغلام في إعراب الكلام (ألفية الآثاري)**، الآثاري، زين الدين شعبان بن محمد (ت٨٢٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، و أ. هلال ناجي ،ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٨٢/ **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)** ، الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ) ، تحقيق: د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٨٣/ **اللباب في علل البناء والإعراب**، العكبري ابو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٨٤/ **لسان العرب** ، ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).

١٨٥/ **اللسانيات وأُسسها المعرفية** ، د. عبد السلام المسدي ، (د.ط) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٦م.

١٨٦/ **اللسانيات ودلالة الكلمة** ، د. منذر عياش ، (د.ط) ، مركز الإنماء الحضاري ، حلب ، ١٩٩٦م.

١٨٧/ **اللغة بين القومية والعالمية** ، إبراهيم أنيس، (د.ط) ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٠م.

١٨٨/ **لغة الشعر(دراسة في الضرورة الشعرية)**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٨٩/ **اللغة العربية معناها ومبناها**، د.تمّام حسّان، (د.ط)، دار الثقافة، ١٩٩٤م.

١٩٠/ **لمسات بيانية في نصوص من التنزيل** ، د. فاضل صالح السامرائي ، جامعة بغداد ، (د.ط) ، (د.ت).

١٩١/ **اللمع في العربية** ، ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : سميح أبو مغلي ، (د.ط) ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، ١٩٨٨ م .

١٩٢/ **مبادئ اللسانيات**، د. أحمد محمد قدور ، ط٣ ، دار الفكر ، دمشق، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

١٩٣/ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، ابن الأثير، نصر الله ضياء الدين (ت٦٣٧هـ) ، تحقيق: د. أحمد الحوفي ، والدكتور بدوي طبانة ، ط٢ ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، (د.ت).

١٩٤/ **مجاز القرآن** ، أبو عبيده ، معمر بن المثنى التميمي (ت٢١٠هـ) ، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

١٩٥/ **مجالس العلماء** ، الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،ط٢، مطبعة حكومة الكويت ، الناشر وزارة الاعلام في دولة الكويت ، ١٩٨٤م.

١٩٦/ **مجمع الامثال** ، الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري (ت٥١٨هـ) ، تحقيق: محمد مجي الدين عبد الحميد ، (د.ط) ، مطبعة الصفا المحمدية ، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

١٩٧/ **مُجمل اللغة**، ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٩٨/ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح** عنها، ابن جني، أبو الفتح الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، د. عبدالفتاح اسماعيل شبلي، (د.ط)، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

١٩٩/ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية ، أبو محمد عبدالحق الأندُلسي (٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبدالله بن إبراهيم الانصاري ، وعبدالعال السيد إبراهيم محمد الشافعي ، ط٢، مطبوعات وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية ، الدوحة ، قطر ،١٤٢٨هـ/٢٠٧م.

٢٠٠/ **محيط المحيط (قاموس مطول للغة العربية)** ، بطرس البستاني (ت١٨٨٣م) ، (د.ط) ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧م.

٢٠١/ **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها** ، محمد الانطاكي ، ط٣ ، دار الشرق العربي ، بيروت ، (د.ت).

٢٠٢/ **مختصر المعاني** ، التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ) ، مؤسسة راية الفكر ، قم ، إيران ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٠٣/ **المدارس النحوية**، د.شوقي ضيف ،ط٧، دار المعارف ، القاهرة، (د.ت).

٢٠٤/ **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د. مهدي المخزومي، ط٢ ، طبع ونشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

٢٠٥/ **المرتجل في شرح الجمل** ، ابن الخشاب ، عبدالله بن أحمد بن أحمد (ت٥٦٧هـ) ، تحقيق: علي حيدر ، (د.ط) ، دمشق ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٢٠٦/ **المسائل العسكريات في النحو العربي** ، الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، ط٢ ، مطبعة بغداد ، ١٩٨٢م.

٢٠٧/ **المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات)** ، الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، (د.ط) ، مطبعة العاني ، نشر وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، بغداد ، ١٩٨٣م.

٢٠٨/ **مشكل إعراب القرآن** ، القيسي ، أبو محمد مكي ابن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، ط١ ، دار البشائر للطباعة والنشر ، دمشق ، سورية ، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م .

٢٠٩/ **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن** ، الحبشي ، عبدالله محمد ، (د.ط) ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي ، الامارات ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٢١٠/ **المصباح في المعاني والبديع** ، ابن الناظم ، أبو عبدالله بدر الدين محمد (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق: حسني عبد الجليل ، مكتبة الآداب للطبع والنشر ، (د.ط)،(د.ت).

٢١١/ **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، د. محمد عبد المطلب البكاء، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، (آفاق عربية)، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، العراق ١٩٨٧م.

٢١٢/ **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى آواخر القرن الثالث الهجري عوض حمد القوزي**، ط١، عمادة شؤون المكتبات، الرياض ، السعودية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢١٣/ **المصطلح النحوي وأصل الدلالة (دراسة إبستمولوجيا تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري)** ، د. رياض عثمان ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٠م.

٢١٤/ **المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)** ، التفتازاني ، سعد الدين مسعود بن عمر (ت٧٩٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، ط٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .

٢١٥/ **معاني الأبنية في العربية**، د.فاضل صالح السامرائي، ط١، دار عمار ،١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٢١٦/ **معاني القرآن**، الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٩هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة ، ط١، الناشر مكتبة الخانجي، مصر، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٢١٧/ **معاني القرآن وإعرابه** ، الزجاج ، أبو اسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق : د. عبد الجليل عبده شبلي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢١٨/ **معترك الأقران في إعجاز القرآن** ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت٩١١هـ) ، ضبطه وصححه وكتب فهارسه : أحمد شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢١٩/ **المعجب في علم النحو (يتضمن فلسفة علم النحو والحروف وفق المنهج العلمي الأصيل)** ، رؤوف جمال الدين ، منشورات دار الهجرة ، قم ، إيران ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٢٠/ **معجم القراءات** ، د.عبد اللطيف الخطيب ، ط١ ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، دمشق ، سورية ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٢١/ **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** ، رضا كحّالة ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٢٢/ **المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)**، محمد محمد يونس علي، ط٢، دار المدار الأسلامي، ٢٠٠٧م.

٢٢٣/ **المغني في النحو** ، ابن فلاح ، تقي الدين أبي الخير منصور اليمني (ت٦٨٠هـ) ، تحقيق عبد الرزاق السعدي ، (د.ط) ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٩م.

٢٢٤/ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد الانصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن مبارك ، محمد علي حمدالله ،ط١ ، دار الفكر ، دمشق ،١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٢٢٥/ **مفتاح الغيب (التفسير الكبير) المشتهر بتفسير الفخر الرازي** ، الرازي ، فخر الدين بن ضياء الدين عمر (ت٦٠٦هـ) ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢٢٦/ **مفردات ألفاظ القرآن الكريم** ، الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين محمد (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان الداوودي ،ط٤ ، دار القلم ، دمشق ،١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٢٢٧/ **المفصل في علم العربية** ، الزمخشري جار الله محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، ط ١ ، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

٢٢٨/ **مقاييس اللغة** ، ابن فارس ، ابو الحسين أحمد بن زكريا الرازي (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، (د.ط) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٩٧٩م.

٢٢٩/ **المقتصد** في شرح الإيضاح ، الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١ هـ) ، تحقيق : د.كاظم بحر مرجان ، (د.ط) ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، الجمورية العراقية ، ١٩٨٢ م.

٢٣٠/ **المقتضب**، المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٣١/ **المُقرِّب**، ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.

٢٣٢/ **من أسرار اللغة**، د.إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

٢٣٣/ **من بلاغة النظم العربي (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)** ، عبد العزيز المعطي عرفة ،ط٢، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٤م.

٢٣٤/ **مناهج البحث عن مفكري الإسلام** ، د. علي سامي النشار ، ط٣ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٣٥/ **مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة** ، العزاوي ، نعمة رحيم ، (د.ط) ، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٢٣٦/ **مناهج البحث في اللغة** ، د. تمّام حسان ، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م.

٢٣٧/ **المنطق** ، محمد رضا المظفر ، ط٣ ، دار المعارف للمطبوعات ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٢٣٨/ **منهاج البُلغاء وسراج الأدباء** ، القرطاجني ، أبو الحسن حازم بن محمد (ت٦٨٤هـ) ، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٣٩/ **المنهاج في شرح جمل الزجاجي** ، العلوي يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : د. هادي عبد الله ناجي ، ط ١، مكتبة الرشيد ، ناشرون ، الرياض ، السعودية ، ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م .

٢٤٠/ **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، د. علي زوين، ط١، دار الشؤون الثقافة العامة، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨٦م.

٢٤١/ **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك** ، أبو حيان ، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي الأندُلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق: سيدني جلازر ، ط١ ، تصوير دار أضواء السلف في الجمعية الشرقية الأمريكية ، نيوهافن كونكتيكي ، ١٩٤٧م.

٢٤٢/ **الموجز في النحو** ، ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ) ، تحقيق: مصطفى الشويمي ، وبن سالم الدامرجي ، (د.ط) ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٦٥م.

٢٤٣/ **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، التهانوي ، محمد بن علي (ت١١٥٨هـ) ، تحقيق: د. علي دحروج ، تقديم وإشراف ومراجعة ، د. رفيق العجم ، نُقل النص من الفارسية إلى العربية ، د. عبدالله الخالدي ، الترجمة الاجنبية ، د. جورج زيناتي ، (د.ط) ، (د.ت).

٢٤٤/ **موسوعة النحو والصرف والإعراب** ، أميل بديع يعقوب ، ط٣، انتشارات استقلال ، إيران، ١٤٢٥هـ.

٢٤٥/ **نتائج الفكر في النحو** ، السهيلي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٢٤٦/ **نحو التيسير** ، دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، (د.ط)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢٤٧/ **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، د. عبده الراجحي ،(د.ط)، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٤٨/ **نحو عربية ميسرة** ، أنيس فريحة ، (د.ط)، دار الثقافة ، بيروت، لبنان، ١٩٥٥م.

٢٤٩/ **نحو القرآن**، أحمد عبد الستار الجواري، (د.ط)، الناشر مكتبة اللغة العربية، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

٢٥٠/ **النحو القرآني قواعد وشواهد** ، د. جميل أحمد ظفر ، ط٢ ، مكة المكرمة ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢٥١/ **نحو المعاني** ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، (د.ط) ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٧هـ /١٩٨٧م .

٢٥٢/ **النحو الوافي** ، عباس حسن، ط٣، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٢٥٣/ **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي)**، محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٢٥٤/ **النحو والسياق الصوتي**، د. أحمد كشك ،ط١، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.

٢٥٥/ **نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية** ، د . خديجة محمد الصافي ، ط١ ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م .

٢٥٦/ **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية** ، د. مصطفى حميدة، ط١ ، مكتبة لبنان ، الشركة المصرية لعالمية للنشر، بيروت ، لبنان، ١٩٩٧م.

٢٥٧/ **نظرية تشومسكي اللغوية** ، جون ليونز ، ترجمة وتعليق : د. حلمي خليل ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥م.

٢٥٨/ **نظرية المعنى في الدراسات النحوية** ، د. الخالدي، كريم حسين ناصح ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٦م.

٢٥٩/ **نظرية النحو العربي (في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث)** ، د. نهاد الموسى ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٦٠/ **النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل)**، الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : محمد خلف عبدالله ، محمد زغلول سلام ، دار المعارف مصر، (د.ط) ،(د.ت) .

٢٦١/ **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه** ، الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : أ.رشيد بلحبيب، (د . ط) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإصلاحية ، المملكة المغربية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

٢٦٢/ **هجر العلم ومعاقله في اليمن** ، الأكوع ، إسماعيل بن علي، ط ١ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٦ .

٢٦٣/ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، البغدادي ، إسماعيل باشا، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة ، استانبول ، ١٩٥١ ، أعادت طبعه بالأوفيست ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان.

٢٦٤/ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين، ط ١ ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ م .

الرَّسائلُ والأطاريح الجَامعيَّة

١/ **أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير بحر المحيط** ، أحمد خضير عباس علي ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الكوفة ، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

٢/ **الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة (دراسة تحليلية نقدية)**، دليلة مزوز ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خضير ، سكرة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣/ **أمن اللبس في النحوي العربي (دراسة في القرائن)** ، بكر عبدالله خورشيد،أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤/ **البنى النحوية وأثرها في المعنى** ، أحمد عبدالله حمود العاني ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤٠٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٥/ **البيان في شرح اللمع لأبن جني** ، أبو بركات عمر إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق : علاء الدين حمويّه ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٥هـ.

٦/ **التقدير النحوي وأثره في تحديد الدلالة في القرآن الكريم** ، عامر يحياوي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب واللغات والفنون ، جامعة وهران ، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

٧/ **التقديم والتأخير عند النحاة وشواهدهما من القرآن الكريم**، أحمد فرجي ، رسالة ماجستير ، معهد اللغة والآداب العربي ، جامعة تلمسان ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ١٩٩٣م.

٨/ **التقديم والتأخير في القرآن الكريم (دراسة لغوية وصفية تحليلية)**، عز الدين محمد أمين سليمان ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، بغداد ، ١٩٩٧م.

٩/ **التقييد بالتوابع في القرآن الكريم**، شاكر شنيار بديوي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٠/ **التوابع في نهج البلاغة (دراسة دلالية نحوية)**، وداد حامد عطشان السلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١١/ **الحدود النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح (دراسة وصفية تحليلية)** ، عائشة صبَّان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب واللغات ، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة ، إشراف : د. بو علام طهراوي ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ م.

١٢/ **الحدود النحوية في التراث (كتاب التعريفات للجرجاني إنموذجاً)**، جنان عبد العزيز التميمي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٨هـ.

١٣/ **الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية** ، إبراهيم بن حسين بن علي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٦هـ.

١٤/ **شرح الجمل في النحو، الجرجاني** ، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: خديجة محمد حسين باكستاني، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٧– ١٤٠٨هـ .

١٥/ **القرائن الدلالية للمعنى في التعبير القرآني** ، عدويه عبدالجبار كريم الشرع ، أطروحة دكتوراه ،كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

١٦/ **القرائن العلائقية وأثرها في الأتساق (سورة الأنعام إنموذجاً) دراسة وصفية إحصائية تحليلية،** سلمان بو راس ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، جامعة الحاج لخضر باتنه ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ٢٠٠٨–٢٠٠٩م.

١٧/ **القرينة النحوية في الأسماء المعربة** ، دريد عبدالجليل عبد الأمير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧م.

١٨/ **قضايا التقدير النحوي في اعراب الربع الأخير من القرآن الكريم** ، أم سر أحمد حامد تاج ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أم درمان الإسلامية ، الخرطوم ، السودان ، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٩/ **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، لطيفة إبراهيم محمد النجار ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥م.

٢٠/ **النعت في القرآن الكريم** ، فاخر هاشم الياسري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

الدوريات

١/ **الاعتراض المنطقي على الحد النحوي** ، سليمان بن علي الضحيان ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد السابع ، السعودية ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

ABSTRACT

This research in the grammatical meaning of the world of the Arab scientists, which is the upper child of the environment of Yemen, which is no less important for the environment of Iraq and AL- Hijaz, Al-Alawi was worthy of highlighting it. We cannot lose sight of his style and curriculum, which provided the Arab library with knowledge and knowledge.

The purpose of this thesis is to uncover the role of meaning in grammatical structures, their relationship, and the appropriateness of the grammatical structures of the meaning, Meaning is the temple road that the word takes, Without meaning, the words become convincing or rather blindfolded, but only the sense can be seen; Because things without meaning mean nothing , Everything is put in order to have a meaning that the listener understands and understands , Because it is linked to the reality of man and what surrounds him to realize things.

It is noteworthy that the study of the grammatical meaning of the thorny and complex studies in the linguistic lesson ; Because every structure in speech has meaning, if the structures differ, the meaning is different, Every word of peace means the understanding of the hearer, otherwise it is a reward, The structure is a basic rule sought by the language, the grammar structure is the first seed to study the grammatical meaning, It is the grammatical meaning that leads the grammatical rule , They attach a close mark inside the structure , We found the grammatical meaning when Al-Alawi - Calligraphy Grammar- In his book the style rests on the meaning of a clear supplication , In the curriculum, the two have a common rule and meaning ; Because grammatical

structures cannot be performed without meaning, The researcher sought to prove this in scientific research based on evidence and evidence.

As for the reason for choosing the subject, there are several reasons to choose from the identification of a scientist of Yemen excelled in rhetoric, grammar and assets. This science is looking for meaning, as well as highlighting the environment of submerged grammar, the environment of Yemen, Grammar, which we have not seen from a particular study from the side we studied, the lack of authorship in the grammatical sense in that environment motivated me to this study, When we read the grammatical meanings, especially the book of Dr.Fadhil al-Samarrai (grammatical meanings), we have been fascinated by such a study. Motivate the researcher to study this unique personality and research in his statements and opinions.

The nature of the research required three chapters to be preceded by an introduction , The primer included two aspects, The first aspect: I referred to the life of the upper, a brief reference, and the second side: I pointed to the grammatical meaning a brief signal so that the reader know the basis of the research, and followed each subject and some of the sub-results if so, and followed the conclusion also summarized the most important search results that relate to the words of Alawi and the statement of meaning.

- The first chapter, entitled Effect of Meaning in Grammar, was devoted to the study of the meaning within the upper limits and then compared with the boundaries of the grammarians who preceded him or those who came after him. He included four topics preceded by an introduction in which he hinted at the concept of limiting language and style. Between the boundaries of early and late grammarians in terms of logic.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education &

Scientific Research

University AL- Muthanna

College of Education for Humanities

Postgradmate Unit

Professional grammatical with Yahia Bin Hamza Al alawi (749 AC)

Master's degree by

Muhammad Musa bahlul

to council of Collage of education for human science / university AL Muthana it is a part of getting master's degree in Arabic language it's literature and language

Ph. A . Dr

Basim Kheiri Khudair AL hassani

1440 AC **2019 AD**